دولة ليبيا
وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة الأسمريّة الإسلاميّة
كلّيّة اللغة العربيّة والدراسات الإسلاميّة
مكتب الدّراسات والتّدريب
برنامج النّحو والصّرف

# الجواز النحوي المشروط في بعض شُروحِ الألفيَّةِ (من بداية الألفيّة إلى نهاية النواسخ) دِرَاسَةٌ مُقَارَنَةٌ وَتَرْجِيحٌ

بحثٌ مُقدَّمٌ استكمالاً لَنَيْلِ درجةِ الإجازةِ العاليةِ "الماجستير" في تخصّص "النّحو والصّرف"

إعداد الطّالبِ : حمزة محمد منصور افنيخرات

إشراف الدكتور: ميلاد عبدالسّلام السّليني

العام الجامعي : 2024 ـ 2025م

العام الهجري : 1445 ـ 1446هـ

## قرار لجنة مناقشة رسالة الإجازة العالية (الماجستير)

عملا بقرار السيد/ رئيس الجامعة رقم ( 737 ) لسنة 2024م، الصادر في 01/ 12/ 2024م، القاضي بتشكيل لجنة لمناقشة رسالة علمية للحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير) في تخصص: النحو والصرف، المقدمة من الطالب: حمزة محمد منصور افنيخرات، كلية: اللغة العربية والدراسات الإسلامية، وعنوانها:

**(الجواز النحوي المشروط في بعض شروح الألفية من بداية الألفية إلى نهاية النواسخ "دراسة مقارنة وترجيح")**

وتتكون اللجنة من الاساتذة:

| | | |
|---|---|---|
| 1- د. ميلاد عبد السلام السليني | الجامعة الأسمرية | مشرفا ومقررا |
| 2- د. محمد عبد السلام التـائب | الجامعة الأسمرية | عضوا داخليا |
| 3- أ.د. عبد العالم محمد القريدي | جـامعة الـزاوية | عضوا خارجيا |

عقدت اللجنة جلسة علنية على تمام الساعة: 10:30 من صباح يوم: السبت الموافق: 01 / 03 / 2025م، بمسرح كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية؛ لمناقشة الرسالة، وتقويم مستواها العلمي، والمنهج الذي اتبعه الباحث، والمصادر التي استخدمها في دراسته، وقررت ما يلي:

بعد إتمام الطالب لمتطلبات الدراسات العليا واجتياز امتحاناتها ومناقشة رسالته وتقويمها تقرر:

1. اجتيازها بدون ملاحظات ( ✓ ).
2. اجتيازها بملاحظات ( ) ويمنح الطالب فرصة للتعديل والأخذ بالملاحظات خلال:..... من تاريخ المناقشة.
3. عدم إجـــازتهـــا ( ).

توقيعات أعضاء لجنة المناقشة:

| | | |
|---|---|---|
| 1- د. ميلاد عبد السلام السليني | الجامعة الأسمرية | التوقيع/..... |
| 2- د. محمد عبد السلام التـائب | الجامعة الأسمرية | التوقيع/..... |
| 3- أ.د. عبد العالم محمد القريدي | جـامعة الـزاوية | التوقيع/..... |

---

توقيعات أعضاء اللجنة بعد التعديل والأخذ بالملاحظات – بتاريخ:...../...../.....20م.

| | | |
|---|---|---|
| 1- د. ميلاد عبد السلام السليني | الجامعة الأسمرية | التوقيع/..... |
| 2- د. محمد عبد السلام التـائب | الجامعة الأسمرية | التوقيع/..... |
| 3- أ.د. عبد العالم محمد القريدي | جـامعة الـزاوية | التوقيع/..... |

يعتمد:

عميد الكلية
د. سالم خليفة حسين

رئيس الجامعة
أ.د. محمد سليمان بن عبد الحفيظ

يعد من عشرة (10) نسخ

# الإهداء

إلى من جُعلت الجنّة تحت قدميها، أُمّي الغالية.

وإلى ذلك الهرم الشامخ أبدًا: والدي العزيز.

وإلى إخوتي الأحبّة، وأخواتي الحبيبات.

وإلى مَنِ اخْتاره الله شريكًا لحياتي: زوجي الوفيّة المُخلصة.

وإلى كلّ مَنْ أبحَرَ سابحًا في بحارِ اللّغة العربيّة مُصَارِعًا أمواج النّحو والصّرف.

لهـــــم جميعًـــــا هـــــذا الجهـــــد تحيـــــةً ووفـــــاءً.

الباحث

# شكر وتقدير

## بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله الذي ابتدأ بحمد نفسه قبل أنْ يحمده حامدٌ، وهو القائل: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ وأصلّي وأسلّم على النّبيّ الأُمّيّ المبعوث رحمة للعالمين.

أمَّا بعْدُ:

فبَعْدَ أنْ أكملتُ هذه الرسالة واستوفيت متطلباتها، لا يسعني إلا أنْ أتقدّم بالثّناء والشُّكر الجزيل ووافر الاحترام إلى أستاذي الكريم الدكتور (ميلاد عبدالسلام السليني) على قُبولِه الإشرافَ على رسالتي، وعلى ما بذَلَهُ مِنْ جُهدِ العالِمِ المُخلص نُصحًا وإرْشادًا وتوجيهًا وتدقيقًا، وعلى متابعته وحثِّه لي في خطوات البحث كُلّها حتّى استوى على سُوقِهِ، والذي كان واسع البال ورَحِبَ الصّدر فجزاهُ الله عنِّي أوفى جزاءٍ.

وأشكر أساتذتي الأفاضل عضوي لجنة المناقشة الذينِ جشّما نفسيهما عناء قراءة هذه الرّسالة لإصلاح ما اختلّ فيها، وتقويمِ ما اعوجّ منها، فكان لهما فضل العُلماء في تقويم هذه الرسالة والارتقاء بها، فجزاهم الله عن العلم وطلّابه خير جزاء.

وشكري موصول لهذا الصرح العلميّ الكبير/ الجامعة الأسمريّة الإسلامية/ كلية اللغة العربية والدراسات الإسلاميّة/ إدارة وأساتذة وموظفين.

الباحث

## مُلَخَّصُ البَحْثِ

هذا البحثُ عبارةٌ عن بُقعةِ ضوءٍ سُلِّطتْ للتّعريف بحُكْمِ (الجائز بشرطٍ)، وجمع المسائلِ الَّتِي يردُ فيها ذكرُ هذا الحكم ودراستها وتحليلها، وذلك بعقْدِ مقارنةٍ بينَ أشهرِ شروحِ ألفيّة ابن مالك؛ وكانَ ذلك بإيرادِ أقوالِ الشُّرّاحِ وآرائِهمْ مِنْ مظانِها النّحْوِيَّةِ، وتفصيلِ القوْلِ في أوجُهِ التّشابُهِ والاختِلافِ عِندَ كُلٍّ مِنهُمْ، وتبيينِ التزامِ كُلِّ واحدٍ مِنهُمْ بِما جاءَ في النّظْمِ، أوْ خُروجِهِ عنْهُ، وما أضافَهُ كُلٌّ مِنهُمْ، أوِ انفَردَ بِهِ عنْ بقِيَّةِ الشُّرَّاحِ، ثُمّ أختم المسألةَ بالتّرجيح ـ تصريحًا أوْ تلميحًا.

وقد اقتصرت هذه الدراسة على الشُّروحِ المشهورة على الألفيّة؛ وذلك لعدِّها شروحًا موسوعيّةً وتعليميّةً، ولِمَا في شروحهم ما يُغني عن الشّروح الأخرى، وهذه الشّروح هي: (شرحُ الألفيّة لابنِ النّاظِمِ، وشرح الألفيّةِ للمُرادي، وأوضَحُ المسالِكِ لابن هِشامٍ، وشرحُ ابنِ عقيلٍ، والمقاصِدُ الشّافِيةُ للشّاطِبي، ومنهجُ السّالِكِ للأُشْمُونِي).

كما اقتصرت هذه الدراسة على باب المقدّمات النّحوية، بالإضافة إلى باب الجملة الاسميّة ونواسخها فقط، وذلك لطول المسائل الّتي يرِدُ فيها ذِكرُ حُكمِ (الجائز بشرْطٍ) التي بلغت أربعًا وأربعينَ مسألة في هذين البابين فقط من أبوابِ الألفيّة.

وقدْ اتّبَعَ الباحثُ المنهجَ الوصفيَّ التَّحْليليّ مع المُقارنة والتّرجيح، وجاءت الدّراسةُ في فصْليْنِ مُقسّميْنِ حسب الأبواب التِي يردُ فيها حُكمُ (الجائزِ بشرطٍ)، فتناولْتُ في الفصلِ الأوّلِ الجوازَ النّحويَّ المشروط في المُقدّمات النّحويّة، وتناولتُ في الفصلِ الثّاني الجوازَ النّحْويَّ المشروط في الجُملةِ الاسميّةِ ونواسِخِها، ويسبقهما تمهيدٌ؛ تحدّثتُ فيه عن تعريفِ (الجواز، والشّرطِ) لُغةً واصطِلاحًا، وكذلك قُمتُ فيهِ بترجمةٍ مُوجزةٍ للنّاظِمِ والشُّرَّاحِ الذينَ تقومُ عليهُمُ الدِّراسةُ، وتعقبهما

خاتمةٌ قدْ دوّنْتُ فيها أبرزَ النتائج والتوصيات التي توصّلتْ إليها الدّراسةُ، ثُمَّ قُمتُ بتذييل الدّراسةِ بمجموعة فهارسَ فنّيّةٍ متنوّعةٍ؛ ليسهُلَ الانتفاعُ بِهَا.


## Abstract

This research sheds light on the grammatical ruling of "permissibility with a condition" *(al-jawaz bi-sharṭ)* by collecting, studying, and analyzing the issues in which this ruling is mentioned. The study conducts a comparative analysis of the most prominent commentaries on Ibn Malik's *Alfiyyah.* This is achieved by presenting the views and opinions of the commentators from their original grammatical sources, examining points of similarity and difference among them, identifying the extent to which each commentator adheres to or departs from the wording of the *Alfiyyah*, and highlighting the unique contributions of each scholar. Each issue is then concluded with a reasoned preference among the opinions presented, whether explicitly or implicitly.

The study is limited to the most well-known commentaries on the *Alfiyyah*, as these are both comprehensive and pedagogical in nature and contain material sufficient to represent the broader tradition of commentary. The commentaries examined are: (Explanation of the *Alfiyyah* by Ibn al-Nazim, explanation of the *Alfiyyah* by al-Muradi, clarification of the paths to the *Alfiyyah* by Ibn Hisham, and explanation of Ibn Aqeel and al-Maqasid al-Shafiyya by al-Shatbi, and the approach of the seeker by al-Ashmouni).

The study is further restricted to the chapters on grammatical preliminaries and the nominal sentence and its auxiliaries (nawasikh)**,** owing to the large number of issues in which the ruling of "permissibility with a condition" appears. Within these two sections alone, forty-four such issues were identified.

The researcher adopts a descriptive-analytical approach**,** combined with comparison and evaluation (tarjiḥ)**.** The study is divided into two chapters according to the grammatical sections in which the ruling occurs. The first chapter examines conditional grammatical permissibility in grammatical preliminaries, while the second investigates conditional grammatical permissibility in the nominal sentence and its auxiliaries. These chapters are preceded by an introductory section that defines the concepts of

permissibility and condition both linguistically and terminologically. The introduction also provides brief biographical sketches of Ibn Malik and the commentators whose works form the basis of the study. The study concludes with a summary of its most significant findings and recommendations and is supplemented with a collection of technical indexes designed to facilitate reference and use.

# المُقدّمة

بِسم اللهِ الرَّحمن الرَّحيمِ

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، المبعوث رحمةَ للعالمين سيّدنا محمّد الصّادق الأمين، وعلى آله وصحبهِ، ومن اهتدى بهدْيِهِ واستنّ بسُنّته إلى يوْمِ الدِّينِ.

أمَّا بعْدُ:

فقد نالت خُلاصةُ الكافيَةِ الشَّافيةِ ـ المعروفة بألفيّة ابن مالك ـ شُهرةً كبيرةً فاقتْ بها مُعظَمَ كُتُبِ النَّحْوِ، وشغلت حيِّزًا من الفكرِ النّحوي، فأخذ العُلَماءُ والمُصَنِّفُونَ يتبارونَ في شرْحِ هذا النَّظْمِ البديعِ، وسبْرِ أغوارِ مكامنهِ والنَّهلِ من معينهِ الذي لا ينضبُ، فوضعوا عليهِ الشروحَ والحواشيَ والتَّعليقاتِ؛ لِغَرَضِ تسهيله وتيْسِيرِهِ، وتذليلِ الصِّعابِ الّتي تُوَاجِهُ طلبةَ العِلْمِ في فهمِهِ؛ حتَى أصبحتِ (الألفيَّةُ) تُدرَّسُ في جُلِّ الجامعاتِ والمعاهِدِ.

وقد تنوّعت هذه الشروح، فمنها الطَّوِيلُ المُتَشَعِّبُ في تفاصيله وجزئيّاته، ومِنْهَا القصيرُ الَّذي يهتمُّ بالمعنى العامِّ فقط، ومنْها المُتَوسِّطُ بينَ الطُّولِ والقِصَرِ.

كذلك اختلف الشرَّاحُ فِيمَا بينهُمْ في فهْمِ كلامِ النَّاظمِ وتحْلِيلِهِ، فتجِدُ شُرُوحَهُمْ ملأى بِالمُفَارَقَاتِ الَّتِي تبْدُو جَلِيَّةً بينَ الشَّرْحِ والآخَرِ، بالإضافَةِ إلى اخْتِلافِهِمْ في طرِيقةِ العَرْضِ والتَّمْثِيلِ.

وَمِنَ الأحْكَامِ الَّتي اختلفت فيها آراءُ كثيرٍ من الشُّرَّاحِ حُكْمُ:(الجَائزِ بِشَرْطٍ) الَّذي ظهر جلِيًّا في نظم الألفيَّةِ، وبكثْرَةٍ تشدُّ الانتباه، وهو ـ مع كثْرَتِهِ ـ جاءَ في مسائلَ مُتَناثِرَةٍ في مَواطِنَ شَتَّى من أبْوابِ الألفيَّةِ، فلا يكادُ بابٌ يخْلُو مِنْهُ.

ومن هنا ارتأيتُ أن أجمع ما ورد في كتب النّحاةِ عن الجوازِ النّحوي المشروطِ، فوجدت ألفيّة ابن مالك مملُوءَة بِهاتهِ المسائلِ، وقد تباينت آراء الشُّرَّاح فِيها، فمنهم من التزم بما جاء في النَّظمِ ومنهم من خرج عنه بإضافة شروطٍ أخرى لم يذكرها النّاظم، ومنهم من انفرد بشروطٍ فهِمَهَا مِنَ النَّظْمِ دون بقيَّةِ الشُّرَّاحِ.

ومن هنا فإنّ الباحثَ في هذه الدّراسة يقوم بجمع المسائل التي ورد فيها حكم الجائز بشرط من بداية الألفيّة إلى نهاية باب النواسخ عند أشهرِ شُروحِ ألفِيَّةِ ابنِ مالكٍ، ومن ثَمَّ جاء هذا البحْثُ موسُومًا بـ:(الجواز النحوي المشروط في بعض شروح الألفيّة من بداية الألفية إلى نهاية النّواسخ).

**ودوافِعُ اختيارِ البحث كثيرةٌ؛ أهمّها:**

1. أنَّه يبحث موضوعًا ذا صِلَةٍ بألفيّة ابن مالك وشروحها؛ وذلك للمنزلة الرّفيعة التي حظي بها ابن مالك بين علماء العربية، وما تميّزت به الألفيّة من شهرة وذيوع.
2. كثرة المسائل التي يرد فيها ذكر حكم (الجائز بشرط) ما يتيحُ للباحث البيئة الخصبة للمقارنة والترجيح بين الشّروح؛ فتنمو شخصيّته العلميّة والبحثيّة.
3. قِلّة الدّراسات التي تُعنى بالأحكام النّحويّة، وبيان دورهَا في ضبط القاعدة النّحويّة.
4. إنّ هذا الموضوع بهذه الكيفيّة لم يتعرّض للدراسة من قبل.

**وتكمُنُ أهَمِّيَّةُ هذِهِ الدِّراسةِ وأهدافها في أنَّها:**

1. تعقد موازنة بين أشهر شروح الألفيّة التي تناولت(حكم الجائز بشرط)، للوقوف على ما أضافه كلّ شارح منهم.
2. تقوم بجمع مسائل (الجائز بشرط) الواردة في شروح الألفية، ممّا يُسهم في مساعدة الباحثين في

الوقوف عليها، دون الرجوع إلى مظانها النحوية.

3. تُبيّن التّفكير النّحوي الذي يستعين به الشُّرَّاح في فهم كلام الناظم وتحليله واستنباط الأحكام النحويّة من أبيات الألفيّة.

**حدود البحثِ:** اقتصرتُ على دراسة باب المقدّمات النّحوية، إضافةً إلى باب الجملة الاسميّة ونواسخها فقط؛ وذلك لطول المسائل الّتي يرِدُ فيها ذِكرُ حُكمِ (الجائز بشرْطٍ) التي بلغت أربعًا وأربعينَ مسألة في هذين البابين فقط.

ولأنّ شُرُوحَ الألفيّة مِنَ الكثْرَةِ بِمكانٍ، فقدِ ارتأيْتُ أنْ أقتصرَ على أشْهرِ الشُّروح المشهورة؛ وذلك لعدّها شروحًا موسوعيّة وتعليميّة، ولما فيها ما يُغني عن الشّروح الأخرى على الألفية في هذا البحث على وجه الخصوص؛ حتّى إنّ أغلب الشروح الأخرى قد جاءت استكمالًا وتذييلًا لهذه الشروح الرئيسة، وبها تستعين في شرحها على الألفيّة؛ لذلك تناول الباحث هذه الشروح بوصفها مادّة رئيسة لهذه الدراسة، وهذه الشّروح هي:

1. شرحُ الألفيّة لابنِ النّاظِمِ(ت: 686هـ).

2- شرح الألفيّةِ للمُرادي(ت:749هـ).

3- أوضَحُ المسالِكِ إلى ألفِيّةِ ابنِ مالِكٍ، لابن هِشامٍ: (ت: 761هـ).

4- شرحُ ابنِ عقيلٍ(ت: 769هـ).

5- المقاصِدُ الشّافِيةُ في شرحِ الخُلاصةِ الكافِيَةِ، للشّاطِبي:(ت: 790هـ).

6- منهجُ السّالِكِ إلى ألفِيَّةِ ابنِ مالِكٍ، للأُشْمُونِي: (ت: 929هـ).

أمّا الدّراساتُ السّابِقَةُ، فلم أعثُرْ على دراسةٍ تتّصِلُ بشُرّاحِ الألفِيّةِ اتّصالًا مُباشَرًا، لكن وقفت

على بعض الدّراساتِ الّتي دَرَسَتْ هذا الحُكمِ بوجْهٍ عامٍّ، وأشهرها:

1- الوُجُوبُ والجوازُ في الأحكامِ النّحويّة. يوسف أحمد جاد الرّب، دكتوراه، جامعة القاهرة: (1996م).

2- الجوازُ وعدمُهُ في أحكامِ النّحْويّينَ من سيبويهِ حتّى مُنتصفِ القرْنِ الرّابعِ الهِجْرِي. حمدة أبو شهاب، ماجستير، جامعة اليرموك: (1991م).

3- الشّروطُ النّحويَّةُ ومُطابقتُها للواقِعِ اللُّغوِيّ. محمّد محمود محمّد، ماجستير، القاهرة ـ دار العلوم: (2002م).

4- الجائز بشرط ودوره في التّقعيد النّحوي. صالح بن محمد بخضر، ماجستير، جامعة الملك عبدالعزيز ـ جدّة: (2013م).

وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفيّ التحليلي في عرض المادّة؛ فهو يعمد إلى وصف المسألة النّحوية، وعرض الأقوال فيها، وتحليل الآراء، وردود كلّ فريق على الآخر، ثم يختار الأقرب والأصوب في نهاية كلّ مسألة بما يتلاءم مع طبيعة اللّغة وروحها، مُتّبِعًا الآتِي:

1- وضعُ عنوانات رئيسة للمسائل.

2- تخصيص تمهيد موجزٍ لكلّ فصلٍ، وكلِّ مبحثٍ، وكلّ مسألة من البحث

3- أُورِدُ مِنَ الألفِيَّةِ ما يتعلَّقُ بالمسْأَلةِ المدروسةِ.

4- أُورِدُ أقوالَ الشُّرّاحِ وآراءَهُمْ مِنْ مظانِها النّحْوِيَّةِ، مُبتدئًا بقول ابن النّاظم؛ باعتبارِهِ أوّلِ شارحٍ للألفيّة، ولأنّهُ المصدرُ الرّئيسُ لكلّ مَنْ شرحَ الألفيّةَ مِنْ بعْدِهِ، ومُفَصِّلا القوْلَ في أوجُهِ التّشابُهِ والاختِلافِ عِندَ كُلٍّ مِنهُمْ، ومبيّنا التزامَ كُلِّ واحدٍ مِنهُمْ بِما جاءَ في النّظْمِ، أوْ خُروجَهُ عنْهُ، وما

أضافَهُ كُلٌّ مِنهُمْ، أوِ انفَردَ بِهِ عنْ بقِيَّةِ الشُّرَّاحِ ثم أختم الكلام بالتّرجيح ـ تصريحًا أوْ تلميحًا ـ في المسألة.

5- خرّجتُ الآيات القرآنيّة، والأحاديث النبويّة، والشّواهد الشّعريّة من مصادرها الرئِيسة.

6- ترجمتُ بإيجازٍ للأعلام الذين ورد ذكرهم في البحث، بحيث تقتصر التّرجمة على [الاسم واللقب، وسنة الولادة، وسنة الوفاة، وبيان أشهر المؤلفّات].

7- ذيّلْتُ البحث بفهارس متنوّعة؛ ليسهل الانتفاع به.

ومن ثمّ جاء هذا البحث في مقدّمة وتمهيد وجانب دراسي وخاتمة ومجموعة فهارس متنوّعة على النّحو الآتي:

1- التّمْهيدُ: وقد خُصِّصَ للحديثِ عن (الجوازِ، والشّرْطِ) لُغَةً واصطِلاحًا، بالإضافة إلى ترجمة موجزة للتّعريف بالنّاظم والشرّاح المذكورين آنفًا.

2. الجانب الدّراسي: التَزَمْتُ تَرْتِيبَ النَّاظِمِ للأَبْوَابِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الدِّقَّةِ والتَّمَاسُكِ المَنْطِقِيّ النَّحْوِي فجاء هذا البحثُ في فصلينِ مُقَسَّمَين بحسب الأبْوابِ الّتي وردَ فيها حُكْمُ الجائزِ بشَرْطٍ، وفق الآتِي:

الفصلُ الأَوَّلُ: (الجائِزُ بِشَرْطٍ) في المُقَدِّماتِ النَّحْوِيَّةِ.

وقد اقتضت طبيعة هذا الفصل أنْ يُقسّمَ إلى ثلاثةِ مباحثٍ رئيسة، وهي:

المبحثُ الأوّلُ: الإعراب والبناء، فيه مطلبان:

ـ المطلب الأوّلُ: الإعراب، فيه مسألة واحدة.

ـ المطلب الثَّاني: البناء، فيه مسألة واحدة.

المبحث الثاني: الإعرابُ بالنِّيابَةِ، فيه ثلاثة مطالب:

ـ المطلب الأول: نيابة الحرف عن الحركة، فيه ثلاث مسائل.

ـ المطلب الثاني: نيابة الحركة عن الحركة، فيه مسألتان.

ـ المطلب الثالث: نيابة الحذف عن الحركة، فيه مسألتان.

ـ المبحث الثّالث: النّكِرةُ والمعرِفةُ:

ـ المطلب الأوّلُ: الضّمائر، فيه مسألتان.

ـ المطلب الثّاني: الاسمُ الموصولُ، فيه ثلاث مسائل.

ـ المطلب الثَّالِثُ: المعرّف بأل، فيه مسألتان.

الفصلُ الثَّانِي: (الجائِزُ بشرط) في الجملةِ الاسمية ونواسخها.

وقدْ اقتضت طبيعة الفصْلِ إلى أنْ يُقسَّمَ على المباحث التَّالية:

ـ المبحث الأوّلُ: المبتدأ والخبرُ، فيه سبع مسائل.

ـ المبحث الثّاني: النّواسِخُ التي ترفعُ المبتدأ وتنصب الخبرَ: فيه ثلاثة مطالب، وهي:

ـ المطلب الأول: كان وأخواتها، فيه خمس مسائل.

ـ المطلب الثاني: الحروف المُشبّهة بـ[لَيْسَ]، فيه ثلاث مسائل.

ـ المطلب الثالث: أفعالُ المقارَبةِ، فيه مسألتان.

ـ المبحث الثّالث: النَّواسِخُ التي تنصِبُ المُبتدأَ وترفَعُ الخبَرَ، فيه مطلبان، هما:

ـ المطلب الأول: إنَّ وأخواتِها، فيه أربع مسائل.

ـ المطلب الثاني: (لا) الّتي لِنفْيِ الجنس، فيه ثلاثُ مسائل.

ـ المبحث الرابع: النّواسِخُ التي تنصِبُ المُبتدأَ والخبَرَ، فيه مطلب واحد:

ـ المطلب الأول: ظنّ وأخواتُها، فيه ثلاث مسائل.

3- الخاتِمَةُ: وتتضمّنُ أهمّ النّتائج والتوصيات.

4- الفهارسُ الفنّيَةُ، وتشْمَلُ الآتي:

ـ فهرس الآياتِ القُرآنِيّةِ.

ـ فهرس الأحاديث النبويّة.

- فهرسُ الأشعارِ والشّواهِدِ.
- فهرس المصادرِ والمراجعِ.
- فهرس المحتويات.

أمّا مصادِرُ البَحثِ، فيعتمِدُ هذا البحثُ على كتبِ الشُّرَّاحِ المذكورةِ سابِقًا إجمالًا وتفصيلًا، معَ الاستعانةِ بالشّروح الأخرى على الألفيّة، وكذلك الحواشي كحاشِيتي الخُضري والسّجاعي على شرحِ ابن عقيلٍ، وحاشية ياسين على شرح الكافية الشافية، وحاشِيةِ الصّبّان على شرحِ الأُشمونِي بالإضافة إلى مصادر النّحو الأساسيّة، وكتب الخلاف بين النّحاة، وأهمّ هذه الكتب: كتاب سيبويه وشروحه، والمقتضب للمبرّد، والأصول لابن السرّاج، والخصائص والإغراب في جدل الإعراب لابن جنّي، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، والتبيين للعكبري ونتائج الفكر للسّهيلي، وشرح المفصّل لابن يعيش، وشرح التّسهيل لابن مالك، والتذييل والتكميل على شرح التّسهيل، وارتشاف الضّرب لأبي حيّان، وشرح الرّضي على الكافية، ومُغْنِي اللبيب لابن هشام، وائتلاف النصرة للزبيدي، وشرح التّصريح للشيخ خالد الأزهري، وهمع الهوامع للسيوطي، وبالإضافةِ إلى المعجمات

اللُّغوِيَّةِ، وكُتبِ شرَّاحِ الشَّوَاهدِ الشّعريّة، وكُتُبِ إعراب القرآن الكريم، وكتب تخريج الأحاديث الشّريفة، وكتب التّراجِمِ، وغيْرِها ممّا يُفيدُ البحْثَ ويُخرِجُهُ إلى حيِّزِ الوُجُودِ.

ومن أهمّ الصُّعوباتِ التّي واجهتني في هذه الدّراسة عدمُ وجودِ دراساتٍ سابقة تتّصل اتّصالًا مُباشرًا بموضوع البحث، وغير ذلك محاولة إبرازِ هذا البحثِ في أحسنِ صُورةٍ.

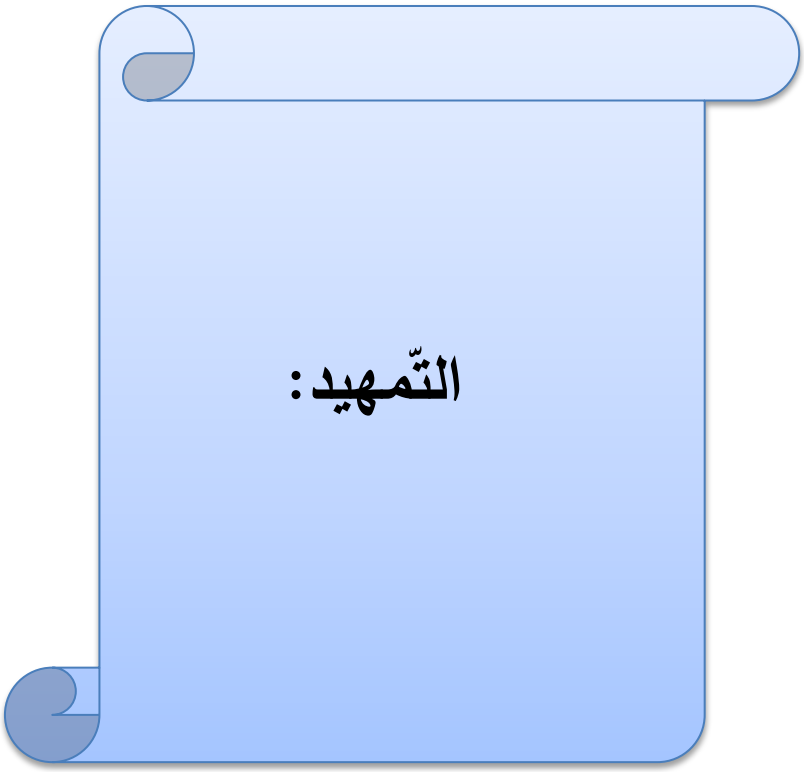
التّمهيد:

## تمهيد:

الحمدُ لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسانَ ما لم يعلم، والصّلاةُ والسّلام على المبعوث رحمةً للعربِ والعَجَمِ، سيّدنا محمد صلّى الله عليهِ وسّلم، وعلى آله وصحبه، ومَنِ اهتدى بهديه، واستنّ بسُنّته إلى يوم الدّين.

أمّا بعدُ:

فيُعدُّ استعمالُ الحُكْمِ العِلْمِيِّ الدّقيقِ أسلوبًا مُتقدّمًا في فهم المسائل واستيعابها، ومظهرًا من مظاهر الإدراك المنهجي العميق لحقائق العلم وأصوله، فلا يستقيم منهج علمي إلَّا إذا ارْتَكَزَ على أحكامٍ علميّةٍ مُحْكَمَةٍ تؤدّي حقائقَهُ أداءً مستوعبًا دقيقًا، وقديمًا قالوا: العلمُ لغةٌ أُحْكِمَ وضعُها.

والحُكم في اصطلاح العلماء: هو أثرُ الشيء المترتّب عليه، وقِيل: هو إسنادُ أمرٍ إلى آخر إيجابًا أو سلبًا[1].

وعلم النّحو واحد من تلك العلوم التي حظيتْ وامتازت بأحكام علميَّة دقيقة؛ لتدلَّ على شيءٍ محدّدٍ في عُرفِ النحاةِ، حدًّا يمتاز به عن سواه، فتنتقل هذه الألفاظ من معانيها المعجميّة إلى معانٍ اصطلاحية جديدة، تزيلُ اللبسَ عن حقائقه، وتُستحضَرُ بها معانيه بأيسر وسيلة؛ لتقرب إلى الأذهان، ويسهل فهمها على أساس العلاقة القائمة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي وذلك بفضل العناية الفائقة التي واكبته في نشأته ونموّهِ وتطوُّرِهِ.

---

1. يُنظرُ كتاب التعريفات للجرجاني (92).

ومن الأحكام التي عُدِّلت، وشُذِّبت، ونَمَتْ، وتطوَّرتْ، حتّى غدت معالم بارزة واضحة دقيقة ومألوفة لدى النحويين جميعًا، وسارت في الآفاق، وشاعت على ألسنة أرباب هذا الفن وأهل الصناعة حُكمُ: (الجائزِ بشرطٍ).

وهذا الحكم الذي ظهر جليًّا في مسائل متناثرة عند النّحاة المُتأخّرينَ[1]، وألِفوهُ واصطلحوا فيما بينهم عليهِ، لم يكن معهودًا لدى النّحاة المتقدّمين[2]؛ فالمتقدّمون منهم كانوا يُعبِّرون عن الظّواهر النّحويّة بتعبيرات متعدّدة؛ أغلبها من قبيل الوصف والتّرادف، وإنّ الكثير من هذه الأحكام كان أقرب إلى التسمية الخاصّة والنّادرة كما كان بعضها غريبًا، وشديد الخصوصيّة.

**تعريف المُصطلحات:**

الجوازُ: إنَّ نظرةً فاحصةً في المعجمات اللُّغويَّة للأصلِ الثلاثي: "الجيم والواو والزاي" تُرشِدُنا إلى أنَّ هذا الفعلَ لهُ بِناءانِ ومعنيانِ: أحدها قطعُ الشَّيءِ، والآخرُ وسَطُ الشيء[3]، قال ابنُ فارس[4]: فأمّا الوسَطُ؛ فجوْزُ كلِّ شيءٍ وَسَطُهُ، والآخرُ جُزْتُ الموضِعَ: سِرْتُ فيهِ، وأجزْتُهُ: خلفتُهُ وقطعتُهُ وأجزْتُهُ: نفذتُهُ[5].

---

1. كابن مالك، وابن يعيش، وأبي حيّان، وابن هشام، والسيوطي، وغيرهم.

2. من خلال تتبعِّي واستقرائي لما وقفتُ عليه من المصادر، كالكِتابِ لسيبويه، ومعاني القرآن للفرَّاء، والمُقتضب للمبرِّدِ.

3. يُنظرُ لسان العرب: (باب الجيم، فصل الزّاي)، والصحاح (4/ 908) ومقاييس اللغة: مادة [جوز] (1/ 494).

4. هو أحمد بن فارس القزويني، نزيل همذان، الشافعي، ثم المالكي، المعروف بالرازي (أبو الحسين)، لغوي مشارك في علوم شتّى، توفي بالري سنة (395هـ)، ومن تصانيفه: المجمل في اللغة، وحلية الفقهاء، وفقه اللغة المسمى بالصاحبي، ومقاييس اللغة، وجامع التأويل في تفسير القرآن. يُنظر معجم المؤلفين (2/ 40 ـ 41).

5. يُنظر مقاييس اللغة: مادة [وسط] (1/ 494).

وفي الاصطلاحِ: هو ما كان المرءُ إزاءه مُخيّرًا بين الفعل والترك[1].

وجاء في الحدود الأنيقة: الجَائِزُ: مَا شرع فعله وَتَركه على السوَاء، وَقد يتْرك هَذَا القَوْل، ويرادف الجَائِزُ الْمُبَاحَ والحَلَالَ[2].

الشرطُ: جاء في مقاييس اللغة: (الشين والرَّاء والطَّاء أصل يدلُّ على عَلَمٍ وعلامةٍ، وما قارب ذلك من علم، من ذلك الشَّرطُ العلامة، وأشراط الساعة علاماتها)[3].

وجاء في لسان العرب:(الشَّرْطُ: إلزامُ الشَّيءِ والتزامُهُ في البيعِ ونحوِهِ، والجمْعُ شُرُوطٌ)[4].

وفي الاصطلاحِ: هو تعليقُ شيءٍ بشيءٍ، بحيثُ إذا وُجِدَ الأوَّلُ، وُجِدَ الثَّاني، وقيلَ الشَّرْطُ: ما يتوقَّفُ عليهِ وُجودُ الشَّيءِ، ويكونُ خارِجًا عن ماهِيتِهِ، ولا يكونُ مُؤثِّرًا في وُجُودِهِ، وقيلَ: الشَّرْطُ: ما يَتوقَّفُ ثُبوتُ الحُكْم عليهِ[5].

وفيما يلي لمحةٌ سريعة، وإشارةٌ عابرة للنّاظم وشّراح الألفيّة الذين اختصّت بهم الدّراسة، اقتضتها ظروف البحث، ولا تُعَدُّ تعريفًا بهم؛ فهم أغنياء عن التعريف، بالإضافة إلى نُبذةٍ مختصرةٍ تُبيّنُ أهمّ السّماتِ التي تَميّز بها كلّ شارحٍ في شرحه.

---

1. ينظرُ معجم لغة الفقهاء: (1/ ص: 157)، وكشّافِ اصطلاحاتِ الفُنون (1/ 600).
2. الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة (75).
3. مقاييس اللغة: مادة [شرط]: (3/ 260).
4. لسان العرب: [باب الطاء، فصل الشين]: (4/ 2235).
5. يُنظرُ كتاب التعريفات: (125)، والكليات: (529)، وكشاف اصطلاحات الفنون: (1/ 1740/ 1747).

**ابن مالك:**

هو أبو عبد الله، جمال الدين، محمد بن عبد الله بن مالك، الطائيّ نسبًا، الجيانيُّ منشأً الشافعيُّ، النّحوي، وُلدَ بمدينة جيّانَ ـ من مدن الأندلس ـ، نحو: سنةِ(600هـ) ثُمَّ غادرها إلى بلاد الشَّام، فتوقّف في مِصرَ، وأقام في حلب، إلى أنْ استقرَّ في دِمشقَ مُدرِّسا للعربيَّةِ والقراءات[1].

**شُيوخهُ:**

ذكر السيوطي[2] أنَّ أبا حيّان الأندلسي[3]، قال: بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخًا مشهورًا يُعتمَد عليه، ويُرجَع في حلّ المشكلات إليه[4].

وهذا تحاملٌ مِنْ أبي حيّان على ابن مالكٍ؛ فقد ذكرتِ المصادرُ شُيوخًا كثرًا لابن مالك حيثُ جاء في غاية النهاية في طبقات القُرَّاء: قد شاع عند كثير من منتحلي العربية أنَ ابن مالك لا يُعرف له شيخٌ في العربيّة، ولا في القراءات، وليس كذلك بل قد أخذ العربيّة

---

1. يُنظر الوافي بالوفيات: (3/ 360)، ونفح الطيب: (2/ 421)، والبداية والنهاية: (/514).

2. هو عبدالرحمن بن أبي بكر الجلال السيوطي، وُلِد في أوّل ليلة مستهلّ رجب سنة (849هـ)، وله تصانيف كثيرة منها: الدّرّ المنثور في تفسير القرآن بالمأثور، والإتقان في علوم القرآن، وهمع الهوامع، والبهجة المرضية في شرح الألفية، وتوفّي سنة (911هـ). البدر الطالع: (2/ 328 . 332).

3. هو محمد بن يوسف، الإمام أثير الدين أبو حيّان الأندلُسي الغرناطي ، وُلد بمطخشارش [مدينة من حضرة غرناطة] سنة (654هـ)، وله تصانيف عديدة، منها: البحر المحيط، والنهر المادّ في التّفسير، والتّذييل والتّكميل في شرح التسهيل، وارتشاف الضرب، والمُبدع في التّصريف، وغيرها الكثير، وتوفّي سنة 745هـ. بغية الوعاة (1/ 280)، ونفح الطيب: (2/ 537).

4. يُنظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي:(1/ 130-131).

فـــي بـــلاده عـــن ثابـــت بـــن خيـــار[1] ، وحضـــر عنـــد الأســـتاذ أبـــي علـــي الشـــلوبين[2]، والسخاوي[3]، وابن يعيش[4]، وابن عمرون[5]، وغيرهم الكثير.

**تلاميذُهُ:**

لقد تتلمذ على يدي ابن مالك الكثيرُ من العلماء، منهم:

- يحيى بن شرف النّووي[6].

- ابنُهُ محمد بدرالدين.

---

1- هو أبو الحسن ثابت بن خيار الكُلاعي، عُرِف بابن الطيلسان، وأبي رزين، من أهل لبلة، كان فاضلا نحويا ماهرا مقرئًا، معروفًا بالزهد والفضل، أقرأ القرآن والعربية والأدب كثيرا، توفي سنة (628هـ). نفح الطيب (2/ 222 - 223)، وبغية الوعاة (1/ 482).

2. هو عمر بن محمد الأزدي، أبو علي الشّلوبيني، أو الشّلوبين، وُلد سنة (562هـ)، وله من المؤلفات: القوانين في علم العربية، ومختصره التوطئة، وشرح المقدمة الجزوليّة في النحو، وتعليق على كتاب سيبويه، وتُوفيّ بإشبيلية سنة (645هـ). يُنظر الأعلام (5/ 62)، و غاية النهاية لابن الجزري(2/ 180-181).

3- وهو علي بن محمد السخاوي، عالم بالقراءات والأصول واللغة والتفسير، أصله من صخا [بمصر]، وُلد سنة (558هـ)، ومن كتبه: هداية المرتاب؛ وهي منظومة في متشابه كلمات القرآن، والمفضل في شرح المفصل وسفر السعادة، توفي سنة (643هـ). يُنظر نفح الطيب(421/2)، وبغية الوعاة (2/ 42) والأعلام (4/ 332).

4- وهو: يعيش بن علي بن يعيش، موفّق الدين أبو البقاء، المشهور بابن يعيش، وُلد في ثالث رمضان سنة (553هـ) بحلب، له شرح المفصّل، وشرح تصريف ابن جِنّي، وتُوُفّي سنة (643هـ). بغية الوعاة (1/ 131) ونفح الطيب(2/ 421).

5. وهو جمال الدين أبو عبدالله الحلبي النحوي، وُلد سنة (596هـ)، وله شرح المفصّل، وتُوفِّي سنة (649هـ). بغية الوعاة (1/ 130)، ونفح الطيب (2/ 421). والوافي بالوفايات (1/ 161).

6. هو الإمام مُحْيِي الدين [أبو زكرياء] يحيى بن شرف النووي، وُلِد بنوى سنة (631هـ)، وله من التصانيف: شرح صحيح مسلم، والروضة، والمنهاج، والرياض، والأذكار، وتهذيب الأسماء واللغات، وغيرها الكثير وتوفي سنة (676هـ). البداية والنهاية (17/ 539)، ونفح الطيب(2/ 428).

- ابن المُنَجِّي[1].

- بدرالدين بن جماعة[2].

وغيرهم الكثير[3].

**آثارُهُ العلميّة:**

لقد ألّف ابن مالكٍ في مُختلَفِ عُلوم اللّغة العربيّة، نحوَا، وصرْفًا، ولُغةً، بالإضافةِ إلى القراءاتِ وتميَّزت مُؤلَّفاتُهُ بالسُّهولة واليُسْرِ، وقُرْبِ المَأْخَذِ، حتَّى بلغتْ أكثرَ من ثلاثينَ مُؤَلَّفًا[4].

**وفاته:**

توفي ابن مالك بدمشق ليلة الأربعاء ثاني عشر رمضان سنة(672هـ)، وصُلِّي عليه بالجامع الأموي، ودُفِنَ بسفح "قابوس" بتربة القاضي عزّالدين الصائغ[5].

---

1. هو ابن المُنَجِّي بن عثمان بن أسعد، أبو البركات، التنوخي الدمشقي الحنبلي، وُلد سنة (631هـ)، وله من التصانيف: الممتع في شرح المقنع، وتفسير القرآن الكريم، توفي سنة (695هـ). الأعلام (7/ 291)، وطبقات النحاة واللغويين (133).

2. هو: محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني الحموي الشافعيّ، بدر الدين، أبو عبد الله، قاض من العلماء بالحديث وسائر علوم الدين. ولد في حماة سنة (639هـ)، وله تصانيف، منها: المنهل الرويّ في الحديث النبوي، وكشف المعاني في المتشابه، وتوفي بمصر سنة (733هـ). الأعلام (5/ 297).

3. الوافي بالوفيات (3/ 362)، وبغية الوعاة (1/ 130)، ونفح الطيب(2/ 424).

4. يُنظرُ بُغية الوعاة (1/ 132. 134)، ونفح الطيب (2/ 423 ـ 424).

5. البداية والنهاية (17/ 514)، ونفح الطيب (2/ 427).

**ابن الناظم:**

هو بدرالدين، محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك، ولم تذكر المصادر سنة ولادته، ولم تذكر المراجع شيئًا كثيرًا عنه، قال السيوطي: وقع بينه وبين والده صُورَةٌ، فسكن لأجلها بعلبك، فقرأ عليه بها جماعة، فلما مات والده طُلِبَ إلى دمشق، ووُلِّيَ وظيفة والده، وتصدّى للاشتغال والتصنيف[1].

أخذ عن والده، وكان إمامًا فهمًا ذكيًّا، حادّ الخاطر، إمامًا في النحو، والمعاني، والبيان، والبديع والعروض، والمنطق، جيّد المشاركة في الفقه والأصول، ويصفه السيوطي: بأنَّه كان اللعبُ يغلبُ عليه، وعشرة من لا يصلح[2].

**آثاره العلمية:**

ذكر السّيوطي أنّ له من التصانيف: شرح ألفيّة والده، وشرح كافيته، وشرح لاميّته، وتكملة شرح التسهيل؛ ولم يُتِمّه، والمصباح في اختصار المفتاح في المعاني، وروض الأذهان، وشرح الملحة وشرح الحاجبيَّة، ومقدّمة في العروض، ومقدمّة في المنطق وغير ذلك[3].

**وفاته:**

مات بالقولنج بدمشق يوم الأحد في الثامن من شهر الله المحرم سنة: (686هـ)[4].

---

1. الوافي بالوفيات (1/ 204).
2. بغية الوعاة (1/ 225)، والوافي بالوفيات (1/ 204).
3. بغية الوعاة (1/ 225).
4. بغية الوعاة (1/ 225).

ويُعَدُّ شرح ابن الناظم مِنْ أوّل شُرُوحِ الألفيّة، كَمَا يُعَدُّ شرحًا متوسّطًا، وقد ظهرت في شرحه ثقافته المتنوّعة، وأمانته العلمية، كما تجلّت حدّة ذكائه وقوّته في الجدل؛ حتّى إنّه خَطَّأَ والده في بعض المسائل، وكان المنهل العذب لكلِّ من تصدّى لشرح الألفية من بعده، فقد كان شرّاح الألفيّة ينقلون عن شرحه.

وقد نال هذا الشرح إعجاب المؤرخين ودارسي النحو[1]، فقد عدّهُ ابنُ كثير[2] من أحسن الشروح وأكثرها فوائد[3].

وقال الصّفدي[4]: وهو شرح فاضل مُنقّى مُنقّح، ولم تشرح الخلاصة بأحسن ولا أسدّ ولا أجزل من هذا الشّرح، على كثرة شروحها[5].

**ابن أمّ قاسم المرادي:**

هو بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، المصري المولد، الأسفي المحتدّ

---

1. يُنظرُ الوافي بالوفيّات (1/ 205)، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة (215).
2. هو إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصروي ثم الدمشقيّ، (أبو الفداء)، حافظ مؤرخ فقيه، وُلد سنة (701هـ) ومن تصانيفه: البداية والنهاية في التاريخ، وشرح صحيح البخاري لم يكمله، وتفسير القرآن الكريم، والتكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل، وغيرها الكثير، وتوفي سنة (774هـ). الأعلام (1/ 320).
4. البداية والنهاية (17/ 514).
4. هو خليل بن أيبك الصفدي: أديب، مؤرخ، ولد في صفد (بفلسطين) سنة (696هـ) وإليها نسبته، له زهاء مائتي مصنف، منها: الوافي بالوفيات في التراجم، والشعور بالعور في تراجم العور وأخبارهم، والتذكرة، والغيث المسجم في شرح لامية العجم، وجنان الجناس في الأدب، وغيرها، وتوفي سنة (764هـ). الأعلام (2/ 315).
5. يُنظر الوافي بالوفيات (1/ 205).

النّحوي، اللّغوي، الفقيه البارع، المعروف بابن أم قاسم، وهي جدّته أمّ أبيه واسمها زهراء[1].

## شُيوخُهُ:

أخذ العربية عن أبي زكرياء الغماري[2]، وأبي حيّان، والفقه عن الشرف المقيلي المالكي[3]، وأتقن العربية والقراءات على المجد إسماعيل التستري[4]، والأصول عن الشيخ شمس الدين ابن اللبان[5].

اللبان[5].

كما تتلمذ عند السّراج الدمنهوري[6]، وأبي عبد الله الطنجي[7].

---

1. بغية الوعاة (1/ 517)، ونشأة النحو (217).
2. هو يحيى بن أبي بكر بن عبدالله الغماري، التونسي أبو زكرياء، وُلد سنة (643هـ)، قرأ العربية بتونس على ابن عصفور، وبدمشق على ابن مالك، وبالقاهرة على ابن النحاس، وتوفي سنة (724هـ). بغية الوعاة (2/ 331).
3. هو القاضي شرف الدين يحيى بن مخلوف بن يحيى المقيلي، الإمام العمدة العالم، من فقهاء المالكية وأعيان رجال الديار المصرية، توفي سنة 746هـ. شجرة النور الزكية (1/ 316).
4. هو إسماعيل بن محمد بن عبدالله التّستري، النحوي المقرئ الأستاذ في القراءات والعربية والأصول، أخذ القراءات عن الشّطقوني والتقي الصائغ، والعربية عن العلاء القونوي، توفي سنة (748هـ). بغية الوعاة (1/ 455).
5. هو محمد بن عبدالمؤمن الإسعردي الدمشقي، شمس الدين ابن اللبان، مُفسّر، وُلد بدمشق سنة (679هـ) ونشأ بها، ومن تصانيفه: ألفية في النحو، وديوان خُطبٍ، وردّ معاني الآيات المتشابهات إلى معاني الآيات المحكمات في التفسير، وتوفي بمصر سنة (749هـ). الأعلام (5/ 327).
6. هو عمر بن محمد بن علي الدمنهوري، وُلد بعد سنة (680هـ)، برع في النحو والقراءات والحديث والفقه، وكان جامعا للعلوم، توفي سنة (751هـ)، وقيل: سنة (752هـ). بغية الوعاة (2/ 224).
7. هو محمد بن عبدالله اللواتي الطنجي، ابن بطوطة، رحّالة مؤرّخ، وُلد سنة (703هـ)، وله كتاب تحفة النظّار في في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، وتوفي في مراكش سنة (779هـ). الأعلام (6/ 235. 236).

**مُؤلّفاتُهُ:**

له: شرح التسهيل والألفيّة لابن مالك، وشرح المُفصّل للزمخشري[1]، والجنى الداني في حروف المعاني، وشرح الاستعاذة والبسملة[2].

**وَفَاتُهُ:**

تُوفِّيَ يوم عيد الفطر سنة تسع وأربعين وسبعمائة للهجرة(749هـ)[3].

ويُعدّ شرح المرادي شرحًا تعليميًّا مُتوسِّطًا، يقومُ على توضيح المتن بشرح الأبياتِ وإعراب مُفرداتها، كما مزجَ الشَّرح بالمتن، وقد خصَّ بعض المسائل بعنايةٍ زائدة حيثُ أبدى بعض التوضيحات والملاحظات سمّاها( تنبيهات).

**ابن هشام:**

هو عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، المصري، الخزرجي، الشافعي الحنبلي، الملقب جمال الدين، وكنيته أبو محمد، وُلد بالقاهرة يوم السبت سنة (708هـ)، ونشأ بها وسافر لِمَكَّةَ مرَّتَيْنِ[4].

---

1. هو محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي، الزمخشري (أبو القاسم، جار الله) مفسّر، محدّث، لغوي، أديب، وُلِدَ بزمخشر من قرى خوارزم، وتوفي بجرجانية ليلة عرفة سنة (538هـ)، ومن تصانيفه: ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، والفائق في غريب الحديث، والمفصّل في صنعة الإعراب، والأنموذج في النحو، والرّائض في الفرائض، والكشّاف عن حقائق التنزيل، وديوان شعر. بغية الوعاة (2/ 279)، ومعجم المؤلفين (12/ 186).
2. بغية الوعاة (1/ 517).
3. بغية الوعاة (1/ 517).
4. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (2/ 308)، وبغية الوعاة (2/ 68).

**شيوخُهُ:**

أخذ ابن هشام عن الكثير من الشيوخ والأساتذة، منهم: بدر الدين بن جماعة، وتاج الدين الفاكهاني[1]؛ حيثُ قرأ عليه جميع شرح الإشارة في النحو إلا الورقة الأخيرة، وشهاب الدين عبد اللطيف بن المُرَحَّل[2]، وقد لزمه وأخذ عنه علم النّحو، كما أخذ القراءات وعلم الحديث والشاطبيّة عن شمس الدين ابن السراج[3].

**مؤلّفاتُهُ:**

من مصنّفاتهِ: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وأوضح المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك ورفع الخصاصة عن قرَّاء الخلاصة، وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب[4]، والتحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل، وشرح التسهيل، وشرح الشواهد الكبرى، والصغرى، والقواعد

---

1. هو عمر بن علي، تاج الدين الفاكهاني، عالم بالنحو، من أهل الإسكندرية، وُلد (654هـ)، وله من التصانيف: الإشارة في النحو، والمنهج المبين في شرح الأربعين النوويّة، وتوفي سنة (734هـ). الأعلام (5/ 56).

2. هو عبداللطيف بن عبدالعزيز الشيخ الإمام النحوي المُقرئ، شهاب الدين ابن المُرحّل الحرّاني، كان علامة في النحو، توفي سنة (744هـ). الوافي بالوفيات (19/ 81).

3. وهو: محمد بن محمد بن نُمير، المعروف بابن السّرّاج، إمام مقرئ، وُلد سنة (670هـ)، وتوفي بالقاهرة سنة (747هـ). الدرر الكامنة (2/ 308)، وبغية الوعاة (1/ 235)، وغاية النهاية (2/ 256).

4. وهو عثمان بن عمر بن أبي بكر (جمال الدين) ابن الحاجب، المقرئ النحوي المالكي الأصولي الفقيه، ولد بعد سنة (570هـ) بإسنا من الصعيد، وله من التصانيف: مختصر في الفقه، ومختصر في الأصول، والكافية وشرحها ونظمها، والوافية وشرحها، والشافية وشرحها، والإيضاح في شرح المفصل. والأمالي، وتوفي بالإسكندريّة في السادس عشر من شوال سنة (646هـ). بغية الوعاة (2/ 134 ـ 135).

الكبرى، والصغرى، وشذور الذهب، وقطر الندى وشرحه، وشرح اللمحة لأبي حيان، وشرح بانت سعاد، وشرح البردة، والتذكرة، والمسائل السفرية في النحو، وله عِدَّةُ حواشٍ على الألفية والتسهيل وغير ذلك[1].

وكان ابن هشام أستاذ علوم العربية في مصر وفي مَكَّةَ حين جاور بها، وأقرأ كتاب سِيبِوَيْهِ[2] مراتٍ عدة، ودرَّسَ الفقهَ الشافعيَّ حين كان يُقْرِئُ الحاوي الصغير أحسن إقراءٍ، ودرَّس التفسير باللغة المنصوريّة، ثم درَّس الفقهَ الحنبليَّ، وقام بشرح ديوان زهير بن أبي سُلْمَى[3].[4].

وابن هشام صاحب ثقافة موسوعية، حيثُ قال عنه الشوكاني[5]:(وقد تصدَّر للتدريس وانتفع به الناس، وتفرّد بهذا الفن، وأحاط بدقائقه وحقائقه، وصار له من الملكة فيه ما لم يكن لغيره، واشتهر صيتُه في الأقطار، وطارت مصنّفاته في غالب الدّيار)[6].

---

1. بغية الوعاة (2/ 69).

2. هو عَمْرُو بن عثمان بن قنبر، وكنيته (أبو بشر)، ويقال: (أبو الحسن)، ولقبه: سيبويه، إمام البصريين، كان أصله من البيضاء [من أرض فارس]، ونشأ بالبصرة، أخذ عن الخليل ويونس وأبي الخطاب الأخفش وعيسى بن عمر، ومن آثاره: كتابه العظيم في النحو الذي لم يُصنع قبله ولا بعده مثله، وتُوفّي سنة (188هـ)، وقيل: (161هـ)، وقيل سنة: (177هـ). يُنظر بغية الوعاة (2/ 229)، والأعلام (5/ 81).

3. هو ربيعة بن رياح بن قرّة بن الحارث، المزني، المضري، شاعر جاهلي، ولد في بلاد مزينة بنواحي المدينة وكان يقيم في نجد، توفي سنة (13 قبل الهجرة)، ومن آثاره: ديوان شعر. معجم المؤلفين (4/ 186).

4. الدرر الكامنة (2/ 308 . 309).

5. هو: محمد بن علي الشوكاني: فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن، من أهل صنعاء، ولد سنة (1173هـ)، ونشأ بصنعاء، وولي قضاءها، وله 114 مؤلفا، منها: نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، والبدر الطالع بمحاسن مَنْ بعد القرن السابع، وغيرها الكثير، ومات حاكمًا بدمشق سنة (1250هـ). الأعلام (6/ 298).

6. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (1/ 402).

وقال فيه ابن خلدون[1]:(إنّه استولى على غاية من ملكة تلك الصناعة، لم تحصل إلّا لسيبويه وابن جِنّي[2]، وأهل طبقتهما، لعظم ملكته، وما أحاط به من أصول ذلك الفنِّ وتفاريعه، وحُسْنِ تصريفه فيه)[3].

**تلاميذُهُ:**

لقد تتلمذ عليه عدد من الدارسين، ذكر السيوطي وابن حجر[4] منهم:

- إبراهيم اللّخمي الشيخ جمال الدين الأميوطي[5].

---

1. هو عبد الرحمن بن محمد، ابن خلدون، وليّ الدين الحضرميّ الإشبيلي الفيلسوف المؤرّخ العالم الاجتماعي البحّاثة. أصله من إشبيلية، ومولده ومنشأه بتونس سنة (732هـ)، رحل إلى فاس وغرناطة وتلمسان والأندلس ثم توجه إلى مصر وولي فيها قضاء المالكية، واشتهر بكتابه العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر، وشرح البردة، وله شِعْرٌ، وتوفي فجأة في القاهرة سنة (808هـ). الأعلام (3/ 330).
2. هُوَ عثمان بن جني، [أبو الفتح]، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، لزم أبا علي الفارسي؛ ولمّا مات تصدّر مكانه ببغداد، وأخذ عنه الثمانيني، وعبد السلام البصري، وغيرهما، وتوفي سنة (392هـ)، ومن مصنّفاته: الخصائص، وسرّ الصناعة، وشرح تصريف المازني، وشرح مستغلق الحماسة، وشرح المقصور والممدود، واللمع، والمحتسب في إعراب الشواذ، وشرح الفصيح، وغير ذلك. بغية الوعاة (2/ 132).
3. مقدمة ابن خلدون (532).
4. هو أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، شهاب الدين ابن حجر، من أئمة العلم والتاريخ، أصله من عسقلان بفلسطين، ومولده بالقاهرة سنة (773هـ)، وله من التصانيف: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ولسان الميزان، والإصابة في تمييز أسماء الصحابة، وبلوغ المرام من أدلّة الأحكام، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في اصطلاح الحديث، وإنباء الغمر بأبناء العمر، وفتح الباري في شرح صحيح البخاري، وغيرها الكثير، وتوفي بالقاهرة سنة (852هـ). الأعلام (1/ 178).
5. هو إبراهيم بن محمد بن عبدالرحيم، جمال الدين اللخمي الأميوطي، الشافعي، أديب من فقهاء الشافعية، وُلد سنة سنة (715هـ)، له مختصر شرح بانت سعاد وإعرابها، وتُوفي بمكة سنة (790هـ). الأعلام (1/ 64).

ـ ابنه محب الدين[1]؛ الذي عُرِف في تحقيق النّحو حتى قيل فيه: كان أنحى من أبيه.

ـ إبراهيم بن محمد بن إسحاق الدجوى النحوي المصري[2].

**وفـاته:**

كانت وفاة ابن هشام بالقاهرة، ليلة الجمعة في الخامس من ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة هجرية(761هـ)[3].

والتزم ابن هشام في شرحه أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك بترتيب أبواب الألفية، إلّا أنّهُ لم يذكر أبيات الناظم، ويعدُّ شرحُه شرحًا تعليميًّا مُختصرًا، سهل المباني، دَقِيقَ المعاني، يشقّ لفظه عن معناه، ويدرك الناظر فيه ما رمى إليه مؤلفه دون أن يلتبسَ عليه عرض، وهو إلى الألفية أهدى سبيل؛ حيثُ قال عنه الشيخ خالد الأزهري[4] في حاشيته:(لم يأتِ أحدٌ بمثالِهِ، ولم ينسُج ناسجٌ على مِنواله ولم يُوضع في ترتيب الأقسام مثلُهُ، ولم يبرز للوجود في هذا النّحو شكله، إلا أنّه يحتاجُ إلى شرحٍ يُسفر عن وُجوهِ مُخدراتِهِ النِّقابَ، ويُبرزُ من خفيِّ مكنوناته ما وراء الحجاب)[5].

---

1. هو محمد بن عبدالله بن يوسف بن هشام، وُلد سنة (750هـ) قرأ على والده وعلى غيره، وأجاز له التقي السُّبكي والعزّ ابن جماعة، والبهاء ابن عقيل، وغيرهم، وتوفي سنة (799هـ). بغية الوعاة (1/ 148).

2. هو إبراهيم بن محمد بن عثمان بن إسحاق الدجوي، المصري، أخذ عن الشهاب ابن المُرحّل، والجمال بن هشام وغيرهما، وكان جُلُّ ما عنده حلّ الألفيّة، توفّي سنة (830هـ)، وقد بلغ الثمانين. بغية الوعاة (1/ 427).

3. بغية الوعاة (2/ 69).

4. هو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهري، وكان يعرف بالوقّاد، من أهل مصر. ولد بجرجا (من الصعيد) سنة(838هـ)، نشأ وعاش في القاهرة، وله من المصنفات: المقدمة الأزهريّة في علم العربية، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، وشرح الأجرومية، والتصريح بمضمون التوضيح، وشرح البردة، وشرح مقدمة الجزرية في التجويد، والألغاز النحوية، وتوفي عائدا من الحج سنة (905هـ). الأعلام (2/ 297).

5. شرح التصريح على التوضيح (1/ 08).

**ابن عقيل:**

هو عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله بن محمد بن محمد بن عقيل القرشي، الهاشمي، الشّافعي بهاء الدين أبو محمد، ينتهي نسبه إلى عقيل بن أبي طالب، ولد يوم الجمعة سنة(698هـ)[1]، وكان إمامًا في العربية والبيان، ويتكلّم في الأصول والفقه كلامًا حسنًا[2].

**شيوخه:**

أخذ ابن عقيل علوم عصره من فقه وقراءات وتفسير ونحو وعروض، من شيوخ عصره، وهم كثر؛ وأشهرهم:

جلال الدين القزويني[3]، وأبو حيان الأندلسي، حتى قال فيه أبو حيّان مقولته الشهيرة: (ما تحت أديم السماء أنحني من ابن عقيل)[4].

**مؤلّفاته:**

لابن عقيل تصانيف كثيرة، منها: تفسير وصل فيه إلى آخر سورة آل عمران، ومختصر الشرح الكبير، والجامع النفيس في الفقه، والمساعد في شرح التسهيل، وشرح الألفيّة[5].

---

1. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (2/ 266 ـ 268)، وبغية الوعاة (2/ 47).
2. بغية الوعاة (2/ 48).
3. هو محمد بن عبدالرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق أصله من قزوين، ومولده بالموصل سنة (666هـ)، ومن تصانيفه تلخيص المفتاح في المعاني والبيان والإيضاح في شرح التلخيص، وتوفي سنة (739هـ). الأعلام (6/ 192).
4. ينظر الدرر الكامنة (2/ 266)، وبغية الوعاة (2/ 48)، والوسيط في تاريخ النحو العربي (215).
5. بغية الوعاة (2/ 48).

**وفاته:**

توفي ابن عقيل بالقاهرة ليلة الأربعاء في الثالث عشر من ربيع الأول سنة تسع وستين وسبعمائة(769هـ)، ودفن بالقرب من الإمام الشافعي[1].

أمّا شرحه للألفية، فقد التزم فيه بالتيسير والتسهيل في تقديم المادة العلمية، فجاء متوسّطًا؛ مبتعدًا عن الإيجاز المخلّ، وعن الإسهابِ المُملِّ، مُتّزِنًا في حلّ الألفاظ، مع التمثيل الكافي لكل حُكمٍ وعرضَ وجهاتِ نظرِ النحويين في المسائل الخلافية، وقد تصدّى فيه لابن الناظم حين يخالف والدَهُ، كما انحاز لسيبويه والبصريّين حين يخالفهم ابن مالك، ويُعَدُّ شرحه من أسهل شروح الألفية وأكثرها انتشارًا؛ حتّى أصبح يُدرّسُ في الكثير من الجامعات والمعاهد.

**الشاطبي:**

هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، الفقيه الأصولي المفسر المحدّث الشهير بالشاطبي، العلّامة المؤلِّف المُحقّق النّظّار، كان له القدم الراسخ في سائر الفنون والمعارف، له استنباطات جليلة، وفوائد لطيفة، وأبحاث شريفة مع الصلاح والعِفّة والورع، واتباع السُّنَّة واجتناب البدع[2].

**شيوخُهُ:**

أخذ الشاطبي علوم عصره من فقهٍ وقراءات وتفسير ونحو وعروض، من شيوخ عصره، وأشهرهم:

---

1. يُنظر بغية الوعاة (2/ 48).

2. يُنظر شجرة النور الزكية (332)، ونيل الابتهاج (48)، والأعلام (1/ 75).

ـ أبو علي المشذالي[1].

ـ ابن الفخار[2].

ـ الإمام المقرئ[3].

ـ أبو القاسم الشريف السبتي[4].

ـ الشريف التلمساني[5].

ـ أبو العباس القباب[6].

ـ الخطيب ابن مرزوق[7].

---

1. هو أبو علي ناصر الدين بن منصور بن أحمد الزواوي المشذالي، الإمام الفذ العالم المتفنّن الحافظ المجتهد من أهل الشورى والفتوى في العلوم والنوازل، ولد سنة (631هـ)، له شرح على الرسالة لم يُكمله، وتوفي سنة (731هـ). شجرة النور الزكية (1/ 312).

2. هو أبو عبدالله محمد بن علي الفخار البيري، الأستاذ المحقق الإمام العلامة النظّار الفهامة، أخذ عن أبي عبدالله الكمال، وغيره، توفي سنة (754هـ). شجرة النور الزكية (1/ 329).

3. هو أبو عبدالله محمد بن محمد القُرشي التلمساني، له كتاب القواعد، وله حاشية على مُختصر ابن الحاجب والحقائق والرقائق في التّصوُف، توفي سنة 756هـ. شجرة النور الزكيّة (1/ 334).

4. هو محمد بن أحمد الشريف الحسني السّبتي، له من المصنّفات: شرح الخزرجيّة، وشرح مقصورة حازم "الحُجب المستورة في محاسن المقصورة"، وتوفي سنة (760هـ)، وقيل: سنة (761هـ). شجرة النور الزكيّة (1/ 335).

5. هو أبو عبدالله محمد بن أحمد العلويني، المعروف بالشريف التلمساني، وله من المؤلفات: المفتاح في أصول الفقه، وشرح جمل الخونجي، وتوفي سنة (771هـ). شجرة النور الزكية (1/ 337).

6. هو أبو العبّاس أحمد بن قاسم، الشهير بالقبَّاب، وله من المصنّفات: شرح أحكام النّظر لابن القطّان، وشرح قواعد عياض، وشرح بيوع ابن جماعة، توفي سنة (778هـ). شجرة النور الزكيّة (1/ 339).

7. هو أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن مرزوق التلمساني، الشهير بالخطيب، وُلد سنة (710هـ)، له شرح العمدة في الحديث، وشرح الشفا للقاضي عياض، وتوفي سنة (781هـ). شجرة النور الزكية (1/ 340).

- ابن لبّ[1].

- أبو عبد الله البلنسي[2].

- أبو عبد الله الحفّار[3].

**تلاميذه:**

لقد تتلمذ على يديه الكثير من العلماء، منهم:

- أبوبكر بن عاصم[4].

- أبو يحيى محمد بن محمد بن عاصم[5].

---

1. هو أبو سعيد فرج بن قاسم بن لبّ الغرناطي، وُلد سنة (701هـ)، له كتاب شرح جمل الخزرجي، وتصريف التسهيل، وفتاوى مشهورة، وتوفي سنة (782هـ). شجرة النور الزكيّة (1/ 355).

2. هو محمد بن علي بن أحمد، أبو عبدالله البلنسي، عالم بالعربية، أندلسي من أهل غرناطة، وُلد سنة (724هـ) له كتب، منها: صلة الجمع وعائد التذييل، جمع فيه بين كتاب التعريف والإعلام للسهيلي، وكتاب التكميل والإتمام في ما انبهم في القرآن من الأسماء والأعلام، وتوفي سنة (782هـ). الأعلام (6/ 286).

3. هو أبو عبدالله محمد بن علي، الشهير: بالحفار، الأنصاري الغرناطي، الشيخ المُعمّر الفقيه القدوة الفهامة، له فتاوى نُقِل بعضُها في المعيار، توفي سنة (811هـ). شجرة النور الزكيّة (1/ 355).

4. هو أبو بكر محمد بن محمد بن عاصم الغرناطي، الفقيه الأصولي المُحدّث المُتفنّن في علوم شتّى، وُلد سنة (760هـ)، وله من التصانيف: التُّحفة، واختصار الموافقات للشاطبي، وأرجوزة في النحو، وأرجوزة في الأُصول وأرجوزة في الفرائض، وأرجوزة في القراءات، وغيرها، وتوفي سنة(829هـ). شجرة النور الزكيّة (1/ 356).

5. هو أبو يحيى محمد بن محمد بن عاصم الغرناطي، الأستاذ العالم الإمام العمدة المُحقّق المتفنّن الأريب البليغ الكاتب الأديب، له تأليف كبير في الانتصار لشيخه الإمام الشاطبي، والرد على شيخه أبي سعيد ابن لبّ في مسألة الدعاء بعد الصلاة، توفي سنة (813هـ). شجرة النور الزكيّة (1/ 355. 356).

ـ أبو عبد الله البياني[1].

وغيرهم الكثير[2].

**مؤلّفاتُهُ:**

للشاطبي مؤلفات نفيسة، منها: المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية، وأصول النحو والموافقات في الفقه، والاعتصام في أصول الفقه، والمجالس شرح به كتاب البيوع من البخاري وكتاب الإفادات والإنشادات، وعنوان الاتفاق في علم الاشتقاق، وله غير ذلك الكثير[3].

**وفاتُه:**

توفي في يوم الثلاثاء الثامن من شعبان سنة:(790هـ)، الموافق:[1388م][4].

ويُعدُّ شرح الشاطبي موسوعةً تعليميّة؛ فهو أوسع شروح الألفيّة، وأغزرها وأوفاها جمعًا ودراسةً في تحقيق المسائل، واستيفاءً لمذاهب النحاةِ وتعليلاتهم وشواهدهم على طريقة مُطوّلات علم أصول الفقه، حيث يقول: (وقد سلكت فيه مسلك شيوخي ـ رضي الله عنهم ـ في البحث وتحقيق المسائل والتأنيس بالتنظير والتنقير عن دفائن اللفظ، وبتتبّعه بقدر الإمكان، والاعتراض وإيراد الإشكال والاعتذار عن اللفظ المشروح على حسب ما أعطاهُ الوقتُ والحالُ، وأوجبه تحسينَ الظنّ بالمؤلف وعدم الوقوف وراء اللفظ تقليدًا دون أن يتحرّر معنى الكلام، أو يظهر وجهُهُ، والاحتجاج لمذهب

---

1. هو الأستاذ الأندلسي الغرناطي، أخذ عن الإمام الشاطبي، وعنه: القاضي الوزير أبو يحيى بن عاصم ونقل عنه في شرح التحفة. نيل الابتهاج (527).

2 . يُنظر شجرة النور الزكية (332)، ونيل الابتهاج (49).

3. يُنظر شجرة النور الزكية (333)، ونيل الابتهاج (50)، والأعلام (1/ 75).

4. يُنظر شجرة النور الزكية (333)، ونيل الابتهاج (50).

المؤلف وترجيحه لِمَا أمكنَ له وجهُ ترجيحٍ، وتنشيط القارئ في بعض المواطن بالحكايات عن أهل العلم في المسائل المتكلَّمِ فيها)[1]، مع تنويعه في أسلوب الشرح بين أسلوب التعليل، وأسلوب السؤال والجواب، كما اهتمّ بإعراب أبيات الألفيّة.

**الأُشْمُوني:**

هو نورالدين أبو الحسن، علي بن محمد بن عيسى الأشموني، من أشمون[2] بمصر، وُلد بالقاهرة في شعبان سنة:(838هـ)، وَوُلِّيَ القضاء بدمياط[3].

**شيوخه:**

أخذ الأشموني علوم عصره من فقه وقراءات وتفسير ونحو وعروض، من شيوخ عصره، وَهُمْ كُثُرٌ؛ ومن أشهرهم:

ـ جلال الدين المحلّى[4].

ـ العلم البلقيني[5].

---

1 . المقاصد الشافية(9/ 487).

2. وقال عمر فرّوخ: هو من أُشمونين بضم الهمزة ولفظ التثنية؛ بلد في الصعيد الأوسط من مصر. تاريخ الأدب العربي (3/ 919).

3. ينظر الأعلام (5/ 10)، والبدر الطالع (1/ 491) والضوء اللامع (6/ 5).

4ـ هو محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم، جلال الدين المحلّى، الشافعي: أصولي مُفسّر، وُلد بالقاهرة سنة(791هـ)، وله كتاب في التفسير أتمّهُ جلال الدين السيوطي؛ فسُمِّي بتفسير الجلالين، وكنز الراغبين وغيرهما وتوفي سنة(864هـ). الأعلام (5/ 333).

5. هو صالح بن عمر بن رسلان البلقيني الشافعي، شيخ الإسلام، قاضٍ، من العلماء بالحديث والفقه مصري، وُلد سنة(791هـ)، وله من المصنفات: ديوان خُطب، والغيث الجاري على صحيح البخاري، وتوفي بالقاهرة سنة(868هـ). الأعلام (3/ 194).

ـ المناوي[1].

ـ الكافيجي[2].

ـ البامي[3].

ـ الجوجري[4].

**مؤلفاته:**

للأشموني تصانيف كثيرة، منها: شرحهُ لألفية ابن مالك في النحو؛ المسمى بمنهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك، وشرح بعض التسهيل ولم يُتمّه، ونظم المنهاج في الفقه وشرحه، ونظم جمع الجوامع، ونظم إيساغوجي في المنطق، وله حاشية على الأنوار للأردبيلي، وغير ذلك[5].

---

1. هو يحيى بن محمد بن محمد بن محمد، أبو زكرياء شرف الدين ابن سعد الدين الحدّادي المناوي، فقيه شافعي ولد بالقاهرة سنة(798هـ)، وله من الكتب: شرح مختصر المزني في فروع الشافعية، وهو جدّ المحقق المناوي" محمد بن عبدالرؤوف"، وتوفي بالقاهرة سنة(871هـ). الأعلام (8/ 167).

2. هو محمد بن سليمان بن سعد، الكافيجي، من كبار العلماء بالمعقولات، رومي الأصل، ولد سنة(788هـ) وعُرف بالكافيجي؛ لكثرة اشتغاله بالكافية في النحو، وله من التصانيف: مختصر في علم التاريخ، ونُزهة المُعرب في النحو، والإلماع بإفادة (لو) للامتناع وغيرها، وتوفي سنة (879هـ). الأعلام (6/ 150).

3. هو أحمد بن محمد بن قريش، أبو عبدالله بن الشهاب المخزومي، البامي الأصل، ومن تصانيفه: فتح المنعم في الفقه، وشرحه، وتصحيح التنبيه، وحاشية على شرح صحيح البخاري للكرماني، توفي سنة(880هـ). الضوء اللامع (2/ 85)، ومعجم المؤلفين (8/ 317).

4. هو محمد بن عبدالمنعم بن محمد الجوجري، فاضل مصري، من فقهاء الشافعية، وُلد بجوجر" قُرب دمياط" سنة(821هـ)، وتحوّل إلى القاهرة، ومن كتبه: شرح الإرشاد لابن المُقرئ، وشرح شذور الذّهب، وغيرهما، وتوفي سنة (889هـ). الأعلام (6/ 251).

5. ينظر الأعلام (5/ 10)، والبدر الطالع (1/ 49)، والضوء اللامع (6/ 5). وتاريخ الأدب العربي (3/ 920).

**وفاته:**

اختلف المترجمون في تحديد تاريخ وفاته، فمنهم من قال: بأنّه توفّي في سنة (900هـ)[1] وقيل: سنة(918هـ)[2]، وقيل: سنة(929هـ)[3]، والله أعلم بالصواب.

ويُعدّ شرح الأشموني موسوعة تعليميّة؛ فهو من أوسع الشروح من بعد شرح الإمام الشاطبي حيثُ ساق فيه أبيات الألفيّة ـ في الغالب ـ ثُمَّ أتبعها بالشرح والإعراب، ويفصّل القول، ويورد الوجوه، ويُعلِّل ما يحتاج إلى تعليل، مُعتمدًا على الشروح السّابقة، ويلجأ أحيانًا إلى الحِوار والجدل ثُمَّ يعود ليُلخِّصَ كلَّ ذلك بالخواتيم التي أردفها لشرحه بالاستدراكات، والتوضيحات، والتنبيهات، كما يتميّز شرحه بكثرة الشواهد الشعرية.

---

1. ينظر الأعلام (5/ 10)، والبدر الطالع (1/ 491)، والضوء اللامع (6/ 5).

2 . ينظر تاريخ الأدب العربي (3/ 920).

3. الوسيط في تاريخ النحو العربي (237).

# الفصل الأوّل

# الجوازُ النّحويّ المشروط في المُقدِّماتِ النحويّة

## تمهيد:

قد اهتمّ العلماء والمؤلفون بالمقدّمات العلميّة؛ لأنّها مفاتيح العلوم، فالمقدّمة يتوقّف عليها فهم هذا العلم ومحتواه، ولابُدَّ لكل دارسٍ في فنٍّ من الفنون أن يقف على بعض المقدّمات المُمَهِّدة لمعرفة هذا الفنّ قبل الشروع فيه؛ ليكون على بصيرة فيه، وقد جرت عادة العلماء أن يُقدّموا في أوّل كُلِّ علمٍ ـ تمهيدًا لهُ ـ المبادئ العشرة التي جمعها الناظم محمد بن علي الصبان[1] ـ رحمه الله تعالى ـ في قوله:

إِنَّ مَبادِي، كُلِّ فَنٍّ عَشَرَه  الحَدُّ، وَالموضُوعُ، ثُمَّ الثَّمَرَة

وَنِسْبَةٌ، وَفَضْلُهُ، وَالوَاضِع  وَالاِسْمُ، الاِسْتِمْدَادُ، حُكْمُ الشَّارِعْ

مَسَائِلٌ، والبَعْضُ بِالبَعْضِ اكتَفَى  وَمَنْ دَرَى الجَمِيعَ حَازَ الشَّرَفَا

وقد حظي علم النّحو بعلماءَ بيّنوا أصولهُ، والأسس والقواعد التي بُني عليها هذا الفنّ؛ إلّا أنّ ابن مالك قد شرع في مقدّمة ألفيّتهِ بعد حمد الله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله، بالحديث عن دراسة المسائل النحويّة، فابتدأ بالحديث عن ضبطٌ الكلمة مفردةً؛ أي قبل تركيبها في الجملة، تمهيدًا للحديث عن الأحكام التركيبيّة، وقد عرّف فيها الكلمة، وأنواعها، وعلامة كل نوع، ثم ذكر تعريف الكلام وأقسامه، ومن ثَمَّ انتقلَ إلى الحديث عن الإعراب والبناء، والتعريف والتنكير، فقسّم مقدّمته إلى ثلاثة أبوابٍ رئيسةٍ، وهي:

---

1. هو محمد بن علي الصبان المصري، الشافعي، الحنفي (أبو العرفان)، وُلد بالقاهرة، وتوفي سنة (1206هـ)، وله من المُصنّفات: منظومته المسماة بالكافية الشافية في علمي العروض والقافية، وشرح عليها، وإسعاف الراغبين في سيرة المصطفى وأهل بيته الطاهرين، وحاشية على الشرح الصغير للملوي على السلم في المنطق، والرسالة البيانية، وحاشيته المشهورة على شرح الاشموني للألفيّة. معجم المؤلفين (11/ 17 ـ 18).

**الباب الأول: الكلام وما يتألف منه:**

وقد علّل الشاطبي سبب ابتداء النّاظم بهذه المُقدّمة بقوله: وهذا الباب مُقدّمة لابدّ من تقديمها قبل النّظر في شيء من أبواب النّحو؛ إذ لا يتحصّل شيءٌ من تلك الأبواب إلّا بعد تحصيله[1].

**الباب الثاني: الإعراب والبناء:**

وعلّل الشاطبي سبب ابتداء النّاظم بهذه المُقدّمة أيضًا بقوله: وإنّما كانت ضروريّةً ومُفتقرًا إليها لأنّ المعاني الثّلاثة اللاحقة للتّركيب وهي: الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة، لا تَتَبَيّنُ إلّا بالإعرابِ والإعرابُ لا يكونُ في جميع الكلِمِ فاحتيج إلى النّظرِ في الإعرابِ والبناء، وأنواعهما، وعلاماتهما وموضوعِهما، وهما المعربُ والمبني[2].

وعلّلَ الشّيخُ الخضري[3] سبب تأخير النّاظم لهما عن شرح الكلام بقولهِ: وأخرّهما عن شرحِ الكلام؛ لتقدُّمِه عليهما تعقّلًا، كتقدُّمِ الجسدِ على الجوهرِ القائمِ بهِ[4].

---

1. المقاصد الشافية (1/ 31).

2. المقاصد الشافية (1/ 70).

3. هو محمد بن مصطفى بن حسن الدمياطي، المعروف بالخضري، ولد بدمياط من أعمال مصر، واشتغل بالعلوم الشرعية والفلسفية، وتوفي سنة (1287هـ)، ومن تصانيفه: منظومة في مشابهات القرآن، ومبادئ التفسير وحاشية على شرح ابن عقيل، وشرح اللمعة في الميقات، وأصول الفقه، وحاشية على شرح الملوي على السمرقندية في البلاغة. معجم المؤلفين (12/ 27).

4. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (1/ 06).

**الباب الثالث: النّكرة والمعرفة:**

قال أبو حيّان: لمّا كان كثير من الأحكام النحويّة تُبْتَنَى على معرفة النّكرة والمعرفة، وكانا كثيري الدَّور في أبواب العربيّة، شرع المصنّف في الكلام عليهما[1].

وقد شغل حكم (الجائز بشرط) حيّزًا كبيرًا من البابين الأخيرين؛ من ضبطٍ للقاعدة النحوية وتهذيبٍ للمسائل والأحكام، واختلاف وجهات النّظر فيما بين الشّراح ـ الذين تقوم عليهم الدراسة ـ في فهم كلامِ النّاظمِ، وفي استنباطِ الأحكام المتعلّقة ببعض المسائل، وقد اقتضت طبيعة هذا الفصل أن يُقسّمَ إلى ثلاثةِ مباحثَ رئيسة، وهي:

- المبحثُ الأوّلُ: الإعراب والبناء:

ـ المطلب الأوّلُ: الإعراب، فيه مسألة واحدة، وهي:

المسألة الأولى: إعراب الفعل المضارع.

ـ المطلب الثَّاني: البناء، فيه مسألة واحدة، وهي:

المسألة الأولى: تحريكُ الاسمِ المبني.

- المبحث الثاني: الإعرابُ بالنِّيابَةِ:

ـ المطلب الأول: نيابة الحرف عن الحركة، فيه ثلاث مسائل، وهي:

المسألة الأولى: إعراب الأسماء الستّة بالحروف.

المسألة الثانية: إعرابُ المُثنَّى والمُلحقِ به.

---

1. التذييل والتكميل على شرح التسهيل (2/ 102).

المسألة الثالثة: إعرابُ جمع المُذكَّرِ السّالم والمُلحقِ بِهِ.

ـ المطلب الثاني: نيابة الحركة عن الحركة، فيه مسألتان، هُما:

المسألة الأولى: إعراب جمع المُؤنّثِ السالم والمُلحقِ بِهِ.

المسألة الثانية: صرف الاسم الممنوع من الصرف.

ـ المطلب الثالث: نيابة الحذف عن الحركة، فيه مسألتان، هُما:

المسألة الأولى: إعراب الأمثلة الخمسة.

المسألة الثانية: إعراب الفعل المضارع المعتلّ الآخر.

- المبحث الثّالث: النّكِرةُ والمعرِفةُ:

ـ المطلب الأوّلُ: الضّمائر، فيه مسألتان، هُما:

المسألة الأولى : مجيء الضمير المُتّصل بعد إلّا.

المسألة الثّانية: استعمال الضمير المُنفصل مكان الضمير المُتّصل.

ـ المطلب الثّاني: الاسمُ الموصولُ، فيه ثلاث مسائل، هي:

المسألة الأولى: استعمال (ذا) موصولة.

المسألة الثانية: إعراب [أيّ] بالحركات الثلاث.

المسألة الثالثة: حذف صدر الصّلة من الموصولات.

ـ المطلب الثَّالِثُ: المعرّف بأل، فيه مسألتان، هُما:

المسألة الأولى: دخول (أل) على الأعلام المنقولة.

المسألة الثانية: حذف الألف واللام من علم الغلبة.

## المبحثُ الأوّلُ: الإعرابُ والبناء:

الإعْرَابُ: مصدر [أَعْرَبَ]، ويدلُّ في اللّغة على معانٍ ثَلَاثَةٍ:

أَحَدُهَا: الإبانةُ وَالإفْصَاحُ، نحو قَوْلهمْ: أَعْرَبَ الرَّجُلُ عَنْ نَفْسِهِ، إِذَا بَيَّنَ وَأَوْضَحَ.

وَالثّاني: النَّشَاطُ وَطِيبُ النَّفْسِ؛ فالْمَرْأَةُ الْعَرُوبُ: الضَّحَّاكَةُ الطَّيِّبَةُ النَّفْسِ.

وَالثَّالِثُ: فَسَادٌ فِي جِسْمٍ أَوْ عُضْو، تقول: أعربتْ معدةُ البعيرِ إذا تغيَّرتْ لِفسادٍ[1].

وأمّا اصطلاحًا، ففيهِ مذهبان:

أحدهما: أنّهُ لفظي، واختاره ابن مالك، ونسبه إلى المُحقّقينَ، حيثُ عرّفهُ في التسهيل بقوله: ما جيء به لبيانِ مقتضى العاملِ مِنْ حركةٍ أوْ سُكونٍ أوْ حذفٍ[2].

والثاني: أنَّهُ معنويٌّ، والحركاتُ دلائلٌ عليْهِ، حيثُ عرّفوهُ بأنَّهُ: تغيير أواخر الكلمِ لاختلافِ العواملِ الدَّاخلةِ عليهِ لفظًا أوْ تقديرًا[3].

والبناءُ لُغةً: مصدرُ [بنَى]؛ وَهُوَ بِنَاءُ الشَّيْءِ بِضَمِّ بَعْضِهِ إِلَى بَعْضٍ، تَقُولُ: بَنَيْتُ البِنَاءَ أَبْنِيهِ وَتُسَمَّى الكعْبَةُ: البَنِيَّةَ[4].

وأمّا اصطِلاحًا، فعرّفهُ ابن مالك بقولِهِ: ما جيء بِهِ لا لبيانِ مُقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكايةً أو إتباعا أو نقلًا أو تخلّصًا مِنْ سُكُونينِ، وعلى هذا فهو لفظي[5].

---

1. يُنظر لسان العرب [باب الباء فصل العين] (4/ 2865)، ومقاييس اللغة (4/ 302)، والصحاح (1/ 179).
2. يُنظر شرح التّسهيل (1/ 33).
3. يُنظر شرح التّصريح (1/ 41). وهو ظاهر كلام سيبويه، واختارهُ كثيرونَ.
4. يُنظر لسان العرب [باب النون فصل الباء] (1/ 365)، ومقاييس اللغة (1/ 30)، والصحاح (6/ 2286).
5. يُنظر شرح التّسهيل (1/ 53).

وقيل: االبناءُ لزوم آخر الكلمة حركةً أو سكونًا لغير عاملٍ ولا اعتلال، وعلى هذا فهو معنويٌّ[1].

وذهبَ البصريّون إلى أنّ الإعرابَ أصلٌ في الأسماء، فرعٌ في الأفعال، وذهب الكوفيون إلى أنّ الإعراب أصلٌ في الأسماءِ والأفعال، وذهبَ بعضُ النّحويّين إلى أنّ الإعرابَ أصل في الأفعالِ فرعٌ في الأسماء[2].

فلمّا كان الأصلُ في الأسماء الإعراب، وإنَّ البناءَ فيها لِعِلَّةٍ، فعلى هذا ما جاء منها مُعربا فلا سؤالَ فيه، وما جاء منها مبنيًّا، فيتوجَّهُ السؤال عليه: لِمَ بُنِيَ ولمْ يبقَ على أصله من الإعراب؟.

ولمّا كان الأصلُ في الأفعال البناء، وإنَّ الإعراب فيها لِعِلَّةٍ، فعلى هذا ما جاء منها مبنيًّا فلا سؤالَ فيه، وما جاء منها مُعربًا، فيتوجَّهُ السؤال عليه: لِمَ أُعْرِبَ؟ ولمْ يبقَ على أصله من البِناء؟[3].

ويكون ذلك في مواضع معيّنة، وبشروطٍ محددة، قسّمها الباحث إلى مطلبينِ رئِيسَيْنِ، هما:

ـ المطلب الأوّلُ: الإعراب، فيه مسألة واحدة، هي:

المسألة الأولى: إعراب الفعل المضارع.

ـ المطلب الثَّاني: البناء، فيه مسألة واحدة، هي:

المسألة الأولى: تحريكُ الاسمِ المبني.

---

1. يُنظر شرح التّصريح (1/ 53).

2. يُنظر شرح ابن عقيل (1/ 37).

3. إنّ الأصل في الأفعال البناء؛ لأنّ الإعراب دخل للفصل بين الفعل والمفعول، وليس في الفعل فاعل أو مفعول فصار كالحرف، ولأنّ الاسم يقبل بصيغة واحدة معاني مختلفة، وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة، فلولا الإعراب لوقع اللبس، بخلاف الفعل؛ فإنّ الإلباس فيه لا يعرض لاختلاف صيغه باختلاف المعاني. همع الهوامع (1/ 62).

## المطلب الأوّلُ: الإعرابُ:

### المسألة الأولى: إعرابُ الفعل المضارع[1]:

لمّا كان الأصلُ في الأفعال هو البناء، فإنّ ما جاء منها مبنيًّا لا يُسأل عن أصلِهِ وإنّما يُسألُ عمَّا خالف الأصل، وهو المضارع؛ وإنّما أُعرب المضارِعُ حَمْلًا على الاسم؛ لشبهه به في الإبهام والتّخصيص، ودخول لام الابتداء، والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته[2]، ولإعرابه شروط مُحدّدة، حيثُ قال الناظم رحمه الله تعالى:

**وفعلُ أمْرٍ ومَضيٍّ بُنِيَا وأعْرَبُوا مُضارِعًا إنْ عَرِيَا**

**مِنْ نُونِ تَوكِيدٍ مُباشِرٍ ومِنْ نُونِ إناثٍ كَيَرُعْنَ مِنْ فُتِنْ**

يُفهم من قول النّاظم أنَّ إعراب الفعل المضارع مشروطٌ بألّا تتّصِل به نونُ توكيدٍ ولا نونُ إناثٍ مُباشرةً؛ فإنْ اتّصلت به نُونُ توكيدٍ، بُنِي على الفتح، وإنْ اتّصلت به نونُ الإناثِ، بُنِيَ على السكون.

---

1. اختلف النّحاة في أيِّ أقسامِ الفعل أصلٌ لغيره، فقال الأكثرون: الفعل المضارع؛ لأنّ الأصْلَ في الفعل أنْ يكونَ خبرًا، والأصلُ في الخبر أنْ يكونَ صِدقًا، والمضارع يُمكن الإشارة إليه، فتحقّق وجوده، فيصدق الخبر عنه وقيل: الأمر؛ لأنّه يُخبر عن المعلوم، ثمّ يُخرج الفعل إلى الوجود، فيُخبر عنه بعد وُجودِهِ، وقيل: الماضي؛ لأنَّهُ لا زيادة فيه، ولأنّهُ كمُلَ وُجودُهُ فاستحقّ أنْ يُسمَّى أَصْلًا. اللبّاب في علل البناء والإعراب (2/ 15).
2. يُنظر شرح ابن الناظم (14).

وعلّلَ ابن الناظم سبب بنائه على الفتح إن اتّصلت به نون التوكيد بقولهِ: (فبُنِي على الفتح نحو: لا تفعلَنَّ؛ لأنّه تركّبَ مع النون تركيب "خمسةَ عشرَ" فبُني بناءَهُ)[1].

كما علّلَ بناءه على السكون إن اتّصلت به نون الإناث بقولهِ: (لأنَّهُ اتّصل به ما لا يتّصلُ هُوَ ولا نظيره منَ الأفعال؛ فضعُفَ شبهُهُ بالاسم، فرجع إلى أصلِه من البناء، وحُمِل على نظيره من الماضي المُسندِ إلى النُّون، فبُنِي على السكون، فقالوا: هُنَّ يقمْن، ويرعْن، ونحو ذلك، فأسكنوا ما قبل النّون في المضارع، كما قالوا: قُمْن ورُعْن، بإسكان ما قبلها في الماضي)[2].

وتبعه كلٌّ من المُرادي، والشّاطبي، وابن هشام، والأشموني، وابن عقيل[3].

ولو فَصَلَ بين الفعلِ والنُّونِ ألفُ اثنين أو واوُ جمع أو ياءُ مخاطبة، لم يُحْكَمْ على الأصحّ ببنائه؛ لأنَّهم لا يُركِّبُونَ ثلاثةَ أشياء[4].

وعليهِ لا ترجيحَ في المسألة؛ لأنَّها من المُسلّمات النّحويَّة، ولا اختلاف بين النّحاة فضلًا عن الشُّرّاح في بناء الفعل المضارع المُتّصل بنون التّوكيد، أو نون الإناثِ المباشرة، سوى ما ذهب إليه الأخفش[5] من قولِهِ: إنّ الفعلَ المُضارعَ مبنيّ مع نون التّوكيد سواءً اتّصلت به نون التّوكيد مباشرة

---

1. شرح ابن الناظم (14 ـ 15).

2. شرح ابن الناظم (15).

3. شرح المُرادي (1/ 54)، والمقاصد الشّافية (1/ 31)، وأوضح المسالك (1/ 34) ومنهج السالك (1/ 31) وشرح ابن عقيل (1/ 34).

4. شرح التصريح على التوضيح (1/ 52).

5. هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي، المعروف بالأخفش الأوسط (أبو الحسن)، أخذ عن سيبويه والخليل بن أحمد، وتوفي سنة (215هـ)، ومن تصانيفه: كتاب الأوسط في النحو ومعاني القرآن، والاشتقاق والمقاييس في النحو، وغيرها. معجم المؤلفين (4/ 231).

أو لم تتّصل[1]، وما ذهب إليْهِ ابنُ درستويه[2]، وابن طلحة[3]، والسُهَيْلِي[4]، إلى أنَّهُ مع نُونِ الإناث معربٌ تقديرًا[5].

---

1. يُنظر شرح ابن عقيل (1/ 39).

2. هو عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي، وُلد في مدينة [فسا] سنة (258هـ) ورحل إلى بغداد واستوطنها، أخذ الأدب عن ابن قتيبة والمبرّد، وتوفي ببغداد سنة (347هـ)، ومن تصانيفه: الإرشاد في النحو والمقصور والممدود، وأخبار النحويين، وغيرها. معجم المؤلفين (6/ 40).

3. هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك (أبو بكر) المعروف بابن طلحة، كان إماما في العربية، وُلد سنة (545هـ)، أخذ عن الأستاذ أبي إسحاق بن ملكون، وجابر بن محمد الحضرمي، وغيرهم، وتوفي سنة (618هـ). بغية الوعاة (1/ 121).

4. هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعميّ السهيليّ: عالم باللغة والسِّيَر، وُلد في سُهَيْل (من قرى مالقة) سنة (508هـ)، وتوفي سنة (581هـ)، ومن مصنفاته: الروض الأنف في شرح السيرة النبويّة لابن هشام، والتعريف والإعلام في ما أبهم في القرآن من الأسماء والإعلام، ونتائج الفكر، وغيرها. الأعلام (3/ 313).

5. يُنظر شرح التصريح على التوضيح (1/ 52)، وشرح المرادي(1/ 55)، ونتائج الفكر للسّهيلي (86 ـ 87).

## المطلبُ الثَّاني: البناءُ:

### المسألة الأولى: تحريكُ الاسمِ المبني:

لمّا كانَ الأصلُ في البناءِ أنْ يكونَ بالسكون؛ لأنَّهُ ضدُّ الإعراب، والإعراب يكون بالحركات ولأنَّ الحركة زيدت على المعرب للحاجة إليها، ولا حاجة إلى الحركة في المبنيّ؛ لأنّها لا تدلّ على معنى[1]، فقد يمنعُ عارضٌ من البناء على السكون فيجيء بخلاف الأصل، حيثُ قال الناظمُ:

**وَكُلُّ حرفٍ مُستحِقٌّ للْبِنَا والأصْلُ في المبنيِّ أنْ يُسَكَّنا**

**ومِنْهُ ذُو فتحٍ وذُو كسرٍ وضَمْ كأيْن أمْسِ حيثُ والسَّاكِنُ كمْ**

ذهب ابنُ النّاظم[2]، وتبِعه ابنُ عقيل[3]، إلى أنّ الأصلَ في البِناءِ أن يكُونَ على السُّكونِ؛ لأنَّهُ أخفُّ مِنَ الحَركةِ فاعتِبارُهُ أقربُ، فإنْ مَنعَ مِنَ البِناءِ على السُّكونِ مانِعٌ أُلْجِئَ إلى البناء على الحركةِ وهي: فتحٌ، أو كسرٌ، أو ضمٌّ.

وفصّل القول كُلٌّ من المرادي والأشموني[4] في أسباب البناء على الحركة إلى خمسة أوْجُهٍ وهي:

الأوّل: التقاء الساكنين، نحو: "أمسِ".

---

1. يُنظر اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 66).
2. شرح ابن الناظم (16).
3. شرح ابن عقيل (1/ 31).
4. يُنظر شرح المرادي (1/ 56 ـ 57)، ومنهجِ السّالِكِ (1/ 33).

وعلّلَ الشاطبي سبب تحريكه بقوله: (إذ لو بُنى مثلُ هذه على السكون، لالتقى ساكنان على غير شرطهما، وذلك محذور)[1].

والثّاني: كون الكلِمة على حرفٍ واحد، كبعض المُضمراتِ.

وعلّلَ الشاطبي سبب تحريكه بقوله: (فأرادوا تقويتها لضعفها، ولذلك تقول في ياء المتكلم: إنّ الأصلَ فيها الحركة وإنما سُكّنت لثقل الحركة في حرف اللين)[2].

والثالث: كون الكلمة عُرضةً لأن يُبتدأُ بِها، كَ "لامِ الابتداء وباء الجرِّ".

وعلّلَ الشاطبي سبب تحريكه بقوله: (وهو مُعرّضٌ لأَنْ يُبتدأ به، ولا يبتدأ بالساكن، فحُرِّكَ لذلك نحو: واو العطف، وفائه، وهمزة الاستفهام)[3].

والرّابعُ: كونُ الكلمة لها أصلٌ في التّمكّنِ، نحو: "أوّل".

والخامس: الشبه بالمُعرب، نحو: "ضَرَبَ"؛ فإنَّهُ شابَهَ المُضارِعَ فبُنيَ على الفتْحِ.

أمّا الشاطبي، فقد قسَّم أسباب البناء على الحركةِ على نوعين، هُمَا: [عِلل مُطلق التحريك، وعِلل نوعِهِ]، وذهب إلى أنّ عللَ مطلق التحريك ثماني عِللٍ في الغالب، فذكر الأسباب الخمسة التي ذكرها كُلٌّ منَ المرادي، والأشموني، وأضاف عليها:

---

1. المقاصد الشافية (1/ 119).

2. المقاصد الشافية (1/ 121).

3. ينظر المقاصد الشافية (1/ 119).

الأول: طروء البناء، نحو: "قبلُ"، و"يا زيدُ"، و"لا ريبَ"، فإنّ هذه الأشياء لمّا كان البناءُ طارئا عليها أرادوا ألّا يجعلوها في درجة ما أصله البناء، وأصل هذا أنْ يُقال: إنّما بُنِيَتْ على الحركة للمزيَّة التي لها على ما لم يُعرب قط.

والثاني: قوة الطّلب للحركة نحو: "ذية" و"كية" اللتين يُكنى بهما عن الحديث، فإنّهُما مبنيان على حركة؛ لأنّ آخرهما تاء التأنيث؛ وهي يُحرَّك ما قبلها لأجلها، فإذا كانت طالبة لتحريك ما قبلها فهي أقوى في طلب الحركة في الضمير لنفسها.

والثالث: الفرق بين أداتين، نحو "أنا"؛ فإنّها بُنيت على حركة فرقًا بينها وبين "أنْ" المصدرية، وإنّما جُعِلَتِ الحركةُ في الضّمير دون الحرف لمزيّة الاسميّة[1].

ويرى الباحثُ أنْ يُجمع بين ما ذهب إليه كُلٌّ من الشاطبي والمُرادي والأشموني؛ وذلك استيفَاءً للشُّرُوطِ التي تجْعَلُ القاعدةَ مُحْكَمَةً دقِيقَةً؛ ولأنّهُ أشملُ حصرًا وتوضيحًا لفهم المسألة، وكما أنّهُم عزّزوا أسباب التحريك بالأمثلة، وبالمثال يتّضحُ المقالُ ويزولُ الإشكالُ.

---

1. يُنظر المقاصد الشافية (1/ 119 ـ 122).

## المبحثُ الثّاني: الإعرابُ بالنّيابة:

إنّ الأصلَ في الإعراب أنْ يكونَ بالحركات دون الحروف؛ لأنَّ الإعرَاب دالٌّ على معنى عَارضٍ فِي الكلمة، فكانَت علامتُه حَركة عارضة؛ لِما بَينهمَا من التناسب، ولأنَّ الحَرف من جملَة الصِّيغَة الدالَّة على معنى الكَلِمَة اللَّازِم لَهَا، فَلَو جُعل الحَرفُ دَليلًا على الإعراب؛ لأدَّى ذَلِك إِلَى أَن يدلَّ الشَّيْء الوَاحدُ على معنيَيْنِ، وَفِي ذَلِك اشتِراك وَالأصل أنْ يُخصَّ كلٌّ معنى بدلِيل[1].

وأنواع الإعراب أربعة: الرّفع، والنّصب، والجرّ، والجزم، فتكون الضمةُ علامةً للرفع، والفتحةُ علامةً للنصب، والكسرةُ علامةً للجرّ، والسكونُ علامةً للجزم.

والرّفع والنّصب يدخلان الأسماء والأفعال، والجرُّ مختصّ بالاسم، والجزم مختصٌّ بالفعل المضارع.[2]

وقد تنوب علامات فرعيّة عن العلامات الأصلية ـ إذا تعذّر الإعرابُ بالحركةـ فتحلّ محلّها ويكون ذلك في مواضع معيّنة، وبشروطٍ محددة، ومواضع الإعراب بالنيابة سبعة، قسّمها الباحث إلى ثلاثة مطالبٍ رئيسة، وهي:

المطلبُ الأوّل: نيابة الحرف عن الحركة، ويكون في:

أ. الأسماء الستّة: ويكون إعرابها بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًا.

ب . المُثنّى والمُلحق به: ويكون إعرابه بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا.

---

1. يُنظر اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 54 ـ 55).

2. يُنظر المصدر نفسه (1/ 54 ـ 55).

ج . جمع المذكّر السالم والملحق به: ويكون إعرابه بالواو رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا.

المطلبُ الثاني: نيابة الحركة عن الحركة، ويكون في:

أ. جمع المؤنّث السالم والملحق به: ويرفعُ بالضمة، ويُنصب ويُجرّ بالكسرة.

ب . الممنوع من الصرف: ويكون إعرابه بالضمّة رفعا، وبالفتحة نصبًا وجرًّا.

المطلبُ الثالث: نيابة الحذف عن الحركة، ويكون في:

أ. الأفعال الخمسة: وتُرفعُ بثبوت النون، وتُنصبُ وتُجزمُ بحذفها.

ب . المضارع المعتلّ الآخر: ويرفع بالضمة، ويُنصب بالفتحة، ويُجزم بحذف آخره.

## المطلبُ الأوّلُ: نيابةُ الحرف عن الحركة.

### المسألة الأولى: إعرابُ الأسماءِ الستّة بالحُرُوفِ:

هُنَاكَ ستّةُ أسماءٍ من الأسماء المفردة تُعربُ بالحروفِ نِيابةً عن الحركاتِ، فتُرفعُ بالواو، وتُنصبُ بالألف، وتُجرّ بالياء، وهي: (أبٌ، وأخٌ، وحمٌ، وفمٌ، وذو، وهنٌ)[1].

وإنَّما أعربت بالحروف؛ لِأَنَّهَا مُفردَة تحْتَاج فِي قِيَاس التَّثْنِيَة وَالجمع إِليها؛ إِذْ كَانَ المثنّى وَالجمعُ معربينِ بالحروف ضَرُورَةً وَهُمَا فروعٌ، والأسماء المفردة أصُول؛ فَجعلُوا ضربا من المُفردَات معربًا بالحروف؛ لِيُؤْنِسَ ذلك بالتَّثْنية والجَمْعِ[2].

---

1. للنحاة أقوالٌ كثيرة في إعراب الأسماء الستة، أشهرها ثلاثة:

- إنها معربة بالحركات الأصلية المقدَّرة على الحروف (الضمة على الواو، والفتحة على الألف والكسرة على الياء) منع من ظهورها الثِّقل، وهو رأي سيبويه، والفارسي، ورجَّحه الناظم في كتابه التَّسهِيل، وصحّحه ابن عقيل ونسبه جماعة من المتأخرين إلى جمهور البصريين.
- إنها معربة بالحروف فقط، وهو رأي جمهور البصريين، وارتضَاه ابن مالك.
- إنها معربة بالحركات والحروف معًا، وهو رأي جمهور الكوفيين؛ وعلّلوا ذلك بأنّ الحركات تكون علامات إعراب لهذه الأسماء في حالة إفرادها؛ ـ أي: قطعها عن الإضافة ـ، نحو: هذا أبٌ، ورأيت أخًا، ومررت بِحَمٍ ، والحركة التي تكون علامةً لإعراب المفرد هي نفسها التي تكون علامة لإعرابه في حال إضافته، ومَثَّلُوا لذلك بنحو: هذا غلامٌ، وهذا غلامُك. ففي المثالين لم تتغيّر علامة الإعراب.

وقال العلامة السجاعي في حاشيته: إنّ المذهب الأوَّلَ أصحُّهَا، والثاني أسْهَلُهَا وأبْعَدُها عن التّكَلُّفِ.

وحسبي أن أُنبِّهَ الأذهان إلى أنّ الذي أدّى إلى هذا الاختلافِ وتعدّد مذاهبِ النحاة هو عدمُ ظهور الحركات الإعرابية الأصليّة عليها، وللاستفادة أكثر ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 17 ـ 28)، وهمع الهوامع (1/ 135 ـ 144)، وحاشية السجاعي على شرح ابن عقيل (17).

2. ينظر اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 95).

وعند ابنِ يعيش: أُعْرِبَتْ بالحروف؛ لأنَّها أسماء حُذِفَتْ لَامَاتُهَا في حال إفرادها، وتضمَّنَتْ معنى الإضافة؛ فجُعِل إعرابها بالحروف كالعِوَضِ من حذف لاماتِها[1].

وإنَّما اختارُوا هذه الأَسماء دُونَ غيرِها من المُفردات؛ لِأَنَّهَا تلزمُهَا الإِضافةُ في المعنى؛ إذْ لَا أَبَ الّا وَلَهُ ابْنٌ، وَكذلك بَاقيها، وَلزوم الإِضَافَة لَها يُشبّهها بالتثنية[2].

ولإعرابها بالحروف يجب أنْ تتوفّرَ فيها جُملةٌ من الشُّرُوطِ؛ حيثُ قالُ الناظمُ ـ رحمه الله تعالى ـ:

**وارْفَعْ بِوَاوٍ وانْصِبَنَّ بالألِف  واجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الأَسْمَاء أَصِفْ**

**مِنْ ذَاكَ " ذُو": إِنْ صُحبَةً أَبَانَا  والفَمُ، حَيْثُ الميمُ مِنهُ بانا**

**أبٌ، أخٌ، حمٌ، كذاك، وهنٌ  والنَّقصُ في هذا الأخيرِ أَحْسَنُ**

**وَفِي أبٍ وتالِيَيْهِ ينذُرُ  وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أشهرُ**

**وَشَرْطُ ذَا الإِعْرَابِ أنْ يُضَفْنَ لَا  لِلْيَا، كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذا اعْتِلَا**

قال ابن الناظم شارحًا: يكون رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرّها بالياء بشرط الإضافة إلى غير ياء المتكلم، وهي: (ذو) بمعنى صاحب، و(الفم) بغير الميم، والأب والأخ، والحم والهنُ[3].

---

1. يُنظر شرح المفصل (1/ 153).

2. ينظر اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 95).

3. يُنظر شرح ابن الناظم (17 . 18).

وتبعه الشاطبي[1]، وابن هشام[2]، والمرادي[3]، وابن عقيل[4]، والأشموني[5]، إلّا أنّهم لم يشترطوا إضافة (ذو)[6].

واشترط الشّاطبي أنْ تكونَ "ذو" بلفظ المُذكَّرِ؛ لأنَّ المُؤنثَ لا يُعْرَبُ هذا الإعراب وإنّما يُعربُ بالحَرَكَاتِ، نحو: جاءتني امرأةٌ ذاتُ مالٍ، ورأيت امرأةً ذاتَ مالٍ، ومررتُ بامرأةٍ ذاتِ مالٍ[7].

وقد أضاف المُرادي والأشموني شرطين آخرين فهماهما من قول الناظم:( كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا)، هُما:

1. الإفراد: وهو أنْ تكونَ اللفظةُ مُفردة.

2. التكبيرُ: وهو أنْ تكونَ اللّفظةُ مُكبَّرة غيرُ مُصَغَّرةٍ[8].

وقد علّل كُلٌّ من المُرادي والشاطبي للناظم سببَ عدمِ ذِكرِهِ لهذينِ الشَّرطين بقولهما: قد علّق الحكمَ على ما لفظ به، وقد لفظ بها مُفردةً مُكبَّرة، فاكتفى بذلك وهو واضحٌ[9].

---

1. المقاصد الشافية (1/ 145).
2. يُنظرُ أوضح المسالك (1/ 40).
3. شرح المرادي (1/ 68).
4. شرح ابن عقيل (1/ 48).
5. ينظر منهج السالك (1/ 40).
6. لأنّها ملازمة للإضافة؛ فهي حاصلة، ولا تُضافُ إلى مُضمرٍ وإنّما تُضافُ إلى اسم جنسٍ ظاهر غيرِ صِفةٍ؛ فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها.
7. يُنظر المقاصد الشافية (1/ 156).
8. يُنظرُ شرحِ المُرادي (1/ 69)، ومنهج السالك (1/ 40).
9. يُنظر شرح المرادي (1/ 69)، والمقاصد الشافية (1/ 157).

وتبعهم ابنُ عقيلٍ في ذكر الشّروط الأربعة، إلا أنّهُ علّق على ابن مالك قائلًا: لم يذكر المصنّفُ رحمه الله تعالى من هذه الأربعة سِوى الشرطين الأوّلين؛ ثُمَّ أشار إليهما بقولِه: [وشرطُ ذا الإعرابِ أنْ يُضفْنَ لا لليا]، فعُلم من هذا أنّه لا بُدّ مِنْ إضافتها، وأنّه لا بدّ أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم[1].

ووجد الباحثُ في بعضِ النُسَخِ لشرحِ ابن عقيل أنّه قد وافق المرادي والشاطبي في تَعْلِيلَيْهِمَا حيث قال: (ويُمكن أن يُفهمَ الشّرطانِ الآخرانِ من كلامِهِ؛ وذلِكَ أنَّ الضميرَ في قولِهِ: "يُضَفْنَ" راجِعٌ إلى الأسماءِ التي سبقَ ذِكْرُها، وهو لم يذْكُرْها إلّا مُفْرَدَةً مُكبَّرَةً)[2].

ولم يكتفِ الناظم بذكر إعراب الأسماء الستة فقط، بل فصّل القولَ في ذكر اختلاف لغات العرب في إعرابها، حيث قال:

**أبٌ، أخٌ، حمٌ، كذاك، وهنٌ  والنَّقصُ في هذا الأخيرِ أحسنٌ**

**وفي أب وتالِيَيْهِ يندُرُ  وقصرها من نقصِهِنَّ أشهرُ**

ويفهم من قوله: أنّ هناك مِنَ العربِ مَنْ يُعرِبُها بالحروف، ومنهم من يعربها بالحركات، وأيضا الذين يُعربونها بالحروف ليسوا فيها على سَنَنٍ واحد، بَلْ هي عندهم على درجاتٍ مُتباينة، فقد يكون الإعراب بالحركات هو الأشهر كما في "هنٌ"، وقد يكون الأمر بالعكس كما في "أخ، وأب"، وقد يشتهر الوجهان على تساوٍ أو مقاربة التساوي كما في "حم"، وسكت عن ذكر "ذو، وفو"، فدلّ ذلك على أنهما معربان بالحروف على الإطلاق.

---

1. يُنظر شرح ابن عقيل (ج1/ ص: 54).

2. شرح ابن عقيل على الألفية وبهامشه شرح العلامة جلال الدين السيوطي المُسمّى البهجة المرضية في شرح الألفية (1/ 09)، وحاشية الخُضري على شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك (1/ 39).

**المسألة الثانية: إعرابُ المُثنَّى والمُلحقِ به:**

إنّ أصلَ التَّثْنِيَة العَطفُ، قال ابن فارس: [الثَّاء وَالنُّونُ وَالياءُ]: أَصلٌ وَاحد، وهو تَكرِيرُ الشَّيْءِ مَرَّتينِ، أَوْ جعلهُ شَيئينِ متَوَاليينِ أَوْ مُتَبَايِنَينِ، وَذلكَ قَوْلُك: ثَنَيْتُ الشَّيء ثَنْيًا[1].

وَكَانَ الأَصلُ أَنْ يُعطفَ اسمٌ على اسمٍ، لكِنّهم اكتفوْا بِاسْمٍ واحدٍ وحرفٍ وجعلوهما عِوضًا من الأَسمَاء المعطوفة اختصارًا.

وإنَّما زادوا الحَرْفَ دُونَ الحَركةِ؛ لأنَّ الحركةَ كَانَت فِي آخر الواحِد إعرابًا، فَلَو أبقوها لَمْ يَكُنْ على التَّثْنِيةِ دَلِيلٌ.

وإنَّما زادوا حُرُوفَ المدَّ؛ لأنّها كالحركاتِ؛ لخفَّتها بسكونها وامتداد صوتِها، ولأنَّهم لو زادوا غَيرها لتُوُهِّمَ أنَّ الحَرفَ الزَّائِدَ مِنْ أَصْلِ الكلمة.

وإنّمَّا جُعلت الألفُ علامةً للرّفعِ فِي التّثنية؛ لأنَّ الجمعَ قد خُصَّ بِالواو والياء لِمَعنى يقتضيه، فَلَمْ يبق للألف غير التثنية، ولأنَّ الألفَ أخفُّ مِنْ أُخْتَيْهَا، والتَّثْنِيَةُ أَكثرُ مِنَ الجَمْعِ؛ لِدُخُولِهَا فِي كُلِّ اسمٍ، وجَعْلُ الأخفِّ للأَكثَرِ هُوَ الأَصلُ.

وأمَّا الياء فخُصَّ بهَا الجرّ؛ لأنّهَا مِنْ جِنْسِ الكَسْرَةِ[2].

---

1. ينظر مقاييس اللغة باب [الثَّاء وَالنُّونُ وَالياءُ] (1/ 391).

2. يُنظرُ اللباب في علل البناء والإعراب (96 . 101).

وإنّما حُمِل النّصبُ على الجرِّ في التّثنية والجمع؛ لأنَّ الجرَّ أصلٌ ينفَرد بِهِ الاسمُ، وَالرَّفعَ يشتركُ فِيه القبيلانِ، فَكَانَ حملُ النّصْبِ على المُخْتَصِّ أولى، ولأنَّ الجرَّ بِالياءِ وَهِي أخفُّ مِنَ الوَاوِ وَالحملُ على الأخفِّ أَوْلَى[1].

والاسمُ المُرادُ تَثْنِيَتُهُ لابُدّ لَهُ من شُرُوطٍ يجب توفُّرها فيه، إلّا أنّ النّاظِمَ لَمْ يذْكُرْها، واكتفى بذكر حَدِّ المثنّى فقط، حيثُ قال رحِمهُ اللهُ:

**بِالألِفِ ارْفَعِ المُثنَّى وَكِلَا إذَا بمُضمَرٍ مُضافٍ وُصِلَا**

**كِلتا كذاك، اثنانِ واثنتانِ كابنينِ وابنتينِ يجريانِ**

**وتخْلُفُ اليا في جميعها الألف جرًّا ونصْبًا بعد فتْحٍ قدْ أُلِفْ**

**أولًا: الشروط الواجب توفُّرها في الاسمِ المُراد تثنيته :**

لَمْ يذكر الناظم الشُّروطَ التي يجب أنْ تتوفّرَ في الاسم المراد تثنيته، وإنّما ذكرها الشّراحُ في شُروحِهم، وقد تباينت آراؤهم في عَدَدِ الشُّرُوطِ وبيانِ صِحّتها، حيثُ قال ابن الناظم في تعريف المُثنّى:(هو الاسمُ الدّالُ على اثنينِ بزِيادةٍ في آخِرِهِ صالِحًا للتَّجرِيدِ وعطفِ مِثْلِهِ عليهِ، نحو: زَيْدَانِ وعَمْرَانِ، فإنّهُ يصحُّ فيهما التّجريدُ والعطفُ نحو: زيدٌ وزيدٌ، وعَمرٌو وعمرٌو)[2].

---

1. يُنظرُ اللباب في علل البناء والإعراب (96 . 101).

2. شرح ابن الناظم (21).

وتبعهُ الشاطبي[1]، وابن عقيلٍ[2]، والأشموني[3].

واشترط ابنُ هِشام شرطينِ فقط للاسمِ المُراد تثنيته؛ وذلك بقولِهِ في تعريفِ المُثنَّى:(هُوَ ما وُضِعَ لاثنينِ وأغنى عنِ المُتعاطِفيْنِ)[4].

أمَّا المُرادي، فقد اشترطَ ثمانيةَ شُرُوطٍ للتَّثْنِيةِ، وهي:

الأوّلُ: الإفرادُ، فلا يجوزُ تثنيةُ المُثنَّى ولا المجموعِ على حَدِّهِ، ولا الجمعِ الذي لا نظيرَ لهُ في الآحادِ.

الثاني: الإعرابُ، فلا يُثنَّى الاسم المبنيُّ.

وقد ردَّ عليه الشاطبي بقوله: إنَّ الإعرابَ ليسَ بشرطٍ لازمٍ، ألا ترى أنَّ اسمَ الإشارةِ والموصولِ إذا جُعِلا للمُثنَّى، نحو: [هذانِ واللذانِ]، فهما عندهُ من قبيلِ المُثنَّى حقيقةً[5].

وما ذهب إليه الإمامُ الشاطبي فيه نظر؛ لأنَّ اسمَ الإشارة قريبٌ من المُضمر والمُضمرُ لَا يُثَّنى بل يُصاغ مِنهُ لفظٌ يدلُّ على الاثنين، وَكذلك (اللَّذَان) ليسَ بمثنّى حقيقة؛ لأنَّه يفتقر إلى الصّلة والتثنية الحقيقيّة لَا تكون إلاَّ بعد تمام الاسم، وَإِنَّمَا هُوَ صِيغَةٌ للدلالة على التَّثْنِيَة، ولأنّ التثنية لا تَصّح إلّا في النّكرات دون المعارف[6].

---

1. المقاصد الشافية (1/ 159).
2. شرح ابن عقيل (1/ 49).
3. منهجُ السالك (1/ 42).
4. أوضح المسالك (1/ 47).
5. المقاصد الشافية (1/ 160).
6. ينظر علل التثنية (75 ـ 76).

الثالثُ: عدمُ التَّركيبِ، فلا يُثنَّى المُركَّبُ تركيبّ إسنادٍ اتِّفاقًا، ولا تركيبَ مزْجٍ على الصَّحيحِ لِشبهِهِ بالمحكيِّ، ولِعدمِ السَّماعِ، أمَّا الأعلامُ المُضافةُ، فيُستغْنى بتثنيةِ المُضافِ وجمعِهِ عن تثنيةِ المُضافِ إليهِ وجمْعِهِ.

الرّابع: التَّنكيرُ، فلا يُثنَّى العلمُ باقيًا على علَميَّتِهِ.

الخامسُ: أنْ يكونَ قابِلًا لمعنى التثنيةِ، فلا تُثنَّى الأسماءُ الواقعةُ على ما لا ثانِيَ لهُ في الوُجودِ كالشَّمسِ، والقمرِ، إذا قُصِدتْ حقيقةً.

السَّادِسُ: اتِّفاقُ اللّفظِ.

السَّابِعُ: اتِّفاقُ المعنى.

الثَّامِنُ: ألّا يُسْتغنى عنْ تثنِيَتِهِ بتثنيةِ غيرِهِ، نحو: [سِيَّ]، فقالوا: هُمَا سيَّانِ، ولمْ يقولوا: هُمَا سواءانِ)[1].

## ثانيا: الشروط الواجب توفُّرها في الملحقات بالمثنَّى:

حُمِل على المُثنَّى من أسماء التثنية أربعةُ أسماء، هُنَّ: [اثنان، واثنتان، وكِلا وكِلتا]، حيثُ يعملُ الأوَّلانِ دونَ شُروطٍ، وأمَّا الأخيرانِ، فيُشترَطُ لإعرابِهِما إعرابَ المُثنَّى أنْ يُضافَا إلى ضميرٍ، نحو: جاء الرجلانِ كِلاهُما، ورأيْتُ المرْأتينِ كِلتيْهِمَا، ومرَرْتُ بالرَّجُلَيْنِ كِلَيْهِمَا، فإنْ أُضِيفا إلى اسمٍ ظاهِرٍ أُعرِبا بِحركاتٍ مُقدَّرةٍ على الألفِ رفْعًا ونصْبًا، وجرًّا، ويُعربانِ حسْبَ موقِعِهما منَ الجُملةِ، نحو قوله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا﴾[2].[3].

---

1. يُنظرُ شرح المرادي (1/ 69 ـ 71).

2. [الكهف: 33].

3. يُنظرُ شرح ابن الناظم (21)، وأوضح المسالك (1/ 48)، (1/ 43 ـ 44)، وشرح ابن عقيل(1/ 50).

وعلَّلَ ابنُ النَّاظِمِ سببَ تغَيُّرِ إعرابِ(كلا وكلتا) بالحَركاتِ تارةً، وبالحُروفِ تارةً أُخرى بقولِهِ: (فلمَّا كانَ لـ "كِلا وكِلتا" حظٌّ منَ الإفرادِ، وحظٌّ منَ التثنيةِ، أُجرِيا في إعرابِهِما مَجرى المُفردِ تارةً، ومَجْرى المُثنَّى تارةً أُخرى)[1].

كما علّل إعرابهما إعراب المثنى حال الإضافة إلى المضمر بقوله: (وَخُصَّ إجراؤُهُما مَجرى المُثنَّى بحال الإضافةِ إلى المُضمَر؛ لِأنَّ الإعرابَ بالحُروفِ فَرعٌ عنِ الإعرابِ بالحركاتِ والإضافةُ إلى المُضمَرِ فَرعٌ عَنِ الإضافةِ إلى الظاهرِ؛ لِأَنَّ الظاهِرَ أصلُ المُضمرِ، فجُعِلَ الفرعُ مع الفرْعِ، والأصلُ مَعَ الأصْلِ؛ تحصِيلًا لِكمالِ المُناسَبَةِ)[2].

---

1. شرح ابن الناظم (23).

2. شرح ابن الناظم (23).

وهناك خلاف بين النحاة في أصلِ "كلا ، وكلتا" فمذهب سيبويهِ والبصريين أنّ (كلا) اسم مفرد يفيد معنى التثنية، وأما الكوفيون، فذهبوا إلى أنّ (كِلا) اسمٌ مثنّى لفظا ومعنى.

ورجّح ابنُ يعيش مذهبَ البصريّين، حيثُ قال: والصوابُ مذهب البصريين؛ بدليل جواز وقوع الخبر عليه مفردا نحو قولك: "كِلا أخويك قادمٌ".

كما اختلفوا في أصل الألف والتاء من [كِلا وكِلتا]؛ فمذهب سيبويه ـ ورجّحه ابنُ يعيش ـ أنّ ألفَ "كلا" لامٌ وليست زائدة، لئلاّ يبقى الاسمُ الظاهر على حرفَيْن، وأنّ الألفَ في كلتا للتأنيث، والتاء بدل من لام الكلمة.

وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنّ التاء للتأنيث، والألف لامُ الكلمة.

وذهب الكوفيون إلى أنّ أصل (كِلَا) [كُلّ] فخُفِّفت اللام، وزِيدت الألفُ للتثنية، وزِيدت التاءُ في (كلتا) للتأنيث والألف فيهما كالألف في "الزيدان" والعمران"، ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة. ينظر الكتاب (3/ 363)، والمسألة الثانية والستون من الإنصاف (1/ 359 ـ 368)، والمسألة السادسة والثلاثون في باب الأسماء من ائتلاف النُّصْرة (55)، وشرح ابن يعيش (1/ 158 ـ 161).

فما استوفى هذه الشروط، فهو مُثنى حقيقة؛ يُعرب بالألف رفعًا، وبالياء جرًّا ونَصْبًا على اللغة المشهورة.

وَمِنَ العربِ من يُلْزم الألفَ في الأحوال الثلاثة ويُعربه بحركات مُقدَّرة على الألف، ومِنْهُمْ مَنْ يُلزمه الألفَ دائما، ويُعربه بحركات ظاهرةٍ على النُّون؛ إجراءً للمثنَّى مجرى المفرد[1].

## المسألة الثالثة: إعرابُ جمع المُذكَّرِ السّالم والمُلحقِ بِهِ:

الجمع لغةً: الضّمّ، قال ابن فارس: (الجيم والميم والعين أَصل واحد، يدلُّ على تَضَامٍّ الشَّيءِ. يُقالُ: جمعتُ الشَّيء جَمْعًا، وجمع: مَكَّةُ؛ سُمِّي لاجتماعِ النَّاس به وكذلك يوم الجمعة)[2]، وقال الأنباري[3]: (والأصل فيه ـ أيضًا ـ العطفُ كالتثنية إلّا أنهم لمّا عدلوا عن التّكرار في التثنية طلبًا للاختصار، كان ذلك في الجمعِ أَوْلَى)[4].

---

1. يُنظر شرح التصريح على التوضيح (1/ 65).

**فائدة: هناك لغتان في "كلا ، وكلتا": إحداهما الإعراب بالحروف مطلقا، وهي لغة كنانة، والثانية: الإعراب بالحركات مطلقا، وهي لغة بلحارث. شرح التصريح على التوضيح (1/ 66).**

2. مقاييس اللغة باب [الجيم والميم والعين] (1/ 479 ـ 480).

3. هو عبد الرحمن بن محمد الأنصاري، [أبو البركات]، كمال الدين الأنباري: من علماء اللغة والأدب، كان زاهدًا عفيفًا، سكن بغداد وتوفّي فيها سنة (577هـ) وله من المُصنّفات: نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، والإغراب في جدل الإعراب، وأسرار العربية، ولمع الأدلة، والإنصاف في مسائل الخلاف، والبيان في غريب إعراب القرآن والميزان في النحو، وأصول الفصول في التصوّف، وغيرها الكثير. بُغية الوعاة (2/ 87)، والأعلام (3/ 327).

4. أسرار العربية (62).

واصطلاحًا: عرّفه ابن الناظم بأنّه: ما سلم فيه لفظ الواحد، ويلحق آخره واوٌ مَضْمُومٌ ما قبلها رفعًا، وياءٌ مكسورٌ ما قبلها جرًّا ونصبًا، يليهما نون مفتوحة[1].

وَإِنَّمَا جُعِلَتِ الوَاوُ للجمْعِ؛ لقوَّتها وخروجها مِنْ عُضْوَيْنِ، وأنَّها دلَّت على الجمع فِي الإِضمَار نحو: (قَامُوا) وأنَّ مَعناهَا فِي العَطف الجمعُ.

وإنّما خُصَّ بهَا الرّفع؛ لأنَّها من جنس الضَّمة، وأمَّا الياء، فخُصَّ بهَا الجرّ؛ لأنهَّا من جنسِ الكسرة[2].

والاسمِ المُراد جمعه جمع سلامةٍ؛ إمّا أنْ يكونَ وَاحِدُهُ جامدًا، أو صفةً، فاشترطوا لجمع كلٍّ منهما شروطًا مُعيّنة يجب أنْ تتوفَّرَ فيه؛ حيثُ قال النَّاظِمُ رحِمهُ اللهُ:

**وارْفَعْ بِوَاوٍ وبِيَا اُجرُرْ وانْصُبْ  سالِمَ جمْعُ "عامِرٍ، ومُذْنِبِ**

قال ابنُ النَّاظِمِ: (جمع المُذكَّرِ السّالمُ مُطَّرِدٌ في كلّ اسمٍ خالٍ من تاءِ التّأنيثِ، لمذكَّر عاقلٍ علمًا، كعامرٍ، وسعيدٍ، أوْ صفةً تقبَلُ تاءَ التَّأنيثِ باطِّرادٍ؛ إنْ قُصِدَ معناهُ، أوْ في معنى ما يقبلُهَا كضارِبٍ، ومُذنبٍ، والأحْسنُ، والأفضَلُ، فَيُقالُ: عامِرُونَ، وسعيدون وضارِبونَ، ومُذنِبونَ والْأَحْسَنُونَ، والأفْضَلُونَ، وكذلِكَ ما أشْبَهَها)[3].

---

1. يُنظر شرح ابن الناظم (23).

2. يُنظر اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 99).

3. شرح ابن النّاظم (25).

وتبِعَهُ الشَّاطبي[1]، والمُرادي[2]، وابنُ عقيلٍ[3]، وابنُ هِشامٍ[4].

إلَّا أنَّ الأخيرَ اشترطَ في العَلَمِ ألَّا يكونَ مُركَّبًا تركيبًا إسناديًّا[5]، ولا مزجِيًّا[6]؛ فَلا يُجْمَعُ نحو: "برقَ نحْره" و"سيبويه"، كما اشترطَ في الصِّفةِ أنْ تدُلَّ على التَّفضيلِ.

وعلّل المُرادي سبب عدم ذكرِ ابنِ الناظمِ لهذينِ الشَّرطينِ بقولهِ: (هذانِ شرطانِ لصحَّة مُطلقِ الجمعِ، ولا خُصوصيَّةَ لهُما بجمعِ المُذكَّرِ السَّالم فقط)[7].

وأضافَ الأشموني شرطًا آخَرَ، وهو: ألاَّ يكون العلمُ مُعربًا بحرفين، كالزَّيدانِ والزَّيدِينَ[8].

وسببُ منعهِ لِهذا الجمْعِ؛ لئلَّا يُؤدِّي إلى كون الكلِمَة مُعربةً بحرفينِ؛ فالألِف للتثنية والواوُ للجمعِ.

---

1. المقاصد الشافية (1/ 174 . 181).
2. شرح المرادي (1/ 75 ـ 76).
3. شرح ابن عقيل (1/ 52).
4. أوضح المسالك (1/ 48).
5. إذا كان العلمُ مركبًا تركيب إسناد ؛ فإنّه لا يُجمع مباشرةً باتفاق؛ وإنّما يُجمع بطريقة غير مباشرة، وذلك بأنْ تسبقه كلمة "ذو" مجموعة ويبقى هو على حاله لا يدخله تغيير في حروفه وحركاته، فيقال: "ذَوُو كذا" رفعًا "وذوِي" نصبًا وجرًّا. يُنظر النحو الوافي لعباس حسن (1/ 141).
6. وأجاز المبرد جمع المركب المزجي؛ حيث قال: (وَأما قَوْلهم: عَمْرويهِ ومَا كَانَ مثله فَهُوَ بِمَنْزِلَة خَمْسَة عشر فِي البناء (...) فَتَقول فِيهِ ـ اسْم رجل ـ : عمرويهان وعمرويهون؛ لأَنّ الْهَاء لَيست للتأنيث، وَلَوْ كانت كَذَلِك لكَانَت في الأَصل تَاءً)، المقتضب (4/ 31).
7. شرح المرادي (1/ 77).
8. منهج السَّالك (1/ 45).

كما فصَّلَ كلٌّ مِن المُرادي، والأشموني، وابن عقيلٍ القولَ في شرطِ جمعِ الصِّفةِ عند قول ابن الناظم: [وقُبول تاءِ التأنيثِ عند قصد معناهُ]؛ بألَّا تكونَ من بابِ [أَفْعَلَ فَعْلَاء]، نحو: [أحمر]، ولا من بابِ [فعلان] الذي مؤنّثه [فَعْلَى]، نحو: [سكران]، ولا مِمّا يستوي فيه المُذكَّرُ والمُؤنَثُ، نحو: [صبور][1].

فما استوفى جميع الشروط السابقة التي نصَّ عليها الشُّرَّاح، فإنّهُ يُعربُ بالحروفِ نِيابة عن الحركات، خِلافًا للزجّاجِ[2] فإنّهُ عندهُ مبنيّ، وبناؤُهُ على الواوِ في حالة الرّفع نحو: جاء الزَّيْدُونَ وعلى الياءِ في حالتي النّصب والجرِّ، نحو: رأيْتُ الزَّيْدِينَ، ومَرَرْتُ بالزَّيْدِينَ[3].

إلّا أنّ هناك ألفاظٌ مُحدّدة أجرتْها العربُ مجرى جمع المذكّر السالم، مع أنّها ليست منه حقيقةً فتُعرب بالواو والنون رفعًا، وبالياء والنون نصبًا وجرًّا، ومع أنّها لم تستوفِ تلك الشروط السّابق ذكرها، فلا تُعدّ جمع مذكّرٍ سالمًا، وإنّما هي ملحقات به، وهي: [ألفاظ العقود ـ من عشرين إلى تسعين ـ، وأُولُو، وأهلونَ، وبَنُونَ، وسِنُونَ، وعالمُونَ وعليّونَ، وأرضُونَ].

---

1. يُنظرُ شرح المُرادي (1/ 76)، ومنهج السالك (1/ 46)، وشرح ابن عقيل (1/ 53).

2. هو إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزَّجّاج، كان من أهل الفضل والدّين، لزم المُبرّد وأخذ عنه، ولد في بغداد ومات فيها سنة (311هـ) وله من المصنفات: معاني القرآن، والاشتقاق، وخلق الإنسان، وفعلت وأفعلت ومختصر النحو، وشرح أبيات سيبويه، والقوافي، والعروض، والنوادر، وغير ذلك. بغية الوعاة (1/ 411).

3. يُنظر شرح التصريح على التوضيح (1/ 67).

## المطلبُ الثاني: نيابةُ الحركة عن الحركةٍ:

### المسألة الأولى: إعراب جمع المُؤنّثِ السالم والمُلحقِ بِهِ:

اصطلح ابن مالك على تسمية جمع المؤنّث السالم بـ[ما جُمِعَ بألف وتاء]؛ ليتناول ما كان منه لمُذكّر، نحو: [حَمَّامات، وسُرادقات]، وما لم يسلم فيه بناء الواحد، نحو: [بنات وأخوات][1]؛ حيثُ قال ـ رحمه الله تعالى ـ:

**وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعا  يُكسَرُ في الجرِّ وفي النَّصْبِ معًا**

**كذا أولاتٍ والذي اسمًا قدْ جُعِلْ  كأذْرِعاتٍ فيه ذا أيضًا قُبِلْ**

فما جُمع هذا الجمع وما ألحق به يُعرب بحركةٍ نائبةٍ عن حركةٍ، وهذه النيابة تختصّ بحالة النّصب فقط، فيُنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة.

وإنَّما زيد فيه حرفان؛ لأنَّ فِيهِ مَعنيين: [التَّأْنِيث، والجمع]، وهما فرعان؛ فاحتاجا إِلَى زيادتين وَلَيس كذلك التَّثنية وَالجمع؛ لأنَّ فيهما معنًى وَاحِدا[2].

وإنّما أُعرِبَ بالكسرة حال النّصْبِ، نحو: [الزينباتِ] و[المُسلِماتِ]؛ ليستوي الخَفْضُ والنَّصْبُ في المُؤَنَّثِ؛ لأنَّهُ جمْعٌ مُسّلَّمٌ، كما استوى في جمعِ المُذكَّرِ المُسلَّمِ، نحو: الزيْدِينَ والعمْرِينَ[3].

---

1. منهج السالك (1/ 56).

2. يُنظر اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 116 ـ 119)، وأسرار العربية (69).

3. يُنظر المسألة الخامسة والتسعون في باب الأسماء من ائتلاف النصرة (88).

وإنَّما حُمِلَ المَنصُوبُ ههُنَا على المَجرور؛ لأنَّه جمعُ تَصحِيحٍ، فَحُمِلَ النّصبُ فِيهِ على الجرّ ولأنَّ المؤنَّث فرع على المذكَّر، وَالفُرُوع تُحْمَلُ على الأُصُول[1].

ولم يذكر الناظمُ المواضعَ التي يطّرد فيها هذا الجمع، إلّا أنّ بعض الشّراح قد نبّهوا إلى الشُّروطً التي يجب أن تتوفُّر في الاسمِ المُراد جمعه جمع مؤنّث سالمٍ، حيثُ اقتصر ابنُهُ بدرالدين في شرحه على الألفية على ما جاء في النّظم، بقوله: الذي يُجمعُ بالألف والتاء هو: جمع المؤنّث السّالم[2].

واشترط المُرادي، وابن هشام، وابن عقيل، والأشموني أنْ تكونَ الألفُ والتّاءُ مزيدتين؛ حيث قالوا في تعريفه: بأنَّهُ ما جُمِعَ بألفِ وتاءٍ مزيدتين[3].

إلّا أنّ الشاطبي علّلَ إطلاقِ النّاظِم القولَ في التّاء والألِفِ، ولم يُقيِّدْهُما معًا بالزيادةِ بقولهِ: الألف والتاء هما اللذانِ حصل بهما الجمع، فهُمَا لاحقانِ لأجلهِ، وإذا لحِقَا لِأجله، فهُما زائدانِ بلا شكٍّ، فقُوَّةُ الكلام أعطتْ هذا الشَّرطَ[4].

كما بيّن الشاطبي الأسماء التي تُجمع بالألف والتّاء باطّراد، مُشيرًا إلى ما يُقاسُ فيه وما لا يقاس بقوله:

**وقِسْهُ في ذي التّا ونحو ذِكْرَى وَدِرْهَم مُصغّر وصحرا**

**وزينب ووصْف غيرِ العاقِلِ وغير ذا مُسَلّم للنَّاقِلِ**

---

1. يُنظر اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 116 ـ 119)، وأسرار العربية (69).
2. يُنظر شرح ابن الناظم (29).
3. يُنظر شرح المرادي (1/ 81)، وأوضح المسالك (1/ 62)، وشرح ابن عقيل (1/ 62) ومنهج السالك (1/ 56).
4. يُنظر المقاصد الشافية (1/ 212).

حيثُ حصرها في خمسة أنواعٍ، وهي:

أحدها: ما فيه تاء التأنيث مطلقًا، ما عدا أربعة أسماء، وهي: "امرأة، وأمة، وشفة وشاة".

الثاني: المؤنّث بالألف الممدودة أو المقصورة، ما عدا (فعلاء أفعل)، و(فعلى فعلان).

الثالث: علم المؤنّث للعاقل الذي لا علامة فيه.

الرابع: صفة المذكر غير العاقل، نحو: (أيّام معدودات).

الخامس: مصغّر ما لا يعقل، نحو: دريهمات[1].

كما اشترط لزوم إزالة التّاء ممّا كان فيه تاء التّأنيث، وجُمع بالألف والتّاء، فلا يجمع بينهما فتقول في [طلحة]: [طلحات]، وفي [فاطمة]: [فاطمات][2].

وعلّل ذلك بكراهة اجتماع علامتي تأنيث متماثلتيْنِ؛ إذ كانت تاءُ الجمع تاءَ تأنيث، فاجتنبوا ذلك بحذف تاء الاسم المفرد، وبقيت تاء الجمع كالنّائبة عنها[3].

ويترجّحُ لدى الباحث الأخذ بما ذهب إليه الإمامُ الشاطبي؛ وذلك استيفَاءً لجميع الشُّرُوطِ التي تجْعَلُ القاعدةَ مُحْكَمَةً دقِيقَةً؛ ولأنّهُ أشملُ حصرًا وتوضيحًا لفهم المسألة، كما أنّهُ بيّن الأسماء التي تُجمع بالألف والتّاء باطّراد، مُشيرًا إلى ما يُقاسُ فيه، وما لا يقاس، وعزّزَ ذلك بالأمثلة، وبالمثال يتّضحُ المقالُ ويزولُ الإشكالُ.

---

1. يُنظر المقاصد الشافية (6/ 461 ـ 462).

2. يُنظر المقاصد الشافية (6/ 460).

3. يُنظر المصدر نفسه (6/ 460).

**المسألة الثانية: صرف الاسم الممنوع من الصرف:**

الصّرفُ عند النحاة هو: تنوينٌ يلحق آخر الاسم، ويجعلونه دليلًا على تمكّن الاسم في باب الاسميّة[1]، قال النّاظمُ رحمه الله تعالى:

**الصّرْفُ تنْوينٌ أتى مُبّينًا  مغْنًى بهِ يَكُونُ الاسْمُ أمْكَنَا**

فالاسم المعرب نوعان: نوع يدخله التّنوين، ويُسمّى المتمكّن الأمكن، ونوع لا يدخله التّنوين ويُسمّى غير أمكن، فكلّ أمكنٍ متمكّنٌ، وليس كلُّ متمكّنٍ أمكنٌ[2].

وإنّما جعلوا التّنوين علامةً للصّرف دون غيره؛ لأنّه خفيفٌ يُضارع حروفَ العلّة، وأنّه غُنّة في الخيشوم، وأنّه معتمد له في الحلق، فأشبه الألف إذا كان حرفًا هوائيا[3].

وذلك أنّ الاسم إذا شابه الفعل ثَقُلَ، فلم يدخله التّنوين؛ لأنّه علامةُ الأخفِّ عليهم والأمكنِ عندهم[4].

ومُنِع الجرُّ بالكسرة تبعًا لمنع التّنوين، لتآخيهما في اختصاصهما بالأسماء، وتعاقبهما على معنى واحد في باب [راقود خلا]، [وراقود خلٍ][5].

---

1. المعجم الوسيط (1/ 513).
2. يُنظر أسرار العربية (55).
3. أسرار العربية (54).
4. شرح ابن الناظم (29).
5. شرح ابن الناظم (29. 30).

وإنّما يُمْنَعُ الاسمُ من الصّرف، إذا وُجِدَ فيه علّتان من عِللٍ تسع، أو علّة واحدة منها تقوم مقام العِلّتين، وهذه العِلَل يجمعها قولهم:

**عدلٌ، ووصْفٌ، وتأْنيثٌ، ومعْرِفة وعجْمةٌ، ثم جمْعٌ، ثم ترْكِيبُ**

**والنّون زائدة مِنْ قبْلِها ألِفٌ ووزْنُ فِعْل، وهذا الْقوْل تقْرِيبُ.**

فالعِلَلُ التي تمنع الاسم من الصّرف تسعُ عِلَلٍ، وهي: وزن الفعل، والوصف والتأنيث، والألف والنّون الزائدتان، والتّعريف، والعُجمة، والعدل، والجمع، والتّركيب.

وإنّما مَنعت هذه العللُ الاسمَ من الصّرف؛ لأنّ الأصلَ في الأسماء الصّرف والعِلل فروعٌ.

فوزنُ الفعلِ فرعٌ على وزن الاسم، والوصفُ فرعٌ على وزن الموصوفِ، والتأنيثُ فرعٌ على التذكير، والألفُ والنّونُ الزائدتان فرعٌ؛ لأنّهما تجريان مجرى علامة التأنيث في امتناع دخول علامة التأنيث عليهما، والتعريفُ فرعٌ على التنكيرِ، والعُجْمَةُ فرعٌ على العربية، والجمعُ فرعٌ على الواحد والعدلُ فرعٌ؛ لأنّه متعلّقٌ بالمعدول عنه، والتركيبُ فرعٌ على الإفراد [1].

وقد يجوز أنْ يُصرف الاسمُ الممنوعُ مِنَ الصَّرْفِ بشروطٍ مُعيّنة، وذلك في مواضع مُحدَّدة حيثُ قال النّاظم ـ رحمه الله تعالى ـ:

**وجُرَّ بالفَتْحَةِ مَا لَا ينصرفْ ما لم يُضفْ أو يكُ بعد "أل" رَدَفْ**

قال ابنُ النّاظم: (فإذا أضيف ما لا ينصرف، أو دخله الألف واللام فَأَمِنَ فيه التنوينُ، جُرّ بالكسرة، نحو: مررتُ بأحمدِكُم، وبالحمراءِ)[2].

---

1. يُنظر أسرار العربية (222).

2. شرح ابن الناظم (30).

وتبعه كُلٌّ مِنَ الشّاطبي، والمُرادي، وابن هشام، وابن عقيل، والأشموني[1].

وقد أطلق النّاظمُ القول في الإضافة ولم يقيّدها؛ ليدلّ على جريان الاحتراز مِنْ كُلِّ إضافة محضة كانت أو غير محضة، فتقول: مررت برجل أحمر الوجه، أزرق العينين، غضبان الأب ومررت بأحمديك، أحمد بني فلان، وإبراهيمهم، وما أشبه ذلك.

وكذلك قوله: [أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ]؛ أراد أنَّ هذا عامٌّ في جميع أقسام الألف واللّام فلا يفترقُ الحُكْمُ فيها بكونها زائدة أو موصولةً، أو غير ذلك[2].

---

1. يُنظر المقاصد الشّافية (1/ 213)، وشرح المُرادي (1/ 84)، وأوضح المسالك (1/ 65)، وشرح ابن عقيل (1/ 77)، ومنهج السالك (1/ 58).

2. يُنظر المقاصد الشّافية (1/ 215)، وشرح المُرادي (1/ 84)، وأوضح المسالك (1/ 66).

## المطلبُ الثالث: نيابة الحذف عن الحركة:

### المسألة الأولى: إعراب الأمثلة الخمسة:

هناك خمسة أمثلة تُرفع بثبوت النّون نيابةً عن الضّمة، وتُنصب وتُجزم بحذفها نيابة عن الفتحة والسكون.

وإنّما سُمِّيت "الأمثلة"؛ لأنّها ليست ألفاظَ أفعالٍ معلومة، وإنَّما يُكنى بها عن كلّ فعلٍ مضارع اتّصلت به واو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة.

وهي خمسة؛ لأنّ ألف الاثنين وواو الجماعة كلٌّ واحد منهما يبدأُ بياء المضارعة للدّلالة على الغَيْبَةِ، وتاء المضارعة للدّلالة على الخطاب، إضافة إلى ياء المخاطبة التي لا يكونُ مضارعها مَبْدُوءًا إلّا بالتّاء، وبذلك تصبح أمثلة خمسة على النحو الآتي: (يفعلان، وتفعلان، ويفعلون وتفعلون، وتفعلين).

وإنّما أُعربت هذه الأمثلة بالنون نيابةً عن الحركاتِ؛ لأنَّ هذه الأمثلة لمّا وجب أنْ تكونَ مُعربة لم يُمكن أن تُجعل اللّامُ حرفَ الإعراب، فيَجبُ أنْ يُحذف في حالة الجزم، ولا يجوز أنْ يُحذفَ ضميرُ الفاعل، ولم يمكن أنْ يُجعلَ الضّميرُ حرفَ الإعرابِ؛ لأنَّه قائم بنفسه في موضعِ رفعٍ، فلا يجوزُ أنْ يُجعلَ حرفَ إعرابٍ لكلمةٍ أخرى؛ فوجب أنْ يكونَ الإعرابُ بعده[1].

وإنّما زادوا النونَ دون غيرها من الحروف؛ لأنّها تُشبه حروف المدّ واللّين[2].

---

1. يُنظر أسرار العربية (231).
2. يُنظر أسرار العربية (231).

وإنَّما جعلوا ثبوتها علامة للرّفع، وحذفها علامة للجزم والنّصب؛ لأنَّ الثبوت أوَّل والحذف طارئ عليه، كما أنّ الرّفعَ أوّلٌ والجزمُ والنصبُ طارئان عليه؛ فأعطوا الأوَّل الأوَّل، والطارئ الطارئ[1].

وإنّما حُمل النصب في الأفعال الخمسة على الجزم؛ لأنَّ الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء، وكما أنَّ النصب في التثنية والجمع محمول على الجرّ فكذلك النصب ههنا- محمول على الجزم[2].

قال الناظم رحمه الله تعالى:

**وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ النُّونَا رفعًا وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا**

**وحذفُها للنَّصْبِ والجَزْمِ سِمَهْ كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ**

قال ابن الناظم: (المُرادُ بنحو: "يفعلانِ، وتدعينَ، وتسْألونَ" كلُّ فعلٍ مُضارِعٍ اتَّصل به ألِفُ الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة)[3].

**المسألة الثانية: إعراب الفعل المضارع المعتلّ الآخر:**

إنّ المضارع هو الفعل الوحيد الذي يدخله الإعراب، وهو على نوعين:

1. صحيح الآخر، نحو: يذهبُ، فهذا النوع يُعرب بالحركات الظّاهرة على آخره في الرفع، والنصب والجزم.

---

1. أسرار العربية (231).

2. يُنظر أسرار العربية (231).

4. شرح ابن الناظم (30).

2. معتلّ الآخر: هو مَا كان مختومًا بألف، أَو واو، أو يَاء، وسُمِّي مُعْتَلًّا؛ لأنَّ حرف إعرابه حرفُ علَّة[1].

يقول النّاظم رحمه الله تعالى:

**وأيّ فعلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِف أوْ وَاوٌ أوْ يَاءٌ، فَمُعْتَلًّا عُرِف**

**فالألف انْوِ فيه غيْرَ الجَزْمِ وأبد نصبَ مَا كَيَدْعُو، يَرْمِي**

**والرّفع فيهما انْوِ وَاحْذَفْ جَازِمًا ثلاثهنّ تَقْضِ حُكْمًا لَازِمًا**

فإنْ كانَ مُعتلّ الآخر بالألف، نحو: "يخشَى"، فيُرْفعُ بضمّة مقدّرة على الألف نحو: هو يخشى وينصب بفتحة مقدّرة، نحو: لن يخشى؛ لتعذّر ظهور الحركة على الألف واستحالتها، ويظهر الجزم بحذف الألف، وتبقى الفتحة دليلًا عليها نحو: لم يخْشَ.

وإنْ كانَ معتلّ الآخر بالواو، نحو: "يدعو" فيرفع بضمّة مقدّرة على الواو؛ لثقل الضمّة على الواو المضموم ما قبلها، نحو: هُو يدعو، ويظهر النّصب بالفتحة لخفّتها نحو: لن يدعُوَ، ويظهر الجزم بحذف الواو، وتبقى الضمّة دليلا عليها نحو: لم يدْعُ.

وإنْ كانَ معتلّ الآخر بالياء، نحو: "يرمي" فيرفع بضمّة مقدّرة على الياء؛ لثقل الضمّة على الياء المكسور ما قبلها، نحو: هُو يرْمِي، ويظهر النّصب بالفتحة لخفّتها نحو: لن يَرْمِيَ، ويظهر الجزم بحذف الياء، وتبقى الكسرة دليلا عليها نحو: لم يرْمِ[2].

---

1. يُنظر النحو الوافي (1/ 184)، واللباب في علل البناء والإعراب (1/ 80 ـ 83).

2. يُنظر شرح ابن الناظم (31 ـ 32)، والنحو الوافي (1/ 183).

وإنّما حذفوا هذه الحروف [الألف، والواو، والياء] في حالة الجزم؛ لأنّها أشبهت الحركات، ووجهُ الشّبهِ: أنَّ هذه الحروف مُركّبة من الحركات على قول بعض النحويين، والحركات مأخوذة منها على قول آخرين، وعلى كلا القولين فقد حصلت المشابهة بينهما[1].

والحاصلُ أنّ الفعل المعتلّ يُقدّر رفعه، ويظهر جزمه بالحذف، وأمّا النصب، فيُقدَّر في الألف ويظهر في الياء والواو[2].

---

1. ينظر أسرار العربية (230 ـ 231).

2. يُنظر شرح ابن الناظم (32).

## المبحثُ الثالث: الجواز النّحوي المشروط في النّكرة والمعرفة:

لَمَّا كان كثيرٌ من الأحكام النحويّة تَبْتَنِي على معرفة النّكرةِ مِنَ المعرفةِ، وكانا كثيري الدَّور في أبواب العربيّة، شرع الناظمُ في الكلام عليهما بعد "الإعراب والبناء"، وذكر أنّ الاسمَ على ضربين: معرفة، ونكرة، وهي الأصل؛ لاندراج كلّ معرفة تحت كلِّ نكرة، أو العكس على خِلافٍ بينهم[1].

فالمعرفة في الأصلِ مصدرٌ كالعرفان، ولذلك تقول: "رجلٌ ذو معرفةٍ"، ثُمَّ نُقِلَ فَجُعِل وصفًا للاسم الدالّ على الشّيء المخصوص؛ لأنَّه يُعرَفُ به، وهو يدلُّ عليه.

وأمَّا النكرة، فمصدرُ "نكّرتُ الشيءَ نكرةً ونُكرًا" إذا جهلته، ثمّ وُصِف به الاسمُ الذي لا يخصّ شيئًا بعينه[2].

كما اختلف النّحويونَ في درجات التّنكير والتّعريف إلى عدّة مذاهب، ترتّبت عليها بعض الأحكام النّحويّة[3]، ويميلُ الباحث في هذا الباب إلى قول الخُضَرِي ـ بعد ذكره الخلاف في درجات التنكير والتعريف ـ:(وبعدُ، فلا فائدة في هذا البحثِ إلّا التّمرين)[4].

واستغنى النّاظم بِعَدِّ المعارف عن تعريفها؛ لقوله في التّسهيل: مَنْ تعرّضَ لحدّها عجز عن الوُصول إليه دُونَ استدراكٍ عليه؛ لأنَّ مِنَ الأسماء ما هو معرفةٌ معنًى نكرةٌ لفظًا، وعكسُهُ، حيثُ حصرها في ستة أقسام، وهي: المضمرُ نحو: [هُمْ، وأنت]، والعلمُ نحو: [زيدٌ، وهند]، واسمُ الإشارة نحو: [ ذا، وذي]، والموصولُ، نحو: [الذي، والتي]، والمُعرّفُ بالألف واللام، نحو: [الغلام

---

1. يُنظر التذييل والتكميل على شرح التسهيل (2/ 102)، وشرح ابن الناظم (33)، وأسرار العربية (241. 244).
2. يُنظرُ اللباب علل البناء والإعراب (1/ 471).
3. من ذلك اشتراطهم في الموصوف أن يكون أعرف من صفته. يُنظر الكتاب (2/ 07).
4. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (1/ 72).

والفرس]، والمُعرَّفُ بالإضافة، نحو: [ابني وغلام زيدٍ]، وسكت عَنْ ذكر المُعرّفُ بالنّداء نحو: [يا رجلُ]؛ لِذِكْرِهِ له في باب النداء[1].

كما سكت عن معارف أخرى، منها: اسمُ الفعل إذا لم يُنوّن، نحو: [صَهْ]، وألفاظ التوكيد كـ[أجمع]، ولفظة [سحر] إذا أُريدَ يومًا بعينِهِ؛ لذكره لها في أبوابٍ متفرّقة من الألفيّة، فقد ذكر [صه] في أسماء الأفعال، و[أجمع] في التوكيد، و[سَحَر] في باب ما لا ينصرف[2].

وقد اقتضت طبيعة هذا المبحث أن يُقسّم حسب الأبواب التي ذُكر فيها الجائز بشرط، فجاء مُقسّمًا على المطالبِ الآتية:

ـ المطلب الأوّلُ: الضّمائر، فيه مسألتان، هُما:

المسألة الأولى : مجيء الضمير المُتّصل بعد إلّا.

المسألة الثّانية: استعمال الضمير المُنفصل مكان الضمير المُتّصل.

ـ المطلب الثّاني: الاسمُ الموصولُ، فيه ثلاث مسائل، وهي:

المسألة الأولى: استعمال (ذا) موصولة.

المسألة الثانية: إعراب [أيّ] بالحركات الثلاث.

المسألة الثالثة: حذف صدر الصّلة من الموصولات.

ـ المطلب الثّالِثُ: المعرّف بأل، فيه مسألتان، هُما:

المسألة الأولى: دخول (أل) على الأعلام المنقولة.

المسألة الثانية: حذف الألف واللام من علم الغلبة.

---

1. يُنظر شرح ابن الناظم (33)، وشرح التسهيل: (1/ 115).

2. يُنظر شرح الغزي على ألفية ابن مالك (107).

**المطلبُ الأوّلُ: الضّمائر.**

الضّميرُ بمعنى المُضمَر؛ كقتيل بمعنى مقتول، وأصلُ الإضمار: السّتر، وإطلاقُهُ على البارز تَوَسُّعٌ[1]، ويُسمّى في اصطلاح البصريين: الضَّمير والمُضمَر، ويُسمّيه الكوفيّون: الكناية والمَكْنِي[2].

وإنّما بُني الضميرُ؛ لأنَّه أشبهَ الحَرْفَ في كونِهِ جُعلَ دليلًا على المُظهر، فإذا جُعِل علامةً على غيره، أشْبَهَ تاءَ التّأنيث، وإذا أشبه تاء التّأنيث، فقد أشبه الحرف، وإذا أشبه الحرف، فيجبُ أنْ يكونَ مبنيًّا[3].

والضميرُ في اصطِلاح النحويّينَ: هُو ما وُضِعَ لتعيينِ مُسمَّاهُ مُطلقًا، وينْقَسِمُ إلى: مُتكلمٍ، كـ"أنا" بزيادة الألف عند البصريين، وبأصالتها عند الكوفيين، ومخاطب كـ"أنت"، بزيادة التّاء عند البصريين، وبأصالتها عند بعض الكوفيين، ولِغَائِبٍ، كـ"هو" بتمامها عند البصريين، والهاء وحدها عند الكوفيين[4].

---

1. اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 473)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 97).
2. يُنظر شرح المُرادي (1/ 97).
3. يُنظر أسرار العربية (424).
4. يُنظر شرح التصريح على التوضيح (1/ 97).

**المسألة الأولى : مجيء الضمير المُتّصل بعد إلّا:**

ينقسم الضميرُ إلى: بارز؛ وهو ما له صورة في اللفظ، كَتَاءِ: [قمتُ]، وكافِ [أكرمكَ]، وهاءِ [غلامهُ]، وإلى مُستتر؛ وهو ما ليس له صورةٌ في اللفظ، بل يُنْوَى كالضمير [أنا] المُقَدَّر في [أَقُومُ] و[أنت] المُقدّر في [قُمْ].

وينقسم البارزُ إلى: مُتّصِلٍ، ومُنْفَصِلٍ[1]، فالمُنْفَصِلُ: هو ما يصحّ وقوعُهُ في أوّل الكلام والمُتّصل: هو ما لا يصحّ أنْ يقعَ في أوّل الكلام، كَتَاءِ [قمتُ]، وكاف [أكرمكَ]، ولا يقعُ بعد [إلّا] اختيارًا، فإنّك لا تقول: ما قام إلّاتَ، وما رأيتُ إلّاهُ، وإنّما تقول: ما قام إلّا أَنْتَ، وما رأيتُ إلّا إيّاهُ[2].

وقد يأتي الضميرُ المُتَّصِلُ بعد [إلَّا] خِلافًا للأَصْلِ، وذلك بشروطٍ مُحدّدة بيّنها الناظمُ، حيثُ قال رحمه الله تعالى:

**وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَا وَلا يَلِي إلّا اخْتِيارًا أَبَدَا**

**كَاليَاءِ وَالكَافِ مِنْ ابْنِي أَكْرَمَك والياء والهَا مِنْ سَلِيهِ مَا مَلَك**

قال ابن الناظم: (ولا يقعُ الضّمير المُتّصلُ بعد [إلّا]، إلّا في الضّرُورَةِ) [3].

واستشهد بقول الشاعر: [من البسيط]:

---

1. يُنظر شرح ابن النّاظم (34).
2. ينظر شرح ابن النّاظم (34).
3. شرح ابن الناظم (36).

**وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا ألا يُجَاوِرُنَا إِلَّاك دَيَّارُ**[1].

وتبعه الشّاطبي[2]، والمُرادي[3]، وابن هشام[4]، وابن عقيل[5]، والأشموني[6].

وقال الشاطبي: (وقد أشعر قوله: [اختيارًا] أنّ الضّميرَ المُتّصلَ قد يلي [إلّا] لكن في الاضطرار(...)، وأنّ مثل هذا قد يأتي في الضرورة قياسًا، فإذا اضطرّ شاعرٌ متأخّرٌ جاز له القياس على ما سمع)[7].

وأضاف الشاطبي حُكْمًا آخر بقوله:( كما يجوز ذلك في الشّعر مع [لولا])[8].

---

1. البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد (1/ 81)، وخزانة الأدب (5/ 278)، والخصائص (2/ 195)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 385)، وشرح شواهد المغني (844) وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 317).

والشاهد فيه قوله: [إلاّك] حيث وقع الضمير المتصل بعد [إلّا] شذوذًا للضرورة الشعريّة، والقياس: (إلّا أنت).

2. المقاصد الشافية (1/ 261).

3. يُنظر شرح المُرادي (1/ 98).

4. أوضح المسالك (1/ 77).

5. شرح ابن عقيل (1/ 99 ـ 100).

6. منهج السالك (1/ 69).

7. المقاصد الشافية (1/ 261).

8. المقاصد الشافية (1/ 261 ـ262).

وقد أجمع النحاة على أنّ "لَوْلَا" الامتناعية يجوز أن يليها ضمير رفع منفصل، كقوله تعالى: {لولا أنتم لكُنَّا مؤمنين} [سبأ :31]، واختلفوا في جواز وقوع ضمير الجرّ بعدها؛ فأجازه سيبويه، والبصريون ـ ما خلا المبرد ـ والضمير عندهم مجرور الموضع؛ فالكاف والياء في (لَوْلاكَ) و(لَوْلاي) عندهم في موضع جرّ بـ (لولا).

وأجازه الأخفش والكوفيون أيضًا، إلّا أنّ الضمير عندهم مرفوع الموضع، واستُعِير ضمير الجرّ لضمير الرفع. يُنظر الكتاب (2/ 273 ـ 276)، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (2/ 188)، والمقتضب (3/ 73)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 341 ـ 346)، والمسألة السابعة والتسعون من الإنصاف (2/ 564)، والمسألة الخامسة والخمسون في باب الأسماء من ائتلاف النّصرة (65).

واستشهد بما أنشده سيبويه من قول يزيد بن الحكم:

**وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي**[1]

وقال مُعلّقًا: والقياس في الكلام: [ لولا أنا]، ومن الضرورات ما يكونُ قياسًا[2].

وعليه لا ترجيح في المسألة؛ وذلك لاتِّفَاقِ النّحاة فضْلًا عن الشّراح بعدم جواز وقوع الضّمير المُتّصل بعد [إلّا] إلّا في الضرورة الشّعريّة، سوى ما ذهب إليه ابنُ الأنباري مِنْ جوازِ وقوع الضمير المُتّصل بعد [إلّا] مُطلقًا، وما ذهبَ إليه المُبَرِّدُ[3] مِنْ منْعِهِ مُطلقًا[4].

## المسألة الثّانية: استعمال الضمير المُنفصل مكان الضمير المُتّصل:

الأصلُ في الضمير المُنفصل ألّا يُستعملَ في مَوْضِعٍ يمكن فيه استعمال الضّمير المُتّصل؛ لأنّ الغرضَ من وضع الضّمير التّوصّلُ إلى الاختصار، والضّمير المُتّصل أشدّ اختصارًا مِنَ الضّمير المُنْفصل، ومن ثمّ كان أبلغ في بلوغ القصد؛ لِهذا لم يعدلوا عن استعمال المُتَّصل إلّا عند الضرورة.

---

1. البيت منسوب ليزيد بن الحكم وهو من شواهد الكتاب (2/ 374)، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (2/ 188). والشاهد فيه: وقوع ضمير الجرّ (الياء) بعد (لولا) وهي من حروف الابتداء والياء في موضع الجرّ.
2. يُنظر المقاصد الشافية (1/ 261 ـ 262).
3. هو محمد بن يزيد، [أبو العباس] المُبرّد، إمام العربية ببغداد في زمانه، وُلد بالبصرة سنة (210هـ)، أخذ عن المازني، وأبي حاتم السجستاني، وروى عنه إسماعيل الصفار، ونفطويه، والصولي وغيرهم، وتُوفّي ببغداد سنة (285هـ) وقيل: سنة (286هـ)، وله من التصانيف: معاني القرآن، والكامل، والمقتضب، والروضة، والمقصور والممدود، وإعراب القرآن، ونسب عدنان وقحطان، والرّد على سيبويه، وشرح شواهد الكتاب وضرورة الشعر، وما اتفق لفظه واختلف معناه، وطبقات النحاة البصريين، وغير ذلك. بُغية الوعاة (1/ 269)، والأعلام (7/ 144).
4. يُنظر شرح التصريح (1/ 98).

قال ابن الناظم: (فحقّ الضّمير المُنفصل ألّا يكونَ إلّا حيث يتعذّر الاتّصال)[1].

إلّا أنّه هناك مواضع مُعيّنة يجبُ فيها انفصال الضّمير، وهي: إذا تقدّم على العامل نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[2]، أو كان محصورًا فيه، نحو: "إنَّما قام أنا"[3].

وعلّلَ ابن الناظم سبب انفصال الضّمير في قولنا: [إنّما قام أنا] بقوله: (فإنَّك لو قُلْتَ: إنّما قمتُ انقلب الحصرُ من جانب الفاعل، وصار في جانب الفعل)[4].

وقد يجوز الإتيانُ بالضمير المُنفصل مع إمكان الإتيان به مُتّصلًا، وذلك بشروط مُعيّنة وفي مواضع مُحدّدة، حيْثُ قال الناظم رحمه الله:

**وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ المُنْفَصِل إذا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ المُتَّصِل**

**وصِل أو افْصِلْ هَاءَ سَلنيهِ ومَا أشبَهَهُ في كُنْتُهُ الخُلْفُ انتمى**

**كذاكَ خِلتنيه واتّصَالا أختارُ غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالا**

---

1. شرح ابن الناظم (38).

2. [الفاتحة /5].

3. وقد أوصلها المرادي إلى اثني عشر موضعًا، وهي: أن يكون الضمير محصورًا فيه بـ(إلا)، أو (إنما)، أو يُرفع بمصدر مضاف إلى المنصوب، أو يرفع بصفة جرت على غير صاحبها مطلقًا عند البصريين وبشرط أمن اللبس عند الكوفيين، أو أن يُحذف عاملُه، أو أن يؤخر عامله، أو يكون العامل حرف نفي، أو يفصل بينه وبين عامله بالمتبوع، أو يلي (واو) المصاحبة، أو يلي (إمّا)، أو يلي اللام الفارقة، أو ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع إن اتحدا رتبة. ينظر شرح المُرادي (1/ 104 ـ 105).

4. شرح ابن الناظم (38).

يُفهمُ من قول النّاظم أنّهُ يجوز الإتيانُ بالضمير المُنفصل مع إمكان الإتيان به مُتّصلًا، وذلك بشروطٍ مُحدّدة، حيثُ حصرَ ذلك في ثلاثة أبوابٍ، وهي:

1ـ باب [أعطى]؛ وهو كل فعلٍ يتعدّى إلى مفعولين ليسَ أصْلُهما المُبتدأ والخبر، وهو المُرادُ بتمثيلهِ: [سلْنِيهِ].

2. باب [كان] وأخواتها، وهو المُرادُ بتمثيلهِ [كُنتهُ].

3ـ باب [ظنّ] وأخواتها؛ وهو كلُّ فعلٍ يتعدّى إلى مفعولينِ أصلُهما المبتدأ والخبر، وهو المُرادُ بتمثيلهِ: [خِلتنِيهِ].

قال ابن الناظم شارحًا الأبيات: (المبيح لجوازِ اتّصال الضّمير وانفصاله هو كونُه: إمّا ثاني ضميرينِ، أوَّلهما أخصّ([1])، وغير مرفوع([2])، وإمّا كونُه خبرًا لـ[كان] أو إحدى أخواتها)[3].

واستشهد لاتّصال الأوّل بقول الشاعر:[من الوافر]:

**فَلَا تَطْمَعْ أَبَيْتَ اللعْنَ فِيهَا وَمَنْعُكَهَا بِشَيْءٍ يُستطَاعُ**[4].

---

1. بمعنى أنْ يكونَ الضمير الأوّل أعرف من الضّمير الثّاني، ومن المعلوم أنّ ضمير المُتكلّم أعرف من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغيبة.
2. أيْ ليس الضّمير المُقدّم مرفوعًا، وهذا يستلزم أنْ يكونَ العاملُ مِنَ الأفعال التي تنصب مفعولين.
3. شرح ابن الناظم (38).
4. البيت منسوب لقحيف العجلي، ويقال: لرجل من تميم، كما في المقاصد النحوية (1/ 296)، وتخليص الشواهد (89)، وخزانة الأدب (5/ 289)، وشرح شواهد المغني (1/ 338).

والشاهدُ فيه: هو قوله: [منعكها]؛ لأنّ ما بعد الضمير المجرور إذا كان أنقص تعريفًا جاز فيه الانفصال والاتّصال، فإنّه كما جاز "منعكها" يجوز: (منعك إيّاها)، وكاف المخاطب محلّها الجرّ بإضافة المصدر إليها وضمير الغائب أنقص تعريفًا من ضمير المخاطب.

كما استشهد للانفصال بقوله صلّى الله عليه وسلّمَ: [إنّ اللهَ ملّكَكُمْ إيّاهُمْ، ولو شاءَ لملّكهُمْ إيّاكُمْ][1].

واختار ابن الناظم الاتّصال إنْ كانَ الفعلُ غير ناسخٍ، حيث قال: (فيجوز في الهاء المذكورة الوجهان، نحو: [سَلْنِيهِ]، و[سلني إيّاه]، و[منعكَهَا]، و[منعك إيَّاها]، إلّا أنّ الاتصال مع الفعل أحسن وأكثر كما في قوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾[2]، والانفصالُ جائز في السعة)[3].

ووجهُ الاستشهاد في الآية: هو مجيء الفعل [نُلزم] غير ناسخ، واتّصل به ضميران: [الكاف] و[ها الغيبة] ولمَّا كان الضّمير الأول أعرف من الثاني ومقدّمًا عليه، أتى بالضّمير الثاني مَوْصُولًا.

وتبعه الشاطبي[4]، والمُرادي[5]، وابنُ هشام[6]، والأشموني[7].

---

1. لَمْ أجد له تخريجًا فيما عُدْتُ إلَيْهِ مِنْ مراجع.

ووجه الاستشهاد فيه: مجيء ضمير [إيّاهم] مفصولًا؛ لأنّهُ لوْ وَصلَ، لقالَ: [ملّكَكُمُوهُمْ]، ولكنّهُ فرّ مِنَ الثِّقلِ الحاصلِ مِنْ اجتماع الواوِ معَ ثلاثِ ضمّاتٍ.

2. [هود /28].

3. شرح ابن الناظم(39).

4. يُنظر المقاصد الشافية (1/ 301 ـ 316).

5. يُنظر شرح الألفية للمرادي (1/ 106).

6. أوضح المسالك (1/ 88).

7. منهج السالك (1/ 75 ـ 76).

إلّا أنّ الثّلاثة الأخيرينَ رجّحُوا الفَصْلَ إنْ كانَ العاملُ اسمًا[1]، نحو: "عجبتُ من حُبِّي إيَّاهُ".

وفَهِمَ كُلٌّ من المُرادي[2] والشاطبي أنّ النّاظمَ أيضًا يُرجّحُ الاتّصال إذا كان العاملُ فعلًا غير ناسخ؛ حيثُ قال الشاطبي: (والاتصالُ هُنا جارٍ على الأصل الذي قدّمَهُ، وأمّا الانفصال، فمُخالِفٌ لهُ، فلذلك اختار هُنا الاتصال الذي أشار إليه بالتّقديم حينَ قالَ: [وصِلْ أو افصلْ] واللهُ أعلم)[3].

واختار ابنُ عقيل مذهب سيبويه القائل بأنّ الاتصالَ فيها واجبٌ، وأنَّ الانفصالَ مخصوصٌ بالشعر[4].

واستشهد ابن الناظمِ للثاني بقوله: (كـ[الهاء] من قولك: أمّا الصّديق، فكُنتُه، فإنّه يجوز فيه الاتّصال لشبهه بالمفعول، والانفصالُ أيضا؛ لأنّ منصوبَ كان خبرٌ في الأصل والخبرُ لا حظّ لهُ في الاتّصال)[5].

---

1. لأن الاسم إنّما يعمل لمشابهته الفعل، فهو أقل اتّصالا بالمفعول من الفعل، ولاختلاف محلي الضميرين والمراد بالاسم هنا المصدر كما في الشاهد، واسم الفاعل، كما في قول الشاعر:

**لا تَرْجُ أو تَخْشَ غير الله إن أذى  واقيكه الله لا ينفكُّ مأمونا**

فـ[واقيكه]: اسم فاعل وصل الضّميرينِ، الأوّل منهما [كاف] الخطاب، والثاني [هاء] الغائب العائدة إلى أذى. شرح المرادي (1/ 107)، وشرح التصريح (1/ 110)، ومنهج السالك (1/ 76)، وحاشية الصبان (1/ 174).

2. يُنظر شرح الألفية للمرادي (1/ 106).

3. المقاصد الشافية (1/ 301).

4. يُنظر شرح ابن عقيل (1/ 103).

5. شرح ابن الناظم (39 ـ 40).

واختار ابنُ النّاظم الاتّصال، وعلّلَ اختياره لهُ بقوله: والصّحيح اختيار الاتّصال، لكثرته في النظم، والنثر الفصيح، مستشهدا بقوله ـ صلّى اللهُ عليه وسلّمَ ـ لِعمرَ رضي الله عنه: في ابن صياد: [إنْ يَكُنْهُ فلن تُسَلَّطَ عليه، وإلا يَكُنْهُ فلا خيرَ لك في قتلِهِ][1].

كما استشهد بحكاية سيبويه عمّن يوثق به: [عليه رجلًا لَيْسَنِي]، وقول الشاعر[2]: [من الطويل]:

**فإلّا يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا غذتْهُ أمُّهُ بِلِبَانِهَا**[3].

وقال: أمّا الانفصال فجاء في الشعر، كقوله: [من الطويل]

**لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ العَهْدِ والإنسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ**[4]

ولم يجئ في النثر إلّا في الاستثناء، نحو: [أتوني ليس إيَّاكَ][5].

---

1ـ الحديث رقم [1354] في صحيح البخاري (2/ 92)، ورقم [7461] في صحيح مسلم (8/ 192)، [كتاب الجنائز: باب باب إذا أسلم الصبي فمات، هل يصلى عليه، وهل يعرض على الصبي الإسلام].

2. يُنظرُ شرح ابن الناظم (39 ـ 40).

3. البيتُ منسوب لأبي الأسود الدؤلي، كما في الكتاب (1/ 46)، وشرح ابن يعيش (2/ 325)، وتخليص الشواهد (1/ 91)، والمقاصد النحوية (1/ 304)، وخزانة الأدب (5/ 327).

والشاهد فيه: قوله: [لا يكنها أو تكنه] حيثُ جاء العاملُ فعلًا ناسخًا، وخبره ضميرًا، فيجوز في الخبر الاتصال والانفصال، والجمهور يختارون الانفصال؛ لأنَّ الثاني خبر في الأصل، فأصله وجوب الفصل، والرّماني وابن الطراوة والسهيلي وابن مالك يختارون الاتصال، لشبه كنته بضربته، وهو واجب الوصل، وشبَهِ [ظننتكه] بـ[أعطيتكه].

4. البيت لعمر بن أبي ربيعة في الخزانة (5/ 312)، وتخليص الشواهد (1/ 93)، والمقاصد النحوية(1/ 304).

والشاهد فيه قوله: [لئن كان إيّاه] حيث جاء خبر كان ضميرًا منفصلًا؛ لأنهُ خبر، والأصلُ في الخبر الانفصال.

5. يُنظر شرح ابن الناظم (40).

وقد علّل الشاطبي سببَ اختيار النّاظم الاتّصال في باب [كنته] من جهة القياس والسماع حيثُ قَالَ: أمَّا القياسُ، فما تقدّم مِنْ أنّه لا يُجاء بالمنفصل مع إمكان المجيء بالمُتّصل، وقد أَمْكَنَ هُنا، فهو الذي كان يجب، وأيضا: فاسمُ [كان] وخبرها مُشبَّهَان بالفاعل والمفعول، فـ[كنته] شبيهة بـ[ضربته]، و[ضربته] لا يجوز فيه إلّا الاتّصال، فكذلك [كُنته]؛ فهو أولى بالاتّصال مِنْ باب [سلنيه]؛ فإنَّه لم يساوِ بابَ [ضرب] في وُجُوبِ الاتّصالِ من أجل سماعٍ، فلا أقلّ من أنْ يكونَ راجحًا.

وأما السماع، فإنَّ الاتصال ثابتٌ نظمًا ونثرًا، والانفصال لم يأتِ إلّا في النّظم أو في الاستثناء[1].

وقد أيّدَ ابنُ النّاظم رأي والده في اختيارِهِ الاتّصال في قوله: (كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ) مُعلّلًا سبب اختيارِهِ بقولهِ: لأنَّ الاتّصالَ قد جاء في الكتاب العزيز في قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًاۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾[2].

كما قال: والانفصال لا يكاد يُعثر عليه إلّا في الشّعر[3]، كقوله: [من البسيط]

**أَخِي حَسِبْتُكَ إيّاهُ وَقَدْ مُلِئَتْ أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بالأَضْغَانِ والإِحَنِ**[4].

---

1. يُنظر المقاصد الشافية(1/ 302 ـ 304).

2. [الأنفال: 43].

3. يُنظر شرح ابن الناظم (41).

4. البيت بلا نسبة في المقاصد النحويّة (1 286 ـ 287).

والشاهد فيه قوله: [حسبتك إيّاه]، حيث فصل الضّمير، ولم يقل: [حسبتكه]، والجمهور اختاروا فيه الانفصال نظرًا إلى أنّه خبر في الأصل، واختار جماعة منهم ابن مالك الاتّصال لكونه أخصر. وقد سبق ذكر الخلاف في الشاهد السابق.

وتبعهُ المُرادي[1]، والشاطبي[2]، والأشموني[3]، وقد علّل الأخيران سبب اختيار النّاظم الاتّصال بقولهما: وأمَّا وجه اختيار الاتّصال في [خلتنيه]؛ فلأنّ بابَ [ظننتُ] مُشبَّهٌ في العملِ بباب [أعطيتُ]، فإذا كان بابُ [أعطيتُ] يلزم فيه الاتّصال، فلا أقلَّ من أنْ يكونَ الاتصالُ فيما أشْبَهَهُ رَاجِحًا إنْ لَمْ يَكُنْ لازِمًا[4].

ورجّحَ ابنُ هشام[5]، وابنُ عقيل[6] في البابين الأخيرين مذهب سيبويه القائل بترجيح الانفصال حيث قال الأخيرُ: (ومذهب سيبويه أنّ المختار(...)الانفصال نحو: خلتني إيَّاهُ، ومذهب سيبويه أرجح لأنّهُ هو الكثيرُ في لسانِ العربِ على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المُشَافِهُ لهُمْ)[7]، ومُستدلًّا بقول الشاعر:

**إذا قالتْ حَذامِ فصَدِّقُوها فإنَّ القولَ ما قالتْ حَذَامِ**

ويُريد أنّ سيبويهِ هو الرجلُ الذي يُعتدُّ بقوله، ويُعتبر نقله؛ لأنّهُ هو الذي شَافَهَ العربَ، وعنهم أخذ قواعده، وأنّ مذهب سيبويه أرجح مِمَّا ذهب إليه الناظم.

---

1. يُنظر شرح الألفية للمرادي (1/ 107).
2. يُنظر المقاصد الشافية (1/ 304).
3. يُنظر منهج السالك (1/ 77 ـ 79).
4. يُنظر المقاصد الشافية (1/ 304)، ومنهج السالك (1/ 78).
5. أوضح المسالك (1/ 89 ـ 93).
6. يُنظر شرح ابن عقيل (1/ 104).
7. شرح ابن عقيل (1/ 104. 105).

ويميلُ الباحثُ إلى أنّ الأرجحَ في المسألة هو ما ذهب إليه ابنُ مالك، ومن تبعهُ من الشُّرّاح مِنْ أنّ الاتصالَ أرجح في الأبواب الثّلاثة المذكورة، وهي بابُ [أعطى]، وخبرُ [كان]، والمفعولُ الثاني من معمولي [ظنّ]؛ وذلك لأنّ الاتصالَ أكثر وُرودًا في القرآن الكريم، والحديثِ الشريف، وكلامِ العربِ.

فقد ورد الاتّصال في خبر [كان] في الحديث المذكور ـ حديث ابن صياد ـ، كما ورد الاتّصالُ في القرآن الكريم باطّرادٍ في المفعول الثاني من باب [ظنّ] كما تقدّمَ من الآيات، ومجيئه في القرآن الكريمِ دليلٌ على كثرةِ استعماله في الفصيح، ولم يَرِدْ في القرآنِ الكريم شاهدٌ من الانفصالِ في أحد البابين الأخيرين أصْلًا.

**المطلبُ الثاني: الاسم الموصول.**

جاء في مقاييس اللّغة: [وَصَلَ]: الوَاوُ وَالصَّادُ وَاللَّامُ: أَصْلٌ وَاحِدٌ يدُلُّ عَلَى ضَمِّ شَيْءٍ إِلى شَيْءٍ حتَّى يَعْلَقَهُ. وَوَصَلْتُهُ بِهِ وَصْلًا[1].

وجاء في تهذيب اللغة: [وَصَلَ]: كلُّ شيءٍ اتّصل بشيءٍ فَمَا بينهما وُصلة، وموصول البعير: ما بين العجز وفخذه[2].

ويقولُ الخضري: (هو اسم مفعول مِنْ وَصَلَ الشّيءَ بغيْرِهِ؛ جعلَهُ من تمامِه؛ إذْ لا يتِمُّ معناهُ إلّا بِالصّلةِ)[3].

ومعنى الموصول عند ابن يعيش: أنْ لا يتِمّ بنفسه، ويفتقِر إلى كلام بعده تصلُه به ليَتِمّ اسمًا فإذا تَمّ بما بعده، كان حكمُه حكمَ سائر الأسماء التامّة يجوز أنْ يقعَ فاعلًا ومفعولًا، ومضافًا إليه ومبتدأ، وخبرًا)[4].

كما علّل ابنُ يعيشٍ سبب بنائه، بقوله:(ولهذا المعنى من احتياجه في تَمامه اسمًا إلى جملة بعده تُوضِّحه، وجب بناؤُه؛ لأنّه صار كبعضِ الكلمة، وبعضُ الكلمة لا يستحِقّ الإعرابَ، أو لأنّه أشبهَ الحرف من حيث إنّه لا يُفيد بنفسه، ولا بدّ من كلام بعده، فصار كالحرف الذي لا يدلّ على معنى في نفسه، إنّما معناه في غيره)[5].

---

1. مقاييس اللّغة. لابن فارس. مادّة "وَصَلَ" (6/ 115 ـ 116).
2. تهذيب اللغة (12/ 164).
3. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (70).
4. شرح المفصل لابن يعيش (2/ 371).
5. شرح المفصل لابن يعيش (2/ 371).

وإنّما يكون الإعراب للاسم الأوّل الموصولِ، ومجرَى الصّلة من الموصول مجرَى الصِّفة من الموصوف، فكما لا يتوقّف إعرابُ الموصوف على تمامه بالصّفة، كذلك لا يتوقّف إعرابُ الموصول على تمامه بالصّلة[1].

وإنّما سُمِّيت أسماء الصِّلات؛ لأنَّها تفتقر إلى صِلات تُوضّحها وتُبيّنها، ولأنَّها لم تُفهم معانيها بأنفسها حتَّى تُضَمَّ إلى شيءٍ بعدها، ولأنّها ضربٌ من المُبْهَمات[2].

وإنّما كانت مبهمةٌ؛ لوقوعها على كلّ شيء من حَيَوان وجَماد وغيرِهما، كوقُوعِ [هذَا] و[هؤُلاءِ] ونحوِهما مِنْ أسماء الإشارة على كلّ شيءٍ[3].

وتكمُنُ فائدة الموصول الاسمي التوصّل إلى وصفِ المعارفِ بالجُمَلِ[4].

وينقسم الموصولُ إلى نوعين: اسمي، وحرفي:

فالحرفيّ ما أُوِّلَ مع صلته بالمصدر، ولم يحتج لعائد، ولم يذكُرْهُ النّاظمُ هُنا؛ لأنَّهُ لا يُعَدُّ مِنَ المعارِفِ، وهو خمسة أحرف: [أنْ وأنَّ، وما، ولَوْ، وَكَيْ]، وقد نظمها السَّنْدُوبِي[5] قائلًا:

---

1. يُنظر المصدر نفسه (2/ 371).
2. يُنظر أسرار العربية (263).
4. يُنظر شرح المفصل لابن يعيش (2/ 372).
4. إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك (1/ 142).
5. هو أحمد بن علي السندوبي، المصري، الشافعي (شهاب الدين)، وُلد سنة (1029هـ)، من العلماء والمدرسين بالجامع الازهر، وتوفي بمصر سنة (1097هـ)، ومن تصانيفه: شرح على ألفيّة ابن مالك، وشرح العنقود في نظم العقود للموصلي، وفتح رب البرية بشرح القصيدة المقريّة، ومنظومة في مصطلح الحديث، وله اشعار كثيرة. مُعجم المؤلفين (2/ 08)، والأعلام (1/ 181).

**وَهَاكَ حُرُوفًا بالمصادِرِ أُوِّلَتْ وذِكْرِي لها خمسًا أصحُّ كَمَا روَوْا**

**وها هي أَنْ بالفتح، أنَّ مُشدَّدَا وزِيدَ عليْهَا كي فخُذْهَا وَمَا ولَوْ[1].**

والموصولات الاسمية تسعةٌ، وهي: "الذِي، والتِي"، وتثنيتُهما وجمعُهما و"مَنْ، ومَا" بمعناهما و"اللّام" بمعنَى "الذي"، و"أيٌّ"، و"ذو" في لغةِ طَيّء، و"ذَا"، إذا كان معها "مَا، أو مَنْ" الاستفهاميتان، وَ"الأُلى" في معنَى "الذينَ"[2].

## المسألة الأولى: استعمال [ذا] موصولة[3].

مِنَ الموصُولات أسماءٌ مشتركة تستعمل بمعنى [الذي، والتي] وتثنيتهما وجمعهما واللّفظ واحد وهي: "مَنْ"، وَ"مَا"، و"الألف واللام"[4]، و"ذو" الطائيّة، و"ذا"، و"أيّ"[5].

وقد اختصّتْ [ذا] مِنْ بينِ سائرِ أسماء الإشارةِ بأنّها تُستعملُ مَوْصُولةً بمنزلة [ما] في الدّلالة على معنى [الذي] وفروعه، وذلكَ إذا استوْفتْ شُروطًا مُعيّنة، حيثُ قال النّاظمُ رحمه اللهُ تعالى:

**وَمِثْلُ مَا ذَا بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ أوْ مَنْ إذَا لَمْ تُلْغَ فِي الكَلاَمِ**

---

1. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (70).
2. شرح المفصل لابن يعيش (2/ 372).
3. يُنظر المسألة رقم "103" من الإنصاف، والمسألة رقم "82" في باب الأسماء من ائتلاف النُّصرة (81).
4. واختلف فيها، حيثُ ذهب قوم إلى أنّها اسم موصول، وهو الصحيح، وقيل: إنّها حرف موصول، وقيل: إنّها حرف تعريف وليست مِنَ الموصوليّة في شيءٍ. شرح ابن عقيل (1/ 149).
5. شرح ابن الناظم (57).

قال ابنُ النّاظم: (وأمّا "ذا"، فتكون موصولة بمنزلة "ما" في الدّلالة على معنى "الذي" وفروعه، إذا وقعت بعد "ما" الاستفهامية، أو "مَنْ" أختها، ما لَمْ يكن مشارًا بها، أو ملغاة)[1].

وقال: فمتى لَمْ يتقدّمْ على (ذا) "ما"، ولا "مَنْ" الاستفهاميتان لم يَجُزْ في (ذا) عند البصريين أنْ تكونَ موصولةً، وأجازه الكوفيُّون، وانشدوا قول ابن مفرغ: [من الطويل]:

**عَدَسْ مَا لِعَبَّاد عليك إمَارةٌ أَمِنْتِ وهذا تَحملينَ طَليقُ**[2]

زاعمين أنّ المراد: [والذي تحملين طليق]، وهو مُحْتَمَلٌ.

والأظهر: أنّ [هذا] اسم إشارة، و [تحملين] حال، والتقدير: وهذا محمولًا طليقُ.

كما استشهدوا بقراءة أبي عَمْرو[3] في قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾[4]، برفع [العفو] على معنى: الذي ينفقون العفو، ونصبه على معنى: أنفقوا العفو)[5].

---

1. شرح ابن الناظم (61).

2. البيت منسوب ليزيد بن مُفرغ كما في تخليص الشواهد (1/ 150)، والمقاصد النحوية (1/ 408)، وخزانة الأدب (6/ 41).
والشاهد فيه: قوله: [وهذا تحملين] وهو أنّ [هذا] قد جاءت بمعنى [الذي] على رأي الكوفيين، وأمّا البصريّون فإنّهم يمنعون ذلك، ويقولون: [هذا] اسم إشارة، وتحملين حال من ضمير الخبر والتقدير: وهذا طليق محمولًا.

3. هُو أبو عَمرو بن العلاء بن عمّار بن عبد الله بن الحصين بن الحارث، وقيل: اسمه زَبّان، وقيل: يحيى، وقيل: اسمُهُ كنيته، سمع عن أنس بن مالك، وقرأ على الحسن البصري، وأبي العالية، وسعيد بن جبير، وغيرهم، وأخذ عنه: أحمد بن محمد الليثي، وسهل بن يوسف، والأصمعي، وسيبويه، وغيرهم الكثير، وتوفي بالكوفة سنة (154هـ). التيسير في القراءات السبع (87)، وغاية النهاية (1/ 288)، وبغية الوعاة (2/ 231).

4. [البقرة/ 219].

5. شرح ابن الناظم (61 ـ 62).

وقال الأخفش: إذا جعلت {ماذا} بمنزلة "الذي"، قلت: {قُلْ الْعَفْوُ}، والأُولى منصوبة، وهذه مرفوعة؛ كأنّه قال: {ما الذي يُنْفِقُون}؟، فقال: "الذي يُنْفِقونَ العفُو".

وإذا جُعِلَتْ {ماذا} بمنزلة "ما"، نُصِبَتْ؛ فكأنّه قال: "ما يُنْفِقُونَ"؟، فقال: "يُنْفِقُونَ العَفْوَ"؛ لأنّ "ما" إذا لم تُجعل بمنزلة "الذي"، فـ"العَفْو" منصوب بـ"يُنْفِقُون"، وإنْ جُعِلَتْ بمنزلة "الذي" فهو مرفوع بخبر الابتداء[1].

وتبع ابنَ النّاظم المُرادي[2]، وابنُ هشام[3]، وابنُ عقيل[4]، والأشموني[5]، والشاطبي[6]، إلّا أنّ الأخيرَ لم يشترط في [ذا] ألّا تكونَ مشارًا بِهَا.

وعلّل المُرادي، والأشموني للنّاظم سبب عدم اشتراطهِ في [ذا] ألّا تكونَ مُشَارًا بها بقولهما: (ولها شرطٌ ثالثٌ أهملَهُ لوضوحه، وهو أن لا تكونَ إشاريّة، نحو: [ما ذا التَّوانِي؟] و[ما ذا الوُقُوفُ؟])[7].

وردّ عليهما الشاطبي بقوله: (إنَّهُ ليس في كلامه ما يدلُّ على أنّ الموصولةَ تختصُّ بالموضع الذي يجتمع فيه الشرطانِ حتّى لا تقع هناك المشار بها البتّة، وإنَّما فيه أنّها لا تكون موصولةً إلّا مع اجتماعهما، وهو صحيح؛ إذ لا تقعُ موصولةً إلّا كذلك)[8].

---

1. معاني القرآن (1/ 185).
2. يُنظر شرح المُرادي (1/ 155 . 156).
3. يُنظر أوضح المسالك (1/ 142. 143).
4. يُنظر شرح ابن عقيل (1/ 152).
5. يُنظر منهج السالك (1/ 119. 120).
6. المقاصد الشافية (1/ 460 . 467).
8. يُنظر شرح المُرادي (1/ 156)، ومنهج السالك (1/ 121).
8. المقاصد الشافية (1/ 465).

**المسألة الثانية: إعرابُ [أيّ] بالحركات الثلاث.**

مِنَ الأسماء الموصولة المشتركة "أيّ" خلافًا لثعلب[1]، وهي كـ[ما] في الدلالة على معنى (الذي والتي) وتثنيتهما وجمعهما، نحو: امرر بأيٍّ فَعَلَ، وأيٍّ فعلتْ، وأيٍّ فَعَلَا، وأيٍّ فَعَلُوا، وأيٍّ فَعَلْنَ[2]

وإنّما أفردها النّاظم عن بقيّة الموصولات ولم يعطفها عليها؛ لأنّها انفردت عنها بإعرابها في أغلب أحوالها[3].

وقد أعربت دون أخواتها؛ لأنّ شبهها بالحروف في الافتقار إلى جُملةٍ، معارض بلزومها الإضافة في المعنى، فبقيت على مقتضى الأصل في الأسماء[4].

وقد علّلَ ابن الشّجري[5] سبب إعرابها خِلافًا لبقيّة الموصولات، بقوله: إنّها حُمِلت على نظيرها [بعضُ]، وعلى نقيضها [كُلٌّ][6].

---

1. فهي عنده لا تكونُ موصولةً أصْلًا، حيثُ قال: لمْ يُسمعْ "أيُّهُم هُو فاضلٌ جاءني" بتقدير: الذي هو فاضلٌ جاءني. يُنظر مغني اللبيب (1/ 100).

وهو أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني، [أبو العبّاس] ثعلب، وُلد سنة (200هـ)، لازم ابن الأعرابي، وسلمة بن عاصم، وغيرهما، وروى عنه: اليزيدي، والأخفش الأصغر، ونفطويه، وغيرهم، وتوفي سنة (291هـ)، وله من المصنّفات: المصون في النحو، واختلاف النحويين، ومعاني القرآن، ومعاني الشعر والقراءات، والتصغير والأمالي، وغريب القرآن، والفصيح، وغيرها الكثير. بغية الوعاة (1/ 396).

2. شرح ابن الناظم (64).

3. فتح الرَّبِّ المالكِ على ألفيّة ابن مالك، لابن غِزِّي (1/ 169).

4. شرح ابن الناظم (64).

5. هو هِبَةُ الله بن علي بن محمد، [أبو السعادات] المعروف بابن الشجري، وُلد ببغداد سنة (450هـ)، قرأ على ابن ابن فضال والخطيب التبريزي، وابن طباطبا العلوي، وأبي الحسن الصيرفي، وتوفّي سنة (542هـ) ومن مصنّفاته: الأمالي وشرح اللّمع، وشرح التصريف الملوكي، وغير ذلك. بغية الوعاة (2/ 324).

6. يُنظرُ الأمالي لابن الشجري (3/ 41).

وأضاف المرادي بأنّها بمعنى [كلّ] مع النّكرة، وبمعنى [بعض] مع المعرفة[1].

ولا تُضافُ إلى نكرة؛ لأنّها معرفةٌ بصلتها، والمعرفة لا تُضافُ لنكرة[2]، خلافًا لابن عصفور[3] وابن الضائع[4]؛ حيثُ جعلاها موصولة في قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٖ يَنقَلِبُونَ﴾[5]، وهي هنا استفهاميّة عند جمهور النحاة[6].

ولا يعملُ في [أيّ] الموصولة إلّا عاملٌ مُتقدِّمٌ عليها، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيّٗا﴾[7]؛ وذلك لأجل الفرق بينها وبين الاستفهامية والشَّرطيّة، حيثُ لا يعملُ فيهما ألَّا مُتأخِّرٌ[8].

---

1 . شرح المرادي (1/ 48).

2. فتح الرَّبّ المالك لابن غِزّي (1/ 169).

3- هُو علي بن مؤمن بن محمد [أبو الحسن] بن عصفور الحضرمي الإشبيلي، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، وُلد سنة (597هـ)، أخذ عن الدبّاج، والشلوبين، وتوفّي سنة (663هـ)، وقيل: (669هـ)، وله من المصنّفات: الممتع في التصريف، والمُقرّب، وشرح الجزوليّة، ومختصر المحتسب، وثلاثة شروح على الجمل وشرح الأشعار الستة. وغير ذلك. بغية الوعاة (2/ 210).

4. هُو علي بن محمد بن علي الكتامي الإشبيلي [أبو الحسن] المعروف بابن الضائع، بلغ الغاية في فنّ النحو ولازم الشلوبين، وتوفّي سنة (680هـ)، وله من المصنّفات: شرح الجمل، وشرح كتاب سيبويه؛ جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار حسن. بغية الوعاة (2/ 204).

5. [الشعراء: 227].

6. يُنظر شرح التصريح على التوضيح (1/ 158).

7. [مريم:69].

8. التصريح على التوضيح (1/ 158).

ويُشترطُ في العامل المتقدّم أن يكون دالًّا على الاستقبال، وسُئِلَ الكسائي[1]: لِمَ لا يجوزُ: "أعجبني أيُّهُمْ قام"؟، فقال: [أيٌّ] كذا خُلِقَتْ[2].

ولإعرابها بالحركات، لا بُدّ أن تتوفّرَ فيها جُملةٌ من الشّروطِ، حيث قال الناظمُ رحمه الله تعالى:

**أيٌّ كَمَا وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ**

**وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا وَفِي ذَا الْحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ أيٍّ يَقْتَفِي.**

يُفهمُ من قولِ الناظم أنّ إعرابَ "أي" مشروطٌ بألّا تُضافَ ويُحذفَ صدرُ صلتها، حيثُ قال ابنُ النّاظمِ: (وأمّا إذا لمْ يكُنِ العائدُ مبتدأً محذوفًا، فلا بدّ من إعراب "أيّ" سواء كان العائدُ مبتدأ مذكورًا نحو: "امْرُرْ بأيّهم هو أفضل"، أو غيره، نحو: "امْرُرْ بأيّهم قام أبوه"، وكذا إذا لم يُصرَّح بما تضاف إليه "أيّ"، فلا بُدّ من إعرابها، سواءً كان العائدُ مبتدأً محذوفًا، نحو: "امْرُرْ بأيٍّ أفضل"، أو لم يكن نحو: امْرُرْ بأيٍّ هو أفضل، وأيٍّ قام أبوه")[3].

وتبعه المُرادي، وابنُ هشام، وابن عقيل، والشاطبي، والأشموني[4].

---

1. هو علي بن حمزة النحوي مولى لبني أسد، [أبا الحسن]، الإمام الذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزيّات، وهو إمام الكوفيين في النّحو واللغة، وتوفي برنبويه – قرية من قرى الريّ– سنة (189هـ)، وله من المصنّفات: معاني القرآن، ومختصر في النحو، والقراءات والمصادر، والحروف وغير ذلك. التيسير في القراءات السبع (93)، وغاية النهاية (1/ 535)، وبغية الوعاة (2/ 162).

2. يُنظر منهج السالك (1/ 126).

3. شرح ابن الناظم (65).

4. يُنظر شرح المُرادي (1/ 161)، وأوضح المسالك (1/ 138)، وشرح ابن عقيل (1/ 161 ـ 163)، والمقاصد الشافية (1/ 504)، ومنهج السالك (1/ 125).

وقد علّل الأخيران سبب إعرابها حال الإضافة بقولهما: وَوَجْهُ ذلك أنّ ما أُضيفت إليه [أي] لم يتنزّل منزلة جزء من الصّلة؛ إذْ لَمْ يُحذف منها شيءٌ، فلم تُسلب سببَ الإعراب وهو الإضافة وأيضًا فلم تخالف سائر أخواتها بحذف الضمير المبتدأ من صلتها، فلم تستحق بناءً لأجل ذلك[1].

كما علّلا للحالة الثانية بقولهما: وذلك أنّ سبب الإعراب فيها: إمّا للإضافة، فإذا حذف المضاف إليه، ظهر بذلك تمكّنها في الإضافة حتّى استغنت بمعناها على لفظها، فهي في هذه الحال أقعد في الإضافة، وإمّا الحملُ على [كلّ] و[بعض]، فكذلك أيضًا حيث لحقها التنوينُ عِوَضًا عن الإضافة كـ[كلّ]، و[بعض]، فبذلك تمكّن الشبهُ بهما[2].

وقال السجاعي([3]) في حاشيته على شرح ابن عقيل ما نصُّهُ: (اعلمْ أنَّ "أيًّا" مُحْتاجةٌ إلى ما يُعرِّفُ جِنْسَ ما وَقَعَتْ علَيْهِ، وهُوَ المضافُ إلَيْهِ، وإلى ما يُعرِّفُ عيْنَهُ، وهُوَ الصِّلةُ، بِخِلافِ غيرِها منَ الموْصُولاتِ؛ فإنَّها إنَّما تفتقِرُ إلى الثَّاني فقط، فهيَ مُعرَّفَةٌ بالإضافةِ وبالصِّلةِ، لكن بجِهتَيْنِ مُختَلِفَتَيْنِ، فلا إشكالَ)[4].

فإنْ أُضيفتْ أوْ حُذِفَ صدرُ صِلَتِها، بُنيتْ على الضّم، ووجهُ البناء فيها: إنْ حُذِفَ شطرُ صلتها؛ لَمْ يحسن فيها إلّا تنزيل ما أُضِيفت إليه بمنزلة ما حُذِف، وذلك يستلزم حينئذٍ تنزّلها منزلة

---

1. يُنظر المقاصد الشافية (1/ 505)، ومنهج السالك (1/ 29).
2. يُنظر المقاصد الشافية (1/ 504)، ومنهج السالك (1/ 29).
3. هُو أحمد بن أحمد السجاعي، الشافعي الأزهري [شهاب الدين]، توفي بالقاهرة سنة (1197هـ)، وله: فتح المنّان في بيان مشاهير الرسل التي في القرآن، والكافي بشرح متن الكافي في العروض والقوافي، ومنظومة في المجاز والاستعارة، وفتح الجليل على شرح ابن عقيل. معجم المؤلفين (1/ 154)، والأعلام (1/ 93).
4. حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل (47).

غير مضافٍ لفظًا ولا نيّة، وإنّما أُعْرِبت لإضافتها، فإذا صارت بمنزلة غير المضاف ضَعُفَ موجبُ الإعرابِ فرجعت إلى البناء الذي هو أصلها، فعلى هذا الوجه موجب بنائها هو شبه الحرف الذي استقرّ لَهَا أوّلًا، فيرجع إلى الافتقار الأصيل[1].

ومِنَ النُّحاةِ مَنْ يُعْرِبُ "أيّ" مطلقًا، وعليه قراءة بعضهم: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[2] بالنّصب [3].

## المسألة الثالثة: حذف صدر الصّلة من الموصولات.

كُلُّ اسمٍ موصولٍ يحتاجُ إلى جملة بعده تشتمل على ضمير يعود عليه، وتُسمّى تلك الجملة [صلة الموصول]، ويُسمّى الضمير الذي يعود على الاسم الموصول [العائد].

ويُشترطُ في العائد أنْ يكونَ موافقًا للاسم الموصول في الإفراد وضِدَّيه، وفي التّذكير وضدّه وذلك نحو قولنا: "جاء الذي ضربْتُهُ"؛ فـ "الذي" اسم موصول، و"ضربته" صلة الموصول، والضمير "الهاء" في جملة ضربته هو العائد.

وهذا العائدُ إمّا أنْ يكونَ مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، ويجوز حذفُه في أحوالهِ الثلاثة؛ وذلك بشروطٍ معيّنة يجب أنْ تتوفّرَ لجوازِ حذفه، حيثُ قال الناظمُ رحمه الله تعالى:

---

1. يُنظر المقاصد الشافية (1/ 506)، ومنهج السالك (1/ 29).

2. [مريم:69].

3. وهُم الكوفيون، ووافقهم ـ من البصريينَ ـ الخليل، ويونس. يُنظر الكتاب (2/ 398)، وشرح الرضي (3/ 59) والمسألة رقم "102" من الإنصاف (2/ 583)، والمسألة الثامنة والخمسون في باب الأسماء من ائتلاف النُّصرة، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 381)، وهمع الهوامع (1/ 349).

**إنْ يُستَطَلْ وَصْلٌ وَإنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبَوْا أنْ يُخْتَزَلْ**

**إنْ صَلُحَ البَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ وَالحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي**

**فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ أوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ**

**كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا كَأنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أمْرٍ مِنْ قَضَى**

**كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرْ كَمُرَّ بالَّذِي مَرَرتُ فَهْوَ بَرّ**

يُفهمُ من قول الناظم: [وَفِي ذَا الحَذْفِ] إلى آخره؛ أنّ غير (أيّ) من الموصولات يتبع (أيًّ) في جواز حذف العائد عليها، ويُشترطُ لحذفه شروط محدّدة، وهذا العائدُ إمّا أنْ يكونَ مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا[1].

فالمرفوع: إمّا أنْ يكونَ مبتدأً، أو غير مبتدأٍ.

والمنصوب: إمّا أنْ يُنصبَ بفعلٍ، أو بوصفٍ.

والمجرور: إمّا أنْ يكونَ مجرورًا بالإضافة، أو بالحرف.

وقد تباينت آراءُ الشُّراح في فهم كلام النّاظم، وفي الشروط الواجب توفّرها لحذف العائد فمنهم من التزم بما جاء في النظم، ومنهم من ذكر شروطًا أُخرَ لمْ يذكرها النّاظمُ.

واقتضت طبيعة هذه المسألة أن تُقسّم إلى ثلاثة فروعٍ، وهي:

---

1. ولم يشترطوا طول الصّلة في "أي"؛ لأنّ "أي" الموصولة ملازمة للإضافة، إما لفظًا، نحو "أيهم أشدّ"، وإما تقديرا نحو: "أيٌّ أشدّ، ولما كان لا بُدّ لها من المضاف إليه في اللفظ أو التقدير، جعلوا ذلك بمنزلة طول الصلة، فلم يشترطوا فيها طُول الصِّلة، واشترطوا ذلك في صلة غير "أي"؛ لأن غيرها من الموصولات لا يلزم الإضافة، بل يقبلها. يُنظر حاشية يس على شرح الكافية الشافية (1/ 64).

## أوّلًا: حذف العائد على الموصول المرفوع.

قال ابنُ النّاظم: (إنّ غير "أي" من الموصولات يتبع (أيًّ) في جواز حذف العائد عليها، وهو مبتدأ، لكنّه لا يحسنُ، ولا يكثرُ إلّا إذا طالت الصّلة كقول بعضهم: [ما أنا بالذي قائل لك شيئًا] أراد: [ما أنا بالذي هو قائل لك شيئًا]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞ﴾[1].

المعنى ـ واللهُ أعلمُ ـ؛ وهو الذي هو في السماء إلَهٌ، وهو في الأرض إلَهٌ)[2].

وقال: أمّا إذا لَمْ تَطُلِ الصِّلةُ، فالحذفُ ضعيفٌ قليلٌ، كقوله: [من البسيط]

**وَمَنْ يُعْنَ بِالحَمْدِ لا ينطقْ بِمَا سَفَهٌ ولا يَجِدْ عَنْ سبيلِ الحِلْمِ والكَرَمِ**[3].

أراد: لا ينطق بما هو سَفَهٌ.

ومنه قراءة بعضهم: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنُ﴾[4] بالرّفع[5].

---

1. [الزخرف/ 84].
2. شرح ابن الناظم (65 ـ 66).
3. البيت بلا نسبة كما في همع الهوامع (1/ 349)، وتخليص الشواهد (1/ 160)، والمقاصد النحوية (1/ 412).

   والشاهدُ فيه قوله: "بما سفه" حيث حذف العائد المرفوع بالابتداء مع عدم طول الصلة، وهو ضعيف، حيث يشترط لحذف العائد المرفوع استطالة الصلة؛ فإن عدمت ضعف الحذف.
4. [الأنعام/ 154].

   وهي قراءة يحيى بن يعمر، وابن أبي إسحاق. يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (1/ 277)، وتفسير القرطبي (7/ 142)، والبحر المحيط (4/ 694).
5. يُنظر شرح ابن الناظم (65 ـ 66).

وقال ابن الناظم أيضًا: (إنّ العائدَ إذا كان مبتدأ لا يجوز اقتطاعه من الصّلة وحذفه إلّا أنْ يكونَ الخبرُ مفردًا، فلو كان ظرفًا، أو جملة، لَمْ يجزْ حذفُ العائدِ)[1].

وعلَّل قائلًا: (لأنّه حينئذ لو حُذِف، لم يبق على إرادته دليلٌ؛ لأنَّ الظَّرْفَ والجُملةُ من شَأْنِ كلِّ واحدٍ منهما أنْ يستقلَّ بالوصلِ، فتقول: "جاء الذي هو في الدار"، و"رأيتُ الذي هو يقول ويفعل" ولا يجوز في مثله حذف العائد)[2].

وتبعه المُرادي، وابنُ عقيل، والأشموني' وابن هشام، والشاطبي[3]، حيثُ قال الأخيرانِ: فإنّه إنْ لَمْ يكن كذلك ـ أي مُبتدأً، لَمْ يجزْ حذفُه، وذلك إذا كان فاعلًا أو ما أشبه الفاعل؛ وهو المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، أو اسم "كان" وأخواتها، أو "إنّ" أو "ما" وأخواتهِما، أو "لا" أو ما أشبهَ ذلك، فمثلُ هذا لا يجوز حذفه من صلة "أيّ" فكذلك حذفُه من صلة غيرها[4].

وأضاف كُلٌّ من المُرادي، والشاطبي، والأشموني شروطا أُخَرَ يجبُ أنْ تتوفّر لحذف العائد المبتدأ، وهي:

أحدها: أنْ لا يكونَ معطوفًا، نحو: "جاء الذي زيدٌ وهو فاضلان".

ثانيها: أنْ لا يكونَ معطوفًا عليه، نحو: "جاء الذي هو وزيد قائمان".

---

1. شرح ابن الناظم (66).

2. شرح ابن الناظم (66).

3ـ يُنظر شرح المُرادي (1/ 163 ـ 164)، وشرح ابن عقيل (1/ 165)، وأوضح المسالك (1/ 149ـ 150) ومنهج السالك (1/ 127. 128) والمقاصد الشافية (1/ 518).

4. يُنظر المقاصد الشافية (1/ 519)، وأوضح المسالك (1/ 150).

ثالثها: أنْ لا يكونَ بعد "لولا" نحو: "جاء الذي لولا هو لأكرمتك"[1].

واشتراطهم [أنْ لا يكونَ معطوفًا] ـ مع أنّ المعطوفَ على المبتدأِ مبتدأٌ ـ؛ لأنّ حذفَ العائد وحده يُؤدي إلى بقاء العاطف بدون المعطوف، ومع العاطف فيه صورة الإخبار عن مُفْرَدٍ بمُثَنّى.

واشتراطهم [أن لا يكون معطوفًا عليه]؛ لأنّه يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدرًا، أو الإخبار عن مفرد بمثنى صورة، وأجاز الفرَّاء[2] وابن السّراج[3] حذفه.

واشتراطهم [أنْ لا يكون بعد لولا]؛ لوجوب حذف الخبر بعدها، فلو حُذِفَ العائدُ لأدَّى إلى الإجحاف[4].

وَقال الشّاطبي: يُفهمُ من قول النّاظم [أبوا أن يختزل] أنّ النحويين امتنعوا مِنْ أنْ يُحذفَ الضميرُ المرفوع المبتدأ إنْ كان ما بقى من الصّلة صالحًا للاستقلال والاكتفاء به في الوصل فتكون الصِّلة به كاملةً، والذي تكونُ فيه الصّلة كاملة: [الظرفُ والمجرور، والجملة: اسمية أو

---

1. يُنظر شرح المُرادي (1/ 164)، والمقاصد الشافية (1/ 524)، ومنهج السالك (1/ 128).

2. هُو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسلمي، [أبو زكرياء] المعروف بالفرّاء، إمامُ الكوفيّين، وُلد بالكوفة سنة (144هـ)، وانتقل إلى بغداد وصحب الكسائي، وتوفي سنة (207هـ)، ومن مؤلفاته: معاني القرآن والمصادر في القرآن، وآلة الكتاب، والوقف والابتداء، والمقصور والممدود، واختلاف أهل الكوفة والبصرة وغيرها. بغية الوعاة (2/ 333)، والأعلام (8/ 145)، ومعجم المؤلفين (13/ 198).

3. هُوَ محمد بن السّري بن سهل، [أبو بكر] المعروف بابن السّرّاج: أحد أئمة الأدب والعربية، من أهل بغداد، مات شابًّا سنة (316هـ). ومن مؤلفاته: الأصول في النحو، وشرح كتاب سيبويه، والشعر والشعراء، والخط والهجاء والموجز في النحو، وغيرها الكثير. بغية الوعاة (1/ 109)، والأعلام (6/ 136).

4. يُنظر حاشية الصبّان على شرح الأشموني (1/ 247).

فعلية]، فإذا وقع شيءٌ من ذلك خبرا للضمير المبتدأ لم يجز حذفه؛ لأنّ ما بقى صالحٌ لأنْ يكون صِلةً تامّة، ولم يبقَ دليلٌ على المحذوف[1].

وقال الشاطبي عند قول الناظم: [إِنْ صَلُحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ]: اقتضى هذا الشرطُ مفهومًا مقصودًا له، وهو أنّهُ إذا لم يصلح الباقي لوصلٍ مُكمِلٍ لم يمتنع الحذف، نحو: "اضرب أيّهم أفضل"، و"اضرب الذي ضارب أخاه عنده"، و"اضرب الذي قائم"؛ فإنّ هذه الأشياء الباقية من الصّلة لا تصلح لأن تكون صلاتٍ مستقلة، فجاز الحذف للدّلالة على المحذوف، وهو ظاهر[2].

**ثانيًا: حذف العائد على الموصول المنصوب.**

قال الناظمُ رحمه الله تعالى:

**فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ**

قال ابن الناظم: (إنّه يحسن حذف العائد إذا كان ضميرًا مُتّصلًا منصوبًا بفعل أو وصفٍ)[3] واستشهد بقوله تعالى: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِيٓ أَنفُسُكُمْ﴾[5])[6].

---

1. ينظر المقاصد الشافية (1/ 524).
2. يُنظر المقاصد الشافية (1/ 524. 525).
3. شرح ابن الناظم (66).
4. [يس/71].
5. [فصلت/31].
6. يُنظر شرح ابن الناظم (67).

وأضاف قائلًا:(ما حُذِفَ منه العائد منصوبًا بفعلٍ؛ كثيرٌ[1]، وأمّا ما حُذِفَ منه العائد منصوبًا بالوصف، فقليل، وشاهده قول الشاعر: [من البسيط]

**فِي المُعْقِبِ البَغْي أهل البَغْي ما  يَنْهَى امْرَأً حَازِمًا أنْ يَسْأَمَا[2]**

تقديره: "في الذي أعْقَبَهُ البغي ظلم أهل البغي")[3].

وقال أيضًا: (ولو كان العائد المنصوب بالفعل ضميرًا منفصلًا، كما في نحو: "جاء الذي إيّاهُ أكرمتُ" لم يجز حذفه؛ لئلّا تفوت فائدة الانفصال من الدّلالة على الاختصاص والاهتمام)[4].

وتبعه الشاطبي، وابنُ هشام، والمُرادي، وابنُ عقيل، والأشموني[5]، إلّا أنّ الشُّراح الثلاثة الأخيرِينَ الأخيرِينَ اشترطوا في الفعل أنْ يكونَ تامًّا.

---

1. لأن الأصل في العمل للفعل، فكثر تصرّفهم في معموله بالحذف. شرح التصريح على التوضيح (1/ 175).

2. البيت بلا نسبة كما في تخليص الشواهد (1/ 161)، والمقاصد النحويّة (1/ 435).

والشاهد فيه: هو قوله: "في المُعْقِبِ البغي"؛ حيثُ حذف العائد المنصوب بالوصف، والتقدير: في الذي أعقبه البغي، وهو قليل، بل قال الفارسي: لا يكاد يسمع من العرب، وقال ابن السراج أجازوه على قبح، وقال المبرد: رديء جدا؛ لأن الوصف فرع في العمل ومن شأن الفرع أن يكون ضعيفا، فلا يتصرف في معموله، ومن التصرف في المعمول الحذف. شرح التّصريح (1/ 175).

وقد غلَّط الشيخ يس ابن النّاظم لتمثيله بهذا الشاهد؛ وذلك لأنّ كلام النّاظم في الحذف المقيس في النّثْرِ. يُنظر حاشية يس (1/ 65).

3. شرح ابن الناظم (67).

4. شرح ابن الناظم (67)، ولأنّه يُوهم كون الضمير مُتَّصِلًا، فقولنا : [جاء الذي أكرمتُ] بحذف الضمير المنفصل يُوهِم أنّنا أردْنا: [أكرمتُهُ] وليس [أكرمْت إيَّاهُ].

5. يُنظر المقاصد الشافية (1/ 527)، وأوضح المسالك (1/ 151)، شرح المُرادي (1/ 165 ـ 166)، وشرح ابن عقيل (1/ 169 ـ 172)، ومنهج السالك (1/ 128 ـ 131).

واعتذر الأشموني للناظم قائلًا: (ولمْ يُقيّد الفعلَ بكوْنِهِ تامًّا اكتفاءً بالتّمثيلِ كما هي عادتُهُ)[1].

كما اشترط ابنُ هشام، وابن عقيل في العائد ـ مع ما سبق ـ ألّا يكونَ مُتّصِلًا منصوبًا بالحرف نحو: جاء الذي إنَّه منطلق؛ فلا يجوزُ عندهما حذف الهاء[2].

ويُمكن الرَدُّ عليهما في اشتراطهما ألّا يكونَ العائدُ مُتّصلًا منصوبًا بالحرف، بأنّ الناظمَ قَيَّدَ العائدَ بأنْ يكونّ مُتّصلًا بفعلٍ أو وصْفٍ فقط، فإنْ كانَ منصوبًا بغير ذلك فلا يجوزُ حذفُهُ.

واشترط كُلٌّ من المُرادي، وابنُ هشام، والأشموني في المنصوب بالوصف أنْ يكونَ في غير صلة [أَلْ]، فإذا كان في صلة [أَلْ]، نحو: "الضاربُ زيدٌ هِندٌ"، تُريدُ: [الضّاربُها]، فمذهب الجمهور أنّه لا يجوز[3].

كما اشترط كُلٌّ من المُرادي، والأشموني في العائدِ أنْ يكونَ مُتعيّنًا للرّبطِ، فإنْ لم يكنْ مُتعيِّنًا، لم يَجُزْ حذفُه، نحو: "جاء الذي ضربْتُهُ في دارِهِ"[4].

وهو أنْ لا يكون في الصّلة ضميرٌ آخر عائد على الموصول، فإنّه إنْ كان ثَمّ ضمير آخر، لم يجز الحذف، كما في المثال: "جاء الذي ضربته في داره"، فهنا لا يجوز أنْ تقول: "جاء الذي ضربتُ في داره"؛ إذ لا دليلَ على هذا المحذوف، لجواز أنْ يكونَ "زيدًا" أو "عمرًا"، لا ضمير [الذي]، وإذا لم يُعلم، لم يجز الحذف.

---

1. منهج السالك (1/ 131).
2. يُنظر شرح ابن عقيل (1/ 171 ـ 172)، وأوضح المسالك (1/ 151).
3. يُنظر شرح المُرادي (1/ 166)، وأوضح المسالك (1/ 151)، ومنهج السالك (1/ 128).
4. يُنظر شرح المُرادي (1/ 166)، ومنهج السالك (1/ 131).

وفصّل الشاطبي القول في حذف الضمير، بقوله: إنّ اشتراط ذلك الشرط على الإطلاق غير مُسَلّمٍ، وذلك أنّك إذا قلت: [أعجبني الذي ضربتُ في داره]، بحذف الهاء جائزٌ على قصد وممتنع على قصد آخر، فإنْ قصدتَ أنْ لا تعلم بالمضروب، فالحذف سائغ لا مانع منه، وإنْ لم تقصد ذلك بل أردت تخصيصه وذكره، ولكنّك حذفته لفهم المعنى، كما تحذف من [الذي ضربت] امتنع من جهة أنّه لا دليلَ عليه؛ إذ الموصول لا يُحْرَزُ مَوْضِعُهُ لوجود رابطٍ له، فإنْ كانَ على إثباته دليل من جهة أخرى، جاز حذفه، نحو قولك: "الذي وصَّيْتُ في حقٍّ نفسِهِ زيدٌ"، و"التي أتزوّجُ لِدِينِهَا هندٌ"، فإذًا الاشتراطُ على الإطلاق معترض، كما هو منع الاشتراط[1].

ثُمّ اعتذر للناظم ـ كما هي عادته ـ بقوله: (يُحتمل أنْ يكونَ الشرطُ المُعتبرُ في هذا قد نبّهَ عليه بالمثال، وهو: [من نرجو يهب] فإنّ الدليلَ على المحذوف موجود، ووجود الدليل هو المعتبر خاصّة، وبه علّل مَنِ اشْترط ألّا يكون في الصّلة ضميرٌ آخر، لكنّ اشتراطه مُخِلٌّ مِنْ وَجْهٍ واشتراط وجود الدليل على المحذوف مُصحّح غير مُخِلٍّ، فوجب أنْ يكونَ هو المرادُ في التّمثيل، ولا يبقى بعد ذلك إشكالٌ)[2].

## ثالثًا: حذف العائد على الموصول المجرور.

قال الناظمُ رحمه الله تعالى:

**كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى**

**كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرْ كَمُرَّ بِالَّذِي مَرَرتُ فَهْوَ بَرّ**

---

1. يُنظر المقاصد الشافية (1/ 532).

2. المقاصد الشافية (1/ 531 ـ 532).

يقولُ ابن الناظم شارحًا البيت الأوّل:(يعني أنّه يجوز حذف العائد، مجرورًا بإضافة الوصف إليه كما جاز حذفُهُ منصوبًا؛ لأنّه مثلُه في المعنى)[1].

واستشهد بقوله تعالى: ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾[2]، تقديره: "فاقض ما أنت قاضيه"، وقول الشاعر[3]: [من الطويل].

**وَيَصْغُرُ فِي عَيْنَيْ تلادي إذا انْثَنَتْ يَمِينِي بِإِدْرَاكِ الذِي كُنتُ طَالِبَا**[4].

وتبعه المُرادي[5]، وابنُ هشام[6]، والشاطبي[7]، وابن عقيل[8]،والأشموني[9].

إلّا أنّهم اشترطُوا في الوصف أنْ يكونَ بمعنى الحال، أو الاستقبال، حيثُ قال ابنُ عقيل: (فإنْ كانَ مجرورًا بالإضافة، لم يُحذف إلّا إذا كان مجرورًا بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال

---

1. شرح ابن الناظم (67).
2. [طه/ 72].
3. يُنظر شرح ابن الناظم (67).
4. البيت لسعد بن ناشب المازني، كما في المقاصد النحوية (1/ 436)، وخزانة الأدب (8/ 141)، وتخليص الشواهد (1/ 163).

والشاهد فيه: قوله: "كنت طالبا"؛ حيثُ حذف العائد المجرور بإضافة الوصف إليه، والتقدير: كنت طالبه.

5. يُنظر شرح المرادي (1/ 167).
6. يُنظر أوضح المسالك (1/ 155).
7. المقاصد الشافية (1/ 536).
8. يُنظر شرح ابن عقيل (1/ 173 . 177).
9. يُنظر منهج السالك (1/ 131).

نحو: "جاء الذي أنا ضاربه الآنَ"، أو "غدًا"، فتقول: "جاء الذي أنا ضاربٌ" بحذف الهاء)[1].

وعلّل الشُّرَّاحُ ـ ما عدا ابنُ هشام ـ للمصنّف سببَ عدمِ تقييدِهِ الوصف بكونهِ اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال بقولهم: وأشار بقوله: [كأنت قاضٍ] إلى قولهِ تعالى: ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾[2] التقدير: "ما أنت قاضيه"؛ فحذفت الهاء، وكأنَّ المُصنفَ استغنى بالمثال عنْ أنْ يُقيّدَ الوصفَ بكونه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال[3].

ويقول ابنُ الناظم شارحًا البيت الثّاني: (ويجوز أيضًا حذفُ العائد المجرور بحرفٍ جُرَّ به الموصول، لفظًا ومعنًى ومتعلّقًا، كقولك: "مُرَّ بالذي مررتُ"؛ تقديره: "مُرَّ بالذي مَرَرْتُ به"، فحُذِفَ العائدُ لوضوح الدّلالة عليه، ومثله قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ يَأۡكُلُ مِمَّا تَأۡكُلُونَ مِنۡهُ وَيَشۡرَبُ مِمَّا تَشۡرَبُونَ﴾[4]؛ أي: "مِنْهُ") [5].

وأضاف أيضًا: لو كان العائد مجرورًا بحرف غير ما جُرَّ به الموصول، لفظًا ولا متعلّقًا، كما في نحو: "جاء الذي مررت به"، لم يجز الحذف؛ خوف اللبس.

ولو كان مجرورًا بحرفٍ جُرَّ بالموصول لفظًا لا معنى ولا مُتعلقًا، كما في نحو: "زهدت في الذي رغبت فيه"، لم يجز أنْ يُحذفَ العائدُ، إلّا فيما ندر، ومنه قوله: [من الطويل]:

---

1. شرح ابن عقيل (1/ 173).

2. [طه/ 72].

3. شرح المرادي (1/ 167)، والمقاصد الشافية (1/ 537)، وابن عقيل (1/ 173)، ومنهج السالك (1/ 132).

4. [المؤمنون/ 33].

5. شرح ابن الناظم (68).

**وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشتفى بِهَا وهُوَّ على مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ**[1].

أراد: من صبَّهُ عليه[2].

وتبعه ابنُ هشام[3]، وابنُ عقيل[4].

وأضاف كُلٌّ مِنَ المرادي[5]، والشاطبي[6]، والأشموني[7] شرطًا آخَرَ وهو: ألّا يكونَ المتعلقُ الثّاني الثّاني مَبْنِيًّا للمفعول، بحيثُ يُقامُ المجرورُ مقام الفاعل؛ فإنَّهُ إنْ كانَ المجرُورُ مُقامًا مقام الفاعل، لَمْ يجز حذفُهُ، وذلك نحو: "مررتُ بالذي مُرَّ به"؛ فلا تقول: "مَرَرْتُ بالذي مُرَّ"؛ لأنَّهُ يبقى الفعلُ بلا فاعلٍ ولا نائبٍ عنهُ، وذلك فاسد[8].

---

1. البيت ذكره قطرب ولم يعزه إلى قائل معيّن، وقيل بأنَّهُ لرجُلٍ من همدان كما في تخليص الشواهد (1/ 165) والمقاصد النحوية (1/ 418)، وخزانة الأدب (5/ 267).

والشاهد فيه: قوله: "على من صبَّهُ اللهُ" حيثُ حذف العائد المجرور بالحرف مع اختلاف المتعلق؛ إذ التقدير: وهو علقم على من صبَّه الله عليه، وهو نادر، وفيه شذوذ من وجه آخر، وهو اختلاف متعلّق الحرفين؛ حيث قال ابن هشام في المغني: أصله "علقم عليه" فعلى المحذوفة متعلقة بـ"صبّه"، والمذكورة متعلقة بـ"علقم"؛ لتأوّله بـ"صعب أو شاقٍّ"، ومن هنا كان الحذف شاذًّا؛ لاختلاف مُتعلقي جار الموصول وجار العائد. (2/ 96).

**فائدة: تشديدُ الواو والياء في الضمائر لُغةُ همْدَان.**

2. شرح ابن الناظم (68).

3. يُنظر أوضح المسالك (1/ 155).

4. شرح ابن عقيل (1/ 173).

5. يُنظر شرح المرادي (1/ 168).

6. المقاصد الشافية (1/ 540 . 541).

7. يُنظر منهج السالك (1/ 132).

8. يُنظرُ شرح المرادي(1/ 168)، والمقاصد الشافية (1/ 545) ومنهج السالك (1/ 132).

كما اشترط ـ مع ما سَبَقَ ـ كُلٌّ مِنَ المُرادي، والأشموني: ألّا يكونَ محصُورًا، نحو: "مَرَرْتُ بالذي ما مرَرْتَ إلَّا بِهِ"[1].

وانفردَ المُرادي بذكره شرطًا آخرَ، وهُو: ألَّا يكونَ ثَمَّ ضميرٌ آخَر يصلُحُ لِلْعَوْدِ، نحو: "مرَرْتُ بِالّذي مرَرْتَ بِهِ في دارِهِ"[2].

ويرى الباحثُ أنّ الشُّرَّاح في هذه المسْأَلةِ تفرّقوا فريقينِ، وسلكُوا طريقينِ، فالفريقُ الأوَّلُ اقتصروا في شروحهم على ما جَاء في النظم، واكْتَفَوْا بِه.

والفريقُ الآخَرُ جرَّدُوا أنظارَهُمْ إلى ما تقتضيهِ اللُّغة العربيَّة، وما تُفِيدُهُ العُلُومُ الآلِيَّة التي تَتَبَيَّنُ بِهَا دَقَائِقُ اللُّغة وأسْرَارُهَا؛ فزادُوا شُرُوطًا أُخَرَ يقتضيها القياس، ومنهم من تفرّدَ بشروطٍ أُخر لمْ يقُلْها بقية الشرَّاح.

وقد حصل بينَهُمْ أَخْذٌ ورَدٌّ في بعضٍ من الشّروطِ التي زادوها، من حيثُ الصِّحَّةِ والضُّعْفِ.

كما يرى أنَّ كِلَا الفريقين قدْ أصاب، وأنّهُ لا بُدَّ من الجمع بينَ الفريقين، وعدمِ الاقتصارِ على مسلكِ أحدِهِمَا؛ استيفَاءً للشُّرُوطِ؛ التي تجْعَلُ العِبَارَةَ مُحْكَمَةً دقِيقَةً وخالِيَةً مِمَّا لا حاجَةَ لِذِكْرِهِ فيها فإنَّ الذي حملَ النُّحاةِ إلى حذْفَ العائِدِ إذا تعيَّنَ المحْذُوفُ، ولَمْ يُوقَعْ في لبسٍ، هُوَ الإيجَازُ وتطبيقًا للقاعدةِ العامَّة التي تنُصُّ على: أنَّ ما لا ضرَرَ في حذْفِهِ لا خيْرَ في ذكْرِهِ.

---

1. يُنظر شرح المُرادي (1/ 169)، ومنهج السالك (1/ 132).

2. يُنظر شرح المُرادي (1/ 168).

**المطلبُ الثَّالِثُ: المعرّف بأداة التعريف.**

اختلف النُّحاةُ في حرف التّعريف على ثلاثة مذاهب، وهي:

أحدها: أنّها (أل) بجملتها، وهو مذهب الخليل[1]، وابن كيسان[2]، فهي عندهم حرف ثنائي الوضع بمنزلة "قَدْ، وهَلْ"، قال ابن جني: وكان الخليلُ يسميها "أل" ولمْ يكن يُسميها "الألف واللام" كما لا يُقال في "قد" "القافُ والدَّال"[3]، وتبعهما ابن مالك، كما نسبهُ في شرح التسهيل إلى سيبويه.

الثاني: أنّها اللامُ فقط، والهمزةُ همزة وصلٍ، وهو مذهب بقيّة النحويّين، ونسبهُ أبو حيّان إلى المُتأخِّرين، ونقلهُ بعضهم عن الأخفش، ونسبه بعض النحاة إلى سيبويه[4].

الثالثُ: أنّ المعرَّف الهمزةُ وحدها، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، وهو مذهب المُبَرِّدِ[5].

---

1. هُوَ الخليل بن أحمد الفراهيدي، الأزدي، البصري، إمامُ البصريّين، وُلد بالبصرة سنة (100هـ) روى عن أيوب وعاصم الأحول، وغيرهما، وأخذ عنه سيبويه، والأصمعي، والنضر ابن شميل، وغيرهم، وهو أوّل من استخرج علم العروض، وحصّن به أشعار العرب، وتوفي بالبصرة سنة (170هـ)، وله من المصنّفات: معجم العين في اللغة، ومعاني الحروف، وتفسير حروف اللغة. بُغية الوعاة (1/ 557) والأعلام (2/ 314).
2. هُوَ محمد بن أحمد بن كيسان [أبو الحسن] النحوي، كان يحفظ المذهب البصري والكوفي في النحو؛ لأنه أخذ عن المبرّد وثعلب، تُوفّي سنة (320هـ)، ومن تصانيفه: المهذب في النحو، وغلط أدب الكاتب، وغريب الحديث، ومعاني القرآن، وعلل النحو، وما اختلف فيه البصريون والكوفيون، وغير ذلك. بغية الوعاة (1/ 18).
3. يُنظر شرح التسهيل (1/ 253)، والتذييل والتكميل (3/ 217 ـ 223)، وشرح قطر الندى لابن هشام (112) وشرح التصريح (1/ 179)، وهمع الهوامع (1/ 306).
4. يُنظر التذييل والتكميل (3/ 217)، وشرح قطر الندى لابن هشام (112)، وشرح التصريح (1/ 179).
5. يُنظر شرح التصريح (1/ 179).

واختلف أصحابُ المذهب الأوّل في الهمزة، أزائدة هِيَ أمْ أصلية؟، فالخليلُ يرى أنّها أصليّة وهمزتها قطع، وتبعه ابنُ مالك، ونصر رأيهُ منْ ستَّة أوجه، ويرى سيبويه أنّها زائدة، وهمزتها وصل، وتبعه أبو حيان[1].

وتنقسم (أل) المعرفة على ثَلَاثَة أَقسَام؛ فهي إمّا أنْ تكونَ: لتعريف العَهْد، أو لتعريف الجِنْس، أو للاستغراق.

فَأَمَّا الَّتِي لتعريف العَهْد، فتنقسم على قسمَيْنِ:

أحدهما: العَهْد الذكري، كَقَوْلِك: "اشتريت فرسًا، ثُمَّ بِعْتُ الفرسَ"؛ أَي "بِعْتُ الفرس المَذكُورَ"، وَلَو قُلْتَ: "ثمَّ بِعْت فرسًا"؛ لَكَانَ غيرُ الفرس الأوَّلِ.

وَالثَّانِي: العهد الذهني، كَقَوْلِك: "جَاءَ القَاضِي"؛ إذا كَانَ بَيْنك وَبَين مخاطبِكَ عهدٌ فِي قَاضٍ خَاص.

وَأمّا الَّتِي لتعريف الْجِنْس، فكقولك: "الرجل أفضل من المَرْأَة"؛ إِذْ لم ترد بِهِ رَجُلًا بِعَيْنِه وَلَا امْرَأَة بِعَينهَا، وَإِنَّمَا أردْت أَنَّ هَذَا الجِنْس من حَيْثُ هُوَ أفضل من هَذا الجِنْس من حَيْثُ هُوَ.

وَأمّا الَّتِي للاستغراق، فعلى قسمَيْنِ:

أحدهما: الِاسْتغرَاق بِاعْتِبَار حَقِيقَة الأَفرَاد، نَحو قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾[2]؛ أَي "كلُّ وَاحِد من جنس الانسان ضَعِيفٌ".

---

1- يُنظر شرح التسهيل (1/ 253)، والتذييل والتكميل (3/ 217 - 223)، وشرح التصريح (1/ 179)، وهمع الهوامع (1/ 306).

2. النساء [الآية/ 28].

وَالثَّانِي: الاستغراق بِاعتِبار صِفَات الأَفرَاد، نَحو: قَوْلك: "أَنْت الرّجلُ"؛ أَيْ الجَامِعُ لصفات الرِّجَالِ المحمودة[1].

وتُبدلُ لامُ (أل) ميمًا في لُغَة طيّىءٍ وحِمْيَرَ، وَقد تكلّم النَّبِي ـ صلى الله عَلَيْهِ وَسلم ـ بِلُغَتِهِمْ حيثُ قَالَ: [لَيسَ من أمْبر الصيام فِي السّفر][2].

وقد تخرُجُ (أَلْ) عن أصلِها، فلا تدُلُّ على التَّعْريفِ، وهي إذْ ذاكَ على قِسْمانِ، هُما:

أحدُهُما: الزائدة؛ وهي ما لا تُفيدُ معْنًى، وهي نوعان، هُما:

الأوّلُ: ما كانتْ زِيادَتُهُ لازِمَةً البتَّةَ، نحو: "اللَّات".

الثاني: ما كانت زيادتُهُ اضطِرَارِيَّة، نحو: "بناتُ الأوْبَرِ".

ثانيهما: التي لِلَمحِ الصّفة، وهي التي تدخُلُ على الأعلام المنقولةِ من الصّفاتِ ونَحْوِهَا ليُتلَمّحَ بها الأصلُ الذي نُقِلَ عنهُ هذا العلمُ، نحو: الفضل، والحارث والنُّعْمان[3].

ولدخولها على الأعلام المنقولة؛ لابُدّ أن تتوفّر في العلمِ الداخلة عليه جملةٌ من الشروطِ التي ذكرها الشُّرّاحُ، سيبيّنها الباحثُ في المسائلِ الآتية:

---

1. يُنظر شرح قطر الندى لابن هشام (112)، وشرح التصريح (1/ 181)، وهمع الهوامع (1/ 309 ـ 319).

2. الحديث في صحيح البخاري رقم [1946] (3/ 34) [كتاب الصّوم: باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لمن ظلل عليه واشتدّ الحر].

**فائدة: قال الزجاج: حِمْيَر يقلبون (اللام) ميمًا إذا كانت مُظهرة كالحديث المروي، إلَّا أنَّ المُحدِّثِين أبدلوا في الصَّومِ والسّفرِ، وإنَّما الإبدالُ في البِرِّ فقط. يُنظر شرح التصريح (1/ 180).**

3. يُنظرُ المقاصد الشافية (1/ 557ـ 570، وشرح قطر الندى لابن هشام (112)، وشرح التصريح (1/ 181) وهمع الهوامع (1/ 309 ـ 319).

## المسألة الأولى: دخول (أل) على الأعلام المنقولة.

قال الناظمُ رحمهُ اللهُ تعالى:

**وَبَعْضُ الأَعْلاَمِ عَلَيْهِ دَخَلا لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلا**

**كَالفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَان فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ**

قال ابنُ النّاظمُ شارحًا: (كحارث، وعبَّاس، وحسن، مما سَمَّوْا به مجرّدًا، ثم أدخلوا عليه "الألف واللَّام" للمح الوصف به، فقالوا: "الحارث"، و"العبّاس"، و"الحسن"، شبَّهُوهُ بنَحْوِ: "الضّارب" و"الكاتب"، و"الألف واللام" فيه مزيدتان؛ لأنَّهما لم يُحْدِثا تعريفًا)[1].

وقال أيضًا: (وأكثرُ هذا الاستعمال في المنقول من صفة كما مرَّ، وقد يكونُ في المنقول من مصدرٍ، أو اسم عين؛ لأنَّ المصادرَ وأسماءُ الأعيانِ قد تجري مجرى الصفات في الوصف بها على التّأويل)[2].

وتبعه المرادي[3]، وابنُ هشام[4]، والأشموني[5].

وفهمَ الشّاطبي من أبياتِ النّاظم أنّ العَلَمَ الذي يجوز أنْ تلحقَهُ اللَّامُ لابُدّ أنْ تتوفّرَ فيه جملةٌ من الشروطِ، حيثُ قالَ: واعلمْ أنَّ العلمَ الذي شأنه هذا لابُدَّ فيه من أربعة أوصافٍ كُلِّهَا مُشار إليها بهذا الكلام:

---

1. شرح ابنُ النّاظم (72).
2. شرح ابنُ النّاظم (72).
3. يُنظر شرح المرادي (1/ 174).
4. يُنظر أوضح المسالك (1/ 163).
5. يُنظر منهج السالك (1/ 140 . 141).

أحدها: أن يكون منقولًا لا مُرتجلا؛ لقوله: [للمح ما قد كان عنه نُقِلا]، فلازمٌ أنْ يكونَ له أصلٌ نُقِلَ مِنْهُ إلى العَلَمِيَّة لتكونَ "الألفُ واللَّامُ" يُلمَحُ بها، فلا تدخل على مُرْتَجِلٍ البتَّةَ.

وردّ عليه الأشموني، وابنُ هشام، حيثُ قال: وَأَفْهَمَ قولُهُ: [وبعض الاعلام] أنّ جميعَ الأعلام المنقولة مِمّا يقبلُ "أَلْ" لا يثبتُ له ذلك، وهو كذلك، فلا تدخلُ على نحوِ: "محمد" و"صالح" و"معروف"؛ إذِ البابُ سماعيّ)[1].

والثاني: أن تكونَ داخلةً عليهِ بعد التّسمية؛ لأنَّ قولَهُ: [لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا] يُريد به: لأنْ يُلمَحَ بدخولها أصلُ الاسم المُسَمَّى به، وذلك يستلزم أنْ تكونَ داخلةً بعد التّسمية؛ لأنَّها لو كانت داخلة قبلها أو معها، لاستهلكت التسميةُ معناها؛ فلَمْ تدلّ على شيء[2].

والثالث: أنْ يُقْصَدَ بدخولها لمحُ الأصْلِ؛ لأنَّه قال: [لِلَمْحِ] كذا، أي: دخلَ لِأَجْلِ أنْ لَمح فيه الأصلَ، فهذا ولابُدَّ مُستلزِمٌ لِتَذَكُّرِ الأصل والتِمَاحِهِ، فلو لمْ يُلمحِ الأصلُ، لم تدخل البتَّة؛ لأنَّ الاسمَ إذْ ذَاكَ بمنزلة "زيدٍ وعمرٍو"، فكما أنَّ "زيدًا وعمرًا" لا تدخلُ عليهما "الألفُ واللَّامُ"، فكذلك ما كان بمعناهُما، ولذلك تجد كثيرًا من الصِّفات المُسمَّى بها لا تدخلُ عليها، كَـ"مَالِكٍ"، و"حَاتِمٍ"، و"فاطِمَة" وما أشبه ذلك.

والرّابعُ: أن يكونَ الاسمُ يصلُحُ أنْ تَدْخُلَ عليه الألفُ واللَّامُ قبلَ التَّسميةِ؛ وهذا معنى تلمُّحِ الأصلِ بها؛ لأنَّ إلحاقَها إشعارٌ بأنَّ الاسمَ كأنَّهُ باقٍ على أصله لم ينتقلْ إلى عَلَمِيَّةٍ، فإذا كان كذلك، فكلُّ عَلَمٍ نُقِلَ مِمَّا يَصُحُّ أنْ يدخلَ عليه، فهو الذي تدخلُ عليه بعد النّقلِ والتّسميةِ، فلا تدخلُ على العَلَمِ

---

1. يُنظر أوضح المسالك(1/ 163. 164)، ومنهج السالك (1/ 141).

2. ذكر هذا الشرط للتفريق بينها وبين الألف واللام التي للغلبة والزائدة، فإنَّ [أَلْ] التي للغلبة كانت داخلة قبل التسمية، ثم وقعت التسمية عليها، أو مقارنة للتسمية كـ"النضر، والنعمان"، واسم الجلالة "الله".

المنقولِ من الفعلِ نحو: "يزيد" و"يشكر" و"تغلب"[1].

وقد ذكر الشرطَ الأخيرَ أيْضًا كُلٌّ من المُرادي[2]، وابنُ هشام[3]، والأشموني[4].

وخالفهم ابن عقيل في قولهم: إنّ "أَلْ" التي للمح الأصل زائدة، فهو يرى أنّها ليست زائدة؛ لأنّها أفادت مَعْنى لا يُستفاد إلَّا بذكرها، وكذلك أيضًا ليس حذفها وإثباتها على السواء، فهو يرى أنّهُ إذا لُمِح الأصلُ جيء بـ"الألف واللَّام"، وإنْ لم يُلمح لم يُؤت بِهما[5].

ويترجّحُ لدى الباحث الأخذ بما ذهب إليه الإمام الشاطبي؛ وذلك استيفَاءً لجميع الشُّرُوطِ التي تجْعَلُ القاعدةَ مُحْكَمَةً دقِيقَةً؛ ولأنّهُ أشملُ حصرًا وتوضيحًا لفهم المسألة، وكما أنّهُ بيّن الأسماء التي تدخل عليها "الألف واللام" باطّراد، مُشيرًا إلى ما يُقاسُ فيه وما لا يقاس، وعزّزَ ذلك بالأمثلة وبالمثال يتّضحُ المقالُ ويزولُ الإشكالُ.

**المسألة الثانية: حذف الألف واللّام من علم الغلبة.**

قال الناظمُ رحمه الله تعالى:

**وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالغَلَبَه  مُضَافٌ أوْ مَصْحُوبُ أَلْ كَالعَقَبَهْ**

**وَحَذْفَ أَلْ ذِي إن تُنَادِ أوْتُضِف  أوْجِبْ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ**

---

1. يُنظر المقاصد الشافية (1/ 571. 572).
2. يُنظر شرح المرادي (1/ 174).
3. يُنظر أوضح المسالك (1/ 164).
4. يُنظر منهج السالك (1/ 141).
5. يُنظر شرح ابنُ عقيل (1/ 184. 185).

ذو الغلبة: كلّ اسم اشتهر به بعض أفراد معناه[1]، وهو على ضربين: مضافٌ كـ"ابن عمر وابن الزبير"، وذو أداة، كـ"النابغة، والأعشى، والعقبة"، وهذا النوعُ تَعرّف قبل الغلبة بالإضافة أو بـ"أل" ثُمَّ غلبت عليه الشُّهرةُ، فصار عَلَمًا، وأُلْغِيَ التّعريفُ السابقُ[2]، ويُفهمُ من قول النّاظم: "وَقَدْ يَصِيرُ" أنّ العلمية طرأتْ عليه، وأنّ التّعريفَ بالإضافة والأداة سابقٌ للعلمية[3].

فَمَا فيه الإضافة مِنْ ذي الغلبة لا تفارقه بحال، وما فيه "الألف واللام" منه حقّه ألّا تفارقه أيضا لأنّ الغلبةَ قد حصلت للاسم معهما، فذهابهما مظنّة فوات الغلبة، فلذلك لزمت[4].

وقال ابن النّاظم شارحًا:(فلم تُحذف غالبًا إلّا في النداء، نحو: "يا صعقُ"، ونحو قوله صلّى الله عليه وسلم في الحديث: [إلا طارقًا يطرُقُ بخيرٍ مِنْكَ يَا رحمنُ][5])[6].

وتبعه المُرادي، وابنُ هشام، وابن عقيل، والأشموني، والشاطبي[7].

---

1. أي أنّه اشتهر به اشتهارا تاما، بحيث لا يفهم منه سوى ذلك البعض إلّا بقرينة، فأُلحِقَ بالأعلام؛ لأنّه كالموضوع لتعيين المُسمَّى في اختصاصه به. يُنظر شرح ابن الناظم: (72).
2. المراد بابن عمر: عبد الله بن عمر بن الخطاب، وابن الزبير: عبد الله بن الزبير رضى الله تعالى عنهم.
3. يُنظر شرح المكودي على ألفية ابن مالك (1/ 44).
4. يُنظر شرح ابن الناظم (72).
5. الحديث رقم (10) في الموطأ [بَابُ مَا يُؤْمَرُ بِهِ مِنَ التَّعَوُّذِ]، (2/ 950).
6. شرح ابن الناظم (72).
7. يُنظر شرح المرادي (1/ 176)، وأوضح المسالك (1/ 164ـ 165)، وشرح ابن عقيل (1/ 186)، ومنهج السالك (1/ 142. 143)، والمقاصد الشافية (1/ 584).

وعلَّلَ الأخيرُ سبب حذف "الألف واللام" مع النّداء بقوله: (ووجه ذلك أنَّه لا يجوزُ الجمع بين حرف النّداء و"الألف واللام")[1].

كما علّل حذفهما مع الإضافة بقوله: (وَوَجْهُ هذا أيضًا أنّه لا يصحّ الجمع بين "الألف واللام" والإضافة في غير باب [الحسن الوجه] وما أشبهه)[2].

واحترز ابن الناظم بقوله:(غالبًا) ممّا نبّه عليه النّاظم بقوله: [وَفِي غيرِهِمَا قَدْ تنْحَذِفُ] وذلك نحو قولهم: "هذا يومُ اثنين مُباركًا فيه" حكاه سيبويه، ونحو: "هذا عيوقُ طالعًا"، حكاه ابنُ الأعرابي[3]، وزعم أنّ ذلك جائزٌ في سائر النجوم[4].

وبهذا يكونُ قدْ انتهى الفصلُ الأوّلُ من فُصولِ "الجائزِ بشرط" المتعلِّقُ بالمُقدّمات النحويّة؛ التي يجبُ ذكرها قبل الخوض في الأحكامِ التركيبيّة، والحمدُ لله ربّ العالمين.

---

1. المقاصد الشافية (1/ 584).

2. يُنظر المقاصد الشافية (1/ 584).

3. هُوَ محمد بن زياد، المعروف بابن الأعرابي (أبو عبد الله) لُغويّ، نحويّ، راوية لأشعار القبائل، نسّابة، وُلد بالكوفة سنة (150هـ)، وسمع من المفضل الضبّي الدواوين وصحّحها، وأخذ عن الكسائي، وابن السكيت والأصمعي، وثعلب، وغيرهم، وتوفي سنة (231هـ)، ومن آثاره: النوادر، وتاريخ القبائل، ومعاني الشّعر، وتفسير الأمثال، وغيرها. بغية الوعاة (1/ 105)، ومعجم المؤلفين (10/ 11).

4. يُنظر شرح ابن الناظم (73).

# الفصلُ الثاني:

# الجوازُ النّحويّ المشروط في الجملة الاسميَّة

# ونواسخها

## تمهيد:

تتكوّنُ الجملةُ الاسميّةُ مِنْ رُكْنَيْنِ أساسين يُطلق عليهما عند أغلب النّحاة: المبتدأ والخبر، وعند سيبويه: المبنـيّ والمبنـيّ عليـه، وعنـد أهل المعـاني: المسـند إليـهِ والمسـند، وعنـد علمـاء المنطـق: الموضوع والمحمول[1].

والأصلُ فيهما الرّفعُ؛ فيرتفع المبتدأ بالابتداء على رأي الجمهور، وأمّا الخبر، فاختلفوا فيه: فذهب قومٌ إلـى أنّـهُ يرتفـعُ بالابتـداء وَحْـدَهُ، وذهـبَ آخـرونَ إلـى أنّـهُ يرتفـعُ بالابتـداء والمُبتـدأ معًـا، وذهـب آخرونَ إلى أنّهُ يرتفع بالمبتدأ، والمُبتدأ يرتفع بالابتداء[2].

هذا قد تدخلُ عليهما بعض النَّواسخِ، فتنسخ عملهما؛ فمنها ما يرفعُ المبتدأ وينصبُ الخبرَ كـ"كان وأخواتها، وأفعال المقاربة والرّجاء والشّروع"، ومنها ما ينصِبُ المبتدأ ويرفعُ الخبرَ كـ"إنَّ وأخواتها، ولا النَّافية للجِنسِ"، ومنها ما ينصِبهما معًا كـ"ظنَّ وأخواتها"[3].

وقد شغل حكمُ [الجائز بشرطٍ] حيِّزًا كبيرًا في باب الجملة الاسميّة ونواسخها؛ مِنْ ضبطٍ لحُكْمِ القاعدة النّحويّة، وجعلها أكثر دِقَّةً وتفصيلًا؛ فقد بلغتِ المسائلُ الواردُ فيها حكمُ الجائزِ بشرطٍ سبعًا وعشرينَ مسألةً، وقدْ اقتضت طبيعة هذا الفصْلِ إلى أنْ يُقسَّمَ على المباحث التَّالية:

ـ المبحث الأوّلُ: المبتدأ والخبرُ، فيه مطلبٌ واحدٌ، وهو:

المطلب الأوّلُ: المبتدأ والخبرُ، فيه سبع مسائل، وهي:

---

1. ينظر فتح الرّب المالك بشرح الفيّة ابن مالك (192. 193).
2. ينظر المسألة الخامسة من الإنصاف (1/ 38)، والمسألة الخامسة من باب الأسماء في ائتلاف النصرة (30).
3. يُنظر شرح قطر الندى وبلّ الصّدى لابن هشام (127).

المسألة الأولى: مجيء الوصف المُشتقِّ مبتدأ.

المسألة الثَّانية : مجيء الخبر جملةً ليست هي المبتدأ في المعنى.

المسألة الثالثة: مجيء اسم الزمان خبرًا.

المسألة الرابعة: جوازُ الابتداء بالنكرة.

المسألة الخامسة: جواز تقديم الخبر على المبتدأ.

المسألة السادسة: حذف المبتدأ والخبر جوازًا.

المسألة السابعة: تعدد خبر المبتدأ الواحد.

ـ المبحث الثّاني: النّواسِخُ التي ترفعُ المبتدأ وتنصب الخبرَ: فيه ثلاثة مطالب، وهي:

ـ المطلب الأول: كان وأخواتها، فيه خمس مسائل، وهي:

المسألة الأولى: توسط خبرِ كان وأخواتها بين الفعل الناسخ واسمه، أوْ تقديمه.

المسألة الثانية: تقديم معمولِ خبر كان وأخواتها.

المسألة الثالثة: استعمال كان زائدة.

المسألة الرابعة: حذف كان مع اسمها.

المسألة الخامسة: حذف النّون مِنْ كان.

ـ المطلب الثاني: الحروف المُشبّهة بـ[لَيْسَ]، فيه ثلاث مسائل، وهي:

المسألة الأولى: شروط إعمال (ما) المشبهة بليْسَ.

المسألة الثانية: شُروطُ إعمال (لا) المُشبّهة بليس.

المسألة الثالثة: شروط إعمال (لاتَ) عمل ليس.

ـ المطلب الثالث: أفعالُ المقارَبةِ، فيه مسألتان، هُما:

المسألة الأولى: إضمار ضمير في (عسى) وتجريدها منه.

المسألة الثانية: جواز كسرُ سين (عسى) وفتحها.

ـ المبحث الثّالث: النَّواسِخُ التي تنصِبُ المُبتدأَ وترفَعُ الخبَرَ، فيه مطلبان، هما:

ـ المطلب الأول: إنَّ وأخواتِها، فيه أربع مسائل، وهي:

المسألة الأُولى: تقديم خبر إنّ وأخواتها على الاسم.

المسألة الثانية: جواز فتح همزة إنّ وكسرها.

المسألة الثالثة: دخول لام الابتداء بعد (إنّ) المكسورة الهمزة.

المسألة الرابعة: العطف على اسم (إنّ) بالرفع والنصب قبل مجيء الخبر وبعده.

ـ المطلب الثاني: (لا) الّتي لِنفْيِ الجنس، فيه ثلاثُ مسائل، وهي:

المسألة الأولى: إعراب الاسم المعطوف على اسم(لا) إذا كان نكرة وتكرّرت (لا).

المسألة الثانية: نعت اسم (لا) المبني بنعت مفرد.

المسألة الثالثة: إعراب الاسم المعطوف على اسم (لا) إذا لم تتكرر(لا).

ـ المبحث الرابع: النّواسِخُ التي تنصِبُ المُبتدأَ والخبَرَ، فيه مطلب واحد:

ـ المطلب الأول: ظنّ وأخواتُها، فيه ثلاث مسائل، وهي:

المسألةُ الأولى: إلغاء الأفعال المتصرّفة من (ظنّ) وأخواتها.

المسألة الثانية: حذف مفعولي (ظنّ) وأخواتها، أو أحدهما.

المسألة الثالثة: إجراء الجملة المحكيّة بالقول مُجرى الظنّ.

## المبحث الأول: الجائز بشرط في الجملة الاسميّة:

الأصلُ في المُبتدأ أنْ يكونَ اسمًا جامِدًا، وقد يأتي مُشتقًّا، والأصلُ فيهِ أنْ يكونَ معرفةً، وقد يأتي نكِرةً، والأصلُ فيه أن يتقدَّم على الخبرِ، وقد يتأخَّرُ عنهُ وُجوبًا أو جوازًا، والأصلُ فيهِ الذِّكرُ وقد يُحذفُ وُجوبًا أو جوازًا.

والأصلُ في الخبرِ أنْ يكونَ مُفردًا، وقد يأتي جملةً، أو يتعلّق بشبه الجملة، والأصلُ فيه أنْ يكونَ مُشتقًّا، وقد يأتي جامِدًا، والأصلُ فيه أنْ يكونَ نكِرةً[1]، وقد يأتي معرِفةً والأصلُ فيه أنْ يتأخَّرَ عنِ المُبتدأ، وقد يتقدَّمُهُ وُجُوبًا أو جوازًا، والأصلُ فيهِ الإفرادُ، وقد يتعدّدُ، والأصلُ فيهِ الذِّكرُ، وقد يُحذفُ وُجوبًا أو جوازًا[2].

وهاتهِ المسائلُ التي خالفتْ أصْلَ الوضعِ، لا يُجوِّزُ النُّحاةُ الإتيانَ بِهاَ، إلّا إذا استوفت شُروطًا مُحدّدة، ذكرها الباحِثُ في المطلبِ الآتي:

---

1. وإنّما أصل الخبر التّنكير؛ لأنّهُ إنْ كانَ معرفةً مسبوقًا بمعرفة، تُوُهِّمَ كونهما صِفةً وموصُوفًا، وأيضًا فإنّ منزلة الخبر من المبتدأ كمنزلة الفعل من فاعله، والفعلُ لازمُ التّنكير. إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المُرادي وزوائد أبي إسحاق (1/ 287).
2. ينظر المفصل في صنعة الإعراب (43)، وشرح قطر الندى لابن هشام (116) والنحو الوافي (1/ 440).

**المطلب الأوّلُ: المبتدأ والخبرُ، فيه سبع مسائل، وهي:**

**المسألة الأولى: مجيء الوصف المُشتقِّ مبتدأ:**

ينقسم الاسم باعتبار نوعه على قسمين:

1. الاسم الجامد: وهو ما لم يؤخذ من غيره؛ أيْ الاسم المحض غير الوصف؛ وهو ما كان عاريا من شبه الفعل ومعناه، وينقسم على قسمين:

. اسم الذّات: وهو الذي يكون جسمًا نحسّه بإحدى الحواس الخمس، نحو: "زيد" و"حصان".

ـ اسم المعنى: وهو الذي لا يكونُ جسمًا، وإنّما يكونُ شيئًا مفهومًا بالعقل، ويشمل المصادر خاصّة، نحو: "العلم"، و"الشجاعة".

والاسم الجامد بنوعيه يمكن الابتداء به من غير شروط، ومن غير أنْ يعتمد على نفي أوِ استفهامٍ.

2ـ الاسم المشتقّ: وهو ما أُخِذَ مِنْ كلمة أخرى ـ يغلبُ أنْ تكونَ مصدرًا ـ وتفرّعَ منها مع تقاربٍ بينهما في المعنى والحروف، وهو على قسمين:

. مشتقات لا تجري مجرى الفعل ولا تعمل عمله، ومن هذه المشتقات: أسماء الآلة نحو: "مفتاح" وأسماء المكان والزمان، نحو: "مَطْعَمٌ"، و"مَسْعَى".

وهذه المشتقات تأخذ حكم الاسم الجامد في الابتداء بها؛ إذْ يجوزُ الابتداء بها من غير شروط نحو: "مفتاح البيت عندي"، و"مطعم الجامعة مفتوحٌ"

ـ مشتقات تجري مجرى الفعل وتعمل عمله وتُسمّى "الأوصاف المشتقّة"، وهي: "اسم الفاعل واسم المفعول، والصّفة المشبّهة، وصيغة المبالغة، واسم التفضيل"[1].

وهذه المشتقات العاملة لا يصحّ وقوعها مبتدأ إلّا إذا استوفت شروطًا، حيثُ قال النّاظمُ رحمه الله تعالى:

**مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ، وَعَاذِرٌ خَبَرْ  إِنْ قُلْتَ" زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ"**

**وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ، وَالثَّانِي  فَاعِلٌ اغْنَى فِي "أَسَارٍ ذَانِ؟"**

**وَقِسْ وَكِاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ، وَقَدْ  يَجُوزُ نَحْوُ: "فائزٌ أُولُو الرَّشَدْ"**

قال ابن النّاظم شارحًا: (فهذا الضرب قد استغنى بمرفوعه عن الخبر؛ لشدّة شبهه بالفعل ولذلك لا يحسن استعماله، ولا يطّرد في الكلام، حتّى يعتمدَ على ما يُقرِّبُه منَ الفعل، وهو: "الاستفهام"، أوِ "النَّفي"[2]، كما في قوله: [من البسيط]:

**أَقاطِنٌ قومُ سَلْمَى أمْ نوَوا ظعنًا؟  إنْ يظعنوا فعجيبٌ عيْش مَنْ قطنا**[3].

وقال الآخرُ: [من البسيط]:

---

1. ينظر المفصل في صنعة الإعراب (23)، والنحو الوافي (1/ 466 . 478).

2- وإنّما خُصّ [النّفي، والاستفهام] من وجوه الاعتماد؛ لأنّهما هُما اللذان يقبلهما المبتدأ بخلاف النّداء والخبريّة والنّعتيّة والحاليّة. إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق (1/ 284).

3. البيت بلا نسبة في أوضح المسالك (1/ 170)، وتلخيص الشواهد (181)، وشرح قطر النّدى (122)، ومنهج السّالك (1/ 145).

والشاهد فيه : قوله : "أقاطنٌ قوم"؛ حيث أتى الوصف "أقاطن" معتمدًا على استفهام.

**خَلِيلَيَّ مَا وافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا إذا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ[1].**

أمّا إذا لم يعتمد على الاستفهام، أو النّفي، كان الابتداء به قبيحًا، وهو جائزٌ على قُبحِهِ، ومن الشَّواهِدِ عليه قول الشَّاعِرِ: [من الطويل]:

**خبيرٌ بَنُو لِهْبٍ فلا تكُ مُلغيًا مقالة لِهْبِيٍّ إذا الطَّيرُ مرَّتِ[2])[3].**

يفهم من كلام ابن النّاظم أنّه لجواز مجيء الوصف مبتدأ يجبُ أنْ يستغني بمرفوعه عن الخبر أيْ أنْ يتمَّ بمرفوعه الكلامُ، وأنْ يعتمد على الاستفهام، أو النّفي، وهو مذهب البصريين، وهذا الشرط لم يشترطه الكوفيون؛ إذْ يجوز عندهم مجيء الوصف مبتدأً سواءً سُبق باستفهامٍ، أو نفي، أمْ لَمْ يُسبق كما في البيت السّابق.

وقد اقتصرَ المرادي[4]، والأشموني[5]، على الشّروطِ التي ذكرها ابنُ النّاظمِ.

---

1- البيت من البسيطِ، وهو بلا نسبة في المقاصد النّحويّة (1/ 485)، وشرح شواهد المغني (2/ 898).

والشاهد فيه : قوله : "ما وافٍ بعهدي أنتما" حيث جاء الوصف معتمدًا على نفيٍ.

2- البيتُ منَ الطَّويل، وهو منسوب لرجلٍ من طيئٍ، ولم يعيّنوه، في المقاصد النّحويّة (1/ 177)، وأوضح المسالك (1/ 171)، وشرح قطر النّدى لابن هشام (272).

والشّاهد فيه: قوله: "خبيرٌ بنو لهبٍ" حيث أجاز الأخفش والكوفيون الابتداء بالوصف من دون أن يعتمد على نفي أو استفهام، وأنَّ قوله "خبير" مبتدأ، وأنّ قوله "بنو لهبٍ" فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر، مع أنّهُ لم يتقدّم على الوصفِ نفيٌ ولا استفهام.

ولم يرتض الجمهور هذا الإعراب، وقالوا: إنّ قوله "خبيرٌ" خبرٌ مُقَدَّمٌ، وقوله: "بنو لهبٍ" مُبتدأ مؤخَّرٌ. يُنظر المسألة التاسعة والسبعون ـ في باب الأسماء ـ من ائتلاف النصرة (79).

3ـ شرح ابن النّاظم: (75).

4- شرح المرادي: (1/ 177 . 178).

5- منهج السّالك: (1/ 146- 148).

وأضاف الشّاطبي شرطًا آخر فهمه من النَظم حيثُ قال: (إنَّ تمثيله بـ [أَسارٍ ذَانِ؟] فيه تنبيهٌ على الموضع الّذي يتعيّن فيه الرّفع في الثاني على الفاعليّة، وهو حيث يكون غير مطابقٍ للمبتدأ إذا كان [ذانِ] مُثنّى، و[سارٍ] مُفردٌ، ولا يخبرُ عن المفرد بالمثنّى فلا تقول: "الرجل قائمانِ"، فكذلك لا يكون [ذانِ] خبرًا لـ [سارٍ])[1].

وأضاف ابنُ عقيلٍ شرطًا آخر بقوله: (لا يجوز أنْ يكونَ الوصفُ مبتدأ إذا رفع ضميرًا مستترًا فلا يُقال في: "ما زيدٌ قائمٌ ولا قاعدٌ"، إنَّ "قاعدًا" والضمير المستتر فيه فاعلٌ أغنى عنِ الخبر؛ لأنَّه ليس بِمُنفصِلٍ، على أنَّ في المسألةِ خِلافًا)[2].

وحاصل هذا الخلاف هو أنّ البصريّين ذهبوا إلى أنّ الوصفَ المشتقّ يرفع الضمير المنفصل فاعلًا له، كما يرفع الاسمَ الظاهرَ، وأجازوا كذلك أنْ يكونَ الوصفُ خبرًا مُقدّمًا، والضميرُ المنفصلُ مبتدأً مُؤخَّرًا.

أمّا سيبويهِ والكوفيّون، فقد منعوا رفع الوصفِ للضميرِ المُنفصِلِ على الفاعليّة وقالوا: يجبُ أن يكون الوصفُ خبرًا مُقدَّمًا والضميرُ مبتدأً مؤخرًا[3].

ويرى الباحثُ أنَّ الكوفيين قد خالفوا مذهبهم؛ حيثُ منعوا رفع الوصفِ المشتقّ للضميرِ المُنفصِلِ على الفاعليّة، وقالوا: يجبُ أن يكون الوصفُ خبرًا مُقدَّمًا، والضميرُ مبتدأً مؤخرًا، وهُمْ لا يجيزونَ تقديمَ الخبرِ على المُبتدأ.

---

1- المقاصد الشَّافية: (1/ 595).

2. شرح ابن عقيل (2/ 154).

3. ينظر المسألة السابعة عشرة بعد المائة ـ في باب الأسماء ـ من ائتلاف النصرة (100).

حيثُ ذهب الكوفيون إلى أنَّهُ لا يجوزُ تقديمُ خبرِ المبتدأ عليه، مفردًا كان أو جملة، وعلّلوا ذلك بقولهم: لأنّهُ يُؤدّي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهِرِه، ولا خِلافَ أنّ رُتبة ضمير الاسم بعد ظاهره.

وذهب البصريون إلى جواز تقديمه، مُفردًا كان أو جملة؛ لمجيئه كثيرًا في كلامِ العربِ وأشعارهم[1].

وبناء على ما سبقَ يترجّحُ لدى الباحث الأخذ بالمذهب القائل بوجوب استغناء الوصف بمرفوعه عن الخبر، بشرطِ الاعتماد على "الاستفهام"، أو "النّفي"؛ وذلك لمجيء شواهد كثيرة عن العربِ عَمِلَ فيها الوصْفُ معتمدًا، ومعلومٌ أنّ السماعَ مُقدَّمٌ على القياس، حيثُ قال ابنُ جنّي في تعارض السّمع والقياس: (إذا تعارضا، نطقتَ بالمسموع وعلى ما جاء عليه، ولم تقسْهُ في غيره)[2].

**المسألة الثَّانية : مجيء الخبر جملةً ليست هي المبتدأ في المعنى.**

الأصلُ في الخبر أنْ يكونَ اسما مفردًا، وقد يأتي جملة؛ وإنّما جاز أنْ يأتيَ جُملة لتضمنّها للحكم المطلوب من الخبر، كتضمُّنِ المفردِ له[3].

وهذه الجملةُ إمّا أنْ تكونَ هي معنى المبتدأ، أوْ لا، فإذا كانت هي المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ.

---

1. يُنظر المسألة التاسعة من الإنصاف (1/ 56)، والمسألة الثامنة ـ في باب الأسماء ـ من ائتلاف النصرة (33) وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 235 . 238).

2. الخصائص (1/ 117).

3. يُنظر شرح الرضي على الكافية (1/ 237 . 240).

وإذا لم تكن هي المبتدأ في المعنى؛ فيشترط النّحاة أنْ تكونَ مشتملةً على رابط يربطها بالمبتدأ وإلَّا لم تحصل الفائدة بالإخبار بها عنه، لأنّ الجملة في الأصل كلام مُستقلٌّ فإذا قَصَدْتَ جَعْلَهَا جزءَ الكَلَامِ، فلا بُدَّ من رابطةٍ تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير؛ إذْ هُوَ الموضوعُ لمثل هذا الغرض[1]، حيثُ قال النّاظم رحمه الله تعالى:

**وَالخَبَرُ: الجُزْءُ المُتِمُّ الفَائِدَهْ كَـ "اللهُ بَرٌّ، وَالأَيَادِي شَاهِدَهْ"**

**وَمُفْرَدًا يَأْتِي، وَيَأْتِي جُمْلَهْ حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ**

**وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى بِهَا كَنُطْقِي: اللهُ حَسْبِي وَكَفَى**

قال ابن النّاظم شارحًا: والارتباط بأحدِ أمرين: الأوّل: أنْ تكونَ الجملةُ مشتملة على معنى المبتدأ؛ إمّا لأنْ يكونَ فيها ضميره مذكورًا، نحو: "زيدٌ قام أبوه"، أو مقدّرًا نحو: "البُرُّ الكَرُّ بستِّينَ" تقديره: "البُرُّ الكَرُّ مِنْهُ بستِّين دِرهمًا"[2].

---

1ـ ينظر شرح الرضي على الكافية (1/ 238)، وشرح ابن النَّاظم (77 – 78)، وشرح ابن عقيل (1/ 165)، وشرح المرادي (1/ 181).

2. والجمعُ: أكرارٌ، وكَرور : مكيال للعراق، ويساوي ستة أوقار حمار، أو هو ستون قفيزا، أو أربعون إردبا. يُنظر القاموس المحيط [مادة: كرر] (1/ 469).

وإنّ المحذوف هاهنا شيئان:

أحدهما: ما هو من الكلام وفيه العائد، وهو "منه"، وتقديره: البُرُّ الكرُّ منه بستِّين، وفي "مِنْهُ" ضميران: أحدهما: مرفوعٌ يعود إلى المضمر في "بستين"، والآخرُ "الهاء" العائدةُ إلى المبتدأ الأولِ الذي هو "البُرُّ" وهي الرابطةُ.

والثاني من المحذوفَيْن: ما هو من نفسِ الكلام وليس فيه عائدٌ، وهو التمييزُ، والتقديرُ: البرُّ الكرُّ بستّين درهمًا فترك ذكر "الدرهم" للعلم به، وهو من تمامِ الكلام، ألا ترى أَنَّك لو لم تُرِدْهُ لالتبس، ولم يُعْلَم من أيِّ الأنواع هو الثمنُ. ، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 234).

ومثله: "السَّمن مَنَوانٌ بدرهمٍ"[1].

وإمَّا لأنَّ فيها مشارًا به إليه ظاهرًا هو المبتدأ، كما في قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ﴾[2]، أوْ متضمِّنًا للمبتدأ، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ﴾[3]، ومنه قولهم: "زيدٌ نِعم الرّجل".

وإمّا لأنّ فيها المبتدأ مُعادًا نحو: قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾[4].

والثّاني: أن تكون الجملة هي نفس المبتدأ في المعنى، كقولك: "نطقي الله حسبي"، والرَّابط لها به هو كونُ مفهومها هو المراد بالمبتدأ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿دَعۡوَىٰهُمۡ فِيهَا سُبۡحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمۡ فِيهَا سَلَٰمٞۚ وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[5])[6].

وتَبِعَ ابنَ النّاظم ابنُ عقيلٍ، والمُرادي[7].

---

1. المَنَوانُ: مثنَّى "منا"، وهو مكيال يُكال به السمن وغيره. يُنظر لسان العرب مادة "منا" (6/ 4285).

وساغ حذفُ العائد هاهنا؛ لأنّ حصولَ العلم به أغنى عن ظهوره، وذلك أنّ السمن هنا جنسٌ، وما بعده بعض من الجنس، وإنّما يذكر هذا الكلامَ لتسعيرِ الجنس، يقابل كلَّ مقدار منه بمقدار من الثمن، فكأنّه قال: "السمنّ كلُّه منوان منه بدرهم". ولولا هذا التقديرُ لكان المعنى أنّ السمن كلَّه منوان، وأنّه بدرهم، والمرادُ غيرُ ذلك. يُنظر شرح المفصل لابن يعيش (1/ 233).

2- [الأعراف: 26].

3- [الأعراف: 170].

4- [الحاقّة:2/1].

5- [يونس: 10].

6- شرح ابن النَّاظم (77 – 78).

7. شرح ابن عقيل: (1/ 165- 166)، وشرح المرادي: (1/ 181 . 183).

واشترط ابن هشامٍ في إعادة المبتدأ أنْ يكونَ بلفظه ومعناه[1].

وأجازَ كلٌّ من الشاطبي[2]، والأشموني إعادة المبتدأ بالمعنى دون اللفظ؛ حيث قال الأشموني: (قال أبو الحسن[3]: أوْ بمعناه، نحو: "زيدٌ جاءني أبو عبدالله"، إذا كان "أبو عبد الله" كُنيةً له)[4].

وأضاف الأشموني شرطينِ آخرين لجواز وقوع الجملة خبرًا، هُمَا:

1. أنْ يقع بعد الجملة الخبريّة جملةٌ مشتملة على ضمير المبتدأ؛ بشرط كونها: إمَّا معطوفة بالفاء نحو: "زيد مات عمرٌو فورثه"، مستشهدًا بقول الشاعر: [من الطويل]:

**وإنسانُ عيني يَحْسُرُ المَاءَ تَارةً فَيَبْدُو وَتَاراتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ**[5]

أوِ الواو، نحو: "زيدٌ ماتت هندٌ وورثها".

2. أنْ يكونَ شرطًا مدلولًا على جوابه بالخبر، نحو: زيدٌ يقوم عمرٌو إنْ قامَ[6].

إلّا أنّ المُرادي لم يُسلِّم لحالةِ العطفِ بالفاء، حيثُ قال: (التّحقيق أنّ الجملتينِ إذا عطفت إحداهما على الأخرى بـ[الفاء] الّتي للسّببيّةِ، تنزَّلتا منزِلةَ الشَّرطِ والجزاءِ، واكتُفِيَ بضميرٍ واحِدٍ في

---

1- أوضح المسالك: (1/ 175 – 177).

2. يُنظر المقاصد الشافية (1/ 630 ـ 634).

3. وهو أبو الحسن الأخفش. يُنظر الدّر المصون: (5 / 507)، ومغني اللبيب (2/ 159).

4- منهج السّالك إلى ألفية ابن مالك: (1/ 150).

5. البيتُ من الطّويلِ، وهو لذي الرّمّة في ديوانه (460)، وخزانة الأدب (2/ 192 )، ومنهج السّالك (1/ 151).

والشّاهد فيه : قوله " فيبدو" حيث وقعت الجملتان خبرًا، ولا رابط إلَّا في الجملة الأخيرة.

6- ينظر منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك (1/ 150 – 151).

إحداهِما، كما يُكتفى بضمير واحدٍ في جُملتي الشّرطِ والجزاءِ، فإذا قُلتَ: "زيدٌ جاء عمرٌو فَأَكْرَمَهُ" فالارتباط وقع بالضَّميرِ الّذي في الثَّانيةِ)[1].

وذهبَ الشّاطبي إلى إنّ قوله: [حاويةً مَعْنَى الذي سِيقَتْ له] يحتمل تفسيرين: أحدهما خاصٌّ: وهو أنْ يريد بذلك المعنى ما يشترطه غيره من اشتمال الجملة على ضميرٍ يعود على المبتدأ، فكأنّه يقول: "وجملة حاوية ضمير الذي سيقت له"، نحو: "زيد قام أبوه وزيدٌ أبوه قائمٌ"، وهذا هو الأصل وإنْ جاء في الجملة ما ليس بضميرٍ وكان رابطًا، فهو قائمٌ مقامه، نحو: قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[2]، وما أشبهَ ذلك.

والثَّاني عامٌّ: وهو أنْ يُريدَ ما هو أعمّ من الضّمير؛ إذ المقصود الرّبط بين الجملة والمبتدأ وذلك يحصل بالضّمير وغيره، ويصدق على الجميع أنّه معنى المبتدأ، وجملة ما ذكروا من ذلك خمسة أشياء[3].

فذكر الشّروط الأربعة السّابقة التي ذكرها ابن النّاظم ومَنْ وافقه منَ الشُّرَّاحِ، وأضاف: جواز إعادة المبتدأ بلفظه دون معناه[4].

ومن ثمّ قارن بين التّفسيرينِ السابقينِ بقوله: (فإنْ قيل أيُّ التّفسيرينِ السَّابقين أوْلى أنْ يُحمل عليه كلامُه؟.

---

1. شرح المرادي (1/ 182).

2- [الأعراف: 26].

3. ينظر المقاصد الشَّافية (1/ 629 – 630).

4- يُنظرُ المقاصد الشافية: (1/ 630- 634).

فالجوابُ: أنّه محتملٌ لهما معًا، لكنّ الثّاني أقرب إلى معنى كلامه؛ لقوله: "حاويةً معنى الّذي سيقت له"، وهذا الكلام لا يُعيّن الضميرَ من غيره؛ ولأنّ مذهبه في غير هذا النّظم أنّ غيرَ الضمير ممَّا تقدّم يجري مجراه في الرّبط، وأيضًا فهو أعمُّ لجمعه لِمَا ذكر غيره من وجوه الرّبطِ.

فأمّا في النّظر الأصحِّ؛ فالتّفسيرُ الأوّل أَوْلَى، وذلك أنّ ما عدا الضّمير لا يتخلّصُ فيه قياسٌ يطّرِدُ كاطّراد الضّميرِ، ولا ما يُقاربُه، وإنِ اتّفقَ ذلك فيُقَيَّدُ لا مُطلقًا)[1]

لِذا أخذ في تفنيد هذه الشّروط، وبيان ضعفها، وبيانِ الاحتمالاتِ الإعرابيّة الأُخرى المحتملة وأنّه لا يُقاسُ عليها، إلى أنْ قال: (فقد تبيّن أنّ التّفسير الأوّل منّ التّفسيرينِ المذكورينِ في كلام النّاظم أَوْلَى، إذْ مِنْ عادته عدم الاعتماد على ما قلَّ مِمَّا خالف المشهور في الكلام؛ إلَّا أنَّ لفظهُ لا يُعِينُهُ حتّى يقول؛ وإنّما أراد بقوْلِهِ: "حاوِيَةً معنى الّذي سيقت له" الضّمير خاصَّةً، وهذا قريبٌ وهو أقربُ من تكلُّفِ القوْلِ بالقياسِ في جميعِ ما تقدّم مع ما فيه منَ الشّغَبِ، والإشكال والاعتراضِ الّذي يصعب الانفصال عنهُ، واللهُ أعلمُ)[2].

ومما سبق يتبيّن أنّ ما ذهب إليه الشاطبي هو الأرجح؛ وذلك للأسباب التاليّة:

1. إنّ الأصل في الرّبط يكون بالضّمير خاصّة.

2. إنّ قولهم: إنْ جاء في الجملة ما ليس بضميرٍ، وكان رابطًا، فهو قائمٌ مقامه، لا يقاس عليه.

3. إنّ توجيهه للشّواهد الواردة في ذلك وبيان ضعفها، وتطرّق الاحتمالات إليها، أقوى حُجّة في أنّ الربطَ لا يكون قياسًا إلّا بالضمير خاصّة.

---

1- المقاصد الشافية (1/ 634 – 635).

2- المقاصد الشافية (1/ 640).

**المسألة الثالثة: مجيء اسم الزمان خبرًا.**

ذهبَ النّحاة إلى أنَّ المبتدأ إذا كان اسم جُثّة. لا يجوز أنْ يكونَ خبره ظرفَ زمانٍ؛ لعَدَمِ حصول الفائدة بذلك، فلا تقولُ: "زيدٌ يومَ الجُمُعَةِ"، ولكن إذا كان اسم معنى جازَ، نحو: "قيامُكَ غدًا"[1]، فإنْ جاء شيء من ذلك، يُؤوَّل، نحو قولهم: "الليلةُ الهلالُ"؛ التقدير: "طلوعُ الهلالِ الليلة"؛ لأنَّ الإِخْبَارَ حينئذ، إنَّما هو عن المعنى المُقَدَّرِ، لدلالةِ قَرينةِ الحال عليه؛ لأنّك إنَّما تقول ذلك عند توقُّعِ طُلوعه، فلو قلت: "الشمسُ اليومَ"، أوْ "القمرُ الليلةَ"، لم يجز إلَّا أنْ يكونا متوقَّعين، وكذلك لو قلت: "اليومَ زيدٌ"، لِمَنْ يتوقَع وُصوله وحُضوره جَازَ، ونسب ابنُ يعيش وابنُ عقيل هذا القول إلى جمهور البصريين[2].

كما علَّلَ ابنُ يعيش سبَبَ عدم جواز الإخبار بظرف الزمان عن الجُثَّة بقوله: وأمّا الجُثَثُ فأشخاصٌ ثابتةٌ موجودةٌ في الأحيان كلّها، لا اختصاص لحُلولها بزمان دون زمان، إذ كانت موجودة في جميع الأزمنة، فإذا أخبرتَ، وقلت: "زيدٌ اليومَ"، أو "عمرٌو الساعة"، لم تُفِدِ المخاطَبَ شيئًا ليس عنده؛ لأنَّ التقدير: "زيدٌ حالٌّ أو مستقرٌّ في اليوم" وذلك معلومٌ، لأنّه لا يخلو أحدٌ من أهلِ عصرك من اليوم، إذ كان الزمانُ لا يتضمّن واحدًا دون واحد[3].

---

1. ينظر المقتضب (4/ 132 . 133).
2. يُنظر شرح المفصّل (1/ 231)، وشرح ابن عقيل (1/ 219).
3. يُنظر شرح ابن يعيش على المفصّل (1/ 231).

وقدْ جوَّز جماعةٌ منهم: ابنُ السرّاج، وابنُ الطَّراوة[1]، وابنُ مالك، الإخبار بظرف الزّمان عن الجُثّة بشرط الإفادة[2]، حيثُ قال النَّاظمُ رحمه الله:

**وَلا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا**

قال ابنُ النّاظم شارحًا: (وأمَّا اسمُ الزمان، فإنّما يخبر به في الغالب عن اسم المعنى نحو: "القتال غدًا، أو يوم الجمعة"، وقد يخبر به عن اسم العين، إذا كان مثل اسم المعنى في وقوعه وقتًا دون وقت، نحو: "الرّطب في تَمَّوْزَ، والوَرْدُ في أَيَارَ"، أو دلَّ دليلٌ على تقدير حذف مضاف، كقول الشاعر: [من الرجز]:

**أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتُنتجونه؟**[3]

تقديره: "أكلَّ عامٍ إحراز نعم، أو نهب نعم؟"، ونحوه: "الليلةَ الهلال"؛ لأنَّ معناه: "الليلة حُدوث الهلال، أو رؤية الهلال"، أو كان المبتدأ عامًّا، واسم الزّمان خاصًّا، كقولك: "نحن في شهر كذا" وما عدا ذلك فلا يصحُّ فيه الإخبار عن اسم العين باسم الزمان لأنَّه لا يفيد، والله أعلم)[4].

---

1. هُو سليمان بن محمد بن عبد الله المالقي، ابن الطّراوة، سمع على الأعلم، وعلى عبد الملك بن سراج، وعنه السهيلي والقاضي عياض، وغيرهما. وله أراء في النّحو خالف فيها جمهور النحاة، وتوفّي سنة (528هـ)، ومن مؤلّفاته: الترشيح، والمقدّمات في كتاب سيبويه، ومقالة الاسم والمسمى. بغية الوعاة (1/ 602).

2. يُنظر الأصول في النحو (1/ 63)، والمقاصد الشافية (2/ 30).

3. البيت منسوب لقيس بن حصين، كما في الكتاب (1/ 129)، وشرح أبيات سيبويه (1/ 83)، وخزانة الأدب (1/ 407)، والمقاصد النحوية (1/ 500)، وتخليص الشواهد (191).

والشاهد فيه، قوله: "أكل عام نعم" حيث حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، والأصل "إحراز نعم" أو "حواية نعم" في كل عام.

4. شرح ابن الناظم (79. 80).

وتبع ابنُ هشام[1]، والمُرادي[2]، وابن عقيل[3]، والأشموني[4] ابن النّاظم فيما ذهب إليهِ.

وقد حصرها الشاطبي في ثمانية مواضع، وهي:

أحدها: أنْ يشبه اسمُ الجثة اسمَ المعنى في الحدوث في وقتٍ دون وقتٍ، كقولك: "الرُّطْبُ في وقت كذا"، و"الكَمَأَةُ وقتَ الربيع"، ومنه قولهم: "الهلالُ الليلةَ"، وما أشبه ذلك.

والثاني: أنْ يكونَ الزمانُ موصوفًا، نحو قولك: "نحنُ في زمانٍ طيِّب"، ومنه قولُ عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه–: «إنَّكم في زمان كثيرٌ فُقهاؤُه، قليلٌ قُرّاؤُه، كثيرٌ من يُعطى، قليلٌ من يَسأَلُ»، مستشهدًا بقول امرئ القيس:

**أَلَا عِمْ صَبَاحًا أَيُّها الطَّلَلُ البالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ في العُصُر الخالِي؟**[5]

والثالث: أن يكونَ المبتدأ عامًّا واسم الزمان خاصًا أو مسؤولًا به عن خاصٍّ، كقولك: "نحن في شهر كذا"، و"في أيّ الفصول نحن؟".

والرابع: أن يكون المبتدأ موصوفًا كقولهم: "أَكُلَّ يومٍ ثوبٌ تلبسه؟" و"أَكُلَّ عامٍ لك رجلٌ تَقْتُلُهُ؟"، وأنشد سيبويهِ لقيس بن حصين: [من الرّجز]

---

1. يُنظر أوضح المسالك (1/ 181 . 182).
2. يُنظر شرح المرادي (1/ 186 . 187).
3. يُنظر شرح ابن عقيل (1/ 214. 215).
4. يُنظر منهج السالك (1/ 155 . 156).
5. البيت لامرئ القيس في ديوانه (135)، والمقاصد النحوية (1/ 398)، وخزانة الأدب (1/ 60).

والشاهد فيه: قوله: "العصر الخالي" حيثُ جاء اسم الزمان "العصر" موصوفًا.

**أَكُلّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوونَه  يُلْقِحُه قَوْمٌ وتَنْتِجُونه؟**[1]

والخامس: أنْ يكونَ المقصودُ ما أضيف إليه ظرف الزمان، كقولهم: "زيدٌ حين طرّ شاربُهُ" فالمقصُودُ: "زيدٌ طرّ شاربُهُ".

والسادِسُ: أن يكونَ في بابِ النّفي العامّ، كقول النبي –صلى الله عليه وسلم–: [إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هَلَكَ قيصرُ، فلا قيصرَ بعده][2].

والسابع: أن يكون الغرضُ التأريخَ، كقولك: "كان موسى –عليه السلام– زمن فرعون"، و"كان إبراهيم –عليه السلام– في زمن نُمْرُودَ".

والثامن: أنْ يكونَ ظرفُ الزمان قد رفع ظاهرًا غَير جُثّة، نحو: "زيدٌ يوم الجمعة قيامُهُ"، إذا حملت [قيامه] على أحد وجهيه.

ومن ثمّ اعتذر للنّاظم قائلًا: وتعليقهُ الجوازَ على شرطِ الإفادة هو الأصل، وهو أولى من تعليقه على مواضع تُعَدُّ وتُحصَرُ، فإنَّ حصر الآحاد قد لا يفي بجميع مواضع الإفادة، بل الغالبُ أنَّه لا يفي، وإنَّما وجهُ حصرِها ردُّها إلى أصل الجواز، وهو الإفادة فلذلك اقتصر النّاظم عليه فقال: "وَإِن يُفِدْ فَأَخْبَرا"[3].

---

1. سبق تخريجه (121).

2. صحيح البخاري (4/ 203)، وصحيح مسلم (8/ 186). [كتاب المناقب: باب علامات النُبُوَّةِ في الإسلام].

3. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 23).

**المسألة الرابعة: جوازُ الابتداء بالنكرة.**

ذهبَ النّحاةُ إلى أنَّ الأصْلَ في المُبْتدأ أنْ يكونَ معرفةً، وأنَّ الأصْلَ في الخبرِ أنْ يَكُونَ نكِرَةً[1] نحو: "زيدٌ قائِمٌ"؛ لأنّ الغرضَ في الأخبارِ إفادةُ المُخاطَبِ ما ليْسَ عِنْدَهُ وتنزيلُه منزلتَك في علمِ ذلك الخبر، والإخبارُ عنِ النّكِرَةِ لا فائدةَ فيهِ، ألا ترى أنّكَ لوْ قُلْتَ: "رجُلٌ قائمٌ"، أوْ "رجلُ عالِمٌ"، لمْ يكُنْ في هذا الكلامِ فائدة؛ لأنّهُ لا يُسْتَنْكَرُ أنْ يَكونَ رجلٌ قائمًا، وعالِمًا في الوُجُودِ مِمَّنْ لا يعْرِفُهُ المُخَاطَبُ[2].

وقال ابنُ السَّرَّاج: (إنَّما امتنع الابتداء بالنّكرة المفردة المحضة؛ لأنَّه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه، فلا معنى للتكلّم به)[3].

وقدْ أجاز النّحاة الابتداء بالنّكرة؛ لأنَّهُمْ قد يحتاجُونَ إلى الحُكْمِ على النَّكِرَةِ كمَا يَحْتاجُونَ إليه في المعْرِفة، وذلك في مواضعَ مخصوصة، وبشروطٍ مُحدَّدة.

ولم يشترط متقدّمو النّحاة في جواز الابتداء بالنّكرة سوى الإفادة، وقد ذكر بعضهم أنّها ترجع إلى شيْئيْنِ: "العُمُومُ والخُصُوص"[4].

---

1. يُنظر الكتاب (1/ 328)، والمقتضب (4/ 126)، وشرح ابن يعيش على المفصّل (1/ 224)، والكُنَّاش في فنّي النحو والصرف (1/ 144).
2. يُنظر شرح ابن يعيش على المفصّل (1/ 224).
3. الأصول في النحو لابن السّراج (1/ 59).
4. يُنظر مغني اللبيب (2/ 128 )، وشرح الرضي (1/ 231)، ومنهج السالك (1/ 157).

حيثُ قال ابن الدّهّان[1]: إذا حصلت الفائدة، فأخبرْ عن أيّ نكرة شِئْتَ؛ وذلك لأنّ الغرض من الكلام إفادةُ المخاطب، فإذا حصلت، جاز الحُكْمُ، سواء تَخَصَّصَ المحكومُ عليه بشيء، أو لا[2].

أمّا المتأخّرونَ، فقدْ تفاوَتَتْ آراؤُهم وتبايَنَتْ في حصر مُسوِّغاتِ الابتداء بالنّكرة حتّى أوْصلها بعضُهُم إلى قُرابة الأربعينَ مُسوّغًا[3]، قالَ ابنُ مالكٍ رحمهُ اللهُ تعالى:

**وَلاَ يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ**

**وَهَلْ فَتَىً فِيكُم؟ فَمَا خِلٌّ لَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِنْدَنَا**

**وَرَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ خَيْرٌ، وَعَمَلْ بِرٍّ يَزِينُ وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ**

قال ابنُ النّاظم شارحًا المواضع التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة: أنْ يكون المبتدأُ نكرةً محضة والخبرُ ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا مُقدَّمًا[4]، نحو: "عندَ زيدٍ نمرةٌ"، و"في الدّار رجلٌ"، أو يعتمد على استفهام، نحو: "هل فتًى فيكم؟"[5]، أو نفي، نحو: "ما أحدٌ أفضل منك"[6]، أو يختصّ فيقرب مِنَ

---

1. هُوَ سعيد بن المبارك، ناصح الدين ابن الدهّان النّحوي، وُلد سنة (493هـ)، وتوفي سنة (569هـ)، وله من المصنّفات: شرح الإيضاح، وشرح اللمع لابن جني، والدروس والفصول في النّحو وفي العروض، والمختصر في القوافي، وتفسير الفاتحة، وتفسير سورة الإخلاص، وديوان شعر، وغيرها الكثير. بُغية الوعاة (1/ 587).
2. يُنظر شرح الرضي (1/ 231).
3. يُنظر مُغني اللبيب (2/ 128)، ومنهج السالك (1/ 157)، والنحو الوافي (1/ 486/ 491).
4. وقيلَ: لا دخْلَ للتقديمِ في التّسْويغ، وأنّما هُو لِما في التأْخيرِ من توهُّم الصِّفة. مغني اللبيب (2/ 130).
5. لأنّ الاستفهامَ سؤالٌ عن غير مُعَيَّن يطلب تعيينه في الجواب فأشبه العموم الخاص. شرح التصريح (1/ 210).
6. سُوِّغَ الابتداءُ بالنكرة لتقدّم النفي عليها؛ لأنّ النّكرة في سياق النفي تَعُمُّ، وإذا عمَّت كان مدلول النّكرة جميع أفراد الجنس، فأشبهت المعرّف بـ"أل" الاستغراقية. يُنظر شرح التصريح (1/ 209).

المعرفة: إمَّا بوصف، نحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[1]، ومثله: "رجلٌ مِنَ الكرام عندنا"، وإمَّا بعملٍ، نحو: [أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ ونهيٌ عن منكرٍ صدقةٌ][2]، ومثله: "رغبة في الخيرِ خيرٌ"[3]، وإمَّا بإضافة، نحو: [خمسُ صلواتٍ كتبهُنَّ اللهُ على العبادِ][4]، ومثله: "عملُ بِرٍّ يزين"[5].[6].

ثُمَّ قال: (وقد يبتدأ بالنّكرة في غير ما ذكرنا؛ لأنَّ الإخبارَ عنها مُفِيدٌ، وذلك نحو قول الشاعر: [من المتقارب]

**فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرُّ**[7]

وقول الآخر: [من الطويل]

---

1. [البقرة 221].

2. هو حديث شريف، يُنظر صحيح مسلم (2/ 158). [كِتَاب الزَّكَاةِ: بَابُ بَيَانِ أَنَّ اسْمَ الصَّدَقَةِ يَقَعُ عَلَى كُلِّ نَوْعٍ مِنَ الْمَعْرُوفِ].

3. سوّغَ الابتداءُ بالنكرة؛ كونها عاملة في محلّ المجرور بعدها؛ لأنّها مصدر، والمصدر يعمل عمل فعله. يُنظر شرح التصريح (1/ 211).

4. هو حديث شريف. يُنظر الموطأ (1/ 123). [كتاب السهو: باب الأمر بالوتر في الصّلاة].

5. سَوَّغ الابتداء بالنّكرة المضافة، كونها عاملة في المضاف إليه؛ لأنّ المضاف عاملٌ في المضاف إليه الجر. يُنظر شرح التصريح (1/ 211).

6. يُنظر شرح ابن الناظم (80).

7. البيت منسوب للنَّمِر بن تَوْلَبٍ، في الكتاب (1/ 86)، وتخليص الشواهد (1/ 193)، والمقاصد النحويّة (1/ 543)، وهمع الهوامع (1/ 382).

والشاهد فيه: الابتداء بالنكرة أربع مرات، وضابطه أنْ تستعمل النّكرة في التقسيم والتنويع.

**سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا مُحَيّاكِ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شارِقِ**[1]

وقول ابن عباس – رضي الله عنه –: "تمرةٌ خيرٌ مِنْ جرادةٍ"[2]، وقولهم: "شرٌّ أهرٌّ ذا ناب" "وشيء جاء بك"، والله أعلم بالصواب)[3].

وتبعهُ المُرادي[4]، وابنُ هِشامٍ[5].

وأجازَ كُلٌّ من ابن هشام والأشموني أنْ يكُونَ الخبرُ جُملةً مُقدّمةً على المبتدأ النّكرة، نحو: "قصدَكَ غُلامُهُ رَجُلٌ"[6].

وقد ذكر الشاطبي قُرابة العشرين مُسَوِّغًا للابتداء بالنّكرة ـ منها الستّة التي ذكرها الناظم ـ وباقيها:

1. أنْ يكونَ في المبتدأ معنى العموم كقوله تعالى: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾[7].

2. أنْ يكونَ فيه معنى الحصر، نحو قولهم: "شيْءٌ ما جاءَ بك"، و"شرٌّ أهَرٌّ ذا ناب" لأنّه مُقدّر بالفاعل، أي: "ما جاءَ بك إلا شيءٌ"، و"ما أهَرّ ذا نابٍ إلا شرٌّ".

---

1. البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد (196)، والمقاصد النحويّة (1/ 520)، وشرح شواهد المغني (2/ 863).
والشاهد فيه: قوله: "ونجمٌ" فالواو للحال، وهي مُسوّغُ جواز الابتداء بالنكرة.
2. وهي مُرادٌ بها صاحبُ الحقيقة من حيثُ هي. يُنظر مغني اللبيب (2/ 131).
3. شرح ابن الناظم (81).
4. يُنظر شرح المرادي(1/ 187 . 188).
5. يُنظر أوضح المسالك (1/ 181 . 183).
6. يُنظر أوضح المسالك (1/ 182)، ومنهج السالك (1/ 157).
7. [الروم/ 26].

وجعل ابنُ هشامٍ في المُغني[1] والأشموني[2] هذا المثال من باب النّكرة الموصوفة تقديرًا؛ ويكون التقدير: "شرٌّ عظيمٌ".

3. أنْ يكونَ فيه معنى الدعاءِ[3]، نحو قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ﴾[4].

4. أنْ يكونَ فيه معنى التعجّبِ، كقولهم: "عَجَبٌ لزيد!" ومنه عند طائفة: "ما أحسنَ زيدًا!".

5. أنْ يكونَ فيه معنى الشّرط، نحو: "مَنْ يُكْرِمُنِي أُكْرِمْهُ". فَ[مَنْ]: مبتدأ، خبره: يُكْرِمُنِي.

6. أنْ يكونَ فيه معنى الفعل، وهو داخل في تمثيل النّاظم بقوله: [ورغبةٌ في الخير خيرٌ]، ويعمّ معنى الفعل أيضًا ما فيه معنى الدُّعاء، ومعنى التَّعجُّبِ في قولهم: "عَجَبٌ لزيد!".

7. أنْ يكونَ في جواب من سأل بـ[الهمزة، وأم]، فقال: "أرجلٌ في الدّار، أمْ امرأةٌ؟" فإنَّ جواب ذلك أنْ يقال: "رجلٌ"؛ أيْ: "في الدّارِ"؛ لانحصار الجواب بين الاسمين، فلا يكونُ الجوابُ إلّا بأحدهما.

8. أنْ يكونَ مقرونًا بواو الحال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ﴾[5].

وجعل ابنُ هشامٍ[6]، والأشموني هذه الآية من باب النّكرة الموصوفة تقديرًا؛ ويكون التقدير: "وطائفةٌ من غيْرِكُمْ"؛ بدليل ما قبلها[7].

---

1. يُنظر مُغني اللبيب (2/ 129).

2. يُنظر منهج السالك (1/ 157).

3. سواء كان الدعاء للشّخصِ كما في المثال، أو عليْهِ، نحو قوله: {ويْلٌ للمُطَفِّفِينَ}.حاشية السجاعي (60).

4. [الصافات/130].

5. [آل عمران: 154].

6. يُنظر أوضح المسالك (1/ 181).

7. يُنظر منهج السالك (1/ 157).

واستشهدا للواقعة في أوّلِ الجملة الحاليّة المقرونة بالواو بقول الشاعر: [من الطويل]:

**سرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا مُحَيَّاك أَخْفَى ضَوْؤهُ كُلَّ شَارِق**[1].

وأجازا أيضًا وقوعها بعد ضمير الحال، ومن دون الواو، مستشهدينِ بقول الشاعر: [من البسيط]:

**الذِّئْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدْيَةٌ بِيَدِي**[2].

وَبِهَذَا يُعْلَمُ أنَّ اشتِرَاط الشاطبي وُقُوع النّكرَة بعد وَاو الحال لَيسَ بِلَازِمٍ، وإنّما الضّابِطُ أنْ تقعَ في أوَّلِ الجُملة الحاليّة.

9. أن يكون معطوفًا، أوْ معطوفًا عليه، أمَّا عطفُه، فهو قول الشاعر: [من الطويل]:

**عِنْدِي اصْطِبارٌ، وَشَكوى عند قاتِلَتي فَهَلْ بأعْجبَ مِنْ هَذا امْرؤٌ سَمِعَا!**[3].

وأمَّا العطفُ عليه، فنحو قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾[4]، على أنْ يكونَ التّقدير: "طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثلُ".

---

1. سبق تخريجه (127).

2- البيت بلا نسبة في شرح ديوان الحماسة (1099)، وتخليص الشواهد (1/ 196)، وشرح شواهد المغني (2/ 864).

والشاهد فيه قوله: "مُديةٌ" بالرفع، حيثُ ساغ الابتداء بالنكرة من دون واو الحال؛ لأنّ الضمير في (بيدي) مُغْنٍ عن واو الحال؛ فالضمير يُعلِّقُ كما يعلّق العاطفَ.

3. البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل (1/ 292)، وشرح شواهد المغني (2/ 863)، والمقاصد الشافية (2/ 48)، ومغني اللبيب (2/ 129).

والشاهد فيه قوله: " عِنْدِي اصْطِبارٌ، وَشَكوى عند قاتِلَتي"، حيثُ ساغ الابتداء بالنكرة لأجل عطفها بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به.

4. [محمد/21].

واشترطَ ابنُ هشامٍ في المُغني[1]، والأشموني[2]: أنْ يكُونَ أحدُ المُتعاطِفَيْنِ ممّا يسوغُ الابتداءُ بهِ.

كما عدَّ ابنُ هشام هذا البيت ليس من أمثلة المسألة، حيثُ قال: وكثير منهم أطلق العطف وأهمل الشرط، منهم ابن مالك، إذ يحتمل أنَّ الواو هنا للحال، وإنْ سلّم العطفُ فثمّ صفة مقدرة يقتضيها المقام؛ أيْ "وشكوى عظيمةٌ"، على أنّا لا نحتاج إلى شيءٍ من هذا كلِّه؛ فإنّ الخبر هنا ظرف مُختصٌّ، وهذا بمجردّه مسوّغ، وكأنّه توهّم أنّ التسويغ شرط بتقدّمه على النّكرة، وقد أسلفنا أنّ التقديم إنّما كان لدفع توهّم الصّفة، وإنّما لم يجب هنا لحصول الاختصاص بدونه[3].

10. الجريان مجرى المثل، كقولهم: [أمتٌ في الحجر لا فِيكَ].

11. أنْ يكونَ فيه معنى الأمر، نحو قول الله تعالى: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[4].

12ـ أنْ يتقدّمَ على النّكرة شيءٌ من معمول خبرها، كقولهم: "فيها أسدٌ رابضٌ"؛ فـ"أسدٌ": مبتدأ و"رابضٌ" هو الخبر، و"فيها": متعلّق بـ"رابض"، لقول العرب" "إنّ فيها أسدًا رابضًا"[5].

---

1. يُنظر مُغني اللبيب (2/ 129).

2. يُنظر منهج السالك (1/ 158).

3. وأضاف: فإنْ قلت: لعلّ الواو للعطف، ولا صفة مقدّرة: فيكون العطف هو المسوّغ.
قلتُ: لا يسوغ ذلك؛ لأنّ المسوّغ عطف النكرة، والمعطوف فى البيت الجملة لا النكرة.
فإن قيل: يحتمل أنّ الواو عطف اسما وظرفا على مثليهما، فيكون من عطف المفردات.
قلنا: يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين؛ إذ "الاصطبار" معمول للابتداء، والظرف معمول للاستقرار.
فإن قيل: قدّر لكلّ من الظرفين استقرارا، وجعل التعاطف بين الاستقرارين لا بين الظرفين.
قلنا: الاستقرار الأوّل خبر، وهو معمول للمبتدأ نفسه عند سيبويه، واختاره ابن مالك؛ فرجع الأمر إلى العطف على معمولي عاملين. يُنظر مُغني اللبيب (2/ 129 ـ 131).

4. [البقرة/ 280].

5. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 47 ـ 49).

وأوصلها ابنُ عقيل إلى أربعة وعشرين موضعًا، فذكر الشروط التي ذكرها كُلٌّ من الناظم، وابنه بدر الدّين، والشاطبي، وبعض الشروط التي ذكرها الأشموني، وأضاف:

1ـ أنْ تكونَ مُصَغَّرةً، نحو: رُجَيْلٌ عِندنا؛ لأنَّ التصغير فيه فائدة معنى الوصف، تقديره: "رجلٌ حقيرٌ عِنْدنَا".

وجعل ابنُ هشامٍ في المُغني[1]، والأشموني[2] ـ هذا المثال ـ من باب النّكرة الموصوفة معْنًى ويكون التقدير: "رجُلٌ صغيرٌ".

2. أنْ تكونَ مُبهمة، كقول امرئ القيس: [من الوافر]:

**مُرَسَّعَةٌ بين أرْسَاغِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أرْنَبَا**[3]

3. أن تقع بعد لولا، كقوله:

**لَوْلَا اصطبارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ لَمَّا استقلَّتْ مَطَايَاهُنَّ للظَّعَنِ**[4]

---

1. يُنظر مُغني اللبيب (2/ 129).

2. يُنظر منهج السالك (1/ 157).

3. البيت لامرئ القيس، في ديوانه (79)، والمقاصد النحويّة (1/ 521).

والشاهد فيه قوله: "مُرَسَّعة" فإنَّها نكرة وقعت مبتدأ؛ لأنَّ النكرة إذا لم يرد بها مُعيّنٌ ساغ الابتداء بها؛ لأنّه لا يريد مرسعة دون مرسعة. يُنظر حاشية السجاعي (61).

4. البيت بلا نسبة كما في المقاصد النحوية (1/ 502)، وهمع الهوامع (1/ 383).

والشاهد فيه قوله: "اصطبار" حيثُ جاء مبتدأ مع أنَّه نكرة، والمسوغ لوقوعه مبتدأ كونه تلو "لوْلا"؛ لأنّ "لولا" تستدعي جوابًا يكونُ مُعلّقًا على جملة الشرط التي يقع المبتدأ فيها نكرة، فيكون ذلك سببًا في تقليل شيوع هذه النكرة لحصول الفائدة بتعليق امتناع الجواب لوجود الشرط. يُنظر حاشية السجاعي (61).

4. أنْ تقعَ بعد فاء الجزاء، كقولهم: "إنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعيْرٌ في الرِّبَاط".

وجعلهُ ابن هشام في المُغني من باب النّكرة الموصوفة؛ حيثُ قال: (إنّ الْمَعْنى فَعَيْرٌ آخر، ثُمَّ حُذفت الصّفة)[1].

5. أنْ تدخلَ على النّكرة لامُ الابتداء، نحو: "لَرَجُلٌ قَائِمٌ".

6. أنْ تكونَ بعد [كَمْ] الخبريَّة، نحو قوله:

**كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يا جريرُ وَخَالةٌ  فَدْعاءُ قدْ حلبتْ عليَّ عِشَارِي**[2].[3].

وانفرد الأشموني بذكره مُسوِّغَيْنِ آخرينِ لمْ يذكُرْهُمَا بقيّةُ الشُّرَّاحِ، هُما:

1. أنْ يكونَ وقوعُ ذلك للنّكرة من خوارق العادة، نحو: "بقرةٌ تكلَّمَتْ"[4].

2. أنْ تقعَ بعد [إذا] المفاجأة، نحو: "خرجت فإذا أسدٌ بالباب"، بناء على أنَّ [إذا] حرفٌ كما يقولُ النَّاظِمُ تبَعًا للأخفش[5].

---

1. يُنظر مغني اللبيب (2/ 133).

2- البيت منسوب للفرزدق كما في الكتاب (2/ 72)، وخزانة الأدب (6/ 485)، والمقاصد النحوية (1/ 525) وشرح شواهد المغني (1/ 511).

والشاهد فيه قوله: "عمةٌ" فقد رُوِيَ بالحركات الثَّلَاث، والذي يعنينا هُنا الرّفعُ؛ حيثُ جاز رفعها على الابتداء وهي نكرة؛ لوقوعها بعد كم الخبرية.

3. يُنظر شرح ابن عقيل (1/ 215 . 226).

4. لأنّ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير مُعتاد، ففي الإخبار عنها فائدة. يُنظر حاشية يس (1/ 86).

5. يُنظرُ منهج السالك (1/ 158 . 159).

ومِنْ ثمّ اعتذر الشاطبي للنّاظم ـ كما هي عادته ـ قائلا: إنّ النّاظمَ نبَّهَ على شيءٍ يَجِبُ التّنبيه عليه، وهو أَنّ الابتداء بالنّكرة ليس مقتصرًا به على مواضع مِنَ الكلام دون آخَرٍ، ولا محصورة بشروط تتعدَّدُ، وإنَّما المعتبرُ في ذلك حصولُ الفائدة عند الابتداء بها، فالحقُّ ما فعل الناظمُ، وعلى هذا القانون يجري الكلام في قوله في حدّ الكلام: [لَفْظٌ مُفِيدٌ][1].

ويرى الباحثُ أنّ ما قام به الشاطبي وابن عقيل والأشموني، من تتبّعٍ واستقصاءٍ لمواضع جواز الابتداء بالنّكرة هو الأرجح؛ وذلك لأنَّهم ذكروا جميع المواضع التي يجوزُ فيها الابتداءُ بالنكرة، وَهُمْ إنَّما فصَّلوها تفصيلا؛ لئلَّا يحوجوا المبتدئ إلى إجهاد ذِهْنِهِ.

## المسألة الخامسة: جواز تقديم الخبر على المبتدأ.

الأصل[2] تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ لأنَّه وصف في المعنى للمبتدأ، فحقُّه أنْ يتأخَّرَ عنهُ وضعًا كما هو متأخِّرٌ عنه طبعًا، ولأنَّ المبتدأ محكومٌ عليه، وحقُّ المحكومِ عليه التّقديم؛ ليتحقَّقَ تعقّله، وأنّ الخبرَ محكومٌ به، وحقّ المحكوم به التّأخير[3].

وقد يُعْدَلُ عن الأصل؛ فيقدّم الخبر على المُبتدإ ـ خلافًا للكوفيّين ـ[4]، حيثُ ذهب البصريون إلى جواز تقديمه، مُفردًا كان أو جملة؛ لمجيئه كثيرًا في كلامِ العربِ وأشعارهم[5].

---

1. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 37 . 51).

2. المرادُ بالأصل : الغالب.

3. يُنظر شرح ابن الناظم (81)، وشرح الرضي على الكافية (1/ 229)، وشرح التصريح (1/ 213).

4. حيثُ ذهبوا إلى أنَّهُ لا يجوزُ تقديمُ خبرِ المبتدأ عليه، مفردًا كان أو جملة، وقالوا: لأنَّهُ يُؤدّي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهِرِه، ولا خِلافَ أنّ رُتبة ضمير الاسم بعد ظاهره.

5. يُنظر المسألة التاسعة من الإنصاف (1/ 56)، والمسألة الثامنة . في باب الأسماء . من ائتلاف النصرة (33) وشرح ابن يعيش على المفصّل (1/ 235 . 238).

وهذا التقديمُ قدْ يكونُ ـ وُجوبًا أو جوازًا ـ، وذلك بشروطٍ محدّدة في مواضع معيّنة، والذي يهُمّ الباحث في هذا البابِ هُوَ تقديمُ الخبر جوازًا، حيثُ يجُوزُ تقديمُه بشرطِ أنْ يُفْقَدَ فيه مُوجبُ التقديم أو التأخير، قال الناظم رحمه اللهُ تعالى:

**وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إذْ لا ضَرَرَا**

ذكر ابنُ الناظمُ في شرحه المواضع التي يجوزُ فيها تقديمُ الخبر[1]، حيثُ حصرها في أربعة مواضع، وهي:

1. إذا لمْ يُخَفِ اللّبسُ، نحو: "أبو يوسف أبو حنيفة"، فإنّك لو قلت فيه: "أبو حنيفة أبو يوسف" كان "أبو حنيفة" خبرًا مُقَدَّمًا؛ لأنَّه قد عُلِمَ أنَّ المراد تشبيه "أبي يوسف" بـ"أبي حنيفة" وأنَّ المعنى: "أبو يوسف مثل أبي حنيفة"[2]، قال الشاعر: [من الطويل]:

**بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وبناتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجالِ الأَبَاعِدِ**[3].

2. أنْ يكونَ المبتدأُ مُثَنًّى أو مجموعًا، كما في نحو: "أخواك قاما"، و"إخوتك قامُوا"، فيجوز تأخيره نحو: "قاما أخواك"، و"قاموا إخوتك".

---

1. يُقصد بقوله: " تقديم الخبر جوازًا"؛ أي غير الممتنع، وليس المُرادُ بالجواز استواء الطرفينِ؛ لأنّ الأصل في الخبر التأخير. يُنظر حاشية السجاعي (62).
2. لأنّ الأصلَ أنْ يُشبَّهَ الأدنى بالأعلى، وليس العكس. يُنظر حاشية يس (1/ 88).
3. البيت منسوب للفرزدق كما في خزانة الأدب (1/ 445)، وبلا نسبة في المقاصد النحوية (1/ 503)، وتخليص الشواهد (198)، وشرح شواهد المغني (2/ 848)، وشرح التصريح (1/ 214).

والشاهد: قوله: "بنونا بنو أبنائنا" حيث جاز تقديم الخبر على المبتدأ مع مساواتهما في التعريف؛ لأجل القرينة المعنوية، والمعنى: أنّ بني أبنائنا مثل بنينا لا أنَّ بنينا مثل بني أبنائنا.

لأنَّ إسناد الفعل إلى ألف الضمير أو واوه أمارةٌ على الإخبار بالجُملة عن الاسم بعدها[1].

3. أنْ يكُونَ المبتدأُ مفردًا، والفعلُ مُسندًا إلى غير ضميره، نحو: "زيد قام أبوه"؛ فإنَّه يجوز تأخيره، نحو: "قام أبوه زيد".

4ـ أنْ يكُونَ الخبرُ ظرفًا، أو حرف جرٍّ، والمبتدأ معرفة، أو نكرة مُختصّة، كما في نحو: "زيدٌ عندك"، و"رجلٌ تميميٌّ في الدّارِ"؛ جاز فيه التّقديم والتّأخير[2].

وتبعهُ الشاطبي[3]، والمرادي[4]،وابنُ عقيل[5]، وابنُ هشام[6]،والأشموني[7].

وأضافَ الأخيران موضعًا آخر يجوزُ فيه تقديم الخبر، وهو: مجيء المبتدأ مصدرًا مُؤوَّلا من "أنْ" مفتوحة الهمزة وصلتها بعد "أمّا"، نحو قول الشاعر:

**عِنْدِي اصطبارٌ وأمّا أنَّنِي جَزِعٌ  يومَ النَّوَى فلوجْدٍ كادَ يَبْرِينِي[8]**

---

1. ولقائلٍ أنْ يقول بأنّ هذا على لغة " أكلوني البراغيث"، ويُردُّ عليه بأنّ تقديم الخبر أكثرُ من هذه اللغة والحملُ على الأكثر أرجح. يُنظر شرح المرادي (1/ 189)، ومنهج السالك (1/ 164).

2. يُنظر شرح ابن الناظم (82 . 83).

3. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 53 . 91).

4. يُنظر شرح المرادي (1/ 188 . 191).

5. يُنظر شرح ابن عقيل (1/ 228 . 231).

6. يُنظر أوضح المسالك (1/ 183 . 193).

7. يُنظر منهج السالك (1/ 162 . 167).

8. البيت بلا نسبة في شرح التصريح (1/ 218)، والمقاصد النحوية (1/ 508)، وشرح شواهد المغني (2/ 661) 661) وأوضح المسالك (1/ 190)، ومنهج السالك (1/ 167).

والشاهد فيه: قوله: "وأمّا أنني جزع" حيْثُ ابْتُدِئ بأن وصلتها بعد أما، فلم يلزم تقديم الخبر، بل يجوز فيه التقديم والتأخير.

ويميلُ الباحث إلى ما ذهب إليهِ النّاظمُ والشّرّاح مِنْ أنّ تقديم الخبر جائزٌ ـ خلافًا للكوفيين، ووفاقًا للبصريين ـ، حيثُ قال ابن أبي الربيّع[1]: اعلمْ أنّ خبر المُبتدأ يجوزُ تقديمه بالسّماع وبالقياس[2] وذلك بشرطِ وُجودِ قرينةٍ تُبيّنُ المُرادَ؛ لتحصل الفائدةُ بالإخبار ولوجودِ ذلك سَماعًا؛ فقد أتى في التنزيل الكريم، ولكثرة مجيئه فِي كَلَام العَرَب نظمًا ونثْرًا، ومن حفظ حُجّة على مَنْ لَمْ يحفظ.

**المسألة السادسة: حذف المبتدأ والخبر جوازًا.**

إنَّ المبتدأ والخبر تحصل الفائدةُ بمجموعهما، فالمبتدأ معتمَدُ الفائدة، والخبرُ محلُّ الفائدة، فلا بدّ منهما، إلَّا أنّه قد تُوجَد قَرِينةٌ لفظيةٌ، أو حاليّةٌ تُغْنِي عن النُّطْق بأحدهما، فيُحْذَفُ لدلالتها عليه، وقد جاء ذلك مَجِيئًا صالحًا، فحذفوا المبتدأ مَرَّةً، والخبرَ أخرى[3]، حيثُ قال النّاظمُ رحمه اللهُ تعالى:

**وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُما؟**

**وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ؟ قُلْ: دَنِفْ فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ**

قال ابنُ النَّاظم شارحًا: (يَجوزُ حذفُ كلٍّ من المبتدأ والخبر إذا عُلِمَ ودلَّ عليه دليلٌ كما إذا قُلْتَ: "زيدٌ" في جواب "مَنْ عندك؟"، و"دَنِفٌ" في جواب "كيف عَمْرُو؟"؛ فـ"زيدٌ" مبتدأ محذوف الخبر

---

1. هُوَ عبد الله بن أحمد، الإمام [أبو الحسين] ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، ولد في رمضان سنة (599هـ)، وقرأ النحو على الدّبّاج والشلوبين، والقراءات عن محمد بن أبي هارون التيمي، وسمع من القاسم بن بقي، وغيرهم، وتوفي سنة (688هـ)، وله من التّصانيف: شرح الإيضاح، والملخّص، والقوانين، وشرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل، وغيرها. بغية الوعاة (2/ 125).

2. البسيط في شرح جمل الزّجاجي (577).

3. يُنظر شرح المفصّل لابن يعيش (1/ 239).

و"دَنِفٌ" خَبَرٌ محذوفُ المبتدأ، والتقدير: "زيد عندي"، و"عمرو دَنِفٌ"، ولكن جاز فيهما الحذف لظهور المراد)[1].

واستشهد لحذف الخبر بقول الشاعر: [من المنسرح]

**نَحْنُ بِمَا عنْدنا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ راضٍ والرَّأْيُ مُخْتلِفُ**[2].

التقدير: "نحن بما عندنا راضون، وأنت بما عندك راض".

كما استشهد لحذف المبتدأ بقوله تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾[3]؛ أي: "فعمله لنفسه، وإساءته عليها".

وقول الشاعر: [من الطويل]:

**أَضَاءَتْ لَهُمْ أَحْسَابُهم وَوُجُوهُهُمْ دُجَى الليلِ حتَّى نَظَّمَ الجَزْعَ ثَاقِبُهْ**

**نُجُومُ سَمَاءٍ كُلَّمَا انقضَّ كَوْكَبٌ بَدَا كَوْكَبٌ تَأْوِي إِلَيْه كَوَاكِبُه**[4]

---

1. شرح ابن الناظم (84).

2. البيت منسوب لقيسِ بن الخَطيم في الكتاب (1/ 75)، وخزانة الأدب (4/ 275)، وتخليص الشواهد (1/ 205) والمقاصد النحويّة (1/ 534).

والشاهد فيه قوله: "نحنُ بما عندنا" حيث حذف فيه الخبر وهو قوله: "راضون"؛ وإنّما حذف الخبر هاهنا لدلالة خبر المبتدأ الثاني عليه، وهو قليل وفيه شذوذ.

3. [فُصِّلت/46].

4. البيت منسوبٌ لأبي الطَّحَان في تخليص الشواهد (1/ 202)، ولأبي الطمحان في المقاصد النحويّة (1/ 546) وخزانة الأدب (8/ 95)، وشرح ديوان الحماسة (1119).

والشاهد فيه قوله: "نجومُ سماءٍ" حيث حذف فيه المبتدأ جوازًا؛ إذ أصله: هُمْ نجومُ سماء.

كما استشهد لحذف ما يحتملُ كونه مبتدأً أوخبرًا، بقوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ﴾[1]، وقالَ شارِحًا: فإنَّ سياق الكلام قبله يَصِحُّ كونُهُ خبرًا لمبتدأ محذوف؛ أيْ: "طاعتكم طاعة معروفة"؛ لأنَّها بالقول دون الفعل، وكونه مبتدأً خبره محذوف، أي: "طاعة معروفة مقبولة هي أمثل بكم من هذا القسم الكاذب"[2].

واستشهد أيضًا لحذف المبتدأ والخبر معًا بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾[3]؛ تتِمَّتُهُ ﴿فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ﴾[4].[5].

وتبعه المُرادي[6]، وابنُ هشام[7]، وابنُ عقيل[8]، والأشموني[9].

وقدْ استدركَ عليه الشاطبي في استشهاده ـ لحذف المبتدأ والخبر معًا ـ بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾[10] بوجهين:

---

1. [النور/53].
2. يُنظر شرح ابن الناظم (85).
3. [الطلاق/ 4].
4. [الطلاق/ 4].
5. يُنظر شرح ابن الناظم (84 ـ 86).
6. يُنظر شرح المرادي (1/ 192).
7. يُنظر أوضح المسالك (1/ 193 ـ 202).
8. يُنظر شرح ابن عقيل (1/ 244 ـ 246).
9. يُنظر منهج السالك (1/ 168).
10. [الطلاق/ 4].

أحدهما: إمكان تقدير المفرد مكان تلك الجملة، كأنَّهُ قيل: [واللائي لم يَحِضْنَ كذلك]، أو [جاريات مجراهنّ]، أوْ ما أشبه ذلك[1].

والثاني: أنَّ الجملة إنْ سُلِّم أنَّها المُقدَّرة بأنّها هي الخبر، فلنا أنْ نقولَ: لَمْ تُحَذفْ هُنَا الجملة من حيث هي مبتدأٌ وخبرٌ، بل من حيث هي خبر المبتدأ الذي تقدَّم، وعند ذلك لا يكون فيها دليلٌ على جواز حذف المبتدأ والخبر بإطلاق، وهو المحتاج إليه هنا.

هذا كله إنْ جعل ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾[2] في موضع رفع، وأمَّا إنْ جعلته في موضع خفض عطفًا على (هُنّ) من قوله: ﴿فَعِدَّتُهُنَّ﴾، فالآية بمعزلٍ عن هذا الضرب الذى ذُكِرَ، وإنّما يرجع إلى الضّرب الأوّل[3].

ويميلُ الباحث ـ تبعًا للنّاظمِ والشُّرّاح ـ إلى أنّهُ إذا دلَّ دليلٌ على حذفَ المبتدأ أوِ الخبرِ أوْ كِليهمَا وفُهِمَ المعنى، جاز الحذْفُ؛ حيثُ قال ابن جنّي: (قدْ حذفت العربُ الجُمْلَةَ والمُفْرَدَ والحرفَ والحركة، وليس شيء من ذلك إلّا عن دليلٍ عليْهِ، وإلّا كان فيه ضَرْبٌ مِنْ تكليف علم الغيب في معرفته)[4]، وعلّلَ ابنُ يعيش جوازَ الحذفِ بقوله: (لأنّ الألفاظ إنّما جيءَ بها للدّلالة على المعنى فإذا فُهم المعنى بدون اللّفظ، جاز أنْ لا تأتي به، ويكون مرادًا حُكْمًا وتقديرًا)[5].

---

1. وهو الأولى؛ حيثُ قال السمينُ الحلبي: {واللائي لَمْ يَحِضْنَ} مبتدأٌ، خبرُه محذوفٌ. فقدَّروه جملةً؛ أي: فعدَّتُهنَّ ثلاثةُ أشهرٍ أيضا، والأَوْلَى أن يقدَّرَ مفردا، أي: فكذلك، أو مِثْلهنَّ، ولو قيل: بأنَّه معطوفٌ على {اللائي يَئِسْنَ} عَطْفَ المفرداتِ، وأخبر عن الجميع بقولِه «فعِدَّتُهنَّ» لكان وجهًا حسنًا. الدّر المصون (10/ 355).

2. [الطلاق/ 4].

3. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 99).

4. الخصائص (2/ 360).

5. شرح المفصّل لابن يعيش (1/ 239).

**المسألة السابعة: تعدّد خبر المبتدأ الواحد.**

يجوز أنْ يكونَ للمبتدأ الواحدِ خبران أو أكثرُ من ذلك، حيثُ قال ابنُ جنّي: وإنْ شئت أنْ تُخبرَ عَنِ المبتدأ بعشرة أخبار أو بأكثر من ذلك جَازَ وحَسُنَ؛ لِمَا يتضمَّنه كلُّ خبرٍ منها مِنَ الفائدة[1].

قالَ الناظمُ رحمه اللهُ تعالى:

**وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا**

قسّم ابنُ الناظم في شرحه تعدّد الخبر على ثلاثة أقسام، وهي:

1. قِسم يجب فيه العطف: وهو ما تعدَّدَ لتعدُّدِ ما هو له: إمَّا حقيقة، نحو: "بَنُوكَ، كاتِبٌ، وصَانِعٌ وفقِيهٌ"، قال الشاعر: [من المتقارب]

**يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَهْ**[2].

وإمَّا حُكْمًا، كقوله تعالى: ﴿ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٞ وَلَهْوٞ وَزِينَةٞ وَتَفَاخُرُۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٞ فِي ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ﴾[3].

---

1. المُحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (1/ 161).

2. البيت منسوب لطرفة بن العبد في المقاصد النحويّة (553)، وبلا نسبة كما في تخليص الشواهد (212)، وخزانة الأدب (1/ 133).

والشاهد فيه: أنّ الخبر متعدّد لتعدّد المخبر عنه؛ فيجب العطف بالواو.

3. [الحديد/20].

2. قسم يجب فيه ترك العطف: وهو ما تعدّد في اللفظ دون المعنى، وضابطه ألَّا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ، كقولك: "الرّمّان حُلْوٌ حَامِضٌ"، بمعنى: "مُزٌّ"[1]، و"زيد: أعسر أيسر"، بمعنى: "أضبط"[2].

3. قسم يجوز فيه الأمران: وهو ما تعدّد لفظًا ومعنى، دون تعدُّد ما هو له، نحو: "هم سراة شعراء" وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: "هم سراةٌ وشعراءٌ"، قال الله عز وجل: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ١٥ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ﴾[4]، وقول الشاعر: [من الطويل]:

**يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي  بِأُخْرَى المَنَايَا فَهْوَ يَقْظَانُ هَاجِعُ**[5].[6].

وتبعهُ المُرادي، الأشموني[1].

---

1. ليْسَ المقصودُ وُجود طعم الحلاوة وطعم الحُمُوضة في الرمّان؛ إذْ هُما ضِدّان، وإنّما المقصودُ وُجودُ طعمٍ بينَ الحلاوة وبيْنَ الحُموضة، والمُزُّ من الرُّمَّان ما كان طعمُهُ بين حُموضةٍ وحلاوة. يُنظر مادة (مزز) في لسان العرب (6/ 4192)، ومقاييس اللغة (5/ 271).

2. وإنّما امتنع العطف؛ لأنهما خبران في معنى الخبر الواحد، ولأنّ العطف يقتضي المُغايرة. يُنظر شرح التصريح (1/ 232)، وحاشية السجاعي (68).

3. [البروج/14-16].

4. [الأنعام/39].

5. البيت منسوب لحميد بن ثور الهلالي في المقاصد النحوية (1/ 540)، وخزانة الأدب (4/ 292)، وتخليص الشواهد (214).

والشاهد فيه: قوله: "يقظان هاجع" فإنّهما خبران عن مبتدأ واحد، ويجوز فيه العطف وتركه؛ للمغايرة بين الخبرين لفظًا ومعنى.

6. يُنظر شرح ابن الناظم (89 . 91).

وأجازَ الشاطبي، وابنُ عقيل تعدُّدَ الخبرِ إذا كان أحدهُمَا مفردا والآخرُ جملة، نحو: "زيد قائِمٌ ضَحِكَ"[2].

وردّ عليهما الشاطبي قائلًا: (فإنّه حين قدَّم قبل ذلك أنَّ الخبر ينقسم إلى مفرد وجملة وظرف ومجرور، كان من الجائز أنْ يقعَ ذلك هُنا، فيكونَ الخبران مفردَين أو جُملَتين، أو ظَرْفين، أو مجرورَين، أو يكونا متخالفين، أحدهما مفرد، والآخر جملة وشبه ذلك)[3].

وقدْ ردّ ابنُ هشام، والشاطبي، والشيخ خالد الأزهري على ابن النّاظم في استشهاده بالبيت [يداك يدٌ خيرها يُرتجى]؛ حيثُ لم يعدُّوْهُ من باب تعدّد الخبر لمبتدأ واحد، بل من تعدّد الخبر لمبتدأ مُتعدّد في نفسه حقيقة؛ لأنّ [يداك] في قوة مبتدأين لكلٍّ منهما خبر، على حِدَتِهِ؛ لأنّ التحقيق أنّ العطف ليس مِنَ التعدد[4].

وقد ردّ عليهم الأشموني بقوله: (إنّ كون [يداك] ونحوه في قوة مبتدأيْنِ لا يُنافي كونه بحسب اللّفظ مبتدأ واحدًا؛ إذِ النّظرُ إلى كون المبتدأ واحدًا أو متعدّدًا إنّما هُو إلى لفظه لا إلى معناه، وهو واضح لا خفاء فيه)[5].

---

1. يُنظر شرح المُرادي (1/ 195)، ومنهج السالك (1/ 174 . 178).

2. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 127 . 135)، وشرح ابن عقيل (1/ 257 . 260).

3. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 133 . 134).

4. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 133)، وأوضح المسالك (1/ 203 ـ 204)، وشرح التصريح (1/ 231)، وحاشية يس (1/ 96).

5. منهج السالك (1/ 176 ـ 177).

ويُمكنُ الرّدُّ عليهم أيْضًا بأنّ ما قالُوهُ هُو عيْنُ ما قالَهُ ابنَ النّاظم، حيْثُ قال في القسم الأوّلِ من تقسيمِهِ "هو ما تعدَّدَ لتعدُّدِ ما هو له"؛ أيْ تعدد الخبر لتعدّد المُبتدأ فلا اعتراض حينئذٍ.

وردّ ابنُ هشام على ابن الناظم أيْضًا في استشهاده بالآية، حيثُ قال: (ليس من تعدّد الخبر قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا صُمٌّ وَبُكۡمٌ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ﴾[1]؛ لأنَّ الثّاني تابع بالعطف بالواو على ما قبله، والأصل: "والذين كذبوا بآياتنا بعضهم صُمٌّ وبعضهم بُكْمٌ"، فحُذِفَ المبتدآن، وبقي خبراهما فعُطِف أحدُهُمَا على الآخر)[2].

وقد ردّ عليه الأشموني بقوله: (لا مُنافاة أيضًا بين كونه تابعًا وكونه خبرًا؛ إذْ هُوَ تابِعٌ مِن حيثُ توسّط الحرف بينه وبين متبوعه، خبرٌ من حيثُ عطفه على خبر، إذْ المعطوف على الخبرِ خبرٌ كما أنَّ المعطوفَ على الصّلة صلةٌ، والمعطوفُ على المبتدأ مبتدأٌ، وغير ذلك وهو ظاهِرٌ)[3].

وقال الشاطبي: حِينَ أخبر الناظمُ عن العرب أنَّهم فعلوا ذلك، وأتى بمثال من غير ما سُمِعَ، دلّ على أنَّ ذلك غير موقوف على السّماع وأنَّه قياس، وذلك مستقيم؛ فإنَّه كذلك عند النحويين[4].

وبناءً على ما سَبقَ يميل الباحثُ ـ تبعًا للنّاظمِ والشّرّاح ـ إلى أنّ تعدُّدَ الأخبارِ لمُبتدأٍ واحِدٍ أمرٌ ورَدَ بِهِ السَّماعُ، وهو غيرُ قليلٍ في التّنزيل الحكيم، وفي قول العرب، وفي الشّعر، وأنّ القول بتعدُّده لا إشكالَ فيهِ مِنْ حيْثُ الصّناعة؛ فلا ينقُضُ قاعِدَةً، ولا حُكمًا نحويًّا؛ وذلك لأنّ الخبر حُكْمٌ

---

1. [الأنعام: 39].
2. أوضح المسالك (1/ 205).
3. منهج السالك (1/ 177).
4. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 133).

ويجوزُ أنْ يُحكمَ للشَّيءِ الواحِدِ بأكثرَ مِنْ حُكْمٍ، وكذلك فإنّ الخبرَ وصْفٌ للمبتدأ في المعنى والنّعت يجوز تعدّده؛ فكذا ما هُو بمنزلته.

## المبحث الثّاني: النّواسِخُ التي ترفعُ المبتدأ وتنصب الخبرَ.

إذا نظرنا في المعجمات اللغوية عن الأصل الثلاثي "النّون والسّين والخاء" وجدنا أنّها عبارة تدُلُّ على: التبديل والرفع والإزالة، يقال: نَسَخَتِ الشمسُ الظلَّ أيْ: أزالته[1].

حيثُ جاء في مقاييس اللغة: "النُّونُ وَالسِّينُ وَالخَاءُ" أَصْلٌ واحدٌ، إِلَّا أَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِي قِيَاسِهِ، قال قومٌ: قياسُهُ رَفْعُ شَيْءٍ وَإِثباتُ غيره مكانهُ، وَقَالَ آخَرُونَ: قِيَاسُهُ تَحويلُ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ، وَالنَّسْخُ: أَمْرٌ كَانَ يُعْمَلُ بِهِ مِنْ قبلُ ثمَّ يُنْسَخُ بِحَادِثٍ غَيره، كَالآيَةِ يَنْزِلُ فِيهَا أَمرٌ ثُمَّ تُنْسَخُ بِآيَةٍ أُخرى، وَكُلُّ شَيْءٍ خَلَفَ شَيْئًا فَقَدِ انْتَسَخَهُ[2].

وفي الاصطلاح: الناسخُ هو ما يرفعُ حكمَ المبتدأِ والخبر؛ أيْ يُبدله أوْ يُحوّله من حال إلى حال أخرى[3].

هذا ولمْ يصطلح النحاة المتقدّمون على تسميتها بـ"النواسخ"، وإنّما ظهر هذا المصطلح في القرن السابع للهجرة[4].

---

1. يُنظر كتاب التعريفات (240)، وتهذيب اللغة (7/ 84)، ولسان العرب (6/ 4407) مادة "نسخ".
2. يُنظر مقاييس اللغة مادة "نسخ" (5/ 424).
3. يُنظر شرح قطر الندى وبلّ الصدى (127).
4. يُنظر النواسخ في كتاب سيبويه لحسام الدين النّعيمي (15 . 20).

وهُناكَ سبعةُ أنْواعٍ منَ العوامل النّاسخة التي تدخل على المبتدأ والخبر، فتنسخ حكمهما إلى أَحكامٍ أُخَر، وتُسمّى لأجل ذلك النواسخَ؛ لأنّها نسخت عمل الابتداءِ في الاسمين اللذين كانا قبل دُخُولها مبتدأً وخبرًا، وهي على ثلاثة أقسام، وهي:

1ـ قسم يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو: "كان" وأخواتها[1]، و"ما" الحجازية وأخواتها، وأفعال المقاربة.

2. قسم ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وهو: "إنّ" وأخواتها، و"لا" النافية للجنس.

3. قسم ينصبهما معًا، وهو: "ظنّ" وأخواتها، و"أعلم" وأخواتها.

وقد اقتضت طبيعة هذا المبحث أنْ يُقسّم على المطالِبِ الآتية:

ـ المطلب الأول: كان وأخواتها، فيه خمس مسائل.

ـ المطلب الثاني: الحروف المُشبّهة بـ[لَيْسَ]، فيه ثلاث مسائل.

ـ المطلب الثالث: أفعالُ المقارَبةِ، فيه مسألتان.

---

1ـ المقصودُ بأخواتِها؛ أيْ نظائرها، وإطلاقُ لفظ أخواتها مجازٌ، على جهة الاستعارة التصريحية، وكذلك بقية النواسخ. يُنظر حاشية السجاعي (68).

## المطلب الأول: كان وأخواتها.

هذا الباب الأوّلُ من النواسخ الدّاخلة على المبتدأ والخبر[1]، وهو بابُ [كان وأخواتها]، وهي أفعالٌ ناقصةٌ[2]، والمُتّفق على عدِّه من هذه الأفعال ثلاثة عشر فعْلًا، ثمانية لا شرط لها وهي: [كان، وأصبح، وأضحى، وأمسى، وظلَّ، وبات، وصار، وليس]، وواحد شرطه أنْ يقعَ صِلَةً لـ[ما] الظرفيّة ـ وهي المصدريّة المراد بها وبِصِلَتِهَا التوقيت ـ وهو: [دام]، وأربعة شرطها تقدّم نفي أو شبهه[3]، وهي: [زال ـ ماضي يزال ـ، وانفكّ، وبرح، وفَتِئَ]، والأربعة بمعنى واحدٍ باتّفاق النّحويين[4].

---

1ـ ويُشترط لدخول هذه الأفعال على المبتدأ شروطًا محدّدة، وهي: إذا لم يلزم التصدير ولا الحذف، ولا عدم التّصرّف، ولا الابتدائية بنفسه، أو بغيره، فالأول: كأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، والثاني: كالمخبر عنه بنعت مقطوع، كقولك: الحمدُ للهِ الحميدُ، بالرفع، والثالث: نحو طوبى للمؤمن، والرابع: نحو: أقل رجل يقول ذلك إلا زيدًا والخامس: كمصحوب إذا الفجائية، والخبر إذا لم يكن طلبًا ولا إنشاء. يُنظر شرح التسهيل (1/ 336) وارتشاف الضرب (3/ 1148)، وشرح التصريح (1/ 233).

2ـ سُمّيتْ ناقصةً؛ لعدم اكتفائها بمرفوع، لا لأنّها تدلّ على زمنٍ دُونَ حدثٍ، فالأصحّ دلالتها عليهما إلّا [ليس]، خلافًا لابن جِنّي، وابن برهان، والجرجاني، وهو الظّاهر مِنْ قول سيبويه والمبرّد، والسّيرافي.

وإنّما لم تكتف بمرفوع؛ لأنّ حدثها مقصود إسناده إلى النّسبة التي بين معموليها فمعنى قولك: كان زيدٌ عالمًا وُجِدَ اتّصافُ زيدٍ بالعِلْمِ، والاقتصار على المرفوع غير وافٍ بذلك، فلهذا لم يُسْتَغْنَ به عن الخبر التّالي، وكان الفعلُ جديرًا بأنْ يُنسب إلى النّقصان شرح التسهيل (1/ 338 ـ 341).

3. يُقصد بشبه النّفي: النّهي والدّعاء، وسواءً كان النفيُ بحرفٍ أو فعلٍ أو اسمٍ. يُنظر همع الهوامع (1/ 410).

4. يُنظر شرح قطر الندى لابن هشام (127)، وهمع الهوامع (1/ 410).

وإنّما أفردتْ [كان] بالذّكر إشارةً إلى أنّها أُمُ الباب، ولذا اختصّت بزيادة أحكامٍ[1].

فترفع هذه الأفعال الاسمَ ويُسَمّى اسمًا لها ـ خِلَافًا للكوفيّين ـ[2]، وتنصبُ خبره ويُسمّى خبرًا لها وعبّر سيبويهِ عنهما باسم الفاعل واسم المفعول، حيثُ قال قاصدًا هذا الباب: (هذا باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسمِ المفعولِ، واسم الفاعلِ والمفعولِ فيه لشيءٍ واحدٍ)[3].

وكذا فعل المُبرّدُ؛ فإنّه ذكر هذه الأفعال في بابها، ثُمّ قال: (وهذه أفعال صحيحة كـ[ضَرَبَ] ولكنَّا أفردنا لها بابًا، إذْ كان فاعلُها ومفعولهما يرجعان إلى معنى واحدٍ)[4].

وقال ابن مالك في شرح التّسهيل: فأيَّ التعبيرين استعمل النحويُّ أصاب، ولكنَّ الاستعمال الأشهر أَوْلَى[5].

واتّفقوا على نصبها الجزء الثاني، ثم اختلفوا في نصبه، إلى أقوالٍ:

الأوّلُ: أنّهُ منصوبٌ تشبيهًا بالحال لأنّها شبيهة بـ[قام]، وهو قول الفرّاء.

والثاني: أنّهُ منصوبٌ على الحال، وهو قول بقيّة الكوفيين، حيثُ ذهبوا إلى أنّ خبر [كان] والمفعول الثاني من باب [ظَنَنْتُ] منصوبانِ على الحال؛ لأنّ [كان] فعلٌ غير متعدّ، فكان المنصوب بعدها على الحال لا على المفعوليّة.

---

1. يُنظر حاشية الصبّان على شرح الأشموني (1/ 356).

2. حيثُ ذهب جمهور الكوفيّين إلى أنّها لا تعملُ في المرفوع شيئًا، وإنّما هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها وخالفهم الفرّاء، حيثُ ذهب إلى أنّها عملت فيه الرفع تشبيهًا بالفاعل. يُنظر شرح التصريح (1/ 233).

3. الكتاب (1/ 45).

4. المقتضب (4/ 86).

5. يُنظر شرح التسهيل (1/ 337).

والثالثُ: أنَّه نصبهما نصب المفعول، لا على الحال؛ لأنّهما يقعان ضميرا في نحو قولهم: [كُنَّاهُمْ، وإذا لمْ نَكُنْهُمْ، فَمَنْ ذا يَكُونُهَمْ]، ولأنّهُ هو خبر المبتدأ بعيْنِهِ، وهو قول البصريين[1].

والصّحيح مذهبُ البصريّين؛ لوروده: [مضمرًا، ومعرفةً، وجامدًا]، ولكونه لا يُستغنى عنه، وليس ذلك من شأْنِ الحال.

وعُورض بوقوعه جملةً وشبهها، ولا يقع المفعول به كذلك.

وأجيب بأنَّ الجملة تقع موقع المفعول به، كالمحكيّة بالقول، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾[2]، وكذلك شبهها، كـ"مررتُ بزيد"، و"دخلتُ الدّارَ"[3].

كما يجوز تعدّد أخبارها، خلافًا لابن درستويه، حيثُ ذهب إلى منع تعدّد الخبر في هذا الباب لأنّه شبيه بمفعول ما يتعدّى إلى مفعول واحد، فكما لا يتعدّى الفعل المتعدّي إلى واحد إلى أكثر مِنْ واحد لا يُنْصَب بأفعال هذا الباب إلا خبر واحد

وردّ عليه ابنُ مالكٍ بقوله: إنّ ارتفاع الخبرين فصاعدًا ثبت بعامل؛ أيْ بالابتداء، و[كان] وأخواتها أقوى منه ولذلك انتسخ عملُه بعملها، فكما جاز للعامل الأضعف أنْ يعمل في خبرين فصاعدًا كذلك يجوز للعامل الأقوى، بل هو بذلك أولى[4].

---

1. يُنظر المسألة التاسعة عشرة بعد المائة من الإنصاف (2/ 676)، والمسألة السابعة في باب الأفعال من ائتلاف النصرة (121).
2. [مريم/ 30].
3. شرح التصريح (1/ 233).
4. شرح التسهيل (1/ 337).

**المسألة الأولى: توسط خبرِ كان وأخواتها بين الفعل الناسخ واسمه، أوتقديمه.**

الأصلُ تأخيرُ الخبرِ في هذا الباب، كما في باب المبتدأ والخبر، وقد لا يتأخّر فيتوسَّطُ بين الفعلِ والاسم تارةً، ويتقدُّم على الفعل تارةً، كالمفعول، وذلكَ بشروطٍ مُحدّدة وفي مواضع مُعيّنة، حيثُ قال الناظمُ رحمه اللهُ تعالى:

**وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ أَجِزْ، وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ**

**كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لاَ تَالِيَهْ**

**وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي**

قد اقتضت طبيعة هذه المسألة إلى أنْ تُقسّمَ على الفروعِ الآتية:

**أوّلًا: توسط خبرِ كان وأخواتها بين الفعل الناسخ واسمه.**

قال ابنُ النّاظم: (أمَّا التّوسُّط، فجائزٌ مع جميع أفعال هذا الباب، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[1]، وقول الشاعر: [من الطويل]:

**سَلِي إنْ جهلتِ الناسَ عنَّا وعنهُم فليسَ سواءً عالِمٌ وجَهُولُ**[2].

وقول الآخر: [من البسيط]

---

1. [الروم/47].

2. البيت منسوب للجلاج الحارثي، وقيل للسموأل بن عادياء اليهودي، كما في تخليص الشواهد (237)، والمقاصد النحوية (2/ 625 . 629)، وخزانة الأدب (10/ 331).

والشاهد فيه: قوله: [لَيْسَ سواءً]، حيثُ تقدَّم خبر[ليس] على اسمها، وهو جائز ـ خلافًا لابن درستويه ـ، وصحّ الإخبارُ به عن [عالم، وجهول]؛ لأنّه مصدرٌ بمعنى مُستوٍ. يُنظر حاشية السجاعي (71).

**لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ ما دامَتْ مُنغَّصَةً  لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ المَوْتِ والهَرَمِ[1].[2].**

وتبعهُ المُرادي، وابنُ هشام، والشاطبي، وابنُ عقيل، والأشموني[3].

**ثانيًا: تقديم خبر الأفعال الناسخة عليها.**

وأمّا تقديمُه عليها، فقسّمَ النّاظم الأفعال بحسب ذلك على ثلاثة أقسام، وهي:

أحدها: ما يمتنع فيه التّقديم باتفاقٍ، وهو: [دام] وحدها[4].

قال ابنُ الناظم شارحًا: (وأمّا التقديمُ، فجائزٌ إلّا مع [دام]، كما قال: [وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ]؛ أيْ منع)[5].

وعلّل عدمَ جواز تقديم الخبر على [دام] بقوله: (لأنّها لا تعمل إلّا مع [ما] المصدريّة، و[ما] هذه ملتزمة صدر الكلام، وألّا يفصل بينها وبين صلتها بشيء، فلا يجوزُ معها تقديمُ الخبر على [دام]

---

1. البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص: 241)، والمقاصد النحوية (2/ 589)، وشرح التصريح (1/ 243). والشاهد فيه: قوله: "ما دامت منغصةً لذاته" حيثُ قدَّم خبر ما دامت على اسمه، وهو جائز خلافًا لابن معطٍ.
2. شرح ابن الناظم (96).
3. يُنظر شرح المرادي (1/ 198)، وأوضح المسالك (1/ 215)، والمقاصد الشافية (1/ 155)، وشرح ابن عقيل (1/ 271 . 273)، ومنهج السالك (1/ 184 . 185).
4. أجمع النّحاة على أنّه لا يجوز تقديم خبر دام عليها. يُنظر المسألة السابعة عشرة في الإنصاف (1/ 126)، والمسألة الثامنة ـ في باب الأفعال ـ من ائتلاف النصرة (122).
5. شرح ابن الناظم (96).

وحدها، ولا عليها مع [ما]، ومثل [دام] في ذلك كلُّ فعلٍ قَارَنَهُ حَرْفٌ مصدري، نحو: "أريدُ أنْ تكونَ فاضلًا")[1].

وتبعهُ الشاطبي، وابنُ هشام، والمرادي، وابنُ عقيل، والأشموني[2]، إلّا أنَّ الشُّرَاحَ الثلاثة الأخيرين أجازوا تقديم الخبر على [دام] وحدها، حيثُ قال ابنُ عقيل: (والذي يظهر أنَّهُ لا يمتنعُ تقديم خبر [دامَ] على [دامَ] وحدها، فتقولُ: "لا أصحبُكَ ما قائمًا دام زيدٌ"، كما تقولُ: "لا أصحبُكَ ما زيدًا كلَّمْتَ")[3].

وعلّلَ المُرادي، والأشموني سبب جواز توسّط الخبر بين [دام] والحرف المصدري بأنّ [دام] غير متصرّفة، والحرف المصدري غير عامل، وقد أجازَ كثيرٌ من النّحاة الفصل بين الحرف المصدري وَصِلَتَهُ إذا كان غيرَ عاملٍ كـ"ما" المصدريّة[4].

والثاني: ما يمتنع فيه التّقديمُ باختلاف، وهو: [ما، وليس] وهو الذي قال فيه الناظمُ: [كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ "ما" النّافية]، وقوله: [وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي].

---

1. شرح ابن الناظم (96).
2. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 158 .160)، وأوضح المسالك (1/ 217)، وشرح المرادي (1/ 198)، وشرح ابن عقيل (1/ 273 . 275)، ومنهج السالك (1/ 185).
3. شرح ابن عقيل (1/ 275 . 276).
4. يُنظر شرح المُرادي (1/ 199)، ومنهج السالك (1/ 186).

قال ابنُ الناظم مُتحدّثًا عن المواضع التي وقع فيها الخلافُ بين جوازِ أوْ امتناع تقديم الخبر وَمُبيِّنًا أنّ مذهب والده هو المنع، بقوله: (ومع المقرون بـ "ما" النافية، ومع "ليس" على ما اختاره المُصنِّفُ)[1].

وعلّل عدمَ جواز تقديم الخبر على "ما" النّافية، نحو: "ما زال زيدٌ صديقك"، و"ما برح عمرو أخاك"، بقولهِ: (فالخبرُ في نحو هذا لا يجوز تقديمه على "ما"؛ لأنَّ لها صدر الكلام)[2].

وتبعهُ المُرادي، والشّاطبي، وابنُ هشام، وابنُ عقيل، والأشموني[3].

وفهم المُرادي، والشاطبي، وابنُ عقيل، والأشموني من كلامِ الناظم أنَّ غير [ما] من أدوات النفي ليس لها ذلك الحُكم، بل يجوز تقديم الأخبار عليها، كَـ[لَا، ولَنْ، ولمْ] فتقول: "قائمًا لا يكونُ زيدٌ" و"فاضلًا لم يزلْ أخوك"، و"عالمًا لنْ يصيرَ زيدٌ"، وكذلك سائرها[4].

واستثْنى الشاطبي من أدوات النّفي التي يجوزُ تقديمُ الأخبارِ علَيْهَا: [إنْ، ولَا]، نحو: "قائمًا لا يزال زيدٌ"، و"شاخصًا لا يكون أخوك"، و"قائمًا إنْ يزال زيد"، و"شاخصًا إنْ كان زيدٌ"، حيثُ قال: إنّ النحويين قالوا في [إنْ]: حكمُها حكمُ [ما]، وهي مِنْ أدوات الصّدارة؛ لأنّها بمنزلة [ما]، فكما لا يتقدّمُ الخبر على [ما]، كذلك لا يتقدم على [إنْ].

---

1. شرح ابن الناظم (96).
2. شرح ابن الناظم (96).
3. يُنظر شرح المرادي (1/ 199)، والمقاصد الشافية (2/ 160)، وأوضح المسالك (1/ 217- 218)، وشرح ابن عقيل (1/ 276 -277)، ومنهج السالك (1/ 186).
4. يُنظر شرح المرادي (1/ 200)، والمقاصد الشافية (2/ 161)، وشرح ابن عقيل (1/ 276).

ونَصُّوا في [لا] على مذهبين:

أحدهما: التّفرقة بين أَنْ تقع جوابا للقسم، أوْ لَا، فإنْ وقعت جوابا للقسم، لم يجزْ التقديمُ، فلا تقولُ: "والله قائما لا يزالُ زيدٌ"، وإنْ لم تقع جوابًا له، جازَ، فتقولُ: "قائمًا لا يزالُ زيدٌ"[1].

والثاني: أنّ أبا علي الفارسي[2] نصّ في التذكرة على امتناع: "زيدًا لا أضربُ".

وعلّلَ الشاطبي سبب جواز تقديم أخبارها عليها، بقوله: (فإنّ هذه الحروف – ما عدا [ما]– لم تستحقّ أنْ يكونَ لها صدرُ الكلام؛ والسّببُ في ذلك مبني على قاعدةٍ، وهي أَنّ العامل إذا تغيّر معناه تغيّر حكمُهُ، وإذا لم يتغيّر معناهُ لم يتغيّر حكمُهُ)[3].

كما أجازَ ابنُ الناظم توسّطَ الخبرِ بَيْنَ [ما] النافية والفِعل[4]، نحو: "ما قائمًا كانَ زيدٌ"، وقوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: [فَوَ اللهِ مَا الفقرَ أَخْشى عَلَيْكُم][5].

وتبعهُ المُرادي، وابن هشام، وابنُ عقيل، والأشموني[6].

---

1. والقائلون بالجواز هم: ابن أبي الربيّع، والسيرافي، وابنُ الأنباري. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 163).
2. هُوَ الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي، أخذ عن الزجّاج، وابن السرّاج، ومبرمان، وأخذ عنه: ابن جِنِّي، وعلي بن عيسى الربعي، وغيرهما، وتوفي سنة (377هـ)، ومن تصانيفه: الحُجّة، والتذكرة، وأبيات الإعراب، وتعيلقة على كتاب سيبويه، والمسائل الحلبيّة والبغداديّة، والقصريّة، والبصريّة، وغير ذلك. بُغية الوعاة (1/ 496).
3. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 161).
4. يُنظر شرح ابن الناظم (96). وأطلق النفي هنا ليشمل ما يكونُ النفي شرطًا لعمله، كـ"زال"، وما لا يكونُ النفيُ شرطًا لعمله، كـ"كان".
5. الحديث رقم [7535] في صحيح مسلم [كتاب الرقاق؛ باب ما يخاف من الدنيا]،(8/ 212)، والحديث رقم [3158] في صحيح البخاري (4/ 96).
6. يُنظر شرح المرادي (1/ 200)، وأوضح المسالك (1/ 217)، وابن عقيل (1/ 277)، والأشموني (1/ 187).

وقدْ خالفهم الشاطبي، حيثُ فصَّل المسألة بقوله: وما قال قدْ صحّ في غير المُقيّد بالنّفي، وأمَّا مَا كانَ النفيُ مِنْ شرطِ دُخُوله في هذا الباب، فالجوازُ فيه غير مسلّم؛ لأنَّهُما لَمَّا تلازما صارا كالشيْء الواحد، وهذا ليس بخاصٍّ بـ[ما] وحدها، بلْ هُوَ عامٌّ في سائر حروف النّفي، فلا يصحُّ أنْ يقال: "لا قائمًا يزالُ زيدٌ"، و"ما خارجًا انفكَّ عمرٌو")[1].

وخالفَ ابنُ النّاظم مذهبَ والدِه في (ليس): حيثُ أجازَ تقديم خبرها عليها، مُستدِلًّا بمذهب سيبويه، والبصريّين، وأبي علي، وابن بَرْهَانَ[2]، في جواز تقديم خبرها عليها بدليل جواز تقديم معمول خبرها عليها، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[3].

ومُستشهدًا بقولِ أبي سعيد السيرافي[4] ـ في الفرْقِ بَيْنَ [ليْسَ، وفعلِ التّعجُّبِ، ونِعْمَ وبِئْسَ]ـ: بأنّ [ليس] تدخل على الأسماء كلّها؛ مُظْهَرِهَا ومُضْمَرِهَا، ومَعْرِفَتِهَا ونَكِرَتِهَا، ويتقدّم خبرها على اسمها

---

1. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 164).

حيثُ ذهب الكوفيون ـ ما عدا الفرّاء ـ إلى أنّه يجوز تقديم خبر [ما زال] عليها، وما كان في معناها من أخواتها وإليه ذهب أبو الحسن بن كَيْسَان.

وذهب البصريون والفرّاء إلى أنّه لا يجوز ذلك. يُنظر المسألة السابعة عشر في الإنصاف (1/ 126)، والمسألة الثامنة ـ في باب الأفعال ـ من ائتلاف النصرة (122).

2. هُوَ عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن بَرْهَانَ، [أبو القاسم]، العكبري، قرأ على عبد السلام البصري وأبي الحسن السمسمي، وسمع من ابن بطة كثيرا، ومن غيره، ومات سنة (456هـ). بغية الوعاة (2/ 120).

3. [هود/8].

4. هُوَ الحسن بن عبد الله بن المرزبان، [أبو سعيد]، السيرافي النّحوي، مولده بسيراف قبل سنة (270هـ)، وخرج إلى إلى عُمان، وتفقّه بها، ثُم ببغداد، حيثُ قرأ القرآن على أبي بكر بن مجاهد، واللغة على ابن دريد، وأخذ النّحو عن ابن السرّاج ومبرمان، وتوفي سنة (368هـ)، وله من التّصانيف: شرح كتاب سيبويه، وشرح الدريديّة، وألفات القطع والوصل، وشواهد سيبويه، والوقف والابتداء، وأخبار النّحاة البصريين، وغيرها. بُغية الوعاة (1/ 507).

و[نعم، وبئس] لا يتّصل بهما ضمير المُتكلِّم، ولا العلم، و[فعل التّعجب] يلزم طريقة واحدة، ولا يكون فاعلُه إلا ضميرا، فكانت [ليس] أقوى منها[1].

وقال: (وبين "ليس"، و"عسى" فرقٌ؛ لأنَّ "عسى" مُتضمّنة معنى ما له صدر الكلام وهو معنى التّرجِّي، في نحو: "لعلّ"، و"ليس" بخلاف ذلك؛ لأنّها دالّة على النفي، وليس هو في لزوم صدر الكلام كالتّرجي؛ لأنَّ النفيَ وإنْ لزم صدر الكلام فيها، لمْ يلزمه فيما عداها؛ فلا يلزم من امتناع التّقديم على هذه الأفعال امتناع تقديم خبر [لَيْسَ] عليها)[2].

وذهب المُرادي، والشاطبي، وابنُ هشام، والأشموني[3]، إلى المنع[4].

بينما اكتفى ابنُ عقيل بذكر الخلاف بين النحويّين في جواز تقديم خبر [ليس]، أو منعه، ولمْ يُرجّح أيًّا من المذْهبَيْنِ[5].

وقد ردّ الأشموني على ابن الناظم في تفريقه بين "ليس"، و"عسى"، بقوله: (فإنّ "عسى" لا يتقدَّمُ خبرُها إجماعا؛ لعدم تصرّفها مع عدم الاختلاف في فعليتها؛ فـ"ليس" أوْلى بذلك، لمساواتها لها في عدم التّصرف مع الاختلاف في فعليتها)[6].

---

1. يُنظر شرح ابن الناظم (97).

2. شرح ابن الناظم (97).

3. يُنظر شرح المُرادي (1/ 200)، والمقاصد (2/ 170)، وأوضح المسالك (1/ 217)، والأشموني (1/ 187).

4- والمانعون هم: الكوفيون، ووافقهم المُبرّد، وابن السرّاج، والزجّاج، والفارسي في الحلبيّات، والجرجاني، وابنُ الأنباري، وابن مالك، وأكثر المتأخرين. يُنظر شرح المرادي (1/ 200)، والمقاصد الشافية (2/ 170)، والمسألة الثامنة عشر من الإنصاف (1/ 130)، والمسألة التاسعة - في باب الأفعال - من ائتلاف النصرة (130).

5. يُنظر شرح ابن عقيل (1/ 277 . 278).

6. منهج السالك (1/ 188). ومعنى عدم تصرّف الفعل: اقتصارُ العربِ بِهِ على بعض صِيَغِهِ.

كما ردّ الشاطبي، وابنُ هشام، والأشموني على ابن الناظم في استدلاله بالآية بأنَّ المتقدِّم في الآية هو الظرف، وهُمْ مِمَّا يتّسعُون في الظروف والمجرورات كثيرًا ما لا يتّسعون في غيرها، فلعلَّ هذا من جملة ما اتُّسِعَ فيه[1].

وأضاف الشاطبي قائلا: إنْ سلّمنا ذلك فلا يتعيّن في الآية دليلٌ لاحتمالها أمرين غير ما ذُكِرَ:

أحدهما: أنْ يكون (يَوْمَ) مبينًا على الفتح لإضافته إلى الفعل، وهو رأيُ الناظم في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[2]؛ فـ"يوم": مبتدأ، خبره: "ليس" وما بعدها، على حذفِ الضّمير من الخبر، وهو "فيه"، وذلك جائز على قلّة.

والثاني: أنْ يكون (يَوْمَ) منصوبًا لكن بفعل من معنى ما بَعْدُ، كما يُقَدِّرون ذلك في كثير من المواضع، نحو: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[3]، و﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾[4]، أو بفعل مِنْ معنى ما قبلُ، كأنَّهُ على تقدير: "يَعْرِفُون يوم يأتيهم"، و﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا﴾[5] جملة حاليّة مؤكّدة، أو مستأنفة، وإذا أمكن في الآية هذا كلُّه سقط الاستدلال بها[6].

الثالث: جميع أفعالِ هذا البابِ ـ عدا ما تَقَدّم ـ يجوزُ فيها تقديم الخبر أو توسيطه مُطلقًا من دون شرطٍ، وهو المُرادُ بقولهِ: "وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ أَجِزْ"، حيثُ قال المُرادي والشاطبي: وَلَمَّا تبيّن

---

1. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 175 ـ 176)، وأوضح المسالك (1/ 217)، ومنهج السالك (1/ 188).
2. [المائدة/ 119].
3. [يوسف/ 20].
4. [الشعراء/ 168].
5. [هود/8].
6. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 175 ـ 176)، والمسألة الثامنة عشر من الإنصاف (1/ 130 ـ 133).

ما يمتنع تصريحه وفاقًا، وما يمتنع على خلافٍ فيه، فُهِم أنّ ما عدا ما تَقَدّم جائز فيه التقديم مطلقًا[1].

ومن ثمّ اعتذر الشّاطبي للنّاظم في أنّه لم يُبَيِّن ما يلزمُ فيه تقديم الخبر أوْ توسيطه أو تأخيره وكذلك لم يُبيّن ما يمتنع تقديمه أو تأخيره أو توسيطه، بقوله: إنّ وُجُوبَ التّقديم أو التّأخير أو التّوسيط، أو امتناع ذلك، يستفيده النّاظر في نظمه من باب الابتداء، ومن باب الفاعل، والمفعول الذي لم يُسّمّ فاعله. فمَنْ حصَّل ما ذكرَهُ وأشار إليه في تلك المواضع، قدر على استخراج مثل ذلك هنا من غير كلفة[2].

ويرى الباحثُ أنّ الناظمَ ومنْ وافقهُ هُنا اختاروا مذهب مَنْ منع تقديم خبر "ليس" لِمَا قام على صحتّه من الدّليل، وإنْ كان في ذلك مخالفًا لجمهور البصريين.

**المسألة الثانية: تقديم معمولِ خبر كان وأخواتها.**

ذهبَ الكُوفيُّونَ إلى أنَّهُ يجُوزُ أنْ يلي "كان" وأخواتِها معمولُ خبرِها، وإنْ لمْ يكُنْ ظرْفًا ولا جارًّا ومجرورًا مُطلقًا، بدليل قول الشاعر: [من الطويل]

**قنافِذُ هدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا**[3]

---

1. يُنظر شرح المُرادي (1/ 200)، والمقاصد الشافية (2/ 177).

2. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 178 . 179).

3. البيت منسوب للفرزدق في تخليص الشواهد (245)، والمقاصد النحوية (2/ 592)، وخزانة الأدب (9/ 268) وشرح التصريح (1/ 247).

والشاهد فيه: قوله: "إياهم" فهي معمول "عوَّد" و"عوَّد" خبر "كان"، فقد ولي "كان" معمول خبرها، وفصل بين اسم "كان" وخبرها بما ليس بظرف أو جار ومجرور.

ومنعَهُ البصْريُّونَ مُطْلَقًا، وحملوا ما استشْهَدَ بهِ الكُوفِيُّونَ على زِيَادة "كان"، أوْ إضْمارِ الاسمِ مُرادًا، أوْ ضرُورَةً[1].

وفصّلَ كُلٌّ من ابن السّرّاج والفارسي وابن عصفور القولَ في المسألة، حيثُ أجازوا أنْ يلي "كان" وأخواتِها معمولُ خبرِها بشرط أنْ يتقدّمَ الخبرُ معه، نحو: "كانَ طعامَكَ آكِلًا زيدٌ" ومنعوه إنْ تقدّم وحده، نحو: "كان طعامكَ زيدٌ آكِلًا"[2]، وتبعهم النّاظمُ رَحِمهُ اللهُ تعالى، حيثُ قالَ:

**وَلا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ إلاَّ إذَا ظَرْفًا أَتَى أوْ حَرْفَ جَرْ**

**وَمُضْمَرَ الشَّأْنِ اسْمًا انْوِ إنْ وَقَعْ مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ**

يُفْهَمُ من قول الناظم أنَّه لا يجوزُ تقديمُ معمولِ الخبر على الخَبرِ والمبتدأِ دُون "كان" بحيثُ يصير واليًا للعامل – الذى هو: "كان"، أو إحدى أخواتها– إلّا إذا كان ذلك المعمولُ ظرفًا زمانيًّا أو مكانيًّا، أو حرفَ جرّ مع مجروره، فإنَّ ذلك جائز.

قال ابنُ الناظم: لا يُجَوِّزُ البصريّون إيلاء "كان" أو إحدى أخواتها معمولَ الخبرِ إلّا إذا كان ظرفًا أو حرفَ جرٍّ، نحو: "كانَ يومَ الجُمعةِ زيدٌ صَائِمًا"، و"أصبح فيك أخوك راغبا"، ولا يجوز عندهم في نحو: "كانت الحُمَّى تأخذُ زيدًا"، ونحو: "كان زيدٌ آكِلًا طعامك"؛ أنْ يُقال: "كانت زيدًا الحُمَّى تأخذ"، ولا "كان طعامك زيدٌ آكِلا"[3]، ولا "كان طعامَك آكِلًا زيدٌ"[4].

---

1. يُنظر المسألة الثانية والعشرون . في باب الأفعال . من ائتلاف النصرة (133).

2. يُنظر أوضح المسالك (1/ 220).

3. لا يجُوزُ قولك: "كانتْ زيدًا الحُمَّى تأخُذُ"؛ لأنَّ زيْدًا معمولُ تأخُذُ، ولا يجوزُ قولك: "كان طعامَك زيدٌ آكلًا"؛ لأنّ طعامَك معمول آكلًا، وقد ولي كان، وليس بظرفٍ ولا مجرور.

4. لا يجوز قوْلُكَ: كانَ طعامَكَ آكِلًا زيدٌ؛ لأنّك قدّمْتَ الخبرَ، فأوليت كان ما ليس معمولًا لها.

وقال: أجاز ذلك الكوفيون تَمَسُّكًا بنحو قول الشاعر: [من الطويل]

**قنافِذُ هدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا**[1]

وقول الآخر: [من البسيط]

**فَأَصْبَحُوا والنَّوَى عَالِي مُعَرِّسِهِم وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى يُلْقِي المَسَاكِينُ**[2]

ومَحْمَلُهُ عند البصريين على إسناد الفعل إلى ضمير الشّأْنِ، والجملة بعده خبرٌ، كما إذا وقع المبتدأ والخبر بعده مرفوعين، كقول الشاعر: [من الطّويل]

**إذا مِتُّ كان الناسُ صِنْفَانِ شامتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كُنْتُ أصْنَعُ**[3]**)**[4].

وتبعه المُرادي، والشاطبي، ، وابنُ هشام، وابنُ عقيل، والأشموني[5].

---

1. سبق تخريجه (157).

2. البيت منسوب لحميد الأرقط التميمي، كما في تخليص الشواهد (246)، والمقاصد النحوية (2/ 629)، وخزانة الأدب (9/ 270).

والشاهد فيه: قوله: [وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى يُلْقِي المَسَاكِينُ] حيث استشهد ابن الناظم به للكوفيين في تجويزهم: "كان طعامَك زيدٌ آكلًا"، و"كان طعامك آكلًا زيد"، وقد خطّأه ابن هشام والعيني، فقالوا: هذا وهمٌ منه؛ إذْ لو كان "المساكين" اسم [ليس] لكان "يلقى" مسندًا إلى ضميره، وكان يجب أن يقال: "يلقون" أو "تلقى" بالتاء المثناة من فوق، وإنّما اسم [ليس] في هذا البيت ضمير الشأن عند البصريين والكوفيين جميعًا.

3. البيت منسوب للعجير السلولي، كما في المقاصد النحويّة (2/ 631)، وخزانة الأدب (9/ 72)، وبلا نسبة في تخليص الشواهد (246).

والشاهد فيه: قوله: "كان الناس صنفان"، حيث وقع اسم كان ضمير الشأن.

4. شرح ابن الناظم (98 . 99).

5. يُنظر شرح المرادي (1/ 202)، والمقاصد الشافية (2/ 190 . 196)، وأوضح المسالك (1/ 220)، وشرح ابن عقيل (1/ 280)، ومنهج السالك (1/ 190 . 191).

كما أجاز ابنُ عقيلٍ أنْ يتقدّم الخبرُ والمعمولُ على الاسم، بشرط أنْ يتقدَّمَ الخبرُ على المعمول نحو: "كان آكلًا طعامَك زيدٌ"؛ لأنَّهُ لَمْ يلِ [كانَ] معمولُ خبرِها[1].

وعليه، لا ترجيح في المسألة، ويرى الباحثُ أَنّهم أجازوا ذلك؛ لاتّساعهم في الظروف والمجرورات ما لم يتّسعوا في غيرها، فلذلك أجازوا فيها هذا الضّرب.

**المسألة الثالثة: استعمال كان زائدة.**

اختصّتْ كان – من بين سائر أخواتها– أنْ تكونَ زائدةً في الكلام، ولكنَّ ذلك قليل، ومعنى زيادتها أنْ يكونَ دخولُها كخروجها بالنّسبة إلى العمل، لا بالنّسبة إلى المعنى؛ فإنَّها إنَّما تُزادُ لمعنًى وهو الدّلالةُ على الزّمان الماضي، كما هي في أصلها، وإنَّما الزّيادةُ من حيثُ إنَّها تجيءُ غير عاملةٍ في معمول، فكأنّها مُلْغَاةٌ[2].

وعلَّلَ الشاطبي سبَبَ تخصيص زيادة [كانَ] من بين سائر أخواتها، بقوله: لأنّ [كان] أصلٌ لكلِّ فعلٍ وحدثٍ، وأصلٌ في هذا الباب لسائر أفعاله، فتصرّفوا فيها لذلك مَا لَمْ يتصرّفوا في غيرها[3].

كما فهم الشّاطبي أنَّ تخصيص [كان] بالزيادة، يدُلُّ على أنّها لا معمول لها، وإلّا فلو كان لها معمولٌ، لم يكن الزائدٌ [كان] وحدها، بل الجملةَ كلّها، وأنّ [كان] الزائدة لا تعملُ شيئًا، وفائدة الزيادة إنَّما هي الدّلالة على الزمان فقط[4].

---

1. يُنظر شرح ابن عقيل (1/ 280).
2. يُنظر شرح التصريح (1/ 251).
3. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 197).
4. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 198).

وليستْ زيادتُها على الإطلاق، وإنّما تُزادُ في مواضعَ مُعيّنة، وبشروطٍ مُحدَّدة، حيثُ قال النّاظمُ رحمه اللهُ تعالى:

**وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا  كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا**

قال ابنُ الناظم: قد تأتي "كان" بلفظ الماضي زائدة، لا عمل لها، ولا دلالة لها على أكثر من الزّمان، وتَتَعيّنُ للزيادة إذا وقعت في حشو الكلام[1]، كوقوعها بين "ما" وفعل التعجب، نحو: "ما كان أحسن زيدا!"، و"ما كان أصحَّ علم مَنْ تقدّم!"، وبين المسند والمسند إليه، كقوله: "أَوَ نَبِيٌّ كانَ مُوسَى"، وبين الجار والمجرور، كقول الشاعر: [من الوافر]

**سَرَاةُ بنِي أبِي بكْرٍ تَسَامَى  على كانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ**[2]

وندر زيادتها بلفظ المضارع، كقول أم عقيل: [من الرجز]

**أَنْتَ تَكُونُ ماجِدٌ نَبِيلُ  إِذَا تَهُبُّ شمْأَلٌ بَلِيلُ**[3]

ولم يرد غيرها من أخواتها إلّا (أصبح، وأمسى) فيما شذّ، من نحو قولهم، "ما أصبح أبردها!"، و"ما أمسى أدفأها!"[4].

---

1. أي أنّها تقعُ أثناء الكلام ووسطه، فلا تُزادُ في أوّلِ الكلامِ ولا آخره، حيثُ قال ابنُ جنّي: (ألا ترى أنَّ مَنْ اتَّسع بزيادة "كان" حشوًا أو آخرًا لا يجيز زيادتها أوّلًا). الخصائص (1/ 290).

2. البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد (253)، والمقاصد النحوية (2/ 603)، وخزانة الأدب (9/ 207).

والشاهد فيه: قوله: "على كان" فإنها زائدة بين الجار والمجرور، ومعنى الزيادة ألا يخلّ حذفها بالمعنى.

3 البيت منسوب لأم عقيل بن أبي طالب في تخليص الشواهد (253)، والمقاصد النحوية (2/ 601)، وشرح التصريح (1/ 251)، وخزانة الأدب (9/ 225).

والشاهد فيه: قوله: "تكون" فإنها زائدة ، وهذا شاذ على خلاف الأصل.

4. شرح ابن الناظم (99 ـ 100).

وتبعه المُرادي، والشاطبي، وابنُ هشام، وابنُ عقيل، والأشموني[1].

إلّا أنَّهُم فصَّلوا القول في مواضع زيادتها، حيثُ قالوا: وبابُ التعجب أكثرُ ما تُزاد فيها [كانَ]، وما سواهُ دُونه، وقد شذّت زيادتُها بين الجارِّ والمجرور[2].

وأضافوا موْضعًا آخر تُزادُ فيه [كان]، وهو: بين الصّفة والموصوف، نحو: "مررتُ برجلٍ كان فاضلٍ"[3]، ومنه قوله: [من الوافر]:

**فَكَيفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرانٍ لَنَا كَانُوا كرامِ**[4].

وقد خالفهم ابن هشام، فقد أنكر زيادة "كان" في هذا البيت؛ لرفعها الضمير؛ ولأنّ من شروط زيادة "كان" عنده أنْ تكونَ وحدها، فلا تُزاد مع اسمها[5].

---

1. ينظر شرح المُرادي (1/ 203)، المقاصد الشافية (2/ 201)، أوضح المسالك (1/ 226 ـ 229)، وشرح ابن عقيل (1/ 289 ـ 291)، ومنهج السالك (1/ 193 . 195).

2. يُنظر شرح المرادي (1/ 203)، والمقاصد الشافية (2/ 201)، وأوضح المسالك (1/ 227 . 228)، وشرح ابن عقيل (1/ 289 . 291)، ومنهج السالك (1/ 193 . 195).

3. يُنظر شرح المُرادي (1/ 203)، والمقاصد الشافية (2/ 202)، وشرح ابن عقيل (1/ 289)، ومنهج السالك (1/ 193. 194).

4. البيت منسوب للفرزدق كما في تخليص الشواهد (252)، وخزانة الأدب (9/ 217)، والمقاصد النحوية (2/ 604)، وشرح شواهد المغني (2/ 693)، وشرح التصريح (1/ 252).

والشاهد فيه: قوله: "كانوا" فإنهم قالوا: إنها زائدة بين الموصوف وهو "جيران"، وصفته وهو "كرام" وهو قول الخليل وسيبويه ومن وافقهم، وذهب قومٌ منهم المبرّد، وخالد الأزهري إلى أنها ليست زائدة في هذا البيت. شرح التصريح (1/ 252).

5. يُنظر أوضح المسالك (1/ 228 . 229).

كما أضاف ابنُ هشام، وابن عقيل، والأشموني[1] موضعًا آخر تُزادُ فيه [كان]، وهو: زيادتها بين الفعل ومرفوعه، كقولهم: "وَلَدَتْ فاطمةُ بنت الخرشب الأنماريّة الكَمَلَةَ مِنْ بني عبس، لم يُوجد كان أفضل منهم"[2].

ويُمكن الرّد عليهم بأنّهُ لا حاجة إلى ذكر هذا الشّرط؛ لأنّه داخلٌ في قول ابن الناظم [بين المسند والمسند إليه]؛ فالفعل هو المسند، والفاعل مسندٌ إليه.

وانفرد الأشموني بذكره موضعين آخرين من زيادة [كان][3]، هُمَا:

1. بين العاطف والمعطوف عليه، كقوله: [من الكامل]:

**فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بُحُوْرُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالإِسْلاَمِ**[4].

2. بين "نِعْمَ" وفاعلها، كقوله: [من الكامل]:

**وَلَبِسْتُ سِرْبَالَ الشَّبَابِ أَزُورُهَا وَلَنِعْمَ كَانَ شَبِيبَةُ الْمُحْتَالِ**[5].

---

1. يُنظر أوضح المسالك (1/ 228)، وشرح ابن عقيل (1/ 289)، ومنهج السالك (1/ 194).
2. الأنماريّة بفتح الهمزة نسبةً إلى الأنمار؛ وهي قبيلة من العرب، و"الكملة" جمع كامل، و"عبس" هو عبس ابن بغيض أبو قبيلة من قيس؛ أيْ ولدت فاطمة الأنمارية الأولاد الكَمَلَةَ مِنْ بني عبس. حاشية السجاعي (73).
3. يُنظر منهج السالك (1/ 194).
4. البيت منسوب للفرزدق كما في خزانة الأدب (5/ 437) والمصدر نفسه (9/ 211).

والشاهد فيه: قوله: "فِي الْجَاهِلِيَّة كَانَ وَالْإِسْلَام" حيْثُ وقعت "كان" زائدة بين المُتعاطفين.

5. لم أجد له تخريجًا فيما عُدت إليه من مصادر.

والشاهد فيه: قوله: "نعم كان شبيبةُ المحتال" حيث وقعت "كان" زائدة بين الفعل "نعم" وفاعله "شبيبة".

ويُمكن الرّد على الأشموني أيضًا بأنّهُ لا حاجة إلى ذكر هذا الشّرط؛ لأنّه داخلٌ في قول ابن الناظم [بين المسند والمسند إليه]؛ فالفعل "نِعْمَ" هو المسند، والفاعل مسندٌ إليه.

## المسألة الرابعة: حذف كان مع اسمها.

قالَ الناظمُ رحمه الله تعالى:

**وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ وَبَعْدَ "إِنْ" وَ"لَوْ" كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرْ**

**وَبَعْدَ "أَنْ" تَعْوِيضُ مَا عَنْهَا ارْتُكِبْ كَمِثْلِ: "أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ"**

قال ابن الناظم: (وأكثرُ ما تُحذف بعد "إنْ، ولَوْ" الشرطيتين، نحو: "سِرْ مُسرعًا إنْ راكبًا أوْ ماشِيًا"؛ أيْ: "إنْ كُنْتَ راكبًا أوْ كُنْتَ ماشيًا"، و"أعْطِ ولَوْ زيدًا أوْ عمرًا"؛ أي: "ولَوْ كان المُعْطَى زيدًا أو عمرًا")[1].

واستشهد بقول الشاعر: [من الكامل]

**حَدِبَتْ علَيَّ بُطُونُ ضِنَّةَ كُلُّهَا إنْ ظالِمًا فيهم وإنْ مظلُومَا**[2]

وقول الآخر: [من البسيط]

---

1. شرح ابنُ الناظم (100. 101).

2. البيت منسوب للنابغة الذبياني كما في المقاصد النحوية (2/ 633)، وتخليص الشواهد (259 ـ 260).

والشاهد فيه: قوله: "إن ظالمًا وإن مظلومًا" حيثُ حذفت "كان" واسمها بعد إن الشرطية، والتقدير: إن كنت ظالمًا، وإن كنت مظلومًا.

**فائدة: [ضِنّة] بمعجمة مكسورة فَنُونٌ، ومن قاله بالفتح وبالباء، فقد حرّف. يُنظر تخليص الشواهد (260).**

**لا يأمنُ الدَّهرَ ذُو بَغْيٍ ولَوْ ملِكًا  جُنُودُهُ ضاقَ عنْهَا السهلُ والجَبَلُ[1]**

وقال أيْضًا: (وقد تحذف "كان" بعد غير "إنْ، ولَوْ"، فمِنْ ذلك حذفها بعد "لَدُنْ"، كقول الراجز: أنشده سيبويه: [من الرجز]

*** من لَدُ شَوْلًا فإلى إتْلَائِهَا *[2]**

أيْ: من لدنْ كانَتْ شَوْلًا[3].

---

1. البيت بلا نسبة كما في المقاصد النحوية (2/ 609)، وتخليص الشواهد (260)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 256)، وشرح شواهد المغني (2/ 658).

والشاهد فيه: قوله: "ولو ملكًا"؛ حيث حذفت فيه "كان" مع اسمها بعد لو الشرطيّة.

2. هذا البيت يجري بين العرب مجرى المثل، وهو بلا نسبة كما في خزانة الأدب (4/ 24)، وتخليص الشواهد (260) والمقاصد النحوية (2/ 610)، وشرح التصريح (1/ 256).

والشاهد فيه: في قوله: "من لَدُ شولًا" حيثُ جاءت فيه "كان" مقدرة بعد لدن، وحذفُ كان بعد لدن قليل؛ لأنّ كان تحذف كثيرًا بعد "إن، ولو"، وحذفها بعد غيرهما قليل.

3. وقدّره سيبويه: "من لد أن كانت شولًا" ولم يقدره: "من لد كانت"؛ لأنّه لا يرى إضافة "لدن" إلى الجمل واعْتُرِضَ على سيبويه في تقديره "أن" إذ يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه، بل نصّ سيبويه في باب الاستثناء على أن الموصول الحرفي لا يجوز حذفه، وإنْ حُمِلَ على أنّه تقدير معنى لا تقدير إعراب، لزم منه أنَّ ما فرَّ مِنْهُ وقع فيهِ. يُنظر الكتاب (1/ 265)، وشرح التصريح (1/ 256).

**فائدة: إنّ [لدن] تضاف إلى الجملة ـ خلافا لسيبويه ـ ولا يجوز أن تضاف إلى مفرد ليس بزمان ولا مكان إذا اقترنت بها «إلى» تقول: "جلستُ من لدُ صلاةِ العصر إلى وقت المغرب"، والشولُ: جمع الناقة الشائلة فلا زمان ثَمّ ولا مكان، فلا بدّ من تقديره، أو تقدير ما يعطى معناه؛ إذ لا يقال: "من لد زيد إلى دخول الدار". والذى يصحّ تقديره بينهما "كان". يُنظر المقاصد الشافية (2/ 205).**

ومنه حذفها بعد "أنْ" الناصبة للفعل بتعويض "ما" عن الفعل، وإثبات الاسم والخبر كقوله: "أمَّا أنْتَ بَرًّا فاقْتَرِبْ"[1]؛ تقديره: "لأنْ كنت برًّا فاقترب"، فـ "أن" مصدرية و"ما" عِوَضٌ عنْ كانَ، و"أنت" اسمها، و"برّ" خبرها، ومنه قول الشاعر: [من البسيط]

**أبا خُرَاشة أمَّا أنت ذا نفرٍ  فإنَّ قَوْمِي لَمْ تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ[2])[3].**

وتبعه المُرادي، وابن هشام، والشاطبي، وابنُ عقيل، والأشموني[4].

وخُصّ الحذف بعد "أنْ، ولَوْ" دُونَ بقيّة أدواتِ الشّرْطِ؛ لأنَّ "أنْ" أُمُّ أدَوَاتِ الشّرْطِ الجازمة و"لَوْ" أمُّ أدواتِ الشّرْطِ غيرِ الجازمة، وهُمْ يتوسّعُونَ في الأمهاتِ ما لمْ يتوسَّعُوا في غيرِها[5].

كما علّلَ الشاطبي سبب ووجه كثرةِ إضمار كان بعد هذين الحرفين، بقوله: إنّهما من الأدواتِ الطالبة للفعل؛ لأنّهما شرطان، فلا بُدّ لهما من إضمار الفعل[6].

---

1. الأصلُ: أنْ كنْتَ برًّا فاقْتَرِبْ، فحُذِفت كانَ، فانفصَلَ الضميرُ المُتَّصلُ بِهَا وهو "التاء"؛ فصار: "أنْ أنْتَ برًّا"، ثُمَّ أُتِيَ بـ"ما" عِوَضًا عن "كانَ"، فصارَ: "أنْ ما أنْتَ برًّا"، ثُمَّ أُدْغِمَتِ النُّونُ في المِيمِ؛ فصارَ: "إمَّا أنْتَ برًّا".

2. البيت منسوب للعباس بن مرداس السُّلمي ـ رضي الله عنه ـ، كما في تخليص الشواهد (260)، والمقاصد النحوية (2/ 612)، وخزانة الأدب (4/ 13)، وشرح شواهد المغني (1/ 116)، وشرح التصريح (1/ 257).

والشاهد فيه: قوله: "أما أنت" حيثُ حذفت فيه "كان" بعد "أن" الناصبة للفعل.

3. شرح ابن الناظم (101 ـ 102).

4. يُنظر شرح المُرادي (1/ 203)، وأوضح المسالك (1/ 230)، والمقاصد الشافية (2/ 201). وشرح ابن عقيل (1/ 293)، ومنهج السالك (1/ 195 ـ 199).

5. يُنظر شرح التصريح (1/ 254)، وحاشية السجاعي (73 ـ 74).

6. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 205)، ومعنى كلامه: أنهما من الأدوات الطالبة لفعلين، فيطول الكلام فيُخفّفُ بالحذف.

كما علّلَ وجه إضمار [كان] بعد [أنْ] المفتوحة وَالمعَوَّض منها [ما]، بقوله: لأنَّ [أَنْ] هذه لا يقعُ بعدها الاسمُ مبتدأً، فكَانَ بمنزلة فعلٍ محذوفٍ؛ لحضور ما يدلُّ عليه[1].

وَعَدَّ المُرادي والشاطبي أنّ ما جاء محذوفًا بعد غيْرِ [إنْ]، وَ[لَوْ] الشرطيّتَيْنِ من النّادرِ، كما عَدَّا حذف [كان] بعد [أنْ] المفتوحة وَالمعَوَّض منها [ما]؛ فصارت [أَمّا] مِنَ الحذف اللّازم؛ لأنَّ حكمَ المُعوَّض أنْ لَا يُجْمَعَ معَ المُعَوَّض مِنْهُ[2].

وأجاز ابنُ عقيل في اسمِ [كانَ] المحذوفة المُعوضَّ عنها [ما] أنْ يكونَ ضمير المُتكلّم، نحو: "أمَّا أنا مُنطلقًا انطلقتُ"، والأصلُ: "أنْ كنتُ مُنْطَلِقًا"، أوْ اسمًا ظاهرًا، نحو: "أمَّا زيدٌ ذاهبًا انطلقتُ" والأصلُ: "أنْ كان زيدٌ ذاهبًا انطلقتُ"، حيثُ قال: والقياس جوازهُما كما جاز مع المخاطب، وقد مثَّل سيبويه ـ رحمه الله ـ في كتابه بـ "أمَّا زيد ذاهبًا"[3].

وأجازَ الأشموني حذف "كان" مع معموليها بعد [إنْ] المكسورة الهمزة، نحو قولهم: "افعل هذا إمَّا لا"؛ أيْ: "إنْ كُنْتَ لا تفعلُ غيره"، فـ[ما]: عِوَضٌ عنْ [كان] و[لا]: نافية للخبر واستشهد بقول الراجز:

**أَمْرَعَتِ الأرْضُ لَوْ أنَّ مَا لاَ *** لَوْ أنَّ نُوْقا لَكِ أَوْ جِمَالا**

**أَوْ ثَلَّةً مِنْ غَنَمٍ إمَّا لا**[4].

---

1. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 208 . 209).

2. يُنظر شرح المُرادي (1/ 203)، والمقاصد الشافية (2/ 205 . 208).

3. يُنظر شرح ابن عقيل (1/ 298).

4. البيت بلا نسبة كما في تخليص الشواهد (381).

والشاهد فيه: قوله: "إمّا لا" حيث حذفت "كان" مع اسمها وعوض عنها "ما".

التقدير: "إنْ كُنْتِ لا تجدين غيرها"[1].

## المسألة الخامسة: حذف النّون مِنْ كان.

إذا دخل على المضارع مِنْ "كان" الجازمُ، أُسْكِنَ النونُ ووجب حذفُ الواوِ قبلَهُ لأجْلِ التقاءِ الساكنيْنِ، فتقُولُ: "لَمْ يَكُنْ زيدٌ قائمًا".

وقدْ تُحذفُ النّونُ من هذا المضارِعِ أيضًا، وذلك بشروطٍ مُحدّدة، حيثُ قال النّاظمُ رحمه الله تعالى:

**وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ**

قال ابنُ الناظمِ شارحًا: (وقد تخفّف لكثرة الاستعمال، فتُحذفُ نونُها؛ تشبيهًا بحرف اللّين؛ هذا إنْ لَمْ يلِهَا ساكِنٌ، نحو: "لَمْ يكُ زيدٌ قائمًا".

فإنْ وَلِيَهَا ساكنٌ، كَمَا في نحْوِ قوله: "لمْ يكُنْ ابنُكَ قائمًا" امتنع الحذفُ، إلَّا عند يُونُسَ[2])[3].

ومستشهدًا بقول الشاعر: [من الطويل]:

**فَإِنْ لَمْ تكُ المِرْآةُ أبْدتْ وسامةً فقد أبْدَتِ المِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ[4].**

---

1. يُنظر منهج السالك (1/ 199).

2. هُوَ يونس بن حبيب الضبّي الولاء، البصري، [أبو عبد الرحمن]، من أصحاب أبي عمرو ابن العلاء، وُلد سنة (90هـ)، سمع من العرب، وروى عن سيبويه فأكثر، وله قياس في النّحو، ومذاهب يتفرد بها، وسمع منه الكسائي والفراء، وكانت له حلقة بالبصرة ينتابها أهل العلم، ومات سنة (182هـ). بُغية الوعاة (2/ 365).

3. شرح ابن الناظم (102).

4. البيت منسوب للخنجر بن صخر الأسدي، كما في المقاصد النحوية (2/ 617)، وتخليص الشواهد (268).

والشاهد فيه: قوله: "لم تك" حيثُ حذفت نون "تكن" مع وقوع الفعل قبل الساكن.

وتبعهُ الشاطبي، وابن هشام، وابنُ عقيل، والأشموني[1]، إلّا أنّ الشّرّاح الثّلاثة الأخيرِينَ اشترطُوا لحذف "النّونِ" ألّا يلِيَ "كانَ" ضميرٌ مُتَّصِلٌ، حيثُ قال ابنُ عقيل: (فإنْ كانَ ضميرًا مُتّصلًا لمْ تُحذف النُونُ اتّفاقًا، كقوله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ لعُمَرَ ـ رضي الله عنه ـ في ابن صياد: [إنْ يكنْهُ فلنْ تُسَلَّطَ عليه، وإلَّا يَكُنْهُ فلا خيرَ لك في قتلِهِ][2]، فلا يَجُوزُ حذفُ النُّونِ، فلا تقولُ: "إنْ يكُهُ" و"إلَّا يَكُهُ")[3].

وعلّل الشيخ خالد الأزهري ذلك، بقوله: لأنّ الضّمائر تردّ الأشياء إلى أصولها، فلا يحذفُ معها بعضُ الأصول[4].

وانفردَ ابنُ هشام باشتراطه لحذف [النّون] مِنْ [كانَ]: أنْ يكونَ الضّميرُ المُتّصلُ ضميرَ نصبٍ وأنْ يكونَ الجزمُ بالسّكون، وليس الجزمُ بحذف [النّون] كما في قوله تعالى: ﴿وَتَكُونُواْ مِنۢ بَعۡدِهِۦ قَوۡمٗا صَٰلِحِينَ﴾[5].[6].

وعلَّلَ الشاطبي سبب حذف النُّونِ مِنْ "كانَ"، بقوله: ووجهُ هذا الحذف أنَّها لمَّا كثُرَ استعمالهُم لها؛ إذ هي أصلٌ لكلّ فعلٍ وحدثٍ، وكانت النُّونُ تُشبِهُ حرفَ اللّينِ إذا كانت ساكنة؛ لأنَّها غُنّة في

---

1. المقاصد الشافية (2/ 211)، وأوضح المسالك (1/ 237)، وابن عقيل (1/ 300) ومنهج السالك (1/ 200).
2. سبق تخريجه (71).
3. شرح ابن عقيل (1/ 300)، وأوضح المسالك (1/ 238)، ومنهج السالك (1/ 200).
4. يُنظر شرح التّصريح (1/ 260).
5. [يوسف/ 09].
6. يُنظر أوضح المسالك (1/ 237 . 238).

الخيشوم، عاملوها معاملة حَرْفِ اللّين فحذفوها مع الجازم تشبيهًا لها بِه، وذلك بجامع أنّها تكونُ إعرابًا مثلهُ، وتُحذف للجازم كما يُحْذفُ[1].

كَمَا علَّلَ الشاطبي سبب عدَمِ حذف النُّونِ إذا كَانَ بعد [كان] ساكِنٌ، بقوله: لأنَّ الوجهَ الذى لأجله جازَ الحذفُ لم يَتِمّ؛ ألَا ترى أنّ السكونَ قد زال من [النّونِ] لأجل السّاكن، فضعُف شبهُ [النّون] بحرف اللّين، حيث قَوِيَتِ [النُّونُ] بالحركة، فلم يَجُزِ حذفُهَا[2].

وَمِمّا يُؤْخَذُ على الشُّرّاح ـ ما عدا ابن هشام ـ أَنَّهُمْ لمْ يُنبِّهُوا في اشتراطِهم أنْ يَكُونَ المضارعُ مجزومًا بالسّكونِ، لا بِحَذْفِ النُّونِ، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَكُونُواْ مِنۢ بَعۡدِهِۦ قَوۡمٗا صَٰلِحِينَ﴾[3]؛ فإنَّ جَزْمَ هذا المُضارعِ بحذْفِ النُّونِ، وذلك لأنّه مجزومٌ بالعطف على ﴿يَخۡلُ﴾ المجزوم في جواب الأمر من قوله تعالى: ﴿ٱقۡتُلُواْ يُوسُفَ أَوِ ٱطۡرَحُوهُ أَرۡضٗا يَخۡلُ لَكُمۡ وَجۡهُ أَبِيكُمۡ وَتَكُونُواْ مِنۢ بَعۡدِهِۦ قَوۡمٗا صَٰلِحِينَ﴾[4].

وممّا يُؤخذ على ابنِ عقيلٍ، والأشموني في اشتراطِهما لحذْفِ النُّونِ ألّا يلِيَ "كانَ" ضميرٌ مُتَّصِلٌ فكانَ لزَامًا عليهِما أنْ يُفصّلا القوْلَ بأنّهُ ضميرُ نصْبٍ مُتّصِلٍ، وإلّا فالنُّونُ تُحذفُ وُجُوبًا في حالةِ جَزْم المُضارع مع ضمائرِ الرَّفْعِ المُتّصِلَة.

---

1. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 211)، وشرح التّصريح (1/ 260).
2. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 212).
3. [يوسف/ 09].
4. [يوسف/ 09].

**المطلب الثاني: الحروف المُشبّهة بـ[لَيْسَ].**

هذا الباب الثّاني من النواسخ التي تدخلُ على المبتدأ والخبر فتنسخ عملهما، وهي ثلاثة أحْرفٍ تعمل في المبتدأ والخبر عمل [ليس] بالشّبه بها، وهي: "مَا، ولَا وإِنْ"، ووجهُ الشبّهِ أنَّها كُلّها للنّفي وكونُ النّفي للحال عند الإطلاق، ودُخُولُها على المُبتدأِ والخبرِ[1].

وإنّما أُفرِدتْ عن باب [كان]؛ لأنّها حروفٌ، وتِلْكَ أفْعالٌ[2].

وبينها تفصيل: (فـ[ما] أوغلُ في الشبه بـ[ليس]؛ لاختصاصها بنفي الحال، ولذلك كانت داخلة على المعرفة والنّكرة جميعًا، فقيل: "ما زيدٌ منطلقًا،" و"ما أحدٌ أفضلَ منك"، ولم تدخل [لا] إلّا على النّكرة، فقيل: "لا رجلٌ أفضل منك"، وامتنع: "لا زيدٌ منطلقًا"، واستعمال [لا] بمعنى [ليس] قليلٌ)[3].

وهذه الحروف وإنْ كانت مشبَّهةً بـ[ليس] وتعمل عَمَلَها، إلّا أنّها أضعفُ عملًا منها لأنّ [لَيْسَ] فعلٌ، وهذه حروفٌ[4].

وبِمَا أنّها فُروعٌ؛ فَيَجِبُ لِإعْمالِها عملَ [لَيْسَ] ـ عِنْدَ مَنْ يُعْمِلُونَها ـ أنْ تتوَفَّرَ فيها جُمْلةٌ مِنَ الشُّرُوطِ.

وقد اختلفَ الشُّرَّاحُ في ذكر هذه الشُّروطِ، وعددها، وبيانِ صحّتها، وسَيُخَصَّصُ هذا المطلب لمُناقشة هذا الاختلاف، وفيه ثلاثُ مسائل:

---

1. يُنظر حاشية السجاعي (75).
2. يُنظر شرح المُرادي (1/ 206)، ومنهج السالك (1/ 201).
3. المفصل في صنعة الإعراب (1/ 53).
4. يُنظر شرح ابن يعيش على المفصل (1/ 268).

## المسألة الأولى: شروط إعمال [ما] المشبهة بـ[لَيْسَ].

أَلْحَقَ الحجازيّون والتهاميّون والنجديّون "ما" النافية بـ "ليس" في العمل، إذا كانت مثلها في المعنى، فرفعوا بها الاسم، ونصبوا الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[2].

وأهملها التميميُّون كما أهملوا عملَ [لَيْسَ] حمْلًا عليْها، لعدم اختصاصهما بالأسماء[3].

وترفع [ما] المبتدأ اسمًا لها، وتنصب الخبر خبرًا لها ـ لأنّها مُشبّهة بـ[ليس]، فعملت عملها ـ وهذا مذهب أهل البصرة، وذهب الكوفيّون إلى أنّها إنَّما تعمل في المبتدأ خاصّةً الرفع، وأمَّا نصب الخبر، فعلى إسقاط الخافض[4].

---

1. [يوسف/31].

2. [المجادلة/02].

3. يُنظر مغني اللبيب (1/ 316. 317)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 261)، وحاشية السجاعي (75).

4. يُنظر المسألة السابعة والعشرون بعد المائة . في باب الأسماء ـ من ائتلاف النصرة (107) والمسألة الثالثة والأربعون ـ في باب الحروف ـ من المصدر نفسه (165)، وحاشية السجاعي (75).

وعلّق ابنُ يعيش على رأي الكوفيين قائلًا: وهذا غير مرضيّ، لأنّ الخافض إذا سقط إنّما ينتصب الاسمُ بعده إذا كان الجارُّ والمجرورُ في موضع نصب، فإذا سقط الخافض، وصل الفعل أو ما هو في معناه إلى المجرور فنَصَبَه، فالنصبُ إنّما هو بالفعل المذكور لا بسقوط الخافض، ألا ترى أنك تقول: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء/ 79]، فيكون الاسمُ مجرورًا بالباء، فإذا سقطت الباءُ كان الاسم مرفوعًا، نحو: "كفى الله"؛ لأنّه لم يكن موضعهما نصبًا بل رفعًا. شرح ابن يعيش على المفصّل (1/ 268 ـ 269).

وقال الشيخ خالد الأزهري: (إنَّ المنقول عنهم أنّ المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبره ونُصِبَ بإسقاط الخافض). شرح التصريح (1/ 261).

ولإِعْمالِها عملَ (ليْسَ) ـ عند الحجازيينَ والتّهاميين والنجديّين ـ لابُدَّ أنْ تتوَفَّرَ فيها جُمْلةٌ مِنَ الشُّرُوطِ، حيثُ قال النّاظِمُ رحمهُ اللهُ تعالى:

**إِعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا دُونَ إِنْ مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ**

**وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًا أَجَازَ العُلَمَا**

قال ابنُ الناظم شارحًا: (ومَنْ أعملها، فشرطُ عملها عنده: فَقْدُ "إِنْ" الزائدة، وبقاء النّفي وتأخير الخبر، وهو المشار إليه بقوله: "وترتيب زُكِنْ"؛ أيْ: عُلِمَ)[1].

وتبعه الشاطبي، والمُرادي، وابنُ هشام، وابنُ عقيل، والأشموني[2].

وعلّلَ ابنُ الناظم سبب بطلان العمل لَوُجُودِ "إِنْ" بقوله: لِضُعْفِ شَبَهِ "ما" حينئذ بـ"ليس"؛ إذ قدْ وَلِيَهَا ما لا يَلِي "ليس"، كَمَا في قول الشاعر: [من البسيط]

**بَنِي غُدَانَةَ ما إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ ولا صريفٌ ولكِنْ أنتمُ الخَزَفُ**[3].

وقال الشاطبي مُعلّلًا: فإذا دخلت [إِنْ] مع [ما]، نَقَصَ الشّبهُ لتبايُنِهما في الاستعمال، كاسم الفاعل إذا كانَ بمعنى الماضي لا يعملُ؛ لنَقْضِ شبهه بالمضارع، وهذا ظاهرٌ[4].

---

1. شرح ابن الناظم (103).

2. يُنظر المقاصد الشافية (217 . 226)، وشرح المُرادي (1/ 206 . 207)، وأوضح المسالك (1/ 242 . 250) وشرح ابن عقيل (1/ 306 . 307)، ومنهج السالك (1/ 201 . 203).

3. البيت بلا نسبة كما في المقاصد النحوية (2/ 635)، وخزانة الأدب (4/ 119)، وتخليص الشواهد (277) وشرح شواهد المغني (1/ 84)، وشرح التصريح (1/ 261).

والشاهد فيه: قوله: "ما إن أنتم ذهب"؛ على إبطال عمل [ما] النافية؛ لاقترانها بـ[إِنْ] الزائدة الكافّة.

4. المقاصد الشافية (2/ 220). وينظر شرح التّسهيل (1/ 369).

وأضافَ الشاطبي تعليلًا آخر، حيثُ قال: (وإنَّما بطل العمل؛ لأنّ "إنْ" كافَّةٌ لها عن العمل، كما وقعت "ما" كافَّة، نحو: "إنّما زيدٌ قائمٌ"، ولا يَصِحُّ أنْ يُقَال: إنّها نافية، إذ لو كانت كذلك؛ لكانَ الكلامُ بها إيجابًا؛ لأنَّ نفْيَ النفيِ إيجابٌ)[1].

كما علَّلَ ابنُ الناظم سبب بطلان العمل إذا انتقض النّفي بـ "إلّا"، نحو: قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[2]، بقوله: بطل أيضًا عملها؛ لبطلان معناها.

وقال: وندر أيضًا قول مغلس: [من الوافر]

**ومَا حَقُّ الذي يَغْتُو نَهَارًا وَيَسْرِقُ لَيْلَهُ إلَّا نَكَالَا**[3].

وقول الآخر: [من الطويل]:

**وما الدَّهرُ إلَّا مَنْجَنُونًا بأهلِهِ ومَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلَّا مُعذّبَا**[4])[5].

---

1. المقاصد الشافية (2/ 220). ويُنظر شرح التسهيل (1/ 371)، والمسألة العشرون في باب الحروف ـ من ائتلاف النصرة (155).

2. [آل عمران/ 144].

3. البيت منسوب لمغلس بن لقيط الأسدي، في المقاصد النحوية (2/ 670)، وتخليص الشواهد (282).

والشاهد فيه: قوله: " إلَّا نكَالا"؛ حيثُ جاءت كلمة " نكَالا" منصوبة على أنّها خبر ما، وقد عملت "ما" هاهنا مع انتقاض نفيها بإلّا.

4. البيت بلا نسبة كما في تخليص الشواهد (282)، والمقاصد النحوية (2/ 636)، وخزانة الأدب (4/ 130) ونسبه في شرح شواهد المغني إلى أحد بني سعد (220).

والشاهد فيه: قوله: "منجنونًا" حيثُ أُعملت "ما" مع انتقاض خبرها بـ"إلا"، وهذا شاذ.

5. شرح ابن الناظم (104).

وقال الشاطبي مُعلِّلًا: لأنّ "ما" إنما اشبهت ليس في حصول النفي بها، فإذا زال النفي زال أصلُ الشَّبَهِ، فرجعت "ما" إلى أصلها مِنْ عَدَمِ العَمَلِ[1].

وكذلك علَّلَ ابنُ الناظم سبب بطلان العمل إذا تقدَّم الخبر، بقوله: لأنَّ "ما" عاملٌ ضعيفٌ، لا قُوَّة لها على شيء من التّصرّف، فلذلك لم تعمل حال تقدُّمِ خبرها على الاسم، إلّا فيما ندر من قول الفرزدق: [من البسيط]

**فَأَصْبَحُوا قَدْ أعاد اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشُ وَإِذَ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ[2])[3].**

وقال العُكْبَرِي[4]: وإنَّما بطل عملها بتقديم الخبر؛ لأنَّ التقديم تصرُّف، ولا تصرُّف لِـ[ما]، ولأنَّ التقديم فِرْعُ عَمَلٍ، و[ما] فِرْعٌ؛ فَلَا يُجْمَعُ بين فِرْعَيْنِ[5].

---

1. المقاصد الشافية (ج2/ ص: 221).

2. البيت منسوب للفرزدق كما في الكتاب (1/ 60)، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (1/ 112)، والمقاصد النحوية (2/ 639)، وخزانة الأدب (4/ 133)، وتخليص الشواهد (281)، وشرح التصريح (1/ 264)، وشرح شواهد المغني (1/ 237).

والشاهد فيه قوله: "ما مثلهم بشر" حيثُ أعمل "ما" عمل ليس مع تقديم خبرها على اسمها.

وهناك من النّحويين من قال: هو منصوب على الحال؛ لأن التقدير فيه: "وإذ ما بشرٌ مثلَهُم"، فلمّا قدّم "مثلهم" الذي هو صفة النكرة، انتصب على الحال؛ لأن صفة النكرة إذا تقدمت، انتصبت على الحال، ومنهم من قال: هو منصوب على الظرف؛ لأنّ قوله: ما مثلهم بشر، في معنى: "فوقهم"

3. شرح ابن الناظم (104).

4. هُوَ عبد الله بن الحسين، محب الدين [أبو البقاء] العكبري، أصله من عكبرا، وُلد سنة (538هـ)، قرأ على أبي الحسن البطائحي، وقرأ العربية على يحيى بن نجاح، وابن الخشاب، وتوفّي سنة (610هـ)، وله من المصنفات: إعراب القرآن، وشرح الفصيح، وشرح الحماسة، وشرح الإيضاح، والتكملة، وشرح أبيات الكتاب، وإيضاح المفصل، واللباب في علل البناء والإعراب، والترصيف في التصريف، وغيرها. بغية الوعاة (2/ 39).

5. اللباب في علل البناء والإعراب (ج1/ ص: 176).

وانفرد ابنُ عقيلٍ بذكرِهِ شرطين آخرينِ لإعمالِ [ما]، هُما:

1. ألّا تتكرر "ما"، فإنْ تكرَّرَتْ، بطل عملها، نحو: "ما ما زيدٌ قائمٌ"، فالأُولَى نافية، والثانية نفت النّفي، فبقي إثباتا، فلا يجوزُ نصبُ قائمٍ، وأجازه بعضهم.

ويُمْكِنُ الردُّ على ابن عقيل بأنّ هذا الشرط داخلٌ تحتَ قول الناظم "مَعَ بَقَا النَّفْي" فلا حاجةَ لاشتراطِهِ.

2. ألَّا يُبدل مِنْ خبرها موجب، فإنْ أُبْدِل بطل عملها، نحو: "ما زيدٌ بشيءٍ إلَّا شيءٌ"، لا يعبأ به، فَبِـ"شَيْءٍ" في موضع رفعِ خبرٍ عن المبتدأ الذي هو "زيد"، ولا يجوز أنْ يكونَ في موضعِ نصبٍ خبرا عنْ "ما"، وأجازَهُ قوْمٌ[1].

ويرى الباحث أنّ هذه اللغة لمّا كانت هي التي نزل بها القرآن الكريم، حيثُ قال الله تعالى ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[2]، وقال تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[3]؛ فهي أفصحُ، وإنْ كانت الأخرى أقيس، ويسْتأنسُ الباحثُ بقولِ الدكتور المخزومي في هذا الاختلاف: (إنّ أساس هذا الاختلاف بين اللغتين قائم على ما بين اللغتين من تفاوت، فلغة أهل الحجاز أعلى في التّطوّر من لغة بني تميم، وأدقُّ في التعبير عن معانيها من لغة بني تميم)[4]، وبقول ابنِ مالك: (ولّمَّا كان عملُ "ما" استحسانيًّا لا قياسيا، اشْتُرِطَ فيه تأخّر الخبر وتأخّر معموله، وبقاء النفي، وخلوّها من مقارنة (إنْ)،

---

1. يُنظر شرح ابن عقيل (ج1/ ص: 306 ـ 307).

2. [يوسف/31].

3. [المجادلة/02].

4. في النحو العربي، نقد وتوجيه (249).

لأنّ كل واحد من هذه الأربعة حال أصلي، فالبقاء عليها تقوية، والتّخلي عنها أو عن بعضها توهين)[1].

## المسألة الثانية: شُروطُ إعمال (لا) المُشبّهة بليس.

تعملُ "لا" النافية أيضًا ـ عند الحجازيين ـ عَمَلَ "ليس"[2]، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر؛ لأنّها أشبهت "ليس" لاجتماعهما في النّفي والدّخول على المبتدأ والخبر، لكنّها لم تتمكَّنْ في الشّبَهِ من "ليس" تّمَكُّنَ "ما"؛ لكونها في الغالب إنَّما تنفي المستقبل عند الجمهور بخلاف "ليس"؛ فإنَّها لنفي الحال، ما لم تقترن بها قرينة مثل "ما"، فنقصت عن "ما" درجةً، فلذلك لم تعملْ قياسًا إلّا بشروطٍ مُحدّدة، وفي مواضع مُعيّنة، حيثُ يقولُ الناظم رحمهُ اللهُ تعالى:

**فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لا وَقَدْ تَلِي لاَتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلا**

**وَمَا لِلاَتَ فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلْ**

---

1. شرح التسهيل (1/ 369).

2. اختلف النحاة في إعمال "لا" عمل "ليس" على ثلاثة أقوالٌ، وهي:

أحدها: أنّها تعملُ عمل ليس، وهو المشهور، وإليه ذهب سيبويه.

الثاني: أنّها تعمل عمل ليْسَ في رفع الاسم، وأمّا الخبر، فلا عمل لها فيه، وهو مذهب الزّجّاج.

الثالث: أنّها لا تعمل شيْئًا، ويرتفع ما بعدها على الابتداء، ولا ينتصبُ الخبرُ بعدها، وهو مذهب الأخفش والمُبرّد، والرّضي. يُنظر همع الهوامع (1/ 456)، وشرح الرضي (1/ 293)، وشرح المُرادي (1/ 209).

قال ابنُ الناظم شارحًا: (يجوز في "لا" النّافية أنْ تعملَ عمل "ليس" إنْ كان الاسمُ نكرةً[1]، نحو: "لا رجل أفضل منك")[2].

ومستشهدًا بقول الشاعر: [من الطويل]

**تَعَزَّ فَلَا شيْءٌ على الأرضِ باقِيَا ولا وَزَرٌ مِمَّا قضى اللهُ وَاقِيَا**[3]

وقول الآخر: [من مجزوء الكامل]

**مَنْ صدَّ عن نِيرانِهَا فَأَنَا ابنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ**[4]

وتبعهُ المُرادي[5].

وأضاف ابن عقيل والأشموني شرطين آخرين، هما:

1. ألّا يتقدّم خبرها على اسمها، فلا تقولُ: لا قائمًا رجلٌ.

---

1. خِلافًا لابن جنّي، وابن الشجري، حيثُ أعملاها في المعرفة. يُنظر مغني اللبيب (1/ 256).
2. يُنظر شرح ابن الناظم (107 . 108).
3. البيت بلا نسبة في المقاصد النحويّة (2/ 643)، وتخليص الشواهد (294) وشرح شواهد المغني (2/ 612).

   والشاهد فيه قوله: "لا شيء باقيا"، وقوله: "لا وزر واقيا" حيث أعمل "لا" النافية عمل "ليس" في الموضعين واسمها وخبرها نكرتان في الموضعين، وهذا هو القياس.
4. البيت منسوب لسعد بن مالك بن ضبيعة القيسي جدّ طرفة، في المقاصد النحوية (2/ 671)، وتخليص الشواهد (293)، وخزانة الأدب (1/ 461)، وشرح شواهد المغني (2/ 583)، وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه (2/ 27)، وشرح التصريح (1/ 268).

   والشاهد: قوله: "لا براح" حيث أعمل "لا" عمل "ليس"، فرفع بها الاسم "براح" وحذف الخبر، والتقدير: لا براح لي، فترك تكرير "لا"، ورفع الاسم بعدها دليل على إلحاقها بـ"ليس".
5. يُنظر شرح المُرادي (1/ 209).

2. ألّا ينتقض النّفيُ بإلّا، فلا تقولُ: لا رجلٌ إلّا أفضلَ مِنْ زيد؛ بنصبِ أفضل، بل يجب رفعه([1]).

واشترط الشاطبي في "لا" الشّروط الثلاثة المذكورة في عمل "ما"، وهى: فِقْدَانُ إِنْ، وبقاء النفي والتّرتيب، حيثُ قال: (واعلم أنَّه لما قدّم أنَّ "ما" لا تعمل عمل "ليس" إلّا بشروطٍ ذكرها، وأخبر هُنَا أنَّ "لا" أُعمِلت أيضًا عمل "ليس"، لزم من ذلك –ولا بدّ– أنْ يكونَ حكمُها في اشتراطِ تلك الشّروط حكم "ما"، ولم يَنُصّ على ذلك في "لا"، ولا ما بعدها، عِلْمًا بأنَّ الفَرْعَ لا يقوى قُوّةَ الأصل، والمشبّه لا يكونُ في درجة المشبّه به، وقدّم ذلك في "ما"، فظهر بذلك جريانُ حكمِ الاشتراطِ في غير "ما" إذْ كان المشبّه به واحدًا في الجميع، وهو "ليس")[2].

وكذلك اشترط ابنُ هشام في "لا" الشروط المذكورة في عمل "ما"، ما عدا الشرط الأوّل، وهو: ألّا يقترن اسمها بـ"إنْ"[3].

وإنّما لم يشترط هذا الشّرط؛ لأنَّ "إنْ" لا تزادُ بعد "لا" أصلًا، فلا حاجة لاشتراط ذلك فيها.

ويرى الباحثُ أنّ ما ذهب إليه الشاطبي، وابنُ هشام، وابن عقيل، والأشموني، هو الأرجح؛ لأنَّهُمْ راعوا انحطاطها عن "ما" فزادوا في شروطِ إعمالها.

---

1. يُنظر شرح ابن عقيل (1/ 316)، ومنهج السالك (1/ 208).

2. المقاصد الشافية (2/ 247 . 248).

3. يُنظر أوضح المسالك (1/ 251 . 253).

**المسألة الثالثة: شروط إعمال (لاتَ) عمل ليس.**

اختلف النحاة في أصل [لاتَ] على أربعة أقوال، وهي:

أحدها: أنّها [لا] زِيدَتْ عليها [التاءُ]؛ لمجرّد تأنيث الحرفِ، كـ[ثمّت، ورُبّت]؛ لأنّها كلمة، وإمّا مبالغةً في المعنى المراد من نَفْيٍ أو غيره[1].

والثاني: أنّها حرف مستقلٌ بنفسه، ليس أصلها [لا].

والثالث: أنَّها [ليس] بعينها، لكن غُيّرت وأُبدلت سينها تاءً – كما قالوا: سِتّ وأصله: سِدْسٌ، بدليل التّصغير على سُدَيس، والتّكسير على أسداس– فصارت [ليت]، ثم انقلبت الياء ألفًا لتحركها في الأصل – إذْ أصلها عندهم لَيِسَ– وانفتاح ما قبلها فصارت [لات][2].

وضعّف الأشموني: هذا القولُ مِنْ وجهين، هُما:

الأول: إنّ فيه جمعًا بين إعلالين، وهو مرفوض في كلامهم، لم يجئ منه إلّا [ماء وشاء] أَلَا ترى أنَّهم لم يدغموا في "يطد" و"يتد"؛ فرارا من حذف "الواو" التي هي "الفاء" وقلب "العين" إلى جنس "اللام".

والثاني: أنَّ قلب [الياء] الساكنة [ألفا] وقلب [السين] [تاء] شاذّان لا يُقْدَمُ عليهما إلَّا بدليل، ولا دليل. والله أعلم[3].

---

1. يُنظر شرح ابن يعيش على المفصّل (1/ 269)، ومنهج السالك (1/ 214 . 215).
2. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 259)، ومُغني اللبيب (1/ 270)، وشرح التصريح (1/ 268 . 269).
3. يُنظر منهج السالك (1/ 215).

وقدْ علّقَ عليه الصبّان في حاشيته، بقوله: والحقُّ عدمُ الرّفض بدليل باب [قه] و [عه]، بل قد يجتمع أكثر من إعلالين، كما في باب [قضايا، وخطايا][1].

والرابع: ذهب الدكتور إبراهيم السامرّائي ـ من المحدثينَ ـ إلى أنّها مُركّبةٌ، وأصلها "لا أبِيتَ"، ثُمّ استفادتْ مِنَ النّحت، فصارت "لاتَ"[2].

كما اختلفَ النّحاةُ في عملها على ثلاثة مذاهب، وهي:

أحدها: أنّها تعملُ عمل "ليس"، وهو قول الجمهور.

والثاني: أنّها تعملُ عمل "إنّ"؛ فتنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، وهو رأي الأخفش.

والثالث: أنّها لا تعملُ شيئًا؛ فإنْ ولِيَها مرفوعٌ، فمبتدأٌ حُذِفَ خبرُهُ، أوْ منْصوبٌ فمعمولٌ لفعلٍ محذوفٌ، وهذا قولٌ آخر للأخفش[3].

قال ابنُ الناظم شارحًا: وقد تُزاد التّاء مع "لا" لتأنيث اللفظ والمبالغة في معناه، فتعمل العمل المذكور في أسماء الأحيان، لا غيرَ، نحو: (حين، وساعة، وأوان).

والأعرف حينئذ حذف الاسم، كقوله تعالى: ﴿وَّلاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[4]؛ المعنى: "ليس هذا الحينُ حينَ مناص"؛ أيْ: "فرار".

---

1. يُنظر حاشية الصبّان على شرح الأشموني (1/ 379).

2. فقه اللغة المقارن (69).

3. يُنظر مغني اللبيب (1/ 270 ـ 271)، وارتشاف الضرب من لسان العرب (3/ 1210 ـ1213).

4. [ص/3].

وأمَّا الساعة والأوان، فقال الشاعر: [من الكامل]

**نَدِمَ البُغَاةُ وَلَاتَ ساعةَ مَنْدَمٍ والبغيٌ مرتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ**[1].

وقال الآخر: [من الخفيف]

**طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ**[2].

وقد يحذفون خبر "لات" ويبقون اسمها؛ كقراءة بعضهم[3]: □وَّلاتَ حِينُ مَنَاص□[4]، ولم يثبتوا بعدها الاسم والخبر جميعا[5].

وتبعه ابنُ هشام، والمُرادي، وابنُ عقيل، والأشموني[6].

وقال الشاطبي مُعلّقًا: ولا يريدُ خصوصَ لفظ [الحين]، بل الزّمان مطلقًا.

---

1ـ البيت منسوب لمحمد بن عيسى بن طلحة التميمي، وقيل: لمهلهل بن مالك الكناني، في المقاصد النحوية (2/ 668)، ومنسوب لرجل من طيىء في خزانة الأدب (4/ 175)، وبلا نسبة في تخليص الشواهد (294).

والشاهد فيه: قوله: "ولات ساعة مندم"؛ حيثُ زيدت التاء بعد "لا" التي بمعنى "ليس" وأنّها تعمل عملها في أسماء الأحيان نحو: حين وساعة وأوان، واسمها محذوف، والتقدير: وليست الساعة ساعة ندم.

2ـ البيت منسوب لأبي زبيد الطائي في المقاصد النحوية (2/ 675)، وتخليص الشواهد (295)، وخزانة الأدب (4/ 169)، وشرح شواهد المغني (2/ 640).

والشاهد فيه: قوله: "ولات أوان" حيث وقع خبر "لاتَ" لفظة "أوان".

3. وهي قراءة عيسى بن عمر. يُنظر الدر المصون (9/ 356).

4. [ص/3].

5. يُنظر شرح ابن الناظم (107 . 109).

6. يُنظر أوضح المسالك (1/ 253)، والمُرادي (1/ 210)، وابن عقيل (1/ 319)، ومنهج السالك (1/ 212).

واستشهد بقول ابن عصفور: من حَمَله على أنَّهُ يريدُ بقوله [لا يكونُ إلّا مع الحين]: – الحاء والياء والنون–، فخطأ[1].

وعلّلَ الشاطبي سببَ كثرة حذف اسم "لاتَ" وقلّة حذفِ خبرها، بقوله: لأنّ هذا الباب محمولٌ على بابِ "كان"، وقد ثبت أَنّ المنصوب في باب "كان" قائمٌ مقام معنى المصدر، فهو كالجزء من الفعل، بخلاف الاسم؛ ولأنَّ الخبر به تمام الفائدة، فلمْ يَسُغْ حذفُه في بابِ "كانَ"، وحُمِلَ "لات" على باب كان في ذلك[2].

ويرى الباحثُ أنّ اختلافَ الحركاتِ الإعرابيّة يعُودُ إلى اختِلافِ اللّهجاتِ، وتعدّد القراءات، نحو قوله تعالى: ﴿وَّلاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾[3]، وأنّ كُلَّ هذه التخريجات ما هيَ إلّا تسْوِيغٌ لاختلافِ الحركةِ الإعرابيّة على الاسم الذي يليها، حينما يكونُ مرفوعًا تارةً ومنصوبًا تارةً أُخرى، وليسَ تفسيرًا للمعنى، وأنّ اختلاف الحركة الإعرابيّة على الاسمِ الذي يليها لا يحملُ أيّ قيمة دلاليّة في التركيب فالمعنى واحدٌ، وهو النفي.

---

1. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 254).
2. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 257).
3. [ص/3].

## المطلب الثالث: أفعالُ المقارَبةِ والرجاء والشروع[1].

هذا الباب الثّالثُ من النواسخ التي تدخلُ على المبتدأ والخبر فتنسخ عملهما، ويشتملُ هذا البابُ على ثلاثة أضربٍ من الفعل، مُصنّفة حسب معانيها، وهي:

الأوّل: ما دلَّ على المقاربة؛ أيْ: على قرب الخبر، وهي: "كاد، وكرب، وأوشك".

والثاني: ما دلَّ على الرّجاء؛ أي: على رجاء الخبر، وهي: "عسى، وحرى، واخلولق".

والثالث: ما دلَّ على الإنشاء؛ أي: على الشّروع في الخبر، وهي: "جعل، وطفق، وأخذ، وعلق وأنشأ"[2].

ولم يذكر سيبويه من هذه الأفعال إلّا سبعة، وهي: "كاد، وكرب، وعسى، ويوشك، واخلولق وجعل، وأخذ"[3].

بينما أوصلها الشيخ خالد الأزهري إلى نيّف وعشرين فعلًا[4].

وأوصلها السيوطي إلى أربعين فعلا[5].

---

1. وإنّما لم يقُل الناظم: "كادَ وأخواتها" على قِياسِ ما سَبَقَ من النواسخ؛ لئلّا يُتوهّم أنّ "كاد" هي أُمُّ الباب. يُنظر حاشية السجاعي (78).
2. يُنظر أوضح المسالك (1/ 255 ـ 266).
3. يُنظر الكتاب (3/ 159 ـ 160).
4. يُنظر شرح التصريح (1/ 277).
5. يُنظر همع الهوامع (1/ 471).

وكلّ هذه الأفعال مُستوية في اللّحاق بـ [كان] في رفع الاسم، ونصب الخبر؛ لأنّها مثل [كان] في الدّخول على مبتدأ وخبرٍ في الأصل، إلّا أنَّ خبرَهُنَّ يجب أنْ يكُونَ جُملةً؛ ليتوجّه الحكمُ إلى مضمونها، وشذَّ مجيئه مفردًا.

وشرط الجملة الواقعة خبرًا لهذه الأفعال أنْ تكونَ فعليّة؛ لتدُلَّ على الحدث، وَشَذَّ مجيئُها جملة اسميّة[1].

كما التزموا في هذا الباب كون الخبر فعلًا مضارعا، رافعًا لضمير الاسمِ، ومقرونا بـ(أنْ) المصدرية، أو مُجرَّدًا منها؛ واقترانه بها على أربعة أقسام، وهي:

1. ما يجب فيه الاقتران بـ (أنْ)، وذلك بعد "حرى، واخلولق".

2. ما يجب فيه التجرّد من (أنْ)، وذلك بعد "أفعال الشروع"[2].

3. ما يجوز فيه الاقتران بـ(أنْ) والتجرّد منها، والغالب الاقتران بعد "عسى وأوشك".

4. ما يجوز فيه الاقتران بـ(أنْ) والتجرّد منها، والغالب التجرّد، وذلك بعد "كاد وكرب"[3].

وإنّما التزموا في أخبارها أنْ تكونَ أفعالًا؛ لأنَّ معانيها ومعاني سائر أفعال الباب التّقريب، وذلك لا يكون إلّا في الأفعال، فالتزموا في أخبارها ذكر الأفعال، تنبيهًا على معانيها[4].

---

1. يُنظر أوضح المسالك (1/ 267 ـ 268)، وشرح التصريح (1/ 277 ـ 280)، وحاشية السجاعي (79).

2. لأنها للإنشاء، وخبرها حال، فلا يجوز أن تصحبه (أن)، لأنها لا تدخل على المضارع إلّا مستقبلا.

3. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 260 ـ 267)، وشرح التصريح (1/ 280 ـ 286).

4. المقاصد الشافية (2/ 267).

ولا يتقدّمُ الخبرُ في هذا الباب على الفعل ـ اتّفاقًا ـ، فلا يُقالُ: أنْ يقومَ عسى زيدٌ[1].

والمسائل الوارد فيها حكم (الجائز بشرْطِ) في هذا الباب مسألتان، هما:

## المسألة الأولى: إضمار ضمير في (عسى) وتجريدها منه[2].

"عسى" فعلٌ جامد لا يتصرّف، وقال ابنُ السرّاج: إنّها حرفٌ، ومعناه التّرجّي في المحبوب، وقد تَرِدُ للإشفاق في المكروه، وهو أقلّ من مجيئها للرّجاء، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡ﴾[3].[4].

والصّحيح أنّها فعل؛ والدّليل على ذلك؛ أنَّها يتّصل بها [تاءُ الضّمير، وألفُهُ، وَوَاوُهُ] نحو: "عَسِيتُ وعَسَيَا، وعَسَوْا"، قال الله تعالى: ﴿فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ﴾[5]، فلمَّا دخلتها هذه الضّمائر كما تدخل على الفعل، نحو: "قمتُ وقامَا، وقامُوا، وقُمْتُمْ"، دلَّ على أنّها فعل، وكذلك – أيضًا– تلحقها تاء التأنيث السّاكنة التي تختصُّ بالفعل، نحو: "عستِ المرأةُ"، كما تقولُ: "قامتْ وقَعُدَتْ"؛ فدلَّ على أنّها فعلٌ[6].

---

1. يُنظر همع الهوامع (1/ 478).
2. أي جواز مجيئها تامّة.
3. [البقرة/216].
4. يُنظر همع الهوامع (1/ 471)، والإتقان في علوم القرآن (2/ 241)، وأسرار العربية (108).
5. [محمد/22].
6. يُنظر أسرار العربيّة (108).

قال ابن الدّهّان: "عسى" فعلٌ مَاضِيَ اللّفْظِ والمعنى؛ لأنَّهُ طَمْعٌ قد حصل في شيء مستقبل وقال قوم: ماضي اللفظ مستقبل المعنى؛ لأنَّه إخبار عن طمع يريد أنْ يقع[1].

وقال الكسائي: كلُّ ما في القرآن الكريم مِنْ "عسى" على وجه الخبر، فهو مُوَحَّدٌ. كالآية السابقة. وَوُجِّهَ على معنى "عسى الأمرُ أنْ يكونَ كذا"، وما كان على الاستفهام فإنَّهُ يُجمع، نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾[2]، قال أبو عبيدة[3]: "هل تعدون أن تفعلوا ذلك؟"[4].

وقال السيوطي: وردت "عسى" في القرآن الكريم على وجهين:

أحدهما: رافعةٌ لاسمٍ صريحٍ بعدَهُ فعلٌ مضارع مقرون بـ[أنْ]، والأشهر في إعرابها حينئذ أنَّها فعلٌ ماضٍ ناقصٌ عاملٌ عمل [كان]، فالمرفوع اسمها وما بعده الخبر.

وقيل: مُتَعَدٍّ بمنزلة "قارب" معنًى وعملًا، أوْ قاصر بمنزلة "قَرُبَ" مِنْ أنِ يفعلَ، وحُذِفَ الجارّ توسُّعًا، وهو رأي سيبويهِ، والمُبَرِّد.

وقيل: قاصرٌ بمنزلة "قرُب"، و"أنْ يفعل" بدلُ اشتمال من فاعلها.

الثاني: أنْ يقع بعدها "أن والفعل"؛ فالمفهوم من كلامهم أنَّها حينئذ تامّة[5].

---

1. يُنظر الإتقان في علوم القرآن (2/ 243).

2. [محمد/22].

3. هُوَ معمّر بن المثنى، البصري، [أبو عبيدة]، مولى بني تيم؛ تيم قريش، وُلد سنة (112هـ)، وأخذ عن يونس وأبي عمرو، وتُوفّي سنة (209هـ)، وقيل: (211)، ومن مصنّفاته: المجاز في غريب القرآن، والأمثال في غريب الحديث، ومعاني القرآن، ونقائض جرير والفرزدق، وما تلحن فيه العامّة، وغير ذلك. بغية الوعاة (2/ 294).

4. يُنظر مجاز القرآن (1/ 77)، والإتقان في علوم القرآن (2/ 241).

5. يُنظر الإتقان في علوم القرآن (2/ 243)، وذلك لأنّها تُؤوّل وما بعدها بمصدر، والمصدرُ حدث، ومعلومٌ أنّه لا لا يخبر بالحدث عن اسم الذات.

وقال ابن مالك: والوجه عندي أنْ تُجعل "عسى" ناقصةً أبدًا، فإذا أسندت إلى "أنْ والفعل" وُجِّهَ بما يُوَجَّهُ وقوع "حَسِبَ" عليها، نحو قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾[1]، فلمّا لم تخرج [حسب] بهذا عن أصلها، لا تخرج [عسى] عن أصلها بمثل قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا﴾[2]، بل يقال في الموضعين: سدَّت "أنْ والفعل" مسدَّ الجزأين[3].

قال الناظم رحمه اللهُ تعالى:

**بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكْ قَدْ يَرِدْ غِنىً بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدْ**

**وَجَرِّدَنْ عَسَى أوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا**

قال ابنُ الناظم شارحًا: يجوز إسناد "عسى، واخلولق، وأوشك" إلى "أن يفعل" فيستغنى به عن الخبر، تقول: "عسى أنْ تقومَ"، و"أوشَكَ أنْ تذهبَ"، كأنّك قُلتَ: "دنا قيامك"، و"قرب ذهابك"، قال الله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْۖ﴾[4].

وإذا بُنِيَتْ هذه الأفعال الثلاثة على اسمٍ قبلها، جازَ إسنادُها إلى ضميره، وجعلُ "أنْ يفْعَلَ" بعدها خبرا، وجاز إسنادها إلى "أنْ يفعلَ" مكتفًى بِهِ[5].

---

1. [العنكبوت/02].

2. [البقرة/216].

3. يُنظر شرح التسهيل لابن مالك (1/ 394). ولقائل أنْ يقول: في قول ابن مالك نظر، فكيف تكونُ (أنْ والفعل) في محلّ رفع ونصبٍ، باعتبار قِيامها مقام المرفوع والمنصوب، وإثباتِ محلّيْنِ مُختلفيْنِ لشيءٍ واحدٍ؟.

وأجاب الخضري عن ذلك بقوله: ولا يضرّ كونُهُ في محلّ نصبٍ ورفعٍ؛ لأنَّهُ باعتباريْنِ كما في قولك: "أعجبني كونُكَ مُسافِرًا". حاشية الخضري (1/ 248).

4. [البقرة/216].

5. يُنظر شرح ابن الناظم (114 . 115).

ويظهر أثر ذلك في التّأنيث، والتثنية، والجمع، تقول: "هندٌ عَسَتْ أنْ تقومَ"، و"الزيدان عسيا أنْ يقوما"، و"الزيدون عسوا أنْ يقوموا"، و"أوشكوا أنْ يفعلوا"، فهذا على الإسناد إلى ضمير المبتدأ.

وتقول: "هند عسى أنْ تقومَ"، و"الزيدان عسى أنْ يفعلَا"، و"الزيدون أوشك أنْ يفعلُوا"؛ فهذا على الإسناد إلى "أنْ" بِصِلَتِهَا.

وهكذا إذا كان بعد "أنْ يفعلَ" اسم ظاهر، فإنَّهُ يجوز كونه اسم لـ"عسى" على التّقديم والتّأخير وكونه فاعل الفعل بعد "أنْ".

تقول على الأوّل: "عسى أنْ يقوما أخواك"، و"اخلولق أنْ يذهبوا قومك"، وعلى الثاني: "عسى أنْ يقوم أخواك"، و"اخلولق أنْ يذهب قومُك"، تفرَّغ الفعلُ بعد "أنْ" من الضّمير؛ لأنّك أسندته إلى الظاهر[1].

وتبعه الشاطبي، والمُرادي، وابنُ هشام، والأشموني[2].

أمَّا ابنُ عقيل، فقد خصّ "عسى" مِنْ بين سائر أخواتها بأنّها إذا تقدّم عليها اسمٌ، جاز أنْ يضمر فيها ضميرٌ يعودُ على الاسم السّابقِ، وهي لغة تميم، وجاز تجريدها من الضمير، وهي لغة الحجاز حيثُ قال: وأمَّا غير "عسى" من أفعال هذا الباب فيجب الإضمار فيه، فتقول: "الزيدان جعلا ينظمان"، ولا يجوزُ ترك الإضمار، فلا تقول: "الزيدان جعل ينظمان"، كما تقولُ: "الزيدان عسى أنْ يقوما"[3].

---

1. شرح ابن الناظم (114 . 115).

2. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 290)، وشرح المُرادي (1/ 215)، وأوضح المسالك (1/ 284)، ومنهج السالك (1/ 226 . 228).

3. يُنظر شرح ابن عقيل (1/ 343).

ولاحظ الباحث أنّ "عسى" وردت في القرآن الكريم في ثمانية وعشرينَ موْضِعًا بينَ التّمام والنُّقصان، حيثُ وردَتْ تامّةً في ستّة عشر موضعًا، منها سبعة مواضع عُبّر فيها عن اسمها بلفظ (ربٌّ) مُضافًا إلى ضمائر التّكلّم، والخطاب، والغيبة[1]، كما جاء اسمها اسم الجلالة (الله) في ستّة مواضع[2]، وجاء ضميرًا مُتّصِلًا في موضعينِ[3] وجاء بصيغة اسم الإشارة (أولئك) مرّةً واحدة[4].

وقد جاءت ناقصة في اثني عشر موضعًا[5].

## المسألة الثانية: جواز كسرُ سين (عسى) وفتحها.

قال الناظم رحمه اللهُ تعالى:

**وَالفَتْحَ وَالكَسْرَ أجِزْ فِي السِّينِ مِنْ نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ**

قال ابنُ الناظم شارحًا: (إذا اتَّصل بـ "عسى" تاء الضّمير، أو نُونَاهُ، نحو: "عسيتَ أنْ تفعل" و"عسينا أنْ نفعلَ"، و"الهندات عسين أنْ يَقُمْنَ"، جاز في "السّين" الكسر إتْباعًا لـ"الياء"، وبه قرأ

---

1. تُنظر المواضع: (الأعراف/ 129، والإسراء/08، والكهف/40، والقصص/22، والتحريم/05. 08، والقلم/32).
2. تُنظر المواضع: (النساء/84 . 99، والمائدة/52، والتوبة/102، ويوسف/83، والممتحنة/07).
3. يُنظر الموضعان: (البقرة/246، ومحمد/22).
4. يُنظر الموضع: (التوبة/18).
5. تُنظر المواضع: (البقرة/ 216 ـ 216، والنساء/19، والأعراف/185، ويوسف/211، والإسراء/51ـ 79 والكهف/24، ومريم/48، والنمل/72، والقصص/09 . 67).

نافع[1] قوله تعالى: ﴿فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِنۡ تَوَلَّيۡتُمۡ﴾[2]، والفتح هو الأصل، وعليه أكثر القُرَّاءِ؛ ولذلك قال: "وَانْتِقَا الفَتْحِ زُكِنْ"؛ أي: واختيار الفتح قد عُلِمَ)[3].

وتبعهُ الشاطبي[4]، والمُرادي[5]، وابنُ هشام[6]، وابنُ عقيل[7]، والأشموني[8].

ويرجّح الباحث ـ تبعًا للنّاظم والشُّرّاح ـ اختيار الفتح؛ لكونه اللغة الفاشية، ولكونُه جارِيًا على القياس؛ لعدم اختلافه مع الظّاهر والمضمر، بخلاف الكسر؛ فإنَّهُ يختلف الأمرُ فيه، فيكونُ موجودًا مع بعض ضمائر الرّفعِ خاصّة، وليْسَ مع كلِّ مُضْمَرٍ.

---

1. هو الإمامُ نافع بن عبد الرحمن الليثي، أصلُه من أصبهان، وهو أحد القراء السبعة، أخذ القراءة عن جماعة من تابعيّ أهل المدينة، منهم: عبد الرحمن بن هرمز، وأبو جعفر القاري، وشيبة بن نصاح، وانتهت إليه بالمدينة رياسة الإقراء، وتوفي بالمدينة سنة (169هـ). التيسير في القراءات السبع (85) وغاية النهاية (2/ 330).
2. [محمد/22].
3. شرح ابن الناظم (115).
4. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 302/ 304).
5. يُنظر شرح المُرادي (1/ 216).
6. يُنظر أوضح المسالك (1/ 285).
7. يُنظر شرح ابن عقيل (1/ 344).
8. يُنظر منهج السالك (1/ 228).

## المبحثُ الثّالث: النَّواسِخُ التي تنصِبُ المُبتدأَ وترفَعُ الخبَرَ:

### المطلب الأول: إنَّ وأخواتُها.

هذا الباب الرابعُ من النواسخ التي تدخلُ على المبتدأ والخبر فتنسخ عملهما، وهي حُروفٌ عملت عمل الأفعال، فنصبتِ الاسمَ تشبيها بالمفعولِ، ورفعت الخبرَ تشبيهًا بالفاعل؛ تنبيهًا عن الفرعيةّ ولأنَّ معانيها في الأخبار؛ فكانت كالعُمَدِ، والأسماء كالفضلات، فأعطيا إعرابهما[1].

والمتقدّمون يعدُّونها خمسة، حيثُ بوّب لها سيبويه بقوله: هذا بابُ الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده، وهي "إنّ، ولكنّ، وليت، ولعلّ وكأنّ"[2].

وَمُرادُهُ بالأفعال: [كان] وأخواتها؛ لأنَّها التي تدخل على المبتدأ والخبر قبل استكمال فاعلها([3]).

ولم يعدّ "أَنّ" المفتوحة منها، وكذلك فعل المبرِّدُ، وابن السّراج، حيثُ قال المُبرِّدُ: [إِنَّ] وَ[أَنَّ] مجازهما وَاحِدٌ فَلذَلِك عددناهُمَا حرفًا وَاحِدًا[4].

---

1. وإنّما عملت هذه الأحرف عمل الفعل؛ لأنّها أشبهت الفعل، ووجه الشّبه بينهما من خمسة أوجه:

الأوّلُ: لأنّها مبنية على الفتح، كما أنّ الفعل الماضي مبني على الفتح، والثاني: لأنّها على ثلاثة أحرف، كما أنّ الفعل على ثلاثة أحرف، والثالثُ: لأنّها تلزم الأسماء، كما أنّ الفعل يلزم الأسماء، والرابع: لأنّها تدخل عليها نون الوقاية، كما تدخل على الفعل؛ نحو: إنني وكأنني ولكنني، والخامس: لأنّ فيها معاني الأفعال، فمعنى إنَّ وأنَّ: حققت، ومعنى "كأن": شبَّهت ومعنى "لكن": استدركت، ومعنى "ليت": تمنيت، ومعنى "لعل": ترجيت. يُنظر أسرار العربية (122)، وشرح التسهيل (2/ 05)، وهمع الهوامع (1/ 490).

2. يُنظر الكتاب (2/ 131).

3. يُنظر حاشية يس (1/ 126).

4. يُنظر المقتضب (4/ 107)، والأصول في النحو (1/ 229).

وأوصلَها ابنُ هشام إلى ثمانية أحرفٍ، حيثُ بوّب لها بقوله: هذا بابُ الأحرف الثمانية الدّاخلة على المُبتدأ والخبر؛ فأضاف إليها [عسى، ولا النافية للجنس][1].

وتنصِبُ (إنَّ وأخواتها) المبتدأَ اتّفاقًا، وترفع الخبر عند البصريين بشرط ألّا يكون طلبيًّا، فلو كان طلبيًّا، نحو: "زيدًا اضربْهُ"، لم ترفعْهُ[2].

وذهب الكوفيُّون وتبعهم السّهيلي[3] إلى أنَّ خبرها لا يرتفع بها، وإنّما هو مرفوع على أصلِهِ[4].

وهذا غلط منهم ومناقضة، فأمَّا الغلط، فلأنَّ خبر المبتدأ مرفوع بالتعرّي من العوامل اللّفظيّة، وقد دخلت "إنَّ" فزال ذلك التّعري، وأمَّا المناقضة، فإنَّهم يقولون في: "زيدٌ قائمٌ" كلٌّ واحدٍ منهما يرفع الآخرَ، وإذا دخلت "إنّ" بطلت المُرَافعة، فكيف يبقى الخبرُ على حاله![5].

ثُمَّ لو كان الأمر كما زعموا، وأنَّه باقٍ على رفعه؛ لكان الاسم المبتدأ أولى بذلك، فلمَّا وجب نصبُ المبتدأ بها؛ وجب رفعُ الخبر بها؛ لأنَّه ليس في كلام العرب عاملٌ يعمل في الأسماء

---

1. يُنظر أوضح المسالك (1/ 286 ـ 290).
2. يُنظر همع الهوامع (1/ 490)، وحاشية السجاعي على شرح ابن عقيل (82).
3. يُنظر نتائج الفكر (264).
4. وحجّتهم في ذلك قولهم: وذلك لأنّ الأصل في هذه الحروف أنْ لا تنصب الاسم، وإنما نصبته لأنَّها أشبهت الفعل؛ فإذا كانت إنَّما عملت لأنَّها أشبهت الفعل؛ فهي فرع عليه، وإذا كانت فرعًا عليه، فهي أضعف؛ لأنَّ الفرع أبدًا يكون أضعف من الأصل، وينبغي في الخبر الرفع؛ جريًا على القياس في حطّ الفروع عن الأصول. يُنظر المسألة الثانية والعشرون من الإنصاف (1/ 144)، والمسألة السادسة والأربعون في باب الحروف في ائتلاف النصرة (166)، وارتشاف الضرب (3/ 1237)، وأسرار العربية (123) وهمع الهوامع (1/ 490).
5. يُنظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي (2/ 463)، والمسألة السادسة والأربعون في باب الحروف في ائتلاف النصرة (166).

النّصب، ولا يعملُ الرفع، فما ذهبوا إليه يُؤدِّي إلى ترك القياس، ومخالفة الأصول لغير فائدة، وذلك لا يجوزُ[1].

وأجاز الفرّاء نصبَ الاسمِ والخبرِ معًا بـ"لَيْتَ"، نحو: "ليتَ زيدًا قائمًا"، وهي عنده على معنَى "تَمَنّيْتُ" ـ فكأنّه قال: "أتمنّى زيدًا قائمًا"، أوْ "تمنّيتُ زيدًا قائمًا"؛ كأنّه يُلمِح الفعلَ الذي ناب الحرفُ عنه فيُعْمِله، مُستشْهِدًا بقول الشاعر: [من الرجز]:

***يا ليْتَ أيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا***[2]

وأجاز الكسائيّ نصب الاسمين معًا، لكنْ على غير هذا التقدير، وإنّما يُضْمِر "كانَ"، والتقدير عنده: "ليت زيدًا كان قائمًا"؛ حيثُ قال: لأنّ "كانَ" تستعمل هنا كثيرًا، نحوَ قوله تعالى: ﴿**يَٰلَيْتَهَا كَانَتِ ٱلْقَاضِيَةَ**﴾[3].

وَاعْتُرِضَ عَلَيْهِ بِأن تقدّم "إنْ" و"لو" الشَّرْطِيّتيْنِ شَرطٌ لِكَثْرَة حذف "كَانَ" مَعَ اسْمهَا وَبَقَاءِ خَبَرِهَا، وَلَا مَحْذُور فِي كَون البَيْت من القَلِيل[4].

---

1. يُنظر أسرار العربية (123 ـ 124)، والمسألة الثانية والعشرون من الإنصاف (1/ 144).

2ـ البيت بلا نسبة في الكتاب (2/ 142)، ومغني اللبيب (1/ 299)، ومنسوب لرؤبة في شرح المفصل (1/ 260)، وخزانة الأدب (10/ 235)، وشرح شواهد المغني (2/ 690).

والشاهد فيه: قوله: "ليت أيام الصبا رواجعًا"؛ حيثُ اسْتشْهد بِهِ الفرّاء على نصب الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر بـ(لَيْت)، وهي عنده على معنَى "تمنّيْتُ"، ، كأنّه يلمَح الفعلَ الذي ناب الحرفُ عنه فيُعْمِله.

والبصريون يقدّرُونَ خبر لَيْت محذوفًا، و[رواجع]: حَال من ضَمِيره، وَالتَّقْدِير: "يَا لَيْت لنا أَيَّام الصِّبَا رواجع". يُنظر شرح المُفصل (4/ 568)، وخزانة الأدب (10/ 234).

3. [الحاقة/ 27].

4. يُنظر شرح المُفصل (4/ 568)، وخزانة الأدب (10/ 234).

وأجاز ابن سلّام[1]، وابن الطّرّاوة، وابن السِّيد[2]، وبعض الكوفيين ذلك في سائر أخوات "لَيْتَ" فيجوزُ عندهم: "إنّ زيدًا قائمًا"، و"لكنّ زيدًا قائمًا"، و"كأنَّ زيدًا قائمًا"[3].

ومن حجَّتهم على ذلك في "إنّ" ما في الحديث مِنْ قَوْلِ النبيّ ـ صلى الله عليه وسلم ـ: [إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا][4]، وفي الشّعر قول الشاعر: [من الرّجز]:

**إنّ العَجُوزَ خَبّةً جَرُوزَا  تأكُلُ كُلّ ليلةٍ قَفيزَا**[5]

---

1. هو محمّد بن سلّام (بتشديد اللام) بن عبيد الله الجمحيّ بالولاء، [أبو عبد الله]: إمام في الأدب، من أهل البصرة مات ببغداد سنة: (231هـ)، وقيل: (232هـ)، وله من المصنّفات: طبقات الشعراء الجاهليين والإسلاميين وبيوتات العرب، وغريب القرآن. يُنظر بغية الوعاة (1/ 115)، والأعلام (6/ 146).

2. هُوَ عبد الله بن محمد بن السِّيد – بكسر السين – [أبو محمد] البَطَلْيُوسِي، بفتح الباء، والطّاء المهملة، وضم الياء، وسكون اللام والواو. نزيل بلنسية، وُلد سنة (444هـ)، وكان عالما باللغات والآداب، متبحّرا فيهما، وتوفي ببلنسية سنة (521هـ)، ومن مصنّفاته: شرح أدب الكاتب، وشرح الموطأ، وشرح سقط الزند، وشرح ديوان المتنبي، والحلل في شرح أبيات الجمل، والمسائل المنثورة في النحو، وغير ذلك. بغية الوعاة (2/ 55).

3. يُنظر طبقات فحول الشعراء (1/ 78)، وارتشاف الضرب (3/ 1242)، وهمع الهوامع (1/ 490).

4. الحديث قد أخرجه مسلم في صحيحه في [كتاب الإيمان: باب أدنى أهل الجنة منزلة] برفع [سبعون] وليس بنصبها، وهو قوله صلى اللهُ عليه وسلَّم: [إنّ قعر جهنم لسبعون خريفا]. (1/ 128).

وقال النووي في شرح مسلم: هكذا هو في بعض الأصول: [لسبعون] بالواو، وهذا ظاهر، وفيه حذف تقديره: "إنّ مسافة قعر جهنم سير سبعين سنة"، ووقع في معظم الأصول والروايات: [لسبعين] بالياء، وهو صحيحٌ؛ إمّا على مذهب من يحذف المضاف، ويبقى المضاف إليه على جرّه، فيكون التقدير: "سير سبعين"، وإمّا على أنّ "قعر جهنم" مصدر، يقال: "قعرت الشيء" إذا بلغت قعره، ويكون [سبعين] ظرف زمان، وفيه خبر [إنّ]، التقدير: إن بلوغ قعر جهنم لكائن سبعين خريفا. (3/ 72).

5. البيت بلا نسبة كما في نتائج الفكر (265)، والمقاصد الشافية (2/ 310)، وهمع الهوامع (1/ 491).

والشاهد فيه: قوله: "إنّ العَجُوزَ خَبّةً جَرُوزَا"؛ حيثُ اسْتَشْهد بِهِ بعض الكوفيين على نصب الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر بـ(إنَّ).

وعند البصريين فالخبر هو الجملة الفعليّة [تأكل] لا [خَبّةً]. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 312).

وقول الشاعر: [ من الطويل]:

**إذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللّيْلِ فلْتأتِ ولتكُن  خُطَاكَ خِفافًا إنّ حُرّاسَنَا أُسْدَا**[1]

وقول الشاعر: [من الرجز]:

**كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إذَا تَشَوَّفَا  قَادِمَةً، أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا**[2]

وسُمِعَ: [لَعَلَّ زَيْدًا أَخَانَا][3].

والجمهور أوَّلوا ذلك وَشِبْهِهِ على الحال، أو إضمار فعلٍ وحذفِ الخبرِ[4].

---

1. البيتُ منسوب لعمر بن أبي ربيعة في شرح شواهد المغني (1/ 122)، وبلا نسبة في تخليص الشواهد (306).

والشاهد فيه: قوله: (أُسدَا)؛ حيثُ استشهدوا به على أنَّ (إنَّ) تنصب الجزأين، وهي لغةُ بني تَمِيم؛ حيثُ يقولون:"ليت زيدًا قائمًا" كما يقولون: "ظننتُ زيدًا قائمًا". يُنظر شرح المفصل لابن يعيش (1/ 261).

وخرّجه الأكثرون على أنَّ (أسدًا) منصوب على الحاليّة؛ والتقدير: "تلقاهم أُسْدًا".

2. البيتُ منسوب للعماني في الكامل في اللغة والأدب (3/ 104)، والخزانة (10/ 235)، وشرح شواهد المغني (2/ 515)، وبلا نسبة في المقاصد الشافية (2/ 311)، وتخليص الشواهد (173)، وهمع الهوامع (1/ 491).

والقادمة: إِحْدَى قوادم الطّير وَهِي مقاديم ريشه فِي كل جنَاح عشرَة، والقلم: آلَة الْكِتَابَة، والمحرّف: المقطوط لَا على جِهَة الاسْتوَاء بل يكون الشقّ الوحشي أطول من الشق الْإِنْسِي.

والشاهد فيه: قوله: [قادمةً، أوْ قلَمًا]؛ حيثُ استشهدوا به على أنَّ (كأنَّ) تنصب الجزأين.

ورواه البصريّون: [قادمتا، أوْ قلَمَا] على التثنية، وحُذِفَت النون للضرورة، ويجوز أنْ تكونَ [قادمةً]: منصوبة بإضمار فعل، ويكون التقدير: يلحقان قادمةً.

3. يُنظر همع الهوامع (1/ 490).

4. يُنظر الكتاب (1/ 120)، وشرح المفصّل (1/ 261)، والمقاصد الشافية (2/ 310) وهمع الهوامع (1/ 490).

**المسألة الأُولى: تقديم خبر إنّ وأخواتها على الاسم.**

إنّ الأصلَ أنْ يتقدّمَ اسمُ [إنّ] على خبرها، وذلك لوجهين:

أحدهما: أنَّ هذه الحروف، تُشبه الفعل لفظًا ومعنى؛ فلو قُدِّم المرفوع على المنصوب لم يُعْلَمْ هَلْ هِيَ حروفٌ، أو أفعالٌ؟[1].

والوجه الثاني: أنَّ هذه الحروف لمَّا أشبهت الفعل الحقيقيّ لفظًا ومعنى، حُمِلَتْ عليه في العمل فكانت فرعًا عليه في العمل، وتقديم المنصوب على المرفوع فرعٌ؛ فألزموا الفرعَ الفرعَ[2].

وعلَّلَ الشاطبي لذلك أيْضًا بقوله: وإنَّما لمْ تتقدّم أخبارها عليها لعدَم تصرّفها، وكذلك لا تتوسّطُ لأجل عدم التَّصَرُّفِ في نفسها؛ فلا تتصرّف في معمولها، ولأمرٍ آخر وهو أنّهم قصدُوا أوّلًا في "إنّ" عكس عمل "كَانَ" مِنْ تقديم المنصوب وتأخير المرفوع، فلو وَسّطُوا الخبر كان ذلك بصورة ما أرادوا الخروج عنه، فكأنه عودٌ إليه[3].

وتقديم الخبرِ في هذا البابِ جائزٌ في صورتينِ، وذلك بشروطٍ محدّدة؛ حيثُ قال الناظم رحمه الله تعالى:

**وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إلاَّ فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا أوْ هُنَا غَيْرَ الْبَذِي**

---

1. فإنْ قيلَ: الأفعال تتصرَّف، والحروف لا تتصرَّف، قيل: عدم التصرف، لا يدلُّ على أنَّها حروف؛ لأنَّه قد يوجد أفعال لا تتصرّف؛ وهي: [نعم، وبئس، وعسى، وليس، وفعل التعجب، وحبَّذا]، فلما كان ذلك يؤدي إلى الالتباس بالأفعال، وجب تقديم المنصوب على المرفوع؛ رفعًا لهذا الالتباس. يُنظر أسرار العربية (123).
2. يُنظر أسرار العربية (123).
3. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 315).

قال ابنُ الناظم شارحًا: (ولا يجوزُ في هذا الباب تقديم الخبر، إلّا إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا نحو: "إنَّ عندك زيدًا"، و"إنَّ في الدّار عمرًا"، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾[1]، و﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾[2])[3].

وتبعهُ الشاطبي، والمُرادي، وابن عقيل، وابنُ هشامٍ، والأشموني[4].

وقد علَّلَ الشاطبي والمُرادي والأشموني سبب جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا بقولهما: وأما الظرف والمجرور، فشأنُهُمَا في كلام العرب أنْ يُتوسّع فيهما ما لا يُتَوَسَّع في غيرهما فجاز التوسيط فيهما إذا وقعا في هذا الباب خبريْنِ[5].

وأضاف المُرادي تعليلًا آخر، وهو قوله: (لأنَّهما في الحقيقة ليسا بالخبرِ، بلْ معمولاه)[6].

وقالَ: يجبُ أنْ يُقدَّرَ العاملُ في الظَّرْفِ بعد الاسم، كما يُقدَّرُ الخبر وهو غيرُ ظَرْفٍ[7].

وقال الشاطبي: وهذا التمثيل أعطى موضع مخالفة الترتيب؛ لأنَّه أتى بالخبر متوسطًا بين الحرف واسمه، فَيُتَقيد بما عيّن، فلا يجوز أن يتقدّم الخبر عليهما معًا، فلا تقولُ: "فيها ليت غير

---

1. [ آل عمران/13].
2. [المزمل/12].
3. يُنظر شرح ابن الناظم (117).
4. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 315- 316)، وشرح المرادي (1/ 218)، وشرح ابن عقيل (1/ 348)، وأوضح المسالك (1/ 291)، ومنهج السالك (1/ 231).
5. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 316)، وشرح المُرادي (1/ 218)، ومنهج السالك (1/ 231).
6. شرح المُرادي (1/ 218).
7. يُنظر شرح المرادي (1/ 218).

البذيء"، ولا: "هنا ليت غير البذيء"؛ فالمثال إذًا أعطى قَيْدينِ: قيدًا في الخبر المتصرّف فيه، وهو كونه ظرفًا أو مجرورًا، وقيدًا في صورة التّصرّف، وهو التّوسيط خاصّة، وهذا ظاهر[1].

وعليه، لا ترجيح في المسألة؛ وذلك لأنّ العربَ اتّسعت في الظّرُوف ما لم تتّسِع في غيرها، فقد أجاز النُّحاةُ الفصل بينَ "كان" واسمها بمعمول الخبر إذا كان ظرْفًا، وكذلك الفصل بين "ما" واسمها بالظرف، وهذا ما احتجَّ بِهِ الشّيخ الخُضري في حاشيتهِ في جواز الفصل بين "إنَّ" واسمها[2].

**المسألة الثانية: جواز فتح همزة إنّ وكسرها.**

إنَّ لكلٍّ مِنْ "إنّ" المكسورة و"أنَّ" المفتوحة الهمزة مواضعًا محدّدةً تقع فيها؛ حيثُ وضع النّحاةُ لكلِّ واحدةٍ مِنْهما مواضعًا تخصّها، وحكمًا يلزمها.

قال الشاطبي: (ويُفهمُ من قول الناظم: [وهَمْزَ إِنّ افْتَحْ] أنّ المكسورة أصلٌ للمفتوحة، والمفتوحة فرعٌ عنها، ولو كانتِ المفتوحةُ أصْلًا بنفسها، لقال: إنّ المفتوحة تقع مواقع المصدر.

وإنّ الكلام مع المكسورة جملةٌ غير مؤوّل بمفردٍ، وأمَّا المفتوحة، فالكلام بعدها مؤوّل بالمفرد وكونُ المنطوق جملةً من كلِّ وجهٍ، أو مفردًا مِنْ كلِّ وجه، أصلٌ لكونه جملةً من وجهٍ أو مفردًا من وجهٍ.

وأيضًا المكسورة مستغنية بمعموليها عن زيادةٍ، والمفتوحة لا تستغنى عن زيادة، والمجرّد من الزيادة أصلٌ للمزيد فيه.

---

1. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 316).

2. حاشية الخضري (1/ 130).

وأيضًا فإنَّ المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلّقُ به كقولك في "عرفتُ أَنّك بَرٌّ": "إنّك بَرٌّ"، ولا تصير المكسورةُ مفتوحةً إلّا بردِّه، كقولك في "إنّك بَرٌّ": "عرفتُ أنّك بَرٌّ"، والمرجوعُ إليه بحذف الزّيادة أصلٌ للمتوصّلِ إليه بزيادةٍ)[1].

وفي ضمن هذين القسمين قسمٌ ثالثٌ، وهو أنّه إذا كان الموضع محتملًا للوجهين، ساغ في [إنّ] الكسرُ والفتحُ، ولكنّ عادتهم أنْ يحصروا مواضع الكسر، ومواضع الفتح، ومواضع جواز الوجهين زيادةً في البيان، ورفعًا لإشكال الحال في بعض المواضع.

قال الناظمُ رحمهُ اللهُ تعالى:

**بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ لاَ لاَمَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي**

**مَعْ تِلْوِ فَا الْجَزَا وَذَا يَطَّرِدُ فِي نَحْوِ خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ**

ذكر ابنُ الناظم في شرْحِهِ أَنَّهُ يجوزُ فتحُ همزةِ [إنَّ] وكَسْرِهَا وذلك بشروطٍ محدَّدة ومواضعَ معيّنة حيثُ حصرها في أربعة مواضع[2]، وهي:

1. أن تقع بعد [إذا] الفجائية[3]، نحو: "خرجت فإذا أنَّ زيدًا واقفٌ": والكسرُ هو الأصل؛ لأنَّ [إذا] الفجائية مُختصَّة بالجمل الابتدائية، فـ[إنَّ] بعدها واقعة في موقع الجملة، فحقُّها الكسرُ، ومِنهم من يفتحُهَا بجعْلِهَا وما بعدَها مبتدأ محذوف الخبر، واستشهد بقول الشاعر: [من الطويل]

---

1. المقاصد الشافية (2/ 317).

2. وذلك يكون باعتبارين، فباعتبار سدّ المصدر مسدّها تُفتَحُ، وباعتبارِ عدمِ ذلك تُكسرُ.

3. ومعنى المُفاجأة حضُورُ الشيء معك في وصفٍ من أوصافك الفعليّة، تقولُ: "خرجْتُ فإذا الأسدُ بالباب"؛ معناه حضور الأسد معكَ في زمنِ وصفك بالخروج أو في مكان خروجِك، وحضوره معك في مكان خروجك ألصق من حضوره في زمن خروجك؛ لأنّ ذلك المكان يخصُّك، دون ذلك الزمان، وكُلّما كان ألصق، كانتِ المُفاجأة فيه أقْوى. يُنظر حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل(84).

**وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدَا  إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ**[1]

وهذان الوجهان اللذان جوزهما ابنُ الناظم على تقدير فتح همزة [أَنَّ] وكسرها بعد [إذا] الفجائية مبنيّان على الخلاف في [إذا] الفجائية: أهي حرفٌ أَمْ ظرفٌ؟.

2ـ أن تقع بعد قسم، وليس مع أحد معموليها اللّام[2]، كقولك: "حَلَفْتُ إنَّك ذاهبٌ" [بالكسر] على جعلها جوابًا للقسمِ، و[بالفتح] على جعْلِهَا مفعولًا بإسقاط الخافض، والكسرُ هو الوجه، ولا يُجِيزُ البصريُّونَ غيره[3].

وأمَّا الفتح، فذكر ابنُ كيسان أنَّ الكوفيين يُجِيزُونه بعد القَسَمِ على جعله مفعولًا بإسقاط الجارِّ وأنشدوا: [من الرجز]

---

1. البَيْت بلا نسبة في الكتاب (3/ 144)، وتخليص الشواهد (348)، والمقاصد النحويّة (2/ 718)، وخزانة الأدب (10/ 265).

والشاهد فيه: قوله: (إذا أنَّه) حيث جاز فيه الوجهان: أمّا الفتح، فعلى تقديرها بالمفرد، ويكون التقدير: فإذا عبوديته حاصلة؛ كما تقول: "خرجت فإذا الأسد"، وأما الكسر، فلأنها في ابتداء الجملة، ويكون التقدير على معنى: فإذا هو عبد القفا.

2. أي: أو فعل قسم ظاهر، ولو كان مع أحد معمولي (إنَّ) بعد القسم اللام، كما في نحو: (حلفت بالله إنَّك لذاهب) وجب الكسر باتفاق؛ لأنَّها مع اللام يجب أن تكون جوابا، ولا يجوز أن تكون مفعولا، لأنَّ (أنَّ) المفتوحة لا تجامعها اللام إلَّا مزيدةً على ندورٍ. يُنظر شرح ابن الناظم (120)، وحاشية السجاعي على ابن عقيل (84).

3. يجب الكسر عند البصريين إنْ لم يذكر فعل القسم، نحو: "والله إن زيدًا قائم"؛ لأنَّه لا يحذف إلا عند إنشاء القسم فلا بد من الجواب، وكذا إذا ذكرت اللام، نحو: "أحلف بالله إنَّ زيدًا لقائم"، لأنها لا تدخل إلّا في خبر المكسورة. يُنظر تخليص الشواهد (350).

**لَتقْعُدِنَّ مَقْعَدَ القصيِّ مِنِّيَ ذِي القَاذُورَةِ المَقْلِي**

**أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِي أنِّي أَبُو ذَيَّالِكَ الصَّبِي[1]**

3. أنْ تقع بعد [فاء] الجزاء، نحو: "مَنْ يأتني فإنِّي أُكْرِمُهُ"، [بالكسر] على أنَّها في موضع الجملة و[بالفتح]: على أنَّها في تأويلِ مصدرٍ مرفوعٍ؛ لأنَّه مبتدأٌ محذوف الخبر، أو خبر محذوف المبتدأ[2].

وعلَّقَ ابنُ الناظم قائلًا: والكسر هو الأصل؛ لأنَّ الفتح مَحُوجٌ إلى تقدير محذوفٍ؛ لأنَّ الجزاء لا يكون إلَّا جُملةً، والتقديرُ على خلاف الأصل، وممَّا جاء بالكسر قولُهُ تعالى: □□ □ □ □ □ □ □ □□[3]، ومِمَّا جاء بالفتح قوله تعالى: □ث ث ذ ذ ث ث ث ث ڈ ڈ ٹ ٹ ڈ□[4].

ومِمَّا جاء بالوجهين قوله تعالى: □كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ□[5].

---

1. البيت منسوب لرؤبة بن العجاج في المقاصد النحوية (2/ 723)، وبلا نسبة في تخليص الشواهد (348).

والشاهد فيه: قوله: (إنِّي) فإنَّه يجوز فيه الوجهان: "الكسرُ"؛ لأنَّه جواب القسم، وهو الأجود والأكثر، و"الفتح" على معنى: أو تحلفي بربك على أني أبو ذيالك الصبي، فلمَّا أضمر الجار فتحت (إنَّ)؛ كما لو تلفظ بالجار.

2. فالكسر على جعل (إنَّ) ومعموليها جملة أجيب بها الشرط؛ فكأنَّه قال: مَنْ يأتني فهو مكرم، والفتح على جعل (أنَّ) وصلتها مصدرا مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: "مَنْ يأتني فإكرامه موجودٌ"، ويجوز أنْ يكونَ خبرًا والمبتدأ محذوفا، والتقدير: فجزاؤه الإكرام.

3. [البقرة/ 215].

4. [التوبة/63].

5. [الأنعام/54].

فالكسر على معنى: "فهو غفورٌ رحيمٌ"، والفتح على معنى: "فمغفرة الله ورحمته حاصلة لذلك التائب المصلح"[1].

4- أنْ تقعَ خبرًا عَنْ قَوْلٍ، وخبرُها قَوْلٌ، وفاعلُ القَوْلَيْنِ واحِدٌ، كقولهم: "أوَّلُ قَوْلِي أنِّي أحْمَدُ اللهَ" [بالفتح] على معنى: "أوَّلُ قولِي: حَمْدُ اللهِ"، و"إنِّي أحمدُ اللهَ" [بالكسر] على الإخبار بالجملة لقصد الحكاية؛ كأنَّكَ قُلْتَ: "أوَّلُ قولي هذا اللفظُ".

وقيل: [الكسرُ] على أنَّ الجملةَ حكايةُ القولِ، والخبر محذوف، تقديره: "أوَّلُ قولي: هذا اللفظُ ثابتٌ"، وليس بِمُرْضٍ؛ لاستلزامه ما لا سبيل إلى جوازه، وهو: إمَّا الإخبارُ بما لا فائدة فيه، وإمَّا كون أوَّل صِلَةٌ دُخُولُهُ في الكلام كخُرُوجِهِ؛ لأنَّ الذي هو أوَّلُ قولي: إنِّي أحمدُ اللهَ حقيقةً هو الهمزة مِنْ [إنِّي]، فإنْ لم يَكُنْ أوِّلَ صِلَةٍ، لزم الإخبارُ عن الهمزة مِنْ [أنِّي] بأنَّها ثابتة، ولا فائدة فيه، وإنْ كان صِلَةً، لَزِمَ زيادة الاسم، وكِلَا الأمرين غير جائز[2].

وقال ابنُ الناظم: وتُكسر [إنَّ] بعد [حتَّى] الابتدائية، نحو: "مَرِضَ فلانٌ حتى إنَّه لا يُرجى برؤه" أو بعد [أَمَا] الاستفتاحية، نحو: "أمَا إنَّك ذاهبٌ"، فإنْ كانت [حتّى] عاطفة أو جارَّة، تعيَّن بعدها الفتح، نحو: "عرفت أمورك حتى أنَّك فاضلٌ"، وكذلك إنْ كانت [أمَا] بمعنى: حقًّا، تقولُ: "أمَا إنَّك ذاهبٌ"، كما تقول: "حقًّا إنَّكَ ذاهبٌ"، على معنى في حقِّ ذهابك.

ومستشهدًا بقول الشاعر: [من الوافر]

---

1. قرأ نافعٌ وغيرُه بكسر [إنّ] بعد الفاء، وقرأ عاصم وابن عامر بفتحها.
2. يُنظر شرح ابن الناظم (119، 121).

**أَحَقًّا أَنَّ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقُ**[1]

تقديره: أفي حقٍّ ذلك؟

وقال: جوَّز فيه الشّيخُ أنْ يكونَ (حقًّا) مصدرًا، بدلا من اللفظ بالفعل[2].

وقال ابنُ النّاظم أيضًا: أنَّ همزة [إنَّ] تفتح بعد [لا جرم]، نحو قوله سبحانه وتعالى: ﴿ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ہ﴾[3]، وقد تكسر، مُستشهدًا بقول الفرَّاء: [لا جرم] كلمةٌ كَثُرَ استعمالُهم إيَّاها حتَّى صارت بمنزلة [حقًّا]، وبذلك فَسَّرَهَا المُفسِّرُونَ، وأصْلُهَا مِنْ جَرَمْتُ؛ أيْ: كَسَبْتُ.

وتقول العرب: "لا جرم لآتينَّك"، و"لا جرم لقدْ أَحْسَنْتَ"، فنزَّلَها بِمَنْزِلَةِ اليَمِينِ.

وعلَّقَ ابن الناظم قائلًا: فهذا وجهُ مَنْ كَسَرَ [إنَّ] بعدها، قال: "لا جرم إنَّكَ ذاهبٌ"[4].

وتبعه الشاطبي، والمُرادي، وابن عقيل، والأشموني[5].

---

1. البيت منسوب للعبدي في الكتاب لسيبويه (3/ 136)، وخزانة الأدب (10/ 277)، ولرجل من عبد القيس، أو للمفضل بن معشر البكري في المقاصد النحوية (2/ 725)، وتخليص الشواهد (351)، وشرح شواهد المغني (1/ 170)، وبلا نسبة في شرح التصريح (1/ 109).

والشاهد فيه: قوله: [أنَّ جيرتنا]؛ حيث فتحت همزة [أن] فيه بعد قوله: [حقًّا] كما تقول في قولك: "حقًّا أنك ذاهب" أي: "في حقّ ذهابك".

2. يُنظر شرح ابن الناظم (121).

3. [النحل/ 23].

4. يُنظر شرح ابن الناظم (121 ـ 122).

5. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 329 ـ 341)، وشرح المرادي (1/ 221 ـ 224)، وابن عقيل (1/ 355)، ومنهج السالك (1/ 234 ـ 237).

وعند ابنِ عقيل ـ وهو مقتضى كلام النّاظم ـ يجوز فتح [إنَّ] وكسرها بعد القسم إذا لم يكن في خبرها [اللام]، سواءً كانت الجملة المقسم بها فعليّة والفعل فيها ملفوظ به، نحو: "حلفتُ أنَّ زيدًا قائمٌ"، أو غير ملفوظ به نحو: "والله إنَّ زيدًا قائمٌ"، أو اسمية، نحو: "لَعَمْرُكَ إنَّ زيدًا قائمٌ"[1].

وقدْ ردّ المُرادي هذا الوجه بقوله: (وذلك غلطٌ؛ لأنَّ مَنْ فتح بعد [حَلَفْتُ]، لَمْ يجعلها قَسَمًا، بل إخبارًا عن قسمٍ، ولا يُتَصَوَّرُ ذلك في [حَلَفْتُ] المُضْمَرَة؛ لأنَّ العربَ لا تضمر [حلفتُ] وتريدُ بها غير القسَمِ[2].

وأضاف ابنُ هشام والأشموني موضعًا آخر يجوز فيه الوجهان، وهو: أنْ تقع بعد واوٍ مسبوقة بمفرد صالحٍ للعطف عليه، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ١١٨ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾[3].

حيثُ قرأ نافع وأبوبكر[4] بالكسر؛ إمَّا على الاستئناف، أو العطف على جملة [إنَّ] الأولى، وقرأ الباقون بالفتح عطفا على ﴿أَلَّا تَجُوعَ﴾[5].

---

1. يُنظر شرح ابن عقيل (1/ 360).

2. شرح المُرادي (1/ 223). وهو قول أبي حيّان في التذييل والتكميل (5/ 71).

3. [ طه/ 118ـ 119]. يُنظر أوضح المسالك (1/ 300)، ومنهج السالك (1/ 236).

4. هو عاصم بن أبي النَّجُود، [بفتح النّون وضم الجيم]، ويكنى [أبا بكر]، وهو الإمام الذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد أبي عبد الرحمن السلمي، وهو من التابعين، لحق الحارث بن حسّان، وافدُ بني بكر، وتوفي بالكوفة سنة (128هـ)، وقيل: (127هـ). التيسير في القراءات السّبع (90)، وغاية النهاية (1/ 346).

5. إتحاف فضلاء البشر (389)، والتيسير في القراءات السّبع (434).

والتقديرُ: إنَّ لك عَدَمَ الجوعِ وعدمَ العُرِيِّ وعَدَمَ الظمأ والضُّحى، قال السمينُ الحلبي: وجاز أن تكون «أنَّ» بالفتح اسمًا لـ«إنَّ» بالكسر؛ للفصل بينهما، ولولا ذلك لم يَجُزْ. الدّر المصون (8/ 113).

وانفرد ابنُ هشام بذكرِهِ موضعًا آخر يجوز فيه الوجهان، وهو: أنْ تقع في موضع التّعليل، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾[1]، حيثُ قرأ نافعٌ والكسائيّ بالفتح على تقدير [لام] العلّة، وقرأ الباقون بالكسر على أنَّهُ تعليلٌ مستأنفٌ[2]، ومثله: [لَبَّيْكَ، إنَّ الحمدَ والنِّعْمَةَ لَكَ][3].

قال السّمينُ الحلبي[4]: قرأ نافع والكسائي بفتح الهمزة على التّعليل؛ أيْ: [لأنّهُ]، والباقون بالكسرِ على الاستئنافِ الذي فيه معنى العلّةِ؛ فيتَّحدُ معنى القراءتين[5].

---

1. [ الطور/ 28].
2. إتحاف فضلاء البشر (519)، والتيسير في القراءات السبع (520).
3. يُنظر أوضح المسالك (1/ 297).
4. هو أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، شهاب الدين، المقرئ، النحوي، نزيل القاهرة المعروف بالسمين الحلبي، كان فقيها بارعا في النحو والقراءات، لازم أبا حيان، وأخذ القراءات عن التقي الصائغ، وسمع الحديث من يونس الدبوسي، وتوفّي سنة (756هـ)، وله من المصنّفات: تفسير القرآن، والدرّ المصون في إعراب القرآن الكريم وشرح التسهيل، وشرح الشاطبية، وغير ذلك. بُغية الوعاة (1/ 402)، والأعلام (1/ 274).
5. الدّر المصون (10/ 75).

**المسألة الثالثة: دخول لام الابتداء بعد [إنّ] المكسورة الهمزة.**

إذا أريد المبالغة في التّأكيد جيء مع [إنَّ] المكسورة بلام الابتداء[1].

وإنّ هذه اللام مختصّة اللحاقِ بـ[إنَّ] المكسورة فقط، ولا تُلْحَقُ بغيرها مِنْ أخواتها[2].

وكان حقُّ هذه اللام أنْ تدخُلَ على أوَّلِ الكلامِ؛ لأنَّ لها الصدارة، فحقّها أنْ تدخل على [إنَّ]، نحو: "لإنَّ زيدًا قائمٌ"، ولكنْ لمَّا كانت للتأكيد و[إنّ] للتأكيد فرَّقوا بينهما كراهية الجمع بين أداتين بمعنى واحدٍ، فزحلقوا اللّام إلى الخبر، أوْ مَا في مَحَلِّهِ[3].

---

1. وتُسمَّى اللَّامُ المُزَحْلَقَةُ وَالمُزَحْلَفَةُ، بـ[القاف والفاء]، وبنو تميم يقولون: زُحْلُوقَةٌ، بالقاف، وأهل العالية: زُحْلُوفَةٌ بالفاء، واختلف النّحاة في أصلِ هذه اللام على خمسة مذاهب، وهي:

   1. مذهب البصريين أنَّها لام الابتداء، وهي التي في قولك: "لَزيد قائم".

   2. ذهب الكسائي إلى أنها لام توكيد للخبر، و[إنَّ] توكيد للاسم، وربما جاءوا بها في الخبر، وليس ثم [إنّ].

   3. ذهب الفراء إلى أنَّها للفرق بين الكلام الذي يكون جوابًا لكلام مضى على الجحد، نحو: ما زيد قائم فتقول: إن زيدًا لقائم، وبين ما لا يكون جوابًا، بل مستأنف أخبار.

   4. ذهب معاذ بن مسلم الهراء، وأحمد بن يحيى إلى أنَّ قولك: [إنَّ زيدًا منطلقٌ]، جواب [ما زيد منطلقًا]، و[إن زيدًا لمنطلقٌ] جواب [ما زيد بمنطلق]، و(إنّ) بإزاء (ما)، و(اللام) بإزاء (الباء).

   5. ذهب هشام، وأبو عبد الله الطوّال إلى أنَّ اللام جوابٌ للقسم، والقسم قبل (إنَّ) محذوف، وحُكِيَ هذا أيضًا عن الفراء. يُنظر ارتشاف الضرب (3/ 1262)، وشرح التصريح (1/ 311).

2. وذلك لأنّها تدخل على الجُملة ولا تُغيِّرُ معناها ولا حكمها، بخلاف أخواتها. يُنظر حاشية يس (1/ 142).

   على أنّه هناك خلاف بين البصريين والكوفيين في لحاق هذه اللام لأخوات [إنّ]. يُنظر المسألة التاسعة والأربعون من باب الحروف في ائتلاف النصرة (172 ـ 173)، ومغني اللبيب (1/ 249).

3. يُنظر شرح ابن الناظم (122)، ومنهج السالك (1/ 238).

وإنّما زحلَقُوا [اللام] دون [إنَّ]؛ لأنّها عامِلٌ، وحقُّ العامِلِ التقدّمُ، ولِئَلَّا يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُها عليها[1].

وقال ابن يعيش: فلو أُخِّرَتْ إلى الخبر، والخبرُ يكون اسمًا وفعلًا وجملةً، فكان يؤدِّي إلى إبطال عملها؛ لأنَّ العامل ينبغي أن يكون له اختصاصٌ بالمعمول، وليس كذلك اللامُ؛ لأنّها غيرُ عاملة فيجوز دخولُها على الاسم والفعل والجملة، فتقول "إن زيدًا لَقائمٌ"، و"إن زيدًا لَيقوم". قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [2] [3].

وتدخُلُ هذه اللامُ في هذا البابِ على أربعة أشياءٍ، وذلك بشروطٍ مُحدّدة؛ حيثُ قال الناظمُ رحمهُ اللهُ تعالى:

**وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ  لامُ ابْتِدَاءِ نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرْ**

**وَلاَ يَلِي ذِي اللَّامَ مَا قَدْ نُفِيَا  وَلاَ مِنَ الأَفْعَالَ مَا كَرَضِي**

**وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَإِنّ ذَا  لَقَدْ سَمَا عَلَى العِدَا مُسْتَحْوِذَا**

وقد اقتضت طبيعة هذا المسألة أن تُقسّمَ على أربعة فُرُوعٍ، وهي:

---

1. وهو عامِلٌ ضعيفٌ؛ لأنّهُ حرف، ولا يقوى على العمل مع تأخُّرِهِ. يُنظر شرح الرضي (4/ 357)، وشرح التصريح (1/ 311).

2. [النحل/ 124].

3. يُنظر شرح المُفصّل (5/ 147).

## أوّلًا: دُخولُ اللامِ على خبر[إنّ] المكسورة الهمزة.

قال ابنُ النّاظم شارحًا: (أمَّا الخبر، فتدخل عليه اللّام، بشرط ألَّا يتقدَّم معمولهُ، ولا يكونُ منفيًّا ولا ماضِيًا مُتَصَرِّفًا خاليًّا من [قد][1]، نحو: "إنَّ زيدًا لَرَضِي"، بلْ يكونَ مُفردًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾[2]، ومثله: [إنِّي لوزر]؛ أيْ: ملجأ، أو ظرفًا أو شِبْهِهِ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[3]، أو جملة اسمية، كقول الشّاعر: [من البسيط]

**إنَّ الكريمَ لَمَنْ تَرْجُوهُ ذُو جِدَةٍ  وَلَوْ تَعَذَّرَ إِيسَارٌ وَتَنْوِيلُ**[4]

أو فعلا مضارعا، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[5]، ونحو: "إنَّ زيدًا لسوف يفعلُ"[6]، أو ماضيًا غير مُتَصَرِّفٍ[7]، نحو: "إنَّ زيدًا لعسى أنْ يفعلَ"، أو مَقْرُونًا بـ(قد)، نحو: "إنَّ زيدًا لَقَدْ سَمَا")[8].

---

1. وأجازه الكسائي وابن هشام. يُنظر مغني اللبيب (1/ 245).
2. [الرعد/6].
3. [القلم /4].
4. البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية (2/ 730)، وتخليص الشواهد (355).

   والشاهد فيه: قوله: (لمن ترجوه ذو جدة)، حيثُ وقعت الجملة الاسمية خبرًا لـ(إنَّ)، ودخلت عليها اللام للمبالغة في التأكيد.
5. [النحل /124].
6. هناك خلافٌ بين البصريين والكوفيين في جواز دخول اللام على الخبر المصدّرُ بأداة التنفيسِ، حيثُ ذهب البصريون إلى الجواز، وذهب الكوفيون إلى المنع. يُنظر شرح الرضي (4/ 17)، وشرح ابن يعيش (5/ 146).
7. وهو مذهب الأخفش والفرّاء. يُنظر أوضح المسالك (1/ 302).
8. شرح ابن الناظم (122 . 123).

وتَبِعَهُ الشَّاطبي، والمُرادي، وابنُ هشام، وابنُ عقيل، والأشموني[1].

وأضافَ الشَّاطبي وابن هشام شرطًا ضَرُوريًّا فهماهُ من قول الناظم: [إِنِّى لَوَزرْ]، وهو الفصلُ بين [إنّ] والخبرِ، فإنَّه لَوْ لَمْ يَكُنْ مَفْصُولًا مِنْ [إِنّ]، لَمْ تدخلِ اللَّامُ عليه، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾[2]، وقولك: "إنّ في الدار زيدًا"، فلا تقولُ: "إنّ لفي الدار زيدًا"[3].

وقدْ علّلَ المُرادي بقوله: اشتراطُ ذلك في الاسم مَنْبَهَةٌ على اشتراطه في الخبر؛ إذْ العِلَّةُ واحدة[4].

واحدة[4].

وأجاز ابنُ عقيل والأشموني دخول اللام على المضارع غير المُتصرِّفِ، نحو: "إنَّ زيدًا ليذرُ الشَّرِّ"[5].

وعلّلَ الشاطبي لامتناعِ دُخُولِ اللَّامِ على الخبَرِ المنفيِّ بقَوْلِهِ: إنّ أكثرَ أدواتِ النّفي أولُها لامٌ مثلُ: [لَا، وَلَمْ، وَلَنْ]، فكرهوا اجتماعَ حرفين مِثْلَيْنِ لِمَا فيه من الثّقلِ على اللسان، ثُمَّ أَجْرُوا سائِرَ أدواتِ النفِي على ذلك لِيُنْسَقَ البابُ، كما حملوا [يُكْرِمُ] و[تُكْرِمُ] على [أُكْرِمُ] في حذف همزة [أَكْرِمُ] ولذلك نظائر في القياس العربي[6].

---

1. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 342 ـ 354)، وشرح المرادي (1/ 224)، وأوضح المسالك (1/ 301 ـ 302) وشرح ابن عقيل (1/ 370)، ومنهج السالك (1/ 237 . 241).
2. [المزمل/12].
3. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 349)، وأوضح المسالك (1/ 301).
4. يُنظر شرح المرادي (1/ 226).
5. يُنظر شرح ابن عقيل (1/ 370)، ومنهج السالك (1/ 240).
6. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 349).

كما علَّلَ الشاطبي وابن هشام والأشموني لِدُخُولِ [اللَّامِ] على الفعلِ المُضَارِعِ، والماضي غَيْرِ المتصرِّفِ بقولهم: ووجهُ هذا كلِّه أَنّ أصل [اللام] أنْ تدخُلَ على الاسم لا على الفعل، وإنّما دخلت على الفعل المضارع لشَبَهِه بالاسم، وأمّا الماضي، فليس شبيها بالاسم، فلم تدخل عليه [اللام] وإنَّما جازَ دُخُولُها على غير المتصرّفِ؛ لأنَّه يُفيد الإنشاء، والإنشاء يستلزم الحضور، فيحصل بذلك شَبَهُه بالمضارع، فتدخل [اللام] [1].

كما علَّلَ كُلٌّ من الشاطبي والمُرادي وابن هشام والأشموني جواز دخولِ [اللام] مع [قدْ] بقولهم: لأنَّ [قد] تقَرّب الماضي من الحال، وَمُشَابِهُ المُشَابِهِ مُشَابِهٌ[2].

**ثانيًا: دخول اللام على معمول خبر[إنّ].**

قال الناظم رحمه الله تعالى:

**وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ وَالْفَصْلَ وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ**

قالَ ابنُ الناظم شارحًا: (وقد تدخلُ اللاَّمُ على ما في محلِّ الخبر من معمول الخبر متوسِّطًا بينه وبين الاسم، نحو: "إنَّ زيدًا لطعامك آكلٌ"، و"إنَّ عبدَ الله لفيك راغبٌ")[3].

وتبعه الشاطبي، والمُرادي، وابنُ هشام، وابن عقيل، والأشموني[4].

---

1. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 350)، وأوضح المسالك (1/ 302)، ومنهج السالك (1/ 240).

*** فائدة: قَالَ ابْن الخباز: لَا تدخل لَام الِابْتِدَاء على الْجمل الفعلية إِلَّا فِي بَاب "إِنَّ". خزانة الأدب (10/ 57).**

2. يُنظر المقاصد الشافية(350/2)، وشرح المُرادي(225/1)، وأوضح المسالك(302/1)،ومنهج السالك(240/1).

3. شرح ابن الناظم (123).

4. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 354)، وشرح المُرادي (2/ 226)، وأوضح المسالك (1/ 302)، وشرح ابن عقيل (1/ 369 ـ 373) ومنهج السالك (1/ 241).

وعلَّل الشاطبيّ وجه ذلك بقوله: وإنَّما جاز هذا؛ لأنَّ المعمولَ كالْجُزْءِ مِنْ عامِلِهِ، فإذا قُدِّم كان كالجُزْءِ المتقدِّمِ، وإذا أُخِّر كان كالجُزْءِ المتأخِّرِ، وأيضًا تقدُّمُ المعمولِ يُؤْذِنُ بتقدُّم العاملِ، فالمَعْمُولُ إذا تقدّم في محلِّ عاملِهِ، فكأنَّ [اللامَ] إنَّما دخلت على العامِلِ وهو الخَبَرُ[1].

وأضاف المُرادي وابنُ عقيلٍ والأشموني في جواز دخول [اللام] على المعمول المتوسِّطِ شرطينِ آخرين، هما:

الأوَّلُ: أنْ يكونَ الخبرُ صالحًا لها، نحو: "إنَّ زيدًا لعمرًا ضاربٌ"، فإنْ لم يكنِ الخَبَرُ صَالِحًا لها، لم يجُزْ دخولها على معموله نحو: "إنَّ زيدًا عمرًا ضربَ".

الثاني: أنْ لا يكون ذلك المعمولُ حالًا، فإنْ كانَ حالًا، لم يجز دخولها عليه، فلا يجوز: "إنَّ زيدًا لراكبًا منطلقٌ"[2].

وعلَّلَ المُرادي لذلك بقوله: لأنَّ دُخولَها على المعمولِ فرعُ دُخُولِها على الخَبَرِ[3].

كما فَهِمَ ابنُ عقيل والأشموني مِنَ النظم أيْضًا أنَّها ـ أيْ هذه [اللام] ـ لا تصحبُ المعمولَ المتأخِّرَ فلا يجوز: "إنَّ زيدًا ضاربٌ لَعَمْرًا"[4].

---

1. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 355).

2. يُنظر شرح المُرادي (1/ 226)، وأوضح المسالك (1/ 302)، وشرح ابن عقيل (1/ 370ـ 372)، ومنهج السالك(1/ 241).

وذلك لأنَّ الحال لا تكون خبرًا وهي حال، بخلاف الظرف فإنه يكون خبرًا وهو ظرف، والمفعول قد ينوب على الفاعل، فيصير عمدة، وإذا تقدّم على عامله صار مبتدأ، واللام تدخل على المبتدأ، نحو: إن زيدًا لطعامه مأكول. يُنظر شرح التصريح (1/ 313).

3. يُنظر شرح المُرادي (1/ 226).

4. يُنظر منهج السالك (1/ 241).

ويمكنُ الرّدُّ عليهما بأنّ هذا يستفاد من قول النّاظم: [معمول الخبر]؛ فإنَّ [أل] في الخبر للعهد الذِّكرِي، والمعهود هو الخبر الذي تدخل [اللام] عليه، والذي بيَّنه وذكر شروطه فيها قبل هذا البيت.

## ثالِثًا ورابعًا: دخول اللام على ضمير الفصل، واسم [إنّ].

قال ابنُ الناظمِ: (أو فصلٍ[1]، نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾[2]، أو اسمٍ لـ[إنَّ] مُتأخِّرٍ عَنِ الخَبَرِ، وذلك إذا كان ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا، نحو: "إنَّ عندك لزيدًا"، أو "إنَّ في الدار لعَمْرًا"، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾[3])[4].

وتبعه الشاطبي، والمُرادي، وابن هشام، وابنُ عقيل، والأشموني[5].

---

1. يقصد بالفصل: ضمير الفصل، هو الضمير المسمّى عند أهل البصرة فصلًا؛ للإعلام به أنّ ما بعده خبرٌ لا صِفَة، وعند الكوفيِّين عمادًا؛ للاعتماد عليه في تأدية المعنى، وهو ضمير رفع منفصل مطابق لما قبله تكلّمًا وخطابًا وغيبةً، إفرادًا وغيره، ويقع بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله ذلك، بشروطٍ مُحدّدة تُنظر في مواضعها.

وهو لا محلّ له من الإعراب؛ لأنَّ المراد به الإعلام بكونِ ما بعده خبرًا لا صفة؛ فأَشْبَهَ الحرْفَ لمجيئِهِ لمعنى في غيْرِهِ. يُنظر الإتقان في علوم القرآن (2/ 339)، وحاشية السجاعي على شرح ابن عقيل (87).

2. [آل عمران/ 62].

3. [النازعات/26].

4. شرح ابن الناظم (123).

5. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 358)، وشرح المُرادي (1/ 226)، وأوضح المسالك (1/ 303)، وشرح ابن عقيل (1/ 373)، ومنهج السالك (1/ 241).

وفهم ابنُ هشامٍ من قول النّاظمِ أنّهُ يجوز دخُول [اللامُ] على الاسمِ المُتقدّمِ عن الخبرِ بشرطِ أنْ يتأخَّر الاسمُ عنْ معمولِ الخبرِ، نحو: "إنَّ في الدار لزيدًا جالسٌ"[1].

وعلَّلَ الشاطبي وجه دخول [اللام] على ضمير الفصل، بقوله: وإنما فَعَلُوا ذلك؛ لأنّ الفصل مُقَوٍّ لِلْخَبَرِ، من حيثُ كان رافعًا لتوهُّم كَوْنِهِ تابعًا، فتنزّل مَنْزِلَةَ الجُزْءِ الأوّل مِنَ الخبر، فدخَلَت [اللامُ] عليه لذلك[2].

وفهم ابنُ عقيل والأشموني من كلام الناظم: أنَّهُ إذا دخلت [اللام] على ضمير الفصل أو على الاسم المُتَأخِّرِ، لَمْ تدخلْ على الخبر، فلا يجوز: "إنَّ زيدًا لهو لقائمٌ"، ولا "إنَّ لفي الدار لزيدًا"، ولا "إنَّ في الدار لزيدًا لجالسٌ"[3].

وأضافَ الشُّرَّاحُ أنَّهُ قد تُزادُ هذه [اللامُ] في أشياءَ ألحقت بالنوادر، كقول الشاعر: [من الطويل]:

**فإنَّك مَنْ حَارَبْتَهُ لَمُحَارَبٌ  شَقِيٌّ وَمَنْ سالَمْتَهُ لَسَعِيدُ**[4]

---

1. يُنظر أوضح المسالك (1/ 303).
2. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 357). وهو قول الماظم في شرح التّسهيل (27/2).
   وقال الرضي: وذلك لوقوعه موقع الخبر؛ فكأنها دخلت على الخبر. يُنظر شرح الكافية (4/ 359).
3. يُنظر شرح ابن عقيل (1/ 373)، ومنهج السالك (1/ 241).
4. البيت منسوب لأبي عزة عمر بن عبدالله بن عثمان في المقاصد النحوية (2/ 732)، وتخليص الشواهد (361).
   والشاهد فيه: قوله: (لمُحَارَبٌ) وفي قوله: (لَسَعِيدُ)؛ حيث دخلت لام التأكيد عليهما وهما خبران، ودخولها شاذ لأّن الأصل دخولها على المبتدأ لتوكيده؛ كقولك: "لزيد منطلق".

وكما سمعه الفرّاء من قول أبي الجرّاح: "إنِّي لَبِحَمْدِ الله لصالحٌ"[1]، وكما سمعه الكسائي من قول بعضهم: "إنَّ كُلَّ ثَوْبٍ لَهُ ثَمَنُهُ"، وكقراءة بعضهم قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾[2] وكقول الشاعر: [من الطويل]

**يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ ليلى عواذلي  وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ**[3]

---

1. لأنَّ اللام إذا دخلت على المعمول المتوسط لا تدخل على الخبر.

2. [الفرقان/ 20].

وهي قراءة ابن جبير، وقال السمينُ الحلبي: والعامَّةُ على كسرِ «إنَّ»؛ لوجودِ اللامِ في خبرِها، ولكونِ الجملةِ حالًا على الراجحِ، قال أبو البقاء: وقيل: لو لم تكنِ اللامُ لكُسِرَتْ أيضًا؛ لأنَّ الجملةَ حاليةٌ، إذ المعنى: "إلاَّ وهم يأْكلون" وقُرِئَ «أنّهم» بالفتح على زيادةِ اللامِ، و«أَنْ» مصدريةٌ؛ التقدير: [إلاَّ لأنَّهم]؛ أي: ما جَعَلْناهم رسلًا إلى الناسِ إلاَّ لكونِهم مِثْلَهم. الدرّ المصون (7/ 176)، و(8/ 469).

3. البيت بلا نسبة في خزانة الأدب (10/ 361)، والمقاصد النحويّة (2/ 734)، وتخليص الشواهد (357)، وشرح شواهد المغني (1/ 605).

والعميد والمعمودُ: المشعوفُ عِشْقًا، وقيلَ الذي بلغ بهِ الحُبُّ مبلغًا، وقلبٌ عميدٌ: هدّهُ العشقُ وكَسَرَهُ. لسان العرب [باب الدّال، فصل العين].

والشاهد فيه: قوله: (لعميدُ)؛ حيث دخلت اللام في خبر [لكنّ] على رأي الكوفيين.

حيثُ ذهب الكوفيّون إلى جواز دُخول اللام في خبر (لكنَّ) مثل (إنَّ)؛ لأنَّ أصلها (إنَّ) دخلت عليها الكاف واللام، فصارتا كحرفٍ واحدٍ، واستشهدوا بهذا الشاهد.

وذهب البصريون إلى أنَّ ذلك لا يجوز؛ والبيتُ محمولٌ على أنَّ أصْلَهُ (لكنَّ إنِّي)؛ فحُذِفت الهمزة تخفيفًا فاجتمع أربعُ نوناتٍ، فحذفوا النون من (لكنَّ)؛ للتخفيف استثقالًا لاجتماع الأمثالِ، وكان حذْفُها أوْلى؛ لاستقبالها ساكِنًا بعدها. يُنظر المسألة الخامسة والعشرون من الإنصاف، والمسألة التاسعة والأربعون في باب الحروف من ائتلاف النصرة (172 ـ 173).

**المسألة الرابعة: العطف على اسم [إنّ] بالرفع والنصب قبل مجيء الخبر وبعده.**

يَجُوزُ العطفُ على اسم [إنَّ] المكسورة؛ لأنّها لا تُغيّر معنى الجمل؛ وكأنّ اسْمَهَا المَنْصُوَب في محل الرّفع؛ إذْ هي كالعدم، وفائدتها التأكيدُ فقط، فجاز العطفُ على محلّ ذلك الاسم بالرفع[1].

وإنَّ العطفَ على اسم [إنّ] قد يكون باعتبار اللفظ، وقد يكون باعتبار الموضع[2].

فالعطْفُ باعتبار اللفظ جائزٌ على الإطلاق؛ سواءً أجاء المعطوف بعد الخبر أم قبله، فمثال مجيئه قبل الخبر قولك: "إنّ زيدًا وعَمْرًا في الدَّار"، وفى التنزيل الحكيم: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ﴾[3].

ومثالُ مجيئِهِ بعد الخبر قولُك: إنّ زيدًا في الدَّار وعَمْرًا، وهُناك مَنْ قَرَأَ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولَهُ﴾[4]، بفتح همزة [إنّ] ونصب ﴿رَسُولَهُ﴾[5].

وأنشد سيبويه لِرُؤْبَةَ: [من الرجز]

---

1. يُنظر شرح الرضي (4/ 350).

2. وكأنَّ الأوّل نظر إلى أنَّ الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول (إنّ)، ودخولها عليه كلا دخول، فبقي على كونه مرفوعا، لكنْ محلًّا، لاشتغال لفظِهِ بالنصب، ومن قال على موضعها مع اسمها: نظر إلى أنَّ اسمها لو كان وحده مرفوع المحل؛ لكان وحده مبتدأ، والمبتدأ مجرد عن العوامل عندهم، واسمها ليس بمجرَّد، وقال الرّضي: فالأولى أن يقال: العطف بالرّفع، على اسمها وحده. يُنظر شرح الرضي (4/ 350).

3. [الأحزاب/35].

4. [التَّوبَة/ 03].

5. قرأ العامَّةُ: {أنَّ الله} بفتح الهمزة على أحدِ وجهين: إمَّا كونِه خبرًا لـ{أذانٌ}؛ أي: الإعلامُ من الله براءتُه من المشركين، وإمَّا على حَذْفِ حرفِ الجرّ؛ أيْ: بأنَّ الله.
و{رسولَهُ} بالنّصب، وهي قراءة عيسى بن عمر وزيد بن علي وابن أبي إسحاق، وفيه وجهان، أظهرُهما: أنّه عطفٌ على لفظ الجلالة. والثاني: أنّه مفعولٌ معه. إتحاف فضلاء البشر (301)، الدّر المصون (6/ 08).

**إنَّ الرَّبِيعَ الجَوْدَ والخَرِيفَا  يَدَا أبِي العبّاسِ والصُّيُوفَا[1]**

وأمَّا العطف باعتبار الموضع – موضع اسم إنّ، أو موضعَ إنّ مع اسمها–، فلا يخلو أنْ يكونَ المعطوفُ واقعًا قبل الخبر أو بعده، فإنْ كان بعده، فجائزٌ أيضًا بغير خلاف عند النحويّين على الجملة، نحو قولك: "إنَّ زيدًا قائمٌ وعَمْرٌو"، ومنه قولُ الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾؛ بكسر همزة [إنّ]، وَرَفْعِ ﴿رَسُولُهُ﴾[2].

ومنه ما أنشده سيبويه لجرير: [من الكامل]:

**إنّ النُّبُوَّةَ والخلافةَ فيهمُ  والمكرُماتُ، وسادَةٌ أطهارُ[3]**

---

1. البيت منسوب لرؤبة بن العجاج كما في الكتاب (2/ 145)، والمقاصد النحوية (2/ 742).

والشاهد فيه: قوله: (والصيوفا)؛ حيث عُطِفَ بالنصب على (الرَّبيع) وهو اسم (إنَّ) بعد مجيء الخبر، وكذلك عطف (الخريفا) على اسم (إنَّ) قبل مجيء الخبر.

2. قرأ الحسن والأعرج بكسر الهمزة، وفيه المذهبان المشهوران: مذهبُ البصريين إضمارُ القول، ومذهبُ الكوفيين إجراءُ الأذانِ مجرى القول. الدّر المصون (6/ 07).

{وَرَسُولُهُ}: الجمهورُ على رَفْعِه، وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنّه مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ أي: ورسولُه بريءٌ منهم وإنما حُذِفَ للدلالةِ عليه، والثاني: أنه معطوفٌ على الضميرِ المستتر في الخبر، وجاز ذلك للفصلِ المسوِّغ للعطف فرفعُه على هذا بالفاعلية، والثالث: أنه معطوفٌ على محل اسم «أنَّ» ، وهذا عند مَنْ يُجيز ذلك في المفتوحةِ قياسًا على المكسورة. الدرّ المصون (6/ 07).

3. البيتُ منسوب لجرير كما في الكتاب (2/ 145)، والمقاصد النحوية (2/ 743).

والشاهد فيه : قوله: (والمكرماتُ)؛ حيث رفع (المكرمات) عطفًا على محل اسم (إنَّ)، وقيل: (المكرمات) مرفوع على الابتداء والخبر محذوف، والتقدير: وفيهم المكرمات؛ كما حذف المبتدأ في قوله: (وسادة أطهار) أي: وهم سادة أطهار، فقوله: (سادة): خبر، (وأطهار): صفته، وقيل: إنَّ المكرمات معطوف على المستتر في الظرف أي استقرت فيهم هما والمكرمات، وفي هذا ضعف، لعدم الفصل.

لكنّهم اختلفوا في وجه هذا العطف، فمنهم من جعل ذلك عطفًا حقيقةً من باب عطف المفردات وأنَّ قولك: "إنَّ زيدًا قائمٌ وعَمرٌو"، عُطِفَ فيه [عمرو] على موضع [زيد]، وهو الرفع.

والذى عليه الأكثرُ أنّ الرفع في المعطوف على الابتداء واستئناف جملةٍ معطوفة على أخرى وهو الأظهر من كلام سيبويه[1].

وكلامُ الناظم محتملٌ للمذهبين؛ إذْ معنى كلامه أنّ المنصوب بالعطف على اسم [إنّ] يجوزُ رفعه، ولم يذكر: علام يُرْفع؟، فيحتمل أنْ يكونَ قائلا: بالأَوّل أو بالثّاني حيثُ قال رحمهُ اللهُ تعالى:

**وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنْصُوبِ إنَّ بَعْدَ أنْ تَسْتَكْمِلا**

قال ابنُ الناظم: قد يُرْفَعُ ـ المعطوفُ ـ على محلِّ اسم [إنّ] من الابتداء، وذلك إذا جاء بعد اسمها وخبرها، نحو: "إنَّ زيدًا في الدّار، وعمرُو"، تقديره: "وعمرُو كذلك".

واستشهد بقول الشاعر: [من الكامل]:

**إنَّ النُّبُوَّةَ والخِلَافَةَ فِيهِمُ وَالمُكْرَمَاتُ وَسَادَةٌ أَطْهَارُ**[2]

وقول الآخر: [من الطويل]

---

1. يُنظر شرح المفصّل (4/ 542)، والمقاصد الشافية (2/ 365 ـ 366)، وارتشاف الضرب (3/ 1288 ـ 1289) والمسألة الثالثة والعشرون من الإنصاف (1/ 151).

2. سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

**فمَنْ يَكُ لم يُنْجِبْ أبُوهُ وأُمُّهُ  فإنَّ لَنَا الأمَّ النَّجِيبَةَ والأبُ**[1]

وقال: فالرّفع في أمثال هذا على أنَّ المعطوفَ جملةٌ ابتدائية محذوفة الخبر عُطِفَتْ على محلِّ ما قبلها مِنَ الابتداءِ، ويجوزُ كونُه مفردًا معطوفًا على الضّمير في الخبر[2].

واستدرك عليه ابنُ هشام والأشموني بأنَّ هذينِ الوجهين من الإعراب يجوزانِ إنْ كانَ هُناكَ فاصِلٌ كما في البيتِ السابقِ ـ وهو قوله: [فمَنْ يَكُ]، وإنْ لمْ يكنْ فاصلٌ، نحو: "إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرُو" تعيَّنَ الوجهُ الأوَّلُ[3].

وقال ابنُ الناظم: ولا يجوز أنْ يكونَ معطوفًا على محلِّ [إنَّ] مع اسمها مِنَ الرَّفع بالابتداء[4].

وعلَّلَ ذلك بقوله: (لأنّه يلزم منه تعدّد العامل في الخبر؛ إذِ الرافع للخبر في هذا الباب هو النّاسخ للابتداء، وفي باب المبتدأ هو المبتدأ، فلو جيء بخبرٍ واحدٍ لاسم [إنّ] ومبتدأ معطوف عليه، لكان عامله مُتَعَدِّدًا، وإنّه مُمْتَنِعٌ، ولهذا لا يجوز رفع المعطوف قبل الخبر، لا تقول: "إنَّ زيدًا وعمرٌو قائمانِ")[5].

---

1. البيت بلا نسبة كما في المقاصد النحوية (2/ 744)، وتخليص الشواهد (370).

والشاهد فيه: قوله: (والأبُ)؛ حيث رُفِعَ عطفًا على محل (الأمّ)؛ لأنَّه في الأصل مبتدأ، ومثل هذا في الحقيقة جملة ابتدائية محذوفة الخبر تقديره: والأبُ المُنجب كذلك.

2. يُنظر شرح ابن الناظم (125 ـ 126).

3. يُنظر أوضح المسالك (1/ 310 ـ 311)، ومنهج السالك (1/ 243).

4. يُنظر شرح ابن الناظم (126).

5. شرح ابن الناظم (126).

وقال: وما أَوْهَمَ ذلك فهو إمَّا شاذٌّ، لا عبرة فيه، وإمَّا محمولٌ على التّقديم والتّأخير، فالأول: كقولهم: "إنَّك وزيدٌ ذاهبان"[1].

ومعزِّزًا رَأْيَهُ بقول سيبويه: (واعلم أنَّ ناسًا من العرب يغلطون، فيقولون: "إنَّهم أجمعون ذاهبون" و"إنَّك وزيد ذاهبانِ")[2].

وعلَّق الشّاطبي على قولِ سيبويْهِ قائلًا: (يعني أنَّهم توهّموا أَنْ ليس ثَمّ [إنّ]، حتَّى كأنهم قالوا: "هُمْ أجمعون ذاهبون"، و"أنت وزيدٌ ذاهبان"، وَأَنّسَ بهذا عدمُ ظهور الإعرابِ في اسم [إنّ] في الموضعين، والدليلُ على صحّة هذا أنَّهُ لم يَجِئْ فيما ظهر فيه الإعراب، نحو: "إنَّ زيدًا وعمرٌ قائمانِ"؛ إذْ لَوْ كان الرّفع في المعطوف على غير التوهّم، لكان خليقًا أنْ يَجِيئ مع ظهوره، فلمَّا لَمْ يكنْ كذلك، دلَّ على أنَّهم اعتقدوا أنّ المنصوبَ مرفوعٌ؛ فعطفوا على اللفظ)[3].

وقد أجازه الكسائي: بناءً على أنَّ الرافع للخبر في هذا الباب هو رافعه في باب المبتدأ، ووافقه الفرّاءُ فيما خفي فيه إعراب المعطوف عليه، نحو: "إن هذا وزيدٌ ضاربان" تمسّكًا بالسماع[4].

---

1. شرح ابن الناظم (126).
2. الكتاب (2/ 155).
3. المقاصد الشافية (2/ 374).
4. يُنظر معاني القرآن للفراء (1/ 300) والمسألة السابعة والأربعون من باب الحروف في ائتلاف النصرة (167).

وقد ردّ عليهما الشيخ خالد الأزهري بقوله: ولا يتأتّى ذلك؛ لأنَّ الرافع للخبر عندهما في باب "إنَّ" هو رافعه في باب المبتدأ، إلا أنَّه مشكلٌ، أمّا على القول بالترافع وهو المشهور عن الكوفيين؛ فلأنَّ المبتدأ قد زال بدخول الناسخ، وإمَّا على القول بأنّ رافعه الابتداء في باب "إن"؛ فلأنه يلزم أنْ يكون الخبر توارد عليه عاملان من جهة واحدة، وهما: الابتداء والمبتدأ، فما هربا منه وقعا فيه، وقال: إنَّ الرافع لمحلّ الاسم هو الابتداء، وقد زال بدخول الناسخ، والعامل اللفظي يُبطل عملَ العاملِ المعنوي. يُنظر شرح التصريح (1/ 321 ـ 323).

واستشهد ابنُ الناظم على الأوّل ـ الحمْلُ على التوهُّمِ ـ بقول الشاعر: [من الطويل]:

**بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا**[1]

واستشهد للثاني ـ الحمل على التقديم والتأخير ـ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[2].[3].

وقال مُعلِّقًا على الآية: فرفع ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ على التّقديم والتّأخير؛ لإفادة أنَّه يتاب عليهم إنْ آمنوا وأصلحوا، مع أنَّهم أشدُّ غيًّا لخروجهم عَنِ الأديان، فما الظنُّ بغيرهم؟[4].

وقال الفرّاء: (فإنَّ رَفْعَ ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ عَلَى أَنَّهُ عطف عَلَى ﴿ٱلَّذِينَ﴾، و﴿ٱلَّذِينَ﴾ حرفٌ عَلَى جهة واحدة[5] فِي رفعِهِ ونصْبِهِ وخفضِهِ، فلمّا كَانَ إعرابُهُ واحدًا، وَكَانَ نصبُ [إنّ] نصبًا ضعيفًا، وضعفه أَنَّهُ يقع عَلَى الاسم، ولا يقع عَلَى خبره، جاز رفعُ ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾)[6].

---

1. البيت لزهير بن أبي سُلمى في ديوانه (140)، وهو من شواهد الكتاب (1/ 145)، وتخليص الشواهد (512) والمقاصد النحوية (2/ 745).

والشاهد فيه: قوله: (ولا سابق)؛ حيثُ عُطِفَ على خبر (ليس) على توهّم دخول الباء الزائدة فيه؛ فكأنه قدَّر المعدوم ثابتًا، ويروى: (ولا سابقًا) بالنصب عطفًا على اللفظ.

2. [المائدة/ 69].

3. يُنظر شرح ابن الناظم (126 ـ 127).

4. يُنظر شرح ابن الناظم (127).

5. يُريدُ أنّهُ مبني غير معرب، فلا يتغيَّر آخره.

6. يُنظر معاني القرآن للفراء (1/ 300 ـ 301).

وقد رجّح الفخر الرَّازي[1] مذهب الفرّاء بقوله:(هو مذهبٌ حسنٌ وَأَوْلَى مِنْ مذهب البصريّين؛ لأنَّ الذي قالوه إنَّما يقتضي أنّ كلام الله عزّ وجلّ على التّرتيب الذي ورد عليه ليس بصحيح، وإنّما تحصُلُ الصِّحة عند تفكيك هذا النّظم، وأمَّا على قول الفرَّاء، فلا حاجة إليه، فكان ذلك أولى)[2].

والآيةُ، فقد عدّها سيبويه أيضًا على التّقديم والتّأخير، حيثُ قال فيها: كأنّه ابتدأ على قوله: ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ بعدما مضى الخبرُ؛ يريدُ أنّ تقديرها: "إنَّ الذين آمنوا والذين هادُوا من آمن بالله واليوم الآخر"، ثم ابتدأ فقال: "والصابئُون والنصارى كذلك"، وبذلك تكون [الواو] في ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ اعتراضية لا للعطف[3].

وأجاز السِّيرافي وجهًا آخر، وهو أنْ يكونَ خَبَرُ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ محذوفًا لدلالة خبر ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ عليه، وهو قوله: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾[4].

وأضاف العكبري: أنْ تكونَ ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ في موضع نصب، وجاءت على لغة بلحارث؛ الذين يجعلون التثنية بالألف على كل حال، والجمع بالواو على كل حال.

---

1. هُوَ محمد بن عمر بن الحسن التيمي البكري، [أبو عبد الله]، فخر الدين الرازيّ، ويقال له: (ابن خطيب الريّ) الفقيه الشّافعي الإمام المفسّر، وهو قرشي النّسب، وأصله من طبرستان ومولده في الرّي وإليها نسبته، وتوفي سنة (606هـ)، وله زهاء مائتي مصنّف، منها: التفسير الكبير مفاتيح الغيب، ولوامع البيّنات في شرح أسماء الله تعالى والصفات، ومعالم أصول الدّين، وغيرها الكثير. البداية والنهاية (17/ 11).
2. يُنظر تفسير مفاتيح الغيب للرازي (12/ 402).
3. يُنظر الكتاب (2/ 155)، والمسألة الثالثة والعشرون من الإنصاف (1/ 151).
4. حيثُ قال السيرافي: أنْ يُجْعَل [من آمن بالله واليوم الآخر] إلى آخر الآية لـ[الصابئين والنصارى] خبرا، وتضمر مثل الذي ظهر [للذين آمنوا والذين هادوا]؛ لأنَّه يجوز أنْ تقول: "زيدٌ وعمرٌو قائمٌ"، تجعل "قائما" خبرا لأيّهما شئت. يُنظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي (2/ 483).

وأضاف أيْضًا: يُمكنُ أنْ تكونَ [إنَّ] بمعنى [نَعَمْ]، وما بعدها في موضع رفع والصابئون كذلك[1].

واستشهد ابن الناظم للثاني أيضًا ـ وهو الحمل على التّقديم والتّأخير. بقول الشاعر: [من الوافر]:

**وإلَّا فاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمُ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ**[2]

وقال مُعلِّقًا: فقدّم فيه [أنتم] على خبر [أنَّ]؛ تنبيهًا على أنَّ المخاطبِينَ أَوْغَلُ في البَغْيِ مِنْ قَوْمِهِ.

وقال: وَلَكَ ألَّا تَحْمِلَ هذا النَّحْوَ على التّقديمِ والتّأخيرِ، بَلْ على أنَّ ما بعد المعطوفِ خبرٌ لَهُ دالٌّ على خبرِ المعطوف عليه[3].

ومستشهدًا بقول الشاعر: [من الطويل]

---

1. التبيان في إعراب القرآن (1/ 452)، وأوصل السمين الحلبي تخريج الآية إلى تسعة أوجهٍ في الدر المصون ينظر (4/ 353 ـ 359).

2. البيت منسوب لبشر بن أبي خازم كما في الكتاب (2/ 156)، وخزانة الأدب (10/ 293) والمقاصد النحوية (2/ 748)، وبلا نسبة في تخليص الشواهد (373).

والشاهد فيه: قوله: (أنَّا وأنتُمُ)، حيْثُ قُدِّمَ فيه (أنتم) على خبر (أنَّ)، والتقدير: فاعلموا أنَّا بغاةٌ وأنتم كذلك بجملة الابتداء والخبر، ثم حذف الخبر.

وفي المسألة خِلافٌ، وهو: أنَّ البصريين لا يجيزون العطف على محل اسم (إنّ) قبل مجيء الخبر لئَلَّا يتوارد عاملان، وهما: (إن) والابتداء على معمول واحد، وأجاز ذلك الكوفيون؛ لأنَّهم يَرَوْنَ أنّ الخبر مرفوعٌ بما كان مرفوعًا به قبل دخول (إنَّ) وأخواتها، ثم اختلفوا، فقال الكسائي: يجوز مطلقا وقال الفراء: يجوز بشرط كون الاسم مبنيًّا كما في الشاهد. يُنظر المسألة السابعة والأربعون من ائتلاف النصرة (168).

3. يُنظر شرح ابن الناظم (127).

**خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ فإنِّي وأنْتُمَا وإنْ لَمْ تبُوحَا بالهوى دَنِفَانِ**[1]

وتبعه الشاطبي[2]، والمُرادي[3]، وابنُ هشام[4]، وابن عقيل[5]، والأشموني[6].

وبعد عرض حجج كُلّ فريقٍ، والجوابِ عن حجج الكوفيين ودحضها، وأخذًا بالقاعدة العامّة التي تنصُّ على أنّ الدليلَ إذا تطرَّقَ إلّيْهِ الاحتمالُ سقطَ بِهِ الاستدلال؛ يميلُ الباحثُ في هذه المسألة إلى الأخذِ بما ذهب إليه الناظمُ والشّرّاحُ تبعًا للبصريّين إلى أنّه لا يجوز العطف على موضع اسمِ [إنّ] قبل تمام الخبر على كلِّ حال.

---

1. البيت بلا نسبة في المقاصد النحويّة (2/ 750)، وتخليص الشواهد (374)، وشرح شواهد المغني (2/ 866).
والشاهد فيه: قوله: (فإنّي وأنتما) حيث حذف خبر (فإنِّي) لدلالة خبر المعطوف عليه وهو قوله: (دنفان) ويكونُ التقدير: (فإني دنف، وأنتما دنفان).
2. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 365 . 377).
3. يُنظر شرح المُرادي (1/ 227).
4. يُنظر أوضح المسالك (1/ 306 . 318).
5. يُنظر شرح ابن عقيل (1/ 375 . 376).
6. يُنظر منهج السالك (1/ 243 . 245).

## المطلب الثاني: [لا] الّتي لِنفْيِ الجنس.

هذا البابُ الخامس من النّواسخ التي تدخل على المبتدأ والخبر فتنسخ عملهما، وهو باب [لا] النّافية للجنس.

ويُقصد بنفي الجنس في [لا]: نفيُ حكم الخبر عن جِنْسٍ المُبتدأ؛ فهي للتّنصيص على استغراقِ ذلك النّفي، لا نفي الجنسِ نفسه[1].

وَتُسمّى أيضًا [لا] التّبرئة؛ لأنّها لمّا نَفَتِ الجِنْسَ؛ فكأنّها دلّتْ على البراءةِ مِنْهُ، وإطْلاقُ المصدرِ وهو [التّبرئة] عليها؛ لِقَصْدِ المُبَالَغَة، كقولِهِمْ: "رجلٌ عدلٌ"[2].

والأصل في [لا] ألّا تَعْمَلَ؛ لأنّها غيرُ مُختصّةٍ بالأسماء، ولكن أعملوها حملًا على [إنّ] فتنصبُ الاسْمَ وترفعُ الخَبَرَ، وذلك للشبه المقرّر بينهما في أنّ كلَّ واحدٍ منهما حرفٌ مؤكّد؛ فـ[إنّ] مؤكّدة للإيجاب، و[لا] مؤكّدةٌ للنّفي، وكلاهما موضعه صدرُ الجملة، وهو داخلٌ على المبتدأ والخبر، والشيءُ يُحملُ على ضِدِّهِ كما يُحملُ على نظيرِهِ[3].

ولكوْنِ [لا] محمولةٌ على [إنَّ] في العملِ؛ انحطَّتْ درجتُها عنْ [إنَّ] مِنْ حيثُ أنَّ [إنَّ] تعملُ بلا شرطٍ، و[لا] لا تعملُ إلّا بشروطٍ[4].

---

1. يُنظر شرح المُرادي (1/ 234).

2. يُنظر شرح الغزّي على ألفية ابن مالك (285)، وحاشية السجاعي (91).

وحق [لا] التبرئة أن تصدق على [لا] النافية أيًّا ما كانت؛ لأنَّ كلَّ مَنْ برّأته فقد نفيت عنه شيئًا، ولكنّهم خصوها بالعاملة عمل [إنّ]؛ لإنَّ التبرئة فيها أمكن منها في غيرها لعمومها بالتنصيص. شرح التصريح (1/ 336).

3. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 412)، ومنهج السالك (1/ 255)، وحاشية يس (1/ 154).

4. يُنظر شرح التّصريح (1/ 337).

ويُشترط في إعمال [لا] عمل [إنَّ] سبعة شروطٍ، وهي: أنْ تكونَ نافيةً، وأنْ يكونَ منفيُّها الجنس، وأنْ يكونَ نفيُهُ نصًّا، وأنْ لا يدخل عليها جارٌّ، وأنْ يكون اسمُهَا نكرةً، وأنْ يتَّصِلَ بها، وأنْ يكونَ خبرُها أيضًا نكرةً[1].

وإنّما لمْ تعمل في غير النّكرة؛ لأنَّها جوابُ نكرة، وفيها معنى [مِنْ]، فبُنِيَتْ مع النّكرة فصُيِّرَتْ شيْئًا واحدًا[2].

واسمُ [لا] على ثلاثةِ أضربٍ، وهي: [مفردٌ، ومضافٌ، وشبيهٌ بالمضافِ][3].

## المسألة الأولى: إعراب الاسم المعطوف على اسم [لا] إذا كان نكرة وتكرّرت [لا].

قال الناظمُ ـ رحمهُ اللهُ تعالى ـ:

**وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا كَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ وَالثَّانِ اجْعَلا**

**مَرْفُوعًا أوْ مَنْصُوبًا أوْ مُرَكَّبًا وَإِنْ رَفَعْتَ أوّلًا لاَ تَنْصِبَا**

---

1. يُنظر أوضح المسالك (2/ 03)، ومنهج السالك (1/ 255)، وحاشية السجاعي (91).

2. يُنظر المسألة الثانية والثلاثون من باب الحروف في ائتلاف النصرة (160).

وذلك لأنَّ [مِن] الاستغراقيّة هي الموضوعة للجنس، ومختصّة بالنكرات فإذا قلت: "لا رجل في الدار"، وأنت تريد نفي الجنس كلّه، لم يصحّ إلا بتقدير [مِنْ]، ولو لم تُرِدْ [مِنْ] لكنت نافيًا رجلًا واحدا، وجاز أنْ يكون في الدار اثنان فأكثر، ومن هنا قال النحويون: إنَّ "لا رجل" جواب لِمَنْ قال: "هل من رجل في الدار؟"، فهو سائل عن كلّ الجنس. يُنظر شرح التّصريح (1/ 337).

3. يُقصدُ بالشبيه بالمُضاف: هو ما بعده شيء من تمام معناه، ويسمى مُطَوَّلًا ومَمْطُولًا، أي: مَمْدُودًا، وهو مأخوذ من قولهم: مطلتُ الحديدةَ؛ إذا مددتها. يُنظر لسان العرب [باب اللام فصل الميم] (6/ 4225)، وارتشاف الضرب (3/ 1295)، وأوضح المسالك (1/ 12)، ومنهج السالك (1/ 256).

قال ابنُ النّاظم شارحًا:(يجوز إذا عطفت النّكرة المفردة على اسم [لا]، وكرَّرْتَ [لا] خمسة أوجهٍ)[1].

وقال مُعلِّلًا: لأنَّ العطفَ يصحُّ معه إلغاءُ [لا] وإعمالُها أيضًا[2].

ثُمَّ شرع في ذِكْرِ أوْجُهِ إعمالها بقوله: فإنْ أعْمَلْتَ الأولى فتَحْتَ الاسم بعدها، وجاز لك في الثاني ثلاثة أوجه:

الأول: الفتح على إعمال [لا] الثّانية، مثاله: "لا حولَ ولا قُوَّةَ إلَّا باللهِ العليّ العظيمِ".

والثاني: النّصب على جعلها زائدة، مؤكّدة، وعطف الاسم بعدها على محلّ الاسم قبلها، مثاله: "لا حَوْلَ ولا قُوّةً إلَّا بالله العليّ العظيمِ".

ومستشهِدًا بقولِ الشاعر: [من السّريع]:

**لا نَسَبَ اليومَ ولَا خُلَّةً  اتَّسَعَ الخَرْقُ على الرَّاقِعِ**[3]

---

1. شرح ابن الناظم (135).

2. يُنظر شرح ابن الناظم (135).

3. البيت منسوب لأنس بن العباس السلمي في الكتاب (2/ 285)، وشرح التصريح (1/ 347)، وتخليص الشواهد (405)، والمقاصد النحوية (2/ 804)، وشرح شواهد المغني (2/ 601).

ويُروى: **[اتسع الفتق على الراتق]**، وهذا هو الصواب لأن القافية قافيَّة.

والشاهد فيه: قوله: (ولا خلّةً)؛ حيث نصب على تقدير أن تكون (لا) زائدة للتأكيد، ويكون (خلّة) معطوفًا على محل اسم (لا) التي قبلها؛ تنزيلًا لحركة البناء العارضة بسبب داخلٍ دخلَ منزلة حركة الإعراب؛ حيثُ قال ابن مالك: هو عطف على محلّ اسم (لا) بعد دخولها؛ فإنَّ له محلَّين: محلًّا قبل دخولها وهو الرفع بالابتداء ومحلًّا بعد دخولها وهو النصب بـ(لا)؛ فإنها عاملة عمل (إنَّ).

وقال الزمخشري أنَّ: (لا خلةً) منصوب بفعل مقدر، لا أنه اسم (لا)، ويكون التقدير: (لا نَسَبَ اليومَ ولا أرَى خُلَّةً). يُنظر شرح المفصل لابن يعيش (2/ 93)، والمقاصد النحوية (2/ 804).

والثالث: الرّفع على أحد الوجهين: إجراء [لا] مجرى [ليس] وإلغاؤها، أو زيادتها وعطف الاسم بعدها على محلِّ [لا] الأولى مع اسمها، فإنَّ موضعها رفع بالابتداء مثاله: "لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله"[1]، واستشهد بقول الشاعر: [من الكامل]:

**وإذا تكونُ كَرِيهَةٌ أُدْعَى لَهَا وإذا يُحَاسُ الحَيْسُ يُدْعَى جُنْدَبُ**

**هذا لَعَمْرِكُمُ الصِّغَارُ بِعَيْنِهِ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ ولا أبُ**[2]

ثمَّ شرع في ذكر الوجهين الأخيرين بقوله: وإنْ ألغيتَ الأُولَى، رفعْتَ الاسم بعدها، جاز لك في الثّاني وجهان:

أحدهما: الفتح على إعمال [لا] الثّانية، مثاله: "لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله"، واستشهد بقول الشاعر: [من الوافر]:

**فَلَا لَغْوٌ ولَا تَأْثِيمَ فِيهَا ومَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ**[3]

---

1. يُنظر شرح ابن الناظم (135 ـ 136).

2- البيتان منسوبان لرجل من بني مذحج في الكتاب (2/ 292)، وابن يعيش (2/ 108)، وقد نسبهما العيني والبغدادي لقرابة عشرة شعراء جاهليين. يُنظر المقاصد النحوية (2/ 797) وخزانة الأدب (2/ 38).

والشاهد فيه: قوله: (ولا أبُ)؛ حيث جاء قوله (أبُ) مُعربًا معطوفًا على محل (لا) مع اسمها.

وقال العيني: جاء مرفوعًا على جعل (لا) بمعنى (ليس)، ويكون معطوفًا على محل اسم (لا) في قوله: (لا أم لي)؛ لأنَّ المحل مرفوعٌ. يُنظر المقاصد النحويّة (2/ 799).

3. البيت منسوب لأمية بن أبي الصلت في شرح التصريح (1/ 246)، وتخليص الشواهد (410) والمقاصد النحوية (2/ 801).

والشاهد فيه: قوله: (فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها)؛ حيث ألغيت (لا) الأولى ورفع الاسم بعدها، وأُعملت (لا) الثانية في قوله: (ولا تأثيم) حيثُ جاء اسمها مبنيًّا على الفتح.

والثّاني الرّفع: على إلغاء [لا] أو زيادتها، وعطف الاسم بعدها على ما قبلها، مثاله: "لا حولٌ، ولا قوةٌ إلا باللهِ"، مستشهدًا بقوله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾[1].

ولا يجوز نصب الثاني ورفع الأول؛ لأنَّ [لا] الثانية إنْ أعْمَلْتَها وَجَبَ في الاسم بعدها البناءُ على الفتح لأنَّه مفردٌ، وإنْ لم تُعْمِلْهَا وجب فيه الرفعُ، لأنّه إنّما جاز فيما تقدّم للعطف على محلِّ اسم [لا]، و[لا] هنا ليست بناصبة، فيسقط النصبُ لفظًا أو محلًّا [2].

وتبعه المُرادي، وابنُ هشام، وابنُ عقيل، والأشموني[3].

وأوصلها الشاطبي من خلال فهمه قول النّاظم: [كَلَا حول ولا قُوّة] إلى اثنتي عشرة مسألة، يمتنع منها وجهان، وتصحّ العَشْرُ، وذلك أنّ [لا حَوْلَ] يُتصوّر فيه البناء على الفتح، والرّفع لأجل التّكرار، والرّفع على إعمالها عمل [ليس]، فهذه ثلاثة أوجه، و[لا قوة] يتصوّر فيه تلك الأوجه الثّلاثة، ويزيد وجهًا رابعًا، وهو النّصب عطفًا على موضع اسم [لا] باعتبار عملها.

فهذه أربعةُ أوجهٍ، فإذا ضربتها في الثّلاثة التي في [لا حول] كان الجميعُ اثْنَي عَشَرَ وَجْهًا بِاثْنَتَيْ عَشْرَةَ مسْأَلةٍ[4].

---

1. [البقرة / 254].
2. يُنظر شرح ابن الناظم (136 . 137)، والمقاصد الشافية (2/ 428)، ومنهج السالك (1/ 262).
3. يُنظر شرح المُرادي (1/ 236)، وأوضح المسالك (1/ 13)، وابن عقيل (2/ 11)، ومنهج السالك (1/ 257).
4. والمسائلُ هي:

الأولى: لا حولَ ولا قوةَ، بالفتحِ فيهما وَجَعْلِ الكلام جملتين.

والثانية: لا حولَ ولا قوةٌ، بالفتح في الأوّل، والرّفع في الثاني؛ عطفا على موضع (لا) مع اسمها؛ لأنها في تقديم اسم مبتدأ، ولذلك يعطف عليه رفعًا، وجرى عليه النعت رفعًا. ويقيّد هنا زيادة (لا) توكيدًا.

والثالثة: المسألة بعينها، لكن يكون رفع الثاني على تقدير إعمال (لا) عمل ليس، والكلام في تقدير جملتين.

وهاته المسائل الجائزة التي ذكرها الشّاطبي هي ما يُتَصَوّرُ في [لا] -على الجملة- غير منوطةٍ بكلام الناظم.

وفهم الأشموني من كلام النّاظم أنَّه إذا كان الأوَّلُ منصوبًا؛ جاز في المعطوفِ أيضًا الأوجهُ الثلاثةُ: الفتح، والنّصب، والرّفع، نحو: "لا غُلَامَ رجلٍ ولا امْرَأَةَ، ولا امْرَأَةً ولا امْرَأَةٌ"، بشرط أنْ يكونَ صالحًا لعمل [لا]؛ فإنْ لَمْ يَكُنْ صالِحًا؛ تَعَيَّنَ رفعُهُ، نحو: "لا امرأةَ فيها ولا زيدٌ"، و"لا غُلَامَ رَجُلٍ فيها ولا عَمْرٌو"[1].

ويمكن الرّد على الأشموني بأنّ اشتراطه هذا يُفهم من تمثيل النّاظم والشرّاح بمعطوفٍ صالح لعمل [لا]، فكأنّ قوّة التمثيل أعطتْ هذا الشرط.

---

والربعة: لا حولَ ولا قُوّةً، بالفتح في الأول والنصب في الثاني، عطفًا على موضع اسم (لا) باعتبار عملها وتقدّر زيادة (لا) توكيدا.

والخامسة: لا حولٌ ولا قُوّةٌ، بالرفع فيهما، على تقدير الإلغاء فيهما وزيادة (لا) الثانية.

والسادسة: المسألة بعينها، لكن على تقدير إعمالهما معًا عمل (ليس)، والكلام في تقدير جملتين، أو على زيادة الثانية.

والسابعة: المسألة على حالها، لكن على تقدير إلغاء الأولى وإعمال الثانية عمل (ليس)، والكلام في تقدير جملتين.

والثامنة: المسألة على حالها إلا أنها بعكس ما قبلها، على تقدير إعمال الأولى عمل (ليس) وإلغاء الثانية.

والتاسعة: رفع الأولى وفتح الثانية، على تقدير إلغاءِ الأولى، وإعمال الثانية عمل (إنّ) والكلام في تقدير جملتين.

والعاشرة: المسألة كما هي، لكن على تقدير إعمال الأولى عمل (ليس).

والحاديةَ عشرَة: لا حولٌ ولا قُوّةً، برفع الأول ونصب الثاني، على إعمال الأولى عمل (ليس).

والثانية عشرة: المسألة بعينها، لكن على تقدير إلغاء الأولى. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 426 . 428).

1. يُنظر منهج السالك (1/ 263).

**المسألة الثانية: نعت اسم [لا] المبنيّ بنعت مُفرد.**

قال الناظمُ ـ رحمهُ اللهُ تعالى ـ:

**وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ**

**وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ لا تَبْنِ وَانْصِبْهُ أوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ**

قال ابنُ النّاظم شارحًا البيتَ الأوّلَ: (إذا وُصِفَ اسمُ [لا] المبنيّ معها بصفةٍ مفردةٍ مُتّصلةٍ، جاز فيه ثلاثة أوجه: البناء على الفتح، نحو: "لا رجلَ ظريفَ فيها"، والنّصب نحو: "لا رجلَ ظريفًا فيها"، والرّفع نحو: "لا رجلَ ظريفٌ فيها")[1].

وعلَّلَ ذلك بقوله: (فالبناء على أنَّه رُكِّبَ الموصوفُ مع الصِّفة تركيب [خَمْسَةَ عَشَرَ]، ثُمَّ دخلت [لا] عليها، والنّصب على إتْبَاعِ الصِّفة لمحلِّ اسم [لا]، والرَّفْعُ على إتباعها لمحلّ [لا] مع اسمها)[2].

ثُمَّ قال شارحًا البيت الثّاني: (وإنْ فُصِلَ النَّعتُ عن اسم [لا] تعذَّر بناؤُهُ على الفتح؛ لزوال التّركيب بالفصل، وجاز فيه النّصب، نحو: "لا رجلَ فيها ظريفًا"، والرّفع أيضًا نحو: "لا رجلَ فيها ظريفٌ"، وكذلك إنْ كان النعتُ غير مفردٍ، تقول: "لا رجلَ قبيحًا فِعْلُهُ عِنْدَكَ"، و"لا رجلَ قبيحٌ فِعْلُهُ عندك"، ولا يجوز: "لا رجلَ قَبِيحَ فِعْلُه عِنْدَكَ")[3].

---

1. شرح ابن الناظم (137).
2. شرح ابن الناظم (137).
3. شرح ابن الناظم (137).

وتبعه الشاطبي، والمُرادي، وابنُ هشام، وابنُ عقيلٍ، والأشموني[1].

وَعَلَّلَ الشاطبي سبب عدم جوازِ بنائه إذا كان مضافًا بقولهِ: ولا يجوز البناء؛ لأنَّهُ في المضاف غير ممكن، ولأنّه يُصَيّر أربعة أشياءَ كشيء واحدٍ، وذلك معدوم في كلام العرب[2].

## المسألة الثالثة: إعراب الاسم المعطوف على اسم [لا] إذا لم تتكرر[لا].

قال الناظمُ رحمهُ اللهُ تعالى:

**وَالْعَطْفُ إنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ [لا] احْكُما لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى**

قال ابنُ النّاظم شارحًا: (إذا عُطِفَ على اسم [لا] بدون تكرارها، امتنع إلغاء [لا] وجاز في المعطوف: الرّفع بالعطف على موضع [لا] مع اسمها، نحو: "لا رجلَ وامرأةٌ في الدّار"، والنّصبُ بالعطف على موضع اسم [لا]، نحو: "لا رجلَ وامرأةً في الدارِ")[3].

واستشهد بقول الشاعر: [من الطويل]

**فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْل مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بالمجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا**[4]

---

1. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 433)، وشرح المُرادي (1/ 237)، وأوضح المسالك (2/ 21)، وشرح ابن عقيل (2/ 18)، ومنهج السالك (1/ 263 . 264).
2. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 440).
3. شرح ابن الناظم (138).
4. البيت بلا نسبة في الكتاب (2/ 285)، وشرح ابن يعيش (2/ 109)، ولرجل من عبد مناة في شرح التصريح (1/ 349)، والمقاصد النحوية (2/ 806)، وتخليص الشواهد (413) وخزانة الأدب (4/ 67).

والشاهدُ فيه: قوله: (وابنًا)؛ حيث عطف بالنصب على اسم (لا) التي لنفي الجنس، ويجوز فيه الرّفع، وذلك لأنَّ: (لا) إذا لم تتكرّر وعطف على اسمها، وجب فتح الأول، وجاز في الثاني النّصب والرفع.

وقال أيضًا: ولا يجوز بناء المعطوف على الفتح؛ لأجْلِ فصل العاطف، كما لم يَجُزْ بناء الصّفة في نحو: "لا رَجُلَ فِيهَا ظَرِيفًا"[1].

وقد حكم على قول الأخفش: "لا رجلَ وامرأةَ فيها" ـ بالبناء على الفتح ـ بأنَّهُ شاذّ[2]، وخرَّجه على أنَّه رُكِّبَ المعطوفُ مع [لا] فَبُنِيَ، ثُمَّ حُذِفَتْ وأُبْقِيَ حُكْمُهَا[3].

وتبعه الشاطبي، والمُرادي، وابنُ هشام، وابنُ عقيلٍ، والأشموني[4].

## المسألة الرابعة: حذف خبر [لا] النّافية للجنس.

يجبُ ذكر خبر [لا] إذا لم يُعْلَمْ حذفُهُ بقرينة مقاليّة كوقوعه جوابًا لسؤالٍ، أو حاليّة بأنْ دلّ عليه السّياق، نحو قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ:[لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ][5]، وكقول الشاعر: [من الطويل]

**وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً وَلَا كَرِيمَ مِنَ الوِلْدَانِ مَصْبُوحُ**[6]

---

1. يُنظر شرح ابن الناظم (138).
2. وذلك لأنّ الواو فاصِلَةٌ؛ فتمنع من التركيبِ. يُنظر حاشية السجاعي (93).
3. شرح ابن الناظم (138).
4. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 442)، وشرح المُرادي (1/ 238)، وأوضح المسالك (2/ 19)، وشرح ابن عقيل (2/ 19 ـ 20)، ومنهج السالك (1/ 264).
5. صحيح مسلم (8/ 100)، رقم الحديث: (7092).
6. هذا البيت بلا نسبة في الكتاب (2/ 299)، ولحاتم الطائي في شرح أبيات سيبويه (2/ 06)، ولأبي ذُؤَيْب في شرح ابن يعيش (1/ 265)، ولرجل من بني النبيت في المقاصد النحوية (2/ 819) وتخليص الشواهد (423).

والشاهد فيه: قوله: (ولا كريم من الولدان مصبوح) حيث ذكر خبر (لا)؛ لأنه لم يكن مِمَّا يُعلم، فيجبُ ذكره وزعم ابن الطراوة أنّه يمكن أن يكون صفة، والخبر محذوف؛ أي في الوجود. ارتشاف الضرب (3/ 1299).

وقد يُحذفُ خبرُ [لا] وُجوبًا عندَ بعضِ العربِ، وجوازًا عند آخرينَ، وذلك بشروطٍ مُعيّنةٍ وفي مواضع مُحدّدة، وإنّما كثر أوْ وَجَبَ الحذْفُ؛ لأنَّ [لا] وما دخلت عليه جوابُ استفهامٍ عامٍّ، والأجوبة يقع فيها الحذفُ والاختصارُ كثيرًا، ولهذا يكتفون فيه بـ[لا] و[نعم]، ويحذفون الجملة بعدهما رأسًا[1].

قال الناظمُ رحمهُ اللهُ تعالى:

**وَشَاعَ فِي ذَا البَابِ إسْقَاطُ الخَبَرْ إذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ**

قال ابنُ الناظم شارحًا: (وإنْ عُلِمَ، التَزَمَ حذفه بنو تميم والطائيّون، وأجاز حذفه وإثباته الحجازيون، ومِمَّا جاء فيه مَحْذُوفًا قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ﴾[3])[4].

وقال: وَنَدَرَ حذفُ الاسمِ وإثبات الخبر في قولهم: [لَا عَلَيْكَ] والتقدير: "لا جُنَاحَ عليك، ولا بأْسَ عليك"[5].

وتبعه الشاطبي، والمُرادي، وابنُ هشام، وابنُ عقيلٍ، والأشموني[6].

---

1. همع الهوامع (ج1/ ص: 530).
2. [الشعراء/50]؛ أي: [علينا].
3. [سبأ/51]؛ أي: [لهم].
4. شرح ابن الناظم (140).
5. جاء في ارتشاف الضرب: ولا يكون الحذفُ في غير [لا عليك]، قال ابن خروف: لا يقال: [لا بك، ولا إليك، ولا ولا فيك]. (4/ 1301).
6. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 448 ـ 451)، وشرح المُرادي (1/ 241)، وأوضح المسالك (2/ 25)، وابن عقيل (2/ 24 . 25)، ومنهج السالك (1/ 268).

وعليه، فإنْ لم يُعْلَمْ حذفُ الخبرِ بقرينة مقاليّة كوقوعه جوابًا لسؤالٍ، أو حاليّة بأنْ دلّ عليه السّياق، لم يجز الحذف عند أحدٍ فضلًا عن أنْ يوجب؛ لأنَّ حذف خَبَرٍ لا دليل عليه، يلزم منه عدم الفائدة، والعرب مجمعون على ترك التكلّم بما لا فائدة فيه[1].

1. يُنظر همع الهوامع (1/ 530).

## المبحث الرابع: النّواسِخُ التي تنصِبُ المُبتدأَ والخبَرَ:

هذا البابُ السّادسُ من أبواب النّواسخ الدّاخلة على المبتدأ والخبر، فتنسخ عملهما، وهو باب [ظنَّ] وما أُلْحِقَ به، وهي الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وتنقسم هذه الأفعالُ على قسمين:

الأوّلُ: [ظنّ] وأخواتها، وتُسمّى أفعال القلوب؛ لاختصاصها بالقلوب؛ لأنَّها إمَّا للظّنِّ، وإمَّا للعلم وكلاهما مختصّ بالقلب.

والثاني: [صَيّر] وأخواتها، وتسمّى أفعال التّحويل؛ لأنَّها كلّها راجعةٌ إلى معنى التحويل من شيءٍ إلى شيءٍ، ولا تُستعملُ إلّا بصيغة الماضي[1].

وكلاهما قد ذكره الناظم، وابتدأ بذكر عملها، ثُمّ بتعدادها، فقال:

**انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيْ ابْتَدا أَعْنِي: رَأَى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدا**

**ظَنّ، حَسِبْتُ، وَزَعَمْتُ مَعَ عَدْ حَجَا، دَرَى، وَجَعَل اللذ كَاعْتَقَدْ**

**وَهَبْ، تَعَلّمْ، وَالّتِي كَصَيّرا أيْضًا بِهَا انْصِبْ مُبْتَدًأ وَخَبَرا**

وإنَّما تعدّت إلى مفعولين؛ لأنَّها لمَّا كانت تدخلُ على المبتدأ والخبر بعد استغنائها بالفاعل، وكلّ واحدٍ من المبتدأ والخبر لا بُدَّ لَهُ من الآخر، وجب أنْ تتعدى إليهما[2].

وذهب الكوفيّون إلى أنَّ المفعول الثّاني من باب [ظننتُ] منصوبٌ على الحال[3].

---

1. يُنظر شرح المرادي (1/ 242 ـ 245)، ومنهج السالك (1/ 270).

2. يُنظر أسرار العربية (129).

3. يُنظر المسألة السابعة من باب الأفعال في ائتلاف النصرة (121)، والمسألة التاسعة عشرة بعد المائة من الإنصاف.

## المسألةُ الأولى: إلغاء الأفعال المتصرّفة من [ظنّ] وأخواتها.

تختصّ الأفعالُ القلبيّة المتصرّفة بالإلغاء والتّعليق، ولا حظَّ لـ[هَبْ] و[تَعَلَّمْ] في ذلك لعدم تصرّفهما، ولا لأفعال التّصيير؛ إذْ ليست قَلْبِية.

والإلغاءُ هو: ترك العمل لفظًا ومعنًى لغير مانعٍ.

والتّعليقُ هُوَ: تركُ العملِ لفظًا وتقديرًا لا مَعْنًى لِمَانِعٍ.

والمُعَلَّقُ عامِلٌ في المحَلِّ، بخلاف المُلْغَى[1]، ومنهُ قولُ الشاعرِ [من الطويل]:

**وَمَا كُنْتُ أدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا البُكَا وَلَا مُوجِعَاتِ القَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ**[2]

ووجهُ تسميته تعليقًا: لأنَّ العاملَ مُلْغَى في اللّفظ عامِلٌ في المحلِّ؛ فهو عاملٌ لا عاملٌ فَسُمِّيَ مُعَلَّقًا؛ أخْذًا مِنَ المَرْأَةِ المُعَلّقَةِ؛ أيْ مفقُودة الزّوج التي لا مُزَوَّجَة ولا مُطَلَّقَة[3].

والإلغاء سبيلُه عند وجود سببه الجوازُ، والتّعليق سبيلُه الوُجُوبُ[4].

---

1. يُنظر شرح المُرادي (1/ 246).

2- البيت منسوب لكثير عزة في المقاصد النحوية (2/ 863)، وخزانة الأدب (5/ 214)، وشرح شواهد المغني (2/ 813)، وشرح التصريح (1/ 374).

والشاهد فيه: قوله: (ولا موجعات القلب)؛ حيث عطف بنصب التاء على محل مفعول (أدري)، و(أدري) بمعنى (أعلم) يقتضي مفعولين، و(ما) الاستفهامية في قوله: (ما الهوى) علَّقتْ (أدري) عن العمل لفظًا لا محلًّا وجاءت الجملة المعطوفة على الجملة المُعَلقة منصوبة.

3. يُنظر شرح الرضي على الكافية (4/ 159)، ولهذا قال ابن الخشّاب: لقد أجاد أهل هذه الصّناعة في هذا اللّقب لهذا المعنى.

4. يُنظر شرح الرضي على الكافية (4/ 159).

والذي يهمُّ الباحثَ في هذه المسألةِ هو الإلغاء؛ لأنّهُ جائزٌ بشروطٍ، بخلاف التّعليق.

وقد وضع النّحاة للإلغاء شروطًا محدّدة، لابُدّ من توفّرها، حيثُ قال الناظمُ رحمهُ اللهُ تعالى:

**وَخُصّ بِالتَّعْلِيقِ والإِلْغَاءِ مَا  مِنْ قَبْلِ هَبْ والأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا**

**كَذَا تَعَلَّمْ، وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ  سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ**

**وَجَوِّزِ الإِلْغَاءَ لا فِي الابْتِدَا  وانْوِ ضَمِيرَ الشَّأنِ، أوْ لامَ ابْتِدَا**

**فِي مُوهِمٍ إِلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا  والْتَزِمِ التَّعلِيقَ قَبْلَ نَفْيٍ مَا**

قال ابنُ النّاظم شارحًا: إذا تأخّر الفعل القلبي عَنِ المفعولين، جاز فيه الإلغاء والإعمال تقول: "زيدٌ عالمٌ ظننتُ"، وإنْ شئت قلت: "زيدًا عالمًا ظننتُ"، إلَّا أنَّ الإلغاء أحسنُ وأكثرُ[1].

مستشهدًا بقول الشاعر: [من الخفيف]

**آتٍ المَوْتُ تَعْلَمُونَ فَلَا يُرْ  هِبْكُمُ مِنْ لَظَى الحُرُوبِ اضْطِرَامُ[2]**

وقول الآخر: [من الطويل]

**هُمَا سَيِّدانَا يَزْعُمَانِ وَإِنَّمَا  يَسُودَانِنَا إِنْ يَسَّرَتْ غَنَمَاهُمَا[3]**

---

1. يُنظر شرح ابن الناظم (147).

2. البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية (2/ 857)، وتخليص الشواهد (445).

والشاهد فيه: قوله: (آت الموت تعلمون)؛ حيث ألغي عمل (تعلمون)؛ لتأخره عن الجملة التي هي مفعوله وَرُفِعَ معمولاهُ على أنهما مبتدأ وخبر.

3. البيت منسوب لأبي سيدة الدبيري في المقاصد النحوية (2/ 858)، ولأبي أسيدة ـ بزيادة الهمزة في أوّله ـ في تخليص الشواهد (448)، وشرح التصريح (1/ 369).

والشاهد فيه: قوله: (هما سيدانا يزعمان)؛ حيث بطل عمل (يزعمان)؛ لتأخرّه عن الجملة التي هي مفعوله وَرُفِعَ معمولاهُ على أنهما مبتدأ وخبر.

وقال: وإذا توسَّط الفعل القلبي بين المفعولين، جاز فيه الإلغاء والإعمال، وهُمَا على السواء، إلَّا أنْ يُؤكَّدَ الفعلُ بمصدرٍ أو ضميره، فيكون إلغاؤه قبيحًا، تقول: "زيدٌ ظننتُ عالمٌ"، وإنْ شئتَ: "زيدًا ظننتُ عالمًا"، وكلاهما حسنٌ، ولو قلت: "زيدًا ظننتُ عالمًا منطلقًا"، أو "زيدًا ظننتُهُ مُنطلقًا"؛ أيْ: ظننتُ الظنَّ، قَبُحَ فيهِ الإلغاءُ[1].

واستشهد لإلغاء المتوسّط بقول الشاعر: [من البسيط]

**أَبَالْأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ وَالخَوَرُ**[2]

ومثله: [من الكامل]

**إنَّ المُحِبَّ عَلِمْتِ مُصْطَبِرٌ وَلَدَيْهِ ذَنْبُ الحُبِّ مُغْتَفَرُ**[3]

واستشهد لإعمال المتوسط بقول الشاعر: [من الوافر]

---

1. يُنظر شرح ابن الناظم (147).

2. البيت منسوب للعين المنقري، واسمه منازل بن زمعة من بني منقر في الكتاب (1/ 119 ـ 120) وشرح ابن يعيش (4/ 329)، وخزانة الأدب (1/ 257)، والمقاصد النحوية (2/ 859) وشرح التصريح (1/ 369).

والشاهد فيه: قوله: (خلت) حيث أُلغي عملها؛ لتوسطها بين مفعوليها، وهُما المبتدأ المؤخر وهو (اللؤم) والخبر المقدّم وهو (في الأراجيز).

3. البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية (2/ 875)، وشرح ابن الناظم (147).

والشاهد فيه: على إلغاء عمل (عَلِمْتِ)؛ لتوسّطه بين مفعوليه؛ إذ أصل الكلام: (عَلِمْتِ المُحِبَّ مُصْطَبَرًا)، ثُم توسّط العامل فصار: (المُحِبُّ علمت مصطبرًا)، ثم ألغي العامل، وحينئذٍ اتّجه دخول (إنَّ) على الجملة.

**شَجَاكَ أظُنُّ رَبْعَ الظَّاعِنِينَا وَلَمْ تَعْبَأْ بعذلِ العَاذِلِينَا**[1]

وقال: يُرْوَى بِرَفْعِ [ربع] ونصبه، فَمَنْ رَفَعَ، جعله فاعل [شجاك]، و[أظنّ] لَغْوٌ، وَمَنْ نَصَبَ، جعله مفعولًا أولًا لـ [أظنّ]، و[شجاك] مفعولٌ ثانٍ مُقَدَّمٌ[2].

واعترض عليه الشّيخ خالد الأزهري بقوله: إنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّ [شجاك] فعلٌ ومفعولٌ، بل مضافٌ ومضافٌ إليه، و[ربعُ الظاعنينَ] خبرٌ عَنْهُ على تقديرِ رَفْعِهِ، ومفعولٌ أوَّلٌ مُقَدَّمٌ، و[ربعَ الظاعنينَ] مفعولٌ ثانٍ، و[أظنُّ] عَامِلٌ على تقدير نَصْبِهِ[3].

وقال ابنُ الناظمِ أيْضًا: إذا تقدّم الفعل، لم يجز إلغاؤه[4]، وَمُوهِمُ ذلك محمولٌ: إمَّا على جعل المفعول الأوّلِ ضميرَ الشَّأنِ محذوفًا، والجملة المذكورة مفعول ثانٍ، كقول الشاعر: [من البسيط]

---

1. البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية (2/ 876)، وتخليص الشواهد (446)، وشرح التصريح (1/ 370)، وشرح شواهد المغني (2/ 806).

والشاهد فيه: قوله: (رَبْعَ)؛ فإنه يروى برفعِ (ربع) ونصبه، فمَنْ رفعَ جعله فاعل (شجاك)، و(أظن) ملغاة، ومَنْ نصبَ جعلَه مفعولًا أولًا لـ(أظنّ)، وجملة (شجاك) مفعولًا ثانيًا مقدَّمًا، وفاعله ضمير مستتر راجع إلى الربع؛ لأنَّه مُؤَخَّرٌ لفظًا مُقدَّمٌ تقديرًا، إذْ أصله التقدّم على (شجاك).

وفي المسألة خلافٌ بينَ البصريين والكوفيينَ؛ وهو إذا وقع فعل الظنِّ بين الفعل ومرفوعه، فهل يجوز فيه الأعمال؟ أو يجوز فيه الإلغاء؟؛ فقال الكوفيون بوجوب الإلغاء، وقال البصريون بجواز الوجهين. يُنظر شرح التصريح (1/ 370)، وهمع الهوامع (1/ 554).

2. يُنظر شرح ابن الناظم (146 ـ 148).

3. يُنظر شرح التصريح (1/ 370).

4. وإنما وجب إعماله إذا تقدمَّ لوجهين:

أحدهما: أنه إذا تقدَّم، فقد وقع في أعلى مراتبه؛ فوجب إعماله، ولم يجز إلغاؤه.

والثاني: أنه إذا تقدمَّ، دلّ ذلك على قوّة العناية به، وإلغاؤه يدلّ على اطّراحه، وقلة الاهتمام به؛ فلذلك، لم يجز إلغاؤه مع التّقديم؛ لأنَّ الشيء لا يكونُ معنيًّا به مُطَّرحًا. يُنظر أسرار العربية (130).

**أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنو مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ**[1]

وإمَّا على تعليق الفعل بلام الابتداء مُقدّرَةً، كما يُعَلَّقُ بها مُظْهَرَةً، كقول الآخر: [من البسيط]:

**كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أنِّي رَأَيْتُ مَلَاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ**[2]

وتبعه الشّاطبي، والمُرادي، وابنُ هشام، وابن عقيل، والأشموني[3].

---

1- البيت لكعب بن زهير في ديوانه (29)، والمقاصد النحوية (2/ 867)، وخزانة الأدب (2/ 869)، وتخليص الشواهد (451)، وشرح التصريح (1/ 375).

ويُروى: **أرجو وآملُ أنْ يعجلن في أبَدٍ *** وما لهُنَّ طَوَالَ الدَّهْرِ تعجيلُ**. ديوان كعب بن زهير (29).

والشاهد فيه: قوله: (وتنويلُ) برفع (تنويل) على الابتدائية، وخبره المجرور قبله، مع تقدم (إخال)، وهو إلغاء الفعل القلبي المُقدَّم على مفعوليه، وبهذا استدل الأخفش والكوفيون.

وردّ عليهم البصريُّون بقولهم: إنما ألغي عمل (إخال) هاهنا؛ لتوسطها بين النافي وهو (ما) وبين المنفي؛ لأنَّ التوسّط المبيح للإلغاء ليس هو التوسط بين المعمولين فقط، بل توسّط العامل في الكلام مقتضٍ أيضًا للإلغاء فجاز فيه الإلغاء؛ لعدم تصدّره.

ويُقال: علَّقها عن العمل لامٌ مُقدَّرة؛ ويكون التقدير: (وما إخال للَدَنْيَا)، ثم حذف اللام وبقي التعليق بحاله كما كان مع وجود المعلّق، وهذا مِمَّا نُسِخَ لفظُه وبقي حُكْمُهُ.

ويقال: ليست هي مُلغاة ولا مُعَلَّقة؛ بل هي معمولة، ولكنَّه حُذف المفعول الأوّل، ويكون التقدير: (وما إخاله) أي: وما إخال الأمر والشأن، فضمير الشأن هو المفعول الأول، والجملة (لدينا منك تنويل) في محل النصب على أنها المفعول الثاني. يُنظر المسألة الثالثة والعشرون من باب الأفعال في ائتلاف النصرة (134)، وأوضح المسالك (2/ 58)، وشرح التصريح (1/ 375 ـ 377) والمقاصد النحوية (2/ 868).

2- البيت منسوب لبعض بني فزارة في المقاصد النحويّة (2/ 866)، وشرح التصريح (1/ 375)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (9/ 139)، وتخليص الشواهد (449).

والشاهد فيه: قوله: (مَلاكُ الشيمةِ الأدبُ)؛ برفع (مَلاكُ) على الابتداء، و(الأدبُ) على الخبريّة مع تقدم (وجدت) عليهما. يُنظر الشاهد السابق.

3- يُنظر المقاصد الشافية (2/ 467)، وشرح المُرادي (1/ 247 ـ 248)، وأوضح المسالك (2/ 46 ـ 58)، وشرح ابن عقيل (2/ 46 ـ 48)، ومنهج السالك (1/ 282 ـ 283).

وعلّلَ الشاطبي سبب قُبح الإلغاء إذا أُكِّدَ الفعل بمصدرٍ أو ضميره، بقوله: لأنَّ المصدر يقع في هذا الموضع بدلًا من فعله، نحو: "متى ظَنُّك زيدًا منطلقًا؟"، و"زيد ظَنُّك منطلقٌ"، فلمّا كانت [ظننتُ] عاملةً، و[ظَنَّ] عاملًا عملها، صَعُبَ الإلغاء إذا جئت بهما؛ وكأنّك جمعت بين عاملين ثُمَّ ألغيتهما، فقبح لذلك بخلاف الجمع بينهما مع الإعمال فهو حسنٌ[1].

وذلك لأنّ التّوكيد دليلُ الاعتناء بحال ذلك العامل، والإلغاء ظاهر في ترك الاعتناء به، فبينهما شبه التنافي[2].

ثُمَّ رتَّب مراتب القبح في الإلغاء بقوله: لكنَّ القبح في الإلغاء يختلف؛ فأقبحه أنْ تأتى بالمصدر منصوبًا، ويَقِلُّ القُبْحُ إذا لم يُضْمَر فيه إعراب، نحو: "زيد ظننت ظَنِّي منطلقٌ"، وأحسنُ منه الإتيان بضميره؛ لأنَّ الهاءَ تصلح للمصدر وغيره، وأحسنُ منه أنْ تأتي باسم الإشارة؛ لأنَّه مُبهم لا يختصُّ بمصدرٍ، فإذا انفرد الفعلُ لم يكنْ مصدرًا[3].

كما بنى الشّاطبي على المسألة حُكمًا آخر، وهو قوله: إنَّ الفعل إذا تقدّمه أداةٌ من الأدوات النّافية أو الاستفهامية، فيجوز الإلغاء أيضًا، نحو: "هل تَظُنّ زيدًا قائما؟"، و"ما ظننتُ زيدًا قائمًا" فتقول: "هل تظنّ زيدٌ قائمٌ؟"، و"ما ظننتُ زيدٌ قائمٌ"، لكن على اعتقادِ أَنّ الاستفهام والنّفي راجعان إلى القيام لا إلى الظن[4].

---

1. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 473).
2. شرح الرّضي على الكافية (4/ 158).
3. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 473).
4. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 470).

وقال الأنباري: إنَّ الإعمالَ مع التوسّط أحسن من الإعمال مع التأخّر، وذلك لأنَّهَا إذا توسَّطت كانت متقدّمة مِنْ وجهٍ، ومتأخّرة مِنْ وَجْهٍ؛ لأنَّها متأخّرة عن أحد الجزأين متقدمّة على الآخر، ولا يتمّ أحد الجزأين إلّا بصاحبه، فكانت متقدمّة من وجه ومتأخّرة من وجه، فحسن إعمالها، كما حَسُنَ إلغاؤها؛ وإذا تأخّرت عن الجزأين جميعًا كانت متأخرة من كل وجه، فكان إلغاؤها أَحْسَنَ من إعمالها؛ لتأخرها، وضعف عملها[1].

**المسألة الثانية: حذف مفعولي [ظنّ] وأخواتها، أو أحدهما.**

يَجُوزُ في هذا الباب حذفُ مفعولي [ظنَّ] معًا، أوْ حذْفُ أَحَدِهِمَا.

والحذفُ ضربان: [اختصارٌ، واقتصارٌ]، فالاختصارُ: حذفٌ لدليلٍ أوْ قرينة، والاقتصارُ: حذفٌ لغير دليلٍ[2].

قال النّاظمُ رحمهُ اللهُ تعالى:

**ولاَ تُجِزْ هُنَا بِلاَ دَلِيلِ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أوْ مَفْعُولِ**

قال ابنُ النّاظم شارحًا: (أمَّا حذفُ المفعولين، فجائزٌ إذا دلَّ عليهما دليل، كقوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[3]؛ تقديره: "الذين كنتم تزعمونهم شُرَكَاءَ"، أوْ كان الكلامُ بدونهما

---

1. يُنظر أسرار العربية (130).
2. يُنظر همع الهوامع (1/ 549).
3. [الأنعام /22].

مُفِيدًا، كما إذا قُيِّدَ الفعلُ بالظّرف، نحو: "ظننتُ يومَ الجمعة"، أو أُرِيدَ به العُمُومُ، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾[1]، أو دلَّ على تَجَدُّدِهِ قرينةٌ، كقول العرب: [مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ][2])[3].

وذهب قومٌ إلى عدمِ جوازِ حذفهما معًا، واستدلّوا على ذلك من وجهين:

أحدهما: أنَّ هذه الأفعال، تجاب بما يُجاب به القسم؛ كقوله تعالى: ﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾[4]؛ فكما لا يجوز الاقتصار على القسم دون المقسم عليه؛ فكذلك لا يجوز الاقتصار على هذه الأفعال مع فاعليها دون مفعوليها.

والثاني: قولهم: أنَّا نعلم أنَّ العاقل لا يخلو من ظَنٍّ أو علم أوشكٍّ، فإذ قلت: "ظننتُ"، أو "علمتُ"، أو "حسبتُ"، لم تكن فيه فائدة؛ لأنّه لا يَخلو عن ذلك[5].

وقال ابن النّاظم أيضًا: وأمَّا الاقتصار على أحد المفعولين، فجائزٌ إذا دلَّ على الحذف دليلٌ وأكثرُ النّحويين على منعه، قالوا: لأنَّ المفعول في هذا الباب مطلوبٌ من جهتين: مِنْ جهة العامل فيه، وَمِنْ جهة كونه أحد جزأي الجملة، فلمّا تكرَّرَ طلبُهُ، امتنع حذفُهُ[6].

---

1. [البقرة/ 78].

2. وهو مثلٌ من أمثال العرب، والمعنى: مَنْ يَسْمَع أخبارَ الناس ومعايبَهم، يقع في نفسه عليهم المكروه. مجمع الأمثال (2/ 300).

3. شرح ابن الناظم (151).

4. [فُصّلت/48].

5. يُنظر شرح الجُمل (1/ 317)، وأسرار العربية (129).

6. يُنظر شرح ابن الناظم (151)، وأسرار العربية (129).

وردّ عليهم بقوله: (وما قالوه منتقض بخبر [كان] فإنَّه مطلوب من جهتين، ولا خلاف في جواز حذفه إذا دلَّ عليه دليلٌ، والسّماعُ بخلافه، قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾[1]؛ تقديره: "ولا يحسبنَّ الذين يبخلون ما يبخلون به هُوَ خيرًا لهم" فَحُذِفَ المفعولُ الأوّل للدّلالة عليه، ولو لَمْ يدلّ على المحذُوفِ دليلٌ، لم يجزْ حذفُهُ بالاتّفاق، لعدم الفائدة حينئذ[2].

وتبعه الشاطبي[3]، والمُرادي[4]، وابن عقيل[5]، والأشموني[6].

---

1. [آل عمران/180].

قال السّمين الحلبي في الدّرّ المصون: يجوزُ أَنْ يكونَ الفعلُ مسندًا إلى ضمير غائب: إمَّا الرسولُ أو حاسِبٌ ما ويجوزُ أَنْ يكونَ مسندًا إلى {الذين}، فإنْ كان مسندًا إلى ضميرِ غائبٍ فـ{الذين} مفعولٌ أولُ على حَذْفِ مضافٍ؛ أي: بخلَ الذين، والتقدير: [ولا يَحْسَبَنَّ الرسولُ أو أحدُ بخلَ الذين يبخلون خيرًا]. والضمير{هو} فصل.

وإنْ كان مسندًا لـ{الذين} ففي المفعولِ الأولِ وجهان، أحدُهما: أنّه محذوفٌ لدلالةِ «يبخلون» عليه كأنه قيل: [ولا يَحْسَبَنَّ الباخِلون بخلَهم هو خيرًا لهم]، والضمير {هو} فصلٌ. قال ابن عطية: «ودَلَّ على هذا البخلِ» يبخلون، كما دَلَّ السفيه على السَّفَه في قوله:

**إذا نُهِي السَّفيهُ جرى إليه *** وخالَفَ والسفيهُ إلى خلافِ**

والوجه الثاني: أنَّ المفعولَ نفس {هو}، وهو ضميرُ البخل الذي دَلّ عليه يبخلون، كقولِه: {اعدلوا هُوَ أَقْرَبُ للتقوى} [المائدة: 8] ، قاله أبو البقاء، وهو غلطٌ؛ لأنه ينبغي أَنْ يأتِيَ به بصيغةِ المنصوب فيقول: «إياه» لكونِه منصوبًا ب «يَحْسَبَنَّ» ، ولا ضرورةَ بنا إلى أَنْ نَدَّعي أنه من بابِ استعارةِ ضميرِ الرفع مكانَ النصبِ كقولِهم «ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا» فاستعار ضميرَ الرفعِ مكانَ ضميرِ الجر. (3/ 512).

2. يُنظر شرح ابن الناظم (152).

3. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 492 ـ 495).

4. يُنظر شرح المُرادي (1/ 252 ـ 253).

5. يُنظر شرح ابن عقيل (2/ 55 ـ 56).

6. يُنظر منهج السالك (1/ 290).

بينما اكتفى ابنُ هشامٍ بذكر الخلاف بين النّحاة في جواز حذفهما، أو حذف أحدهما اختصارًا أو اقتصارًا، ولم يُرجّحْ أيًّا من المذاهب[1].

ويميل الباحث إلى قول النّاظم والشّرّاح من بعده، إلى أنَّ حذْفَ مفعولي [ظنَّ] أوْ أحدهما يجوزُ إذا تمّتِ الفائدة، وفُهِمَ مِنَ الجُملة معنًى يحسُنُ السُّكوتُ عليهِ؛ لأنَّ الذي حملَ النُّحاةِ إلى حذْفَ المفعولينِ أوْ أحدِهِما إذا تعيَّنَ المحْذُوفُ، ولَمْ يُوقَعْ في لبسٍ هُوَ الإيجَازُ، وتطبيقًا للقاعدةِ العامَّة التي تنُصُّ: على أنَّ ما لا ضرَرَ في حذْفِهِ لا خيْرَ في ذكْرِهِ.

## المسألة الثالثة: إجراء الجملة المحكيّة بالقول مُجرى الظنّ.

إنَّ القول وفروعه مِمَّا يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ، ومفعوله إمَّا مفردٌ، وهو نوعان: مفرد معناه جملة نحو: "قلت شعرا"، أو مُفردٌ مرادٌ به مجرّد اللّفظ، نحو: ﴿يُقَالُ لَهُۥٓ إِبۡرَٰهِيمُ﴾[2]؛ أي: "يطلق عليه هذا الاسم"، ولو كان يقال: [مبنيا للفاعل]؛ لنُصِبَ [إبراهيمُ]، خِلافًا لمن منع هذا النّوع، وممّن أجازه: الزجّاجي[3]، وابن خروف[4] والزّمخشري، وابن مالك[5].

---

1. يُنظر منهج السالك (1/ 290).

2. [الأنبياء/ 60].

3. هُوَ عبد الرحمن بن إسحاق [أبو القاسم] الزّجاجي، حدّث بدمشق عن الزّجّاج، ونفطويه، وابن دريد، وأبي بكر بن الأنباري، والأخفش الأصغر، وغيرهم، وتوفّي سنة (339هـ)، وله من التصانيف: الجُمَلُ في النّحو، والإيضاح، والكافي، وشرح كتاب الألف واللام للمازني، وشرح خطبة أدب الكاتب، والأمالي. بغية الوعاة (2/ 77).

4. هُوَ علي بن محمد، نظام الدين [أبو الحسن] ابن خروف الأندلسي، حضر من إشبيلية، وكان إماما في العربية محقّقا، مدقّقا، أخذ النحو عن ابن طاهر المعروف بالخدب، وأقرأ النحو بعدّة بلاد، وتوفّي سنة (609هـ)، وقيل غير ذلك، ومن مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل، وكتاب في الفرائض. بُغية الوعاة (2/ 203).

5. يُنظر شرح التسهيل (2/ 95)، والدّر المصون(8/ 176)، وهمع الهوامع (1/ 564).

وإمَّا جُمْلَةٌ، فيُحكى به ويكون في موضع مفعوله[1].

قال الرضي: والجملة أكثر وقوعًا من المفرد، والمقصود من الجملة الواقعة بعده: إيراد اللفظ المتلفّظ به في غير هذا الكلام، لا مجردًا، بل مع المعنى، نحو: "قِيلَ زيدٌ قائمٌ"؛ أيْ: "قيل هذا اللفظ"[2].

وقد يجري القولُ مجرى الظّنِّ، فينصب المبتدأَ والخبرَ مفعولين عند أكثر العرب وذلك بشروط مُحدّدةٍ[3].

أمَّا بنو سُلَيْمٍ، فَيُجْرُون القول مجرى الظنّ في نصب المفعولين مطلقًا؛ أيْ سواءً كان الفعلُ الدّالّ على الظنِّ مضارعًا أمْ غير مضارعٍ، وسواءً وُجدت فيه الشّروط المنصوص عليها أَمْ لَمْ تُوجَدْ حيثُ قال سيبويه: (وزعم أبو الخطّاب[4] ـ وسألتُه عنهُ غيرّ مرّةٍ ـ أنّ ناسًا من العرب يُوثقُ بعربيّتهم، وهم بنو سُلَيْم يجعلون بابَ [قلتُ] أجْمَعَ مثلَ [ظننتُ])[5].

---

1. يُنظر شرح الرضي على الكافية (4/ 174)، وشرح المُرادي (1/ 254).
2. شرح الرضي على الكافية (4/ 174).
3. يُنظر شرح الرضي على الكافية (4/ 174)، وشرح المُرادي (1/ 254).
4. هُوَ عبد الحميد بن عبد المجيد [أبو الخطّاب] الأخفش الأكبر، مولى قيس بن ثعلبة، وهو أحد الأخافشة الثلاثة المشهورين، وكان إمامًا في العربية، لقي الأعراب وأخذ عنهم، وعن أبي عمرو بن العلاء، وطبقته، وأخذ عنه سيبويه، والكسائي، ويونس، وأبو عبيدة، وتوفّيَ سنة (177هـ). بغية الوعاة (2/ 74)، والأعلام (3/ 288).
5. الكتاب (ج1/ ص: 124).

وقال الرضي: ليس بمعنى الظنّ، خلافا لظاهر كلام سيبويه، وبعض المتأخرين؛ لأنّه لو كان بمعنى الظن، لم يستعمل في العِلْمِ، وقد يقال: "كيف تقول زيدًا قائما"، فتجيب: "أعلمه قائما بالسّيف"، فهو إذن بمعنى الاعتقاد عِلْمًا كان أو ظنا. يُنظر شرح الرضي على الكافية (4/ 178).

وقال الناظمُ ـ رحمهُ اللهُ تعالى ـ:

**وَكتَظُنّ اجْعلْ تَقُولُ إنْ وَلِي  مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ**

**بِغَيْرِ ظَرْفٍ أوْ كَظَرْفٍ أوْ عَمَلْ  وَإنْ بِبعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ**

**وَأُجْرِيَ القَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا  عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقَا**

قال ابنُ الناظم شارحًا: (وأمّا غير سُلَيْمٍ، فأكثرهم يُجيز إجراء القَوْلِ مجرى الظّنِّ إذا وجب تضمّنه معناه، وذلك إذا كان القول بلفظٍ مضارعٍ للمخاطب، حاضرًا، تاليًا لاستفهام مُتَّصِلٍ، نحو: "أتقول زيدًا ذاهبًا؟"، و"أين تقول عمرًا جالسًا؟")[1].

مُستشهدًا بقول الراجز: [من الرجز]

**مَتَى تَقُوُل القُلْصَ الرَّوَاسِمَا  يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا؟**[2]

وقال أيضًا: فإنْ فَصَلَ بين الفعل والاستفهام ظرفٌ، أو جارٌّ ومجرورٌ، أو أحد المفعولين، لَمْ يَضُرّ، تقول: "أيومَ الجمعةِ تقولُ زيدًا مُنطلقًا؟"، و"أَفِي الدّار تقولُ عبد الله قاعدًا؟" و"أزيدًا تقولُ ذاهبًا؟"[3].

---

1. شرح ابن الناظم (153).

2. البيت منسوب لهُدْبة بن خَشْرَم في المقاصد النحوية (2/ 885)، وتخليص الشواهد (461) وشرح شواهد المغني (1/ 275).

والشاهد فيه: قوله: (تقولُ)؛ حيث أجرى مجرى الظن لتضمنه معناه عند كونه بلفظ المضارع المخاطب التالي للاستفهام.

3. يُنظر شرح ابن الناظم (153).

واستشهد بقول الكمّيت: [من الوافر]:

**أَجُهَّالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُو أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا؟**[1]

وقال: فإنْ فَصَلَ غيرُ ذلك، وجبت الحكاية، نحو: "أأنْتَ تقول زيدٌ قائمٌ؟"؛ لأنَّ الفعلَ حينئذٍ لا يجبُ تضمُّنُه معنى الظَّنِّ، لأنَّهُ ليس مستفهمًا عنه، بل عن فاعلِهِ، وذلك لا يُنَافِي إرادة الحقيقة منه[2].

وتبعه الشاطبي[3]، والمُرادي[4]،وابنُ هشام[5]، وابنُ عقيلٍ[6]، والأشموني[7].

وردّ ابنُ هشام على أبي حيّان في عدم اشتراطه في الفعلِ أنْ يكونَ حالًا مستشهدًا بقول الشاعر: [من الكامل]

---

1. البيت منسوب للكميت بن زيد الأسدي في الكتاب (1/ 123)، وشرح ابن يعيش (4/ 321)، وشرح التصريح (1/ 383)، والمقاصد النحوية (2/ 888)، وخزانة الأدب (9/ 186) وتخليص الشواهد (465).

والشاهد فيه: قولهُ: (تقول)؛ حيثُ أعمل (تقول) عملَ (تظن)؛ لأنها بمعناها؛ فلذلك نصب المفعولين مع الفصل بين الفعل والاستفهام؛ وذلك لأنَّ الفصل إذا كان بظرف أو جار ومجرور أو أحد المفعولين لا يضرّ.

وقال ابن يعيش: ولم يُرِدْ قَوْلَ اللّسان، وإنما أراد اعتقاد القلب، ولم يفصل الاسمُ هنا؛ لأنه مفعول مؤخّر في الحكم. والتقديرُ: (أتقول بني لؤي جهالًا)، أي: أتظنهم كذلك. يُنظر شرح المفصل (4/ 321).

2. يُنظر شرح ابن الناظم (153).

3. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 497).

4. يُنظر شرح المُرادي (1/ 254 ـ 255).

5. يُنظر أوضح المسالك (2/ 63 ـ 64).

6. يُنظر شرح ابن عقيل (2/ 58 ـ 63).

7. يُنظر منهج السالك (1/ 291 ـ 294).

***فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا؟***[1]

قائلًا: والحقُّ أنّ [متى] ظرفٌ لـ[تجمعنا]، لا لـ[تقولُ][2].

وعلَّلَ الشاطبي لاشتراط كوْنِ فعل القول مضارعًا، بقوله: فلا يجوز أنْ يُقال: "أقلتَ زيدًا أخاك؟" ولا: "قُل زيدًا أخاك؟"؛ لأنَّه لم يبلغ مِنْ قوَّةِ القَوْلِ في تضمينه معنى الظنِّ وإعماله عمله أنْ يكونَ ذلك في كُلِّ موضع، وإنَّما كان ذلك فيها في موضعٍ واحدٍ، وهو المضارع، فصار كـ[ما] الحجازية لا تعمل في كلِّ موضع[3].

---

1. هذا عجز بيت، وصدرهُ: ***أمّا الرَّحيلُ فدونَ بَعْدِ غَدٍ***.

وهو لعمر بن أبي ربيعة في الكتاب (1/ 124)، وشرح ابن يعيش (4/ 320)، والمقاصد النحوية (2/ 893) وخزانة الأدب (9/ 185) وتخليص الشواهد (457)، وشرح التصريح (1/ 381).

والشاهد فيه: قوله: (فمتى تقول الدار تجمعنا؟)؛ حيثُ عدّهُ أبو حيان ردًّا على ابن مالك في اشتراطه في الفعل أنْ يكونَ حالًا؛ لأنّه لم يستفهمه عن ظنّه في الحال أنَّ الدار تجمعه وأحبابه، بل استفهمه عن وقوع ظنه في الحال.

وقال العيني: يصلح هذا القول إذا كان [متى] في البيت ظرفًا لـ[تقول]، وذلك أنَّ [متى] ظرف لما يستقبل من الزمان، و[تقول]: فعل مضارع وقع مظروفًا لـ[متى]، ويلزم من كون [متى] مستقبلًا أن يكون مظروفها –أيضًا– مستقبلًا، فحينئذٍ لا يصلح [تقول] للحال، فعلى هذا الوجه اشتراط الحال ليس بصحيح.

وقال الشّاطبي: وأما إذا قلنا: إنَّ [متى] ظرف لقوله: [تجمعنا] على أنَّ الصواب هذا؛ فحينئذ يصلح أن تكون [تقول] للحال، وحينئذ يجري اشتراط ابن مالك رحمه الله تعالى. المقاصد النحوية (2/ 894 . 895).

وقد ردّ عليه الشيخ خالد الأزهري بقوله: وفيه نظرٌ؛ لأنَّ [تقول] على هذا غير مُستفهمٍ عنه، فلا يكونُ عاملًا لعدم اعتماده على استفهام، إلَّا على قول مَنْ لَمْ يشترط الاعتمادَ عليه. ينظر شرح التصريح (1/ 381).

2. يُنظر أوضح المسالك (2/ 63 . 64).

3. وهو قول سيبويه، حيثُ قال: (ولم تُجْعَلْ (قلتُ) كـ(ظننتُ)؛ لأنها إنّما أصلها عندهم أن يكون ما بعدها محكيًّا فما دخلت في باب ظننتُ بأكثر من هذا، كما أنّ [ما] لم تقو قوّة ليس، ولم تقع في جميع مواضعها؛ لأنّ أصلها أن يكون ما بعدها مبتدأً). الكتاب (1/ 122).

كما علَّلَ الشاطبي أيْضًا لاشتراط كوْنِ فِعْلِ القَوْلِ مُسْنَدًا إلى المخاطب، وَلَيْسَ إلى ضميرِ مُتكلّم ولا غائبٍ، بقوله: فلا يقالُ: "أَأَقُولُ عمرًا مُنطلِقًا؟"، ولا: "أَيَقُولُ زيدُ عَمْرًا مُنطلِقًا؟"، ووجْهُ ذلك أنَّ الإعمال إنَّمَا يكونُ مع فعل المخاطب إذا استفهمتَه عن ظنِّه فأكثر ما يقول الإنسان لمخاطبه: "أَتَقُولُ كذا؟"، و"ما تقول في كذا؟"، يريد: "ما تعتقد؟"، و"إلى أَيْشٍ تذهب؟"، وكثر هذا المعنى فَأجروه مجْرى الظنِّ[1].

كما علَّل جواز إجراء القول مجرى الظَّنِّ إذا انفصل الفعلُ من الاستفهام بظرف أو جار ومجرورٍ أوْ عملٍ بقوله: لأنَّها معمولاتُ القول، أو معمولات معمولاته، والمعمول إذا تَقَدّم على العامل فهو في نيّة التّأخير، فالاتّصالُ حاصِلٌ[2].

وأضاف المُرادي وابنُ هشام والأشموني شرطًا آخر ـ نقلًا عن السُّهيْلي ـ، وهو: ألَّا يتعدّى باللّام نحو: "أتقولُ لزيدٍ عَمْرٌو منطلقٌ؟"[3].

---

1. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 498 ـ 499).

وهو قول سيبويه أيضًا؛ حيثُ قال: (ولم يجعلوا كـ(يظن)، (وأظنّ) في الاستفهام؛ لأنّه لا يَكادُ يُستفهَمُ المخاطَبُ عن ظنَّ غيره ولا يُستفَهم هو إلاّ عن ظنِّه، فإنما جُعلتْ كـ(تَظنّ)، كما أنّ (ما) كَـ(ليسَ) فى لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها، وإذا تَغّيرت عن ذلك أو قُدّم الخبرُ رجعتْ إلى القياس وصارت اللُّغاتُ فيها كلغة تميمٍ). الكتاب (1/ 122).

وبعض النحاة من يشترط الخطاب دون المضارعة، وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب فيجوز نحو: أيقول زيد: عمرا قائما. يُنظر شرح الرضي (4/ 178)، وأوضح المسالك (2/ 63).

2. يُنظر المقاصد الشافية (2/ 497)، وشرح ابن يعيش (4/ 321).

3. يُنظر شرح المُرادي (1/ 255)، وأوضح المسالك (2/ 67)، ومنهج السالك (1/ 293).

وعلَّل السّيوطي لذلك بقولهِ: لأنَّهُ حينئذ يبعدُ عن معنى الظَّنِّ؛ لأنَّ الظنَّ من فعل القلب، وهذا قولٌ مسموعٌ[1].

وبهذا يكونُ قدْ انتهى الفصلُ الثّانيُ من فُصولِ "الجائزِ بشرط"، والمتعلِّقُ بالجملة الاسميّة ونواسخها، وآخر دعوانا أنْ الحمدُ لله ربّ العالمين.

1. يُنظر همع الهوامع (1/ 568).

# الخاتمة:

**الخاتمة:**

لقد كانت الرّحلة مع الشُّرّاح وخلافاتهم شاقّةً ومُضنِيةً، فيها عانيْتُ الكثير في جمع آرائهم النّحوية، وَلمِّ شتاتها مِنْ بطون كتبهم، باذلًا وُسعي للإحاطة بظواهر حُكْمِ [الجائزِ بشرطٍ]، محاولًا ما أمكنني الحصر والجمع والتّرجيح بين الآراء غير أنّ هذا العناء يتلاشى عندما يشعر المرء بالوصول إلى غاية المطاف، وتحقيق ما يصبو إليه.

وفي الأخير أودُّ أنْ أذكّرَ بمقولةِ البيْساني التّي ذكرَها القنوجيّ وتناقلها المؤلّفونَ والباحثونَ، لا مُبرِّرَ ومِشْجِبَ أُعلِّقُ عليه أخطائي، لكن حقيقة واعتراف بالتّقصيرِ والقُصورِ البشري، حيثُ جاء في أبجدِ العلومِ ما نصُّهُ: "وذلك أنّي رأيْتُ أنّهُ لا يكتُبُ إنْسانًا كتابًا في يومِهِ، إلّا وقال في غدِهِ: لَوْ غُيِّرَ هذا لكانَ أحْسَنَ، ولوْ زِيدَ هذا لكان يُستحْسنُ، ولوْ قُدِّمَ هذا لكانَ أفضلَ، ولوْ تُرِكَ هذا لكانَ أجملَ، وهذا مِنْ أعْظَمِ العِبَرِ وهو دليلٌ على استيلاء النَّقْصِ على جُمْلَةِ البَشَرِ"[1].

وتوصّلَ البحثُ إلى عدّة نتائج مبثوثة في ثناياه، ومن أهمّها:

1- إنّ ابن مالك بَنَى هذا النّظم على الاجتهاد، ولم يُخْلِدْ فيه إلى حَضِيضِ التّقليد فنراه موافقًا للكوفيينَ مُخالِفًا للبصريينَ، وتارةً موافقًا للبصريين مخالفًا لِمَنْ عَدَاهُمْ.

2- لقد قام كلٌّ من ابن هشام وابن عقيل بالاعتراض على النّاظم في كثير من المواضع، ومخالفته في بعض الآراء.

3- توصّل البحث إلى أنّ الشاطبي كان حريصًا على الدّفاع عن ابن مالك، ومع ذلك فقد كانت له اعتراضات عليه.

---

1. أبجد العلوم (52).

4- توصّل البحثُ إلى أنّ النّاظمَ ومنْ وافقهُ يختارون ما قام على صحّته الدّليل وإنْ كان مُخالفًا لجمهور البصريّين؛ كما في اختيارهم مذهب مَنْ منع تقديم خبر [ليس].

5- توصّلَ البحثُ إلى أنَّ الكوفيين قد خالفوا مذهبهم؛ حيثُ منعوا رفع الوصفِ المشتقّ للضّميرِ المُنفصِلِ على الفاعليّة، وقالوا: يجبُ أن يكون الوصفُ خبرًا مُقدَّمًا والضميرُ مبتدأً مؤخرًا، وهُمْ لا يجيزونَ تقديمَ الخبرِ على المُبتدأ.

ويُوصي الباحثُ طلبة العلمِ بالآتي:

1. إكمال أبواب الألفية بدراسة حكم [الجائز بشرطٍ].

2. كما يُمكن تطبيق هذه الدّراسة أيضًا على شروح المُفصّل [للزّمخشري]، وشُروحِ الكافية [لابن الحاجب]؛ لأنّ فيها الكثير مِنَ المسائل التي لمْ يتطرّقْ إليها النّاظمُ في هذا النّظم، وفيها المّادّة العلميّة الكافية التي تؤهّلها للدّراسة.

وعلى كُلّ حالٍ، فها هو ذا جهدي - جُهد المُقلِّ - ولا أزْعُمُ فيهِ التّمَامَ وعملي في سنواتٍ لم أدّخر فيها الوسع إلى ما يرقى بهذا البحث ويُثريه، ويخدمه؛ طمعًا أنْ يكون لبنةً في إضافةِ جديدٍ للنّحو العربيّ وخدمةً لِلُغَةِ التّنزيل المُبَارك.

فإنْ أكُنْ وُفّقتُ وحقّقْتُ الغاية، فللّهِ الحَمْدُ، وإنْ لَمْ يَكُنْ، فالكمالُ لله وحده، فَمِنْهُ نستمدُّ العونَ فهو حسبي، ونِعْمَ المَوْلَى، ونِعْمَ النَّصِير.

والحمدُ للهِ أوّلًا وأخيرًا، والصّلاةُ والسّلامُ على المبعوثِ للنّاس كافَّةً هاديًا ومُبشّرًا ونذيرًا.

## الفهارس الفنيّة:

## وتشمل الآتي:

أ. فهرس المصادر والمراجع.

ب . فهرس الآيات القرآنية.

ج . فهرس الأحاديث النبويّة.

د. فهرس الشّواهد الشّعريّة

هـ . فهرس المحتويات.

**المصادر والمراجع:**


. القرآن الكريم.

ـ ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة. لعبداللطيف الزبيدي الشّرجي، تحقيق: د. طارق الجنابي، عدد الأجزاء: 1 (مكتبة النهضة العربية، ط: الأولى: 1407هـ . 1987م).

ـ أبجد العلوم. للقنوجي، عدد الأجزاء: 1 (دار ابن حزم، ط: الأولى 1423هـ- 2002م).

ـ إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق. لابن غازي، تحقيق: حسين بركات، عدد الأجزاء: 2 (مكتبة الرشد ـ الرياض، ط: الأولى: 1420هـ ـ 1999م).

ـ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر. لأحمد بن محمد بن أحمد الدمياطيّ، تحقيق: أنس مهرة، عدد الأجزاء: 1 (دار الكتب العلمية – لبنان، ط: الثالثة، 2006م – 1427هـ).

ـ الإتقان في علوم القرآن. لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عدد الأجزاء:4(الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط: 1394هـ ـ 1974م).

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب. لأبي حيان الأندلسي، تحقيق ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، عدد الأجزاء: 5 [بترقيم متسلسل]، (مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط: الأولى: 1418هـ – 1998م).

ـ أسرار العربية. للأنباري، عدد الأجزاء:1 (دار الأرقم، ط: الأولى 1420هـ- 1999م).

ـ الأصول في النحو. لأبي بكر محمد، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي عدد الأجزاء: 3 (مؤسسة الرسالة: بيروت ـ لبنان، د.ط، د.ت).

. الأعلام. لخير الدين الزركلي، (دار العلم للملايين، ط: 15: 2002م).

ـ أمالي ابن الحاجب. لابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح قدارة، عدد الأجزاء: 2 (دار عمار- الأردن دار الجيل- بيروت، د.ط: 1409هـ ـ 1989م).

ـ أمالي ابن الشجري. لابن الشجري، تحقيق: د. محمود الطناحي، عدد الأجزاء: 3 (مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط: الأولى: 1413هـ ـ 1991م).

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين. للأنباري، عدد الأجزاء: 2 (المكتبة العصرية، ط: الأولى: 1424هـ ـ 2003م).

ـ أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك. لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، عدد الأجزاء:4 [2مج] (دار الطلائع ـ القاهرة، د.ط: 2009م).

ـ إيضاح شواهد الإيضاح. أبي علي القيسي، تحقيق: د. محمد الدعجاني، عدد الأجزاء: 2 (دار الغرب الإسلامي بيروت – لبنان، ط: الأولى: 1408هـ ـ 1987م).

ـ البحر المحيط في التفسير. لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، (دار الفكر – بيروت، د.ط: 1420هـ).

ـ البداية والنهاية. لإسماعيل ابن كثير، تحقيق: عبد الله التركي، عدد الأجزاء: 21(دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الأولى 1418هـ ـ 1997م، تاريخ النشر 1424هـ ـ 2003م).

ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع. لمحمد بن علي الشوكاني، عدد الأجزاء:2 (دار المعرفة: بيروت د.ط، د.ت).

ـ البسيط في شرح جمل الزجّاجي. لابن أبي الربيع، تحقيق: د. عيّاد بن عيد الثبيتي، عدد الأجزاء: 2 [في ترقيم مسلسل موحّد]، (دار الغرب الإسلامي: بيروت، ط: الأولى: 1407هـ ـ 1986م).

ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. لجلال الدين السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل، عدد الأجزاء:2 (المكتبة العصرية: لبنان/ صيدا، د.ط د.ت).

ـ تاريخ الأدب العربي. لعمر فَرُّوخ، عدد الأجزاء:6 (دار العلم للملايين: بيروت، ط: الخامسة: 1989م).

ـ التبيان في إعراب القرآن. للعكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، عدد الأجزاء: 2 [في ترقيم مسلسل موحّد] (عيسى الحلبي وشركاؤه د.ط، د.ت).

ـ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد. لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عباس الصالحي، عدد الأجزاء:1(دار الكتاب العربي، ط: الاولى: 1406هـ ـ 1986م).

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. لأبي حيان، تحقيق: د. حسن هنداوي، عدد الأجزاء: 11(دار القلم – دمشق [من1 إلى 5]، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط: الأولى د.ت).

- التعريفات. لعلي بن محمد الشريف الجرجاني، تحقيق: جماعة من العلماء، عدد الأجزاء:1 (دار الكتب العلمية: بيروت . لبنان، ط: الأولى 1403هـ . 1983م).

- تهذيب اللغة. للأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، عدد الأجزاء: 8 (دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الأولى: 2001م).

- التيسير في القراءات السبع. لأبي عمرو الدّاني، دراسة وتحقيق: د. خلف حمود الشغدلي، عدد الأجزاء:1 (دار الأندلس للنشر - المملكة السعودية، ط: الأولى: 1436هـ - 2015م).

- الجامع لأحكام القرآن: [تفسير القرطبي]. للقرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، عدد الأجزاء: 20 [10 مج] (دار الكتب المصرية – القاهرة، ط: الثانية: 1384هـ – 1964م).

- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسننه وأيامه. لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، عدد الأجزاء: 9 (دار طوق النجاة [مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي]، ط: الأولى: 1422هـ).

- حاشية الخُضري على شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك. للشيخ محمد الخضري عدد الأجزاء: 1(دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، د.ط، د.ت).

- حاشية السجاعي المسمّاة فتح الجليل على شرح ابن عقيل. للشيخ أحمد السجاعي، عدد الأجزاء:1 (المطبعة العثمانية، د.ط: 1319هـ).

- حاشية الصبان على شرح الأشمونى. لمحمد بن علي الصبان عدد الأجزاء: 3 (دار الكتب العلمية بيروت– لبنان ط: الأولى: 1417هـ –1997م).

- حاشية يس على الكافية الشافية لابن مالك. للشيخ يس الحمصي العليمي، عدد الأجزاء: 1 (طبع بالمطبعة الملوية بفاس، د.ط: 1321هـ).

- الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة. لزكريا الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، عدد الأجزاء: 1 (دار الفكر المعاصر – بيروت، ط: الأولى: 1411هـ).

- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب. لعبدالقادر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون عدد الأجزاء: 13 [11جزء، ومجلدان للفهارس]،(مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط: الرابعة: 1418هـ – 1997م).

- الخصائص. لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عدد الأجزاء: 3(عالم الكتب ـ بيروت، د.ط د. ت).

- الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون. للسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمّد الخرَّاط، عدد الأجزاء: 11 ( دار القلم . دمشق، د. ط، د.ت).

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد ضان عدد الأجزاء: 6 (مجلس دائرة المعارف العثمانية: صيدر أباد/ الهند، ط: الثانية: 1392هـ ـ 1972م).

- ديوان امرِئ القيس. لامْرئ القَيْس بن حجر الكندي، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، عدد الأجزاء: 1(دار المعرفة – بيروت، ط: الثانية: 1425هـ – 2004م).

- ديوان زهير بن أبي سلمى. شرحه وقدّم له: أ.علي حسن فاعور، عدد الأجزاء: 1 (دار الكتب العلمية: بيروت . لبنان، ط: الأولى: 1408هـ . 1988م).

. ديوان كعب بن زهير. صنعه الإمام أبي سعيد العسكري، قدّمَ له ووضع هوامشه: د. حنا نصر الحتّي. عدد الأجزاء:1 (دار الكتاب العربي: بيروت . لبنان، ط: الأولى: 1414هـ . 1994م).

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية. لمحمد بن مخلوف علّق عليه: عبد المجيد خيالي، عدد الأجزاء:2 (دار الكتب العلمية: بيروت . لبنان، ط: الأولى: 1424هـ – 2003 م).

- شرح الألفية لابن مالك. للحسن بن أمّ قاسم المُرادي، تحقيق: أ.د. فخرالدين قباوة، عدد الأجزاء: 1 (دار السلام: القاهرة . مصر، ط. الأولى: 1440هـ . 2019م).

- شرح ابن عقيل على الألفية. لابن عقيل، وبهامشه شرح جلال الدين السيوطي المُسمّى بالبهجة المرضية في شرح الألفية، عدد الأجزاء: 1(دار إحياء الكتب العربيّة . القاهرة. د.ط ، د. ت).

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. لابن عقيل، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عدد الأجزاء: 4 (دار التراث – القاهرة، ط: العشرون: 1400هـ – 1980م).

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. لبدر الدين ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، عدد الأجزاء:1(دار الكتب العلمية ط: الأولى: 1420هـ – 2000م).

- شرح أبيات سيبويه. لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم راجعه: طه عبدالرؤوف سعد، عدد الأجزاء: 2 (دار الفكر، القاهرة – مصر د.ط: 1394هـ – 1974م).

- شرح تسهيل الفوائد. لابن مالك، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد، ود.محمد المختون، عدد الأجزاء:4(هجر للطباعة ط: الأولى: 1410هـ – 1990م).

- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو. للشيخ خالد الأزهري عدد الأجزاء: 2 (دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان، ط: الأولى: 1421هـ– 2000م).

- شرح الجمل. لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح (عالم الكتب ـ بيروت، ط: الأولى: 1990م).

- شرح ديوان الحماسة. للأصفهاني، تحقيق: غريد الشيخ، عدد الأجزاء:1 (دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان، ط: الأولى 1424هـ –2003م).

- شرح ديوان (ذو الرمة). لأبي نصر الباهلي، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح عدد الأجزاء: 3 (مؤسسة الإيمان ـ جدة ، ط: الأولى: 1402هـ ـ 1982م).

- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب. لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق: أ. د. يوسف حسن عمر، عدد الأجزاء: 4 (منشورات جامعة قاريونس – ليبيا د.ط: 1395هـ – 1975م).

- شرح شواهد المغني. لجلال الدين السيوطي، وقف على طبعه وعلّق حواشيه: أحمد ظافر كوجان وتعليقات: الشيخ ابن التلاميذ الشنقيطي، عدد الأجزاء: 2 (لجنة التراث العربي، د.ط: 1386هـ – 1966م).

- شرح قطر الندى وبل الصدى. لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، عدد الأجزاء:1 (القاهرة، ط: الحادية عشرة: 1383هـ).

- شرح كتاب سيبويه. لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، عدد الأجزاء: 5 (دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان، ط: الأولى: 2008م)

- شرح المفصل. لابن يعيش، قدَّم له: د. إميل يعقوب، عدد الأجزاء: 6[5، وجزء للفهارس]، (دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان، ط: الأولى: 1422هـ – 2001م).

- شرح المكودي على الألفية. للمكودي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، عدد الأجزاء:1 (المكتبة العصرية: بيروت – لبنان، د.ط: 1425هـ – 2005م).

- الصحاح؛ تاج اللغة وصحاح العربية. لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، عدد الأجزاء:6 (دار العلم للملايين: بيروت ـ لبنان، ط: 4: 1987م).

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. لشمس الدين السخاوي، عدد الأجزاء:6 (منشورات دار مكتبة الحياة: بيروت، د.ط، د.ت).

- طبقات فحول الشعراء. لمحمد بن سلّام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر عدد الأجزاء: 2 (دار المدني – جدة، د.ط، د.ت).

- علل التثنية. لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق : د. صبيح التميمي، عدد الأجزاء: 1 (مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، ط: الأولى: 1992م).

- غاية النهاية في طبقات القراء. لشمس الدين ابن الجزري، عني بنشره: ج. برجستراسر عدد الأجزاء: 3 (مكتبة ابن تيمية، د.ط. 1351هـ).

- فتح الرّب المالك بشرح ألفيّة ابن مالك. لمحمد بن قاسم العزّي تحقيق: امحمد المبروك الختروشي، ج.1 (منشورات كلّيّة الدعوة الإسلاميّة الجماهيرية العظمى ط: الأولى: 1991م).

- فقه اللغة المقارن. لإبراهيم السامرّائي، عدد الأجزاء:1 (دار العلم للملايين ـ بيروت، د.ط: 1987م).

ـ في النحو العربي "نقد وتوجيه". لمهدي المخزومي، عدد الأجزاء: 1 (دار الرائد العربي . بيروت ـ لبنان، ط: الثانية : 1406هـ . 1986م).

ـ القاموس المحيط. للفيروزآبادي، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، عدد الأجزاء:1 (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط: الثامنة: 1426هـ . 2005م).

ـ الكامل في اللغة والأدب. للمبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عدد الأجزاء: 4 (دار الفكر: القاهرة، ط: الثالثة: 1417هـ ـ 1997م).

ـ الكتاب. لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، عدد الأجزاء: 4، (مكتبة الخانجي: القاهرة، ط: الثالثة: 1408هـ – 1988م).

ـ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. لمحمد علي التهانوي، [2مج] (مكتبة ناشرون: بيروت . لبنان د.ط: 1996م).

ـ الكليات؛ معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. للكفوي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، عدد الأجزاء:1 (مؤسسة الرسالة: بيروت، د.ط: 1419هـ . 1998م).

ـ الكناش في فنَّي النحو والصرف. لابن شاهنشاه، تحقيق: د. رياض الخوَّام، عدد الأجزاء: 2 (المكتبة العصرية للطباعة والنشر: بيروت – لبنان، د.ط: 2000م).

ـ لسان العرب. لابن منظور، تحقيق: عبد الله الكبير وآخرون، عدد الأجزاء: 6 (دار المعارف: القاهرة، د.ط د.ت).

ـ اللباب في علل البناء والإعراب. لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د.عبد الإله النبهان، عدد الأجزاء: 2 (دار الفكر: دمشق، ط: الأولى: 1416هـ ـ 1995م).

ـ مجاز القرآن. لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، عدد الأجزاء: 2 (مكتبة الخانجى: القاهرة د.ط: 1381هـ).

ـ مجمع الأمثال. لأبي الفضل الميداني، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، عدد الأجزاء: 2 (دار المعرفة: بيروت – لبنان، د.ط، د.ت).

ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. لأبي الفتح عثمان بن جني، عدد الأجزاء: 2 (وزارة

الأوقاف– المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، د.ط: 1420هـ– 1999م).

ـ المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. للإمام مسلم بن الحجاج تحقيق : مجموعة من المحققين، عدد الأجزاء : 8 (دار الجيل – بيروت طبعة مصورة من الطبعة التركية المطبوعة في استانبول سنة 1334هـ).

ـ معانى القرآن. لأبي الحسن الأخفش، تحقيق: د. هدى قراعة، عدد الأجزاء: 2 (مكتبة الخانجي: القاهرة، ط: الأولى: 1411هـ – 1990م).

ـ معاني القرآن. لأبي زكريا الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، وآخرون، عدد الأجزاء: 3 (الدار المصرية للتأليف والترجمة : مصر، ط: الأولى. د.ت).

ـ معجم لغة الفقهاء. لمحمد رواس قلعجي، وحامد صادق قنيبي، عدد الأجزاء: 1 (دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الثانية: 1408هـ – 1988م).

ـ معجم مقاييس اللغة. لأحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، عدد الأجزاء: 6 (دار الفكر د.ط: 1399هـ – 1979م).

ـ معجم المؤلفين. لعمر بن رضا كحالة، عدد الأجزاء: 13(مكتبة المثنى: بيروت، دار إحياء التراث العربي: بيروت، د.ط، د.ت).

ـ المعجم الوسيط. لإبراهيم مصطفى وآخرين، مجمع اللغة العربية، عدد الأجزاء: 2 (دار الدعوة، د.ط، د.ت).

ـ مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب. لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد عدد الأجزاء:2 [مج1] (دار الطلائع . القاهرة، د.ط: 2009م).

ـ مفاتيح الغيب = التفسير الكبير. للفخر الرازي، د. تحقيق، عدد الأجزاء: 32 (دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ط: الثالثة: 1420هـ).

ـ المفصّل في صنعة الإعراب. للزمخشري، وبذيله كتاب المفضّل في شرح أبيات المفصّل. للسيد محمد بدرالدين النعساني، تحقيق: د. علي أبو ملحم عدد الأجزاء: 1 (بيروت ـ دار ومكتبة الهلال، ط: الأولى: 1993م).

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، وآخرون عدد الأجزاء: 10(معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، ط: الأولى: 1428هـ . 2007م).

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية. لبدر الدين العيني، تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر وآخرون، عدد الأجزاء: 4(دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة – مصر، ط: الأولى 1431هـ – 2010م).

- المقتضب. للمبرّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عدد الأجزاء: 4 (عالم الكتب: بيروت، د.ط، د.ت).

- مقدمة ابن خلدون. لابن خلدون، عدد الأجزاء:1 (دار القلم: بيروت، د.ط، سنة النشر: 1984م).

- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا النووي، عدد الأجزاء: 18 (في 9 مجلدات) (دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الثانية: 1392هـ).

- منهج السالك إلى ألفيَّة ابن مالك. للأشموني، ومعه شرح الشواهد للعيني، عدد الأجزاء 2 (دار إحياء الكتب العربيَّة: القاهرة، د.ط، د.ت).

- موطأ الإمام مالك. للإمام مالك بن أنس، خرَّجَ أحاديثَهُ وعلَّقَ عليه: محمد فؤاد عبدالباقي، عدد الأجزاء: 2(دار إحياء التراث العربي: بيروت– لبنان، د.ط: 1406هـ– 1985م).

- نتائج الفكر في النَّحو. للسُّهَيلي، عدد الأجزاء:1 (دار الكتب العلمية: بيروت، ط: الأولى: 1412هـ – 1992م).

- النحو الوافي. لعباس حسن، عدد الأجزاء: 4، (دار المعارف، ط: 15، د.ت).

- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. للشيخ محمد الطنطاوي، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، عدد الأجزاء: 1(مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط: الأولى: 1426هـ . 2005م).

- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب. للمقري التلمساني، تحقيق: إحسان عباس، عدد الأجزاء: 8 (دار صادر: بيروت – لبنان، ج1: 1900م، ج2: 1997م ج3: 1997م، ج4: 1997م، ج5: 1997م، ج6: 1997م).

- النواسخ في كتاب سيبويه. لحسام سعيد النعيمي، عدد الأجزاء: 1( دار الرسالة للطباعة: بغداد د.ط: 1977م).

- نيل الابتهاج بتطريز الديباج. للتنبكتي، اعتنى به: د.عبد الحميد عبد الله الهرامة، عدد الأجزاء:1 (دار الكاتب: طرابلس – ليبيا، ط: الثانية: 2000م).

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، عدد الأجزاء: 3 (المكتبة التوفيقية – مصر، د.ط، د.ت).

- الوافي بالوفيات. لابن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، عدد الأجزاء: 29 (دار إحياء التراث: بيروت، د.ط: 1420هـ - 2000م).

- الوسيط في تاريخ النحو العربي. لعبدالكريم محمد الأسعد، عدد الأجزاء:1 (دار الشوَّاف: الرياض ط: الأولى: 1412هـ . 1992م).

**ثانيًا: فهرس الآيات القرآنيّة.**

| الآية | السورة | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|---|
| ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ | الفاتحة | 05 | 68 |
| ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ | البقرة | 78 | 247 |
| ﴿ ﴾ | البقرة | 215 | 205 |
| ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ | البقرة | 216 | 191. 189 |
| ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ | البقرة | 219 | 79 |
| ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ | البقرة | 221 | 127 |
| ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ | البقرة | 254 | 232 |
| ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ | البقرة | 280 | 132 |
| ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ | آل عمران | 13 | 201 |
| ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ | آل عمران | 62 | 216 |
| ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ | آل عمران | 144 | 176 |
| ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ﴾ | آل عمران | 154 | 129 |
| ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ | آل عمران | 180 | 248 |
| ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ | النساء | 28 | 99 |
| ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ | المائدة | 69 | 224 |
| ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ | المائدة | 119 | 158 |
| ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُواْ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ | الأنعام | 22 | 246 |
| ﴿صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ | الأنعام | 39 | 144.142 |
| ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ | الأنعام | 54 | 202 |
| الآية | السورة | رقمها | الصفحة |
| | | | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنُ﴾ | الأنعام | 154 | 87 |
| ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ﴾ | الأعراف | 26 | 119 . 117 |
| ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ﴾ | الأعراف | 170 | 117 |
| ﴿إِذۡ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلٗاۖ وَلَوۡ أَرَىٰكَهُمۡ كَثِيرٗا لَّفَشِلۡتُمۡ﴾ | الأنفال | 43 | 73 |
| ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ | التوبة | 03 | 220 . 219 |
| ﴿ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڈ﴾ | التوبة | 63 | 205 |
| ﴿دَعۡوَىٰهُمۡ فِيهَا سُبۡحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمۡ فِيهَا سَلَٰمٞۚ وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ | يونس | 10 | 117 |
| ﴿أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ﴾ | هود | 08 | 158.156 |
| ﴿أَنُلۡزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمۡ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾ | هود | 28 | 69 |
| ﴿وَتَكُونُواْ مِنۢ بَعۡدِهِۦ قَوۡمٗا صَٰلِحِينَ﴾ | يوسف | 09 | 170. 169 |
| ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ | يوسف | 20 | 156 |
| ﴿مَا هَٰذَا بَشَرٗا﴾ | يوسف | 31 | 176 . 172 |
| ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغۡفِرَةٖ﴾ | الرّعد | 06 | 209 |
| ﴿ٹ ٹ ٹ ٹ ۀ ہ ہ ہ﴾ | النّحل | 23 | 204 |
| ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ﴾ | النّحل | 124 | 209 . 208 |
| ﴿كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ ءَاتَتۡ أُكُلَهَا وَلَمۡ تَظۡلِم مِّنۡهُ شَيۡـٔٗا﴾ | الكهف | 33 | 45 |
| ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيّٗا﴾ | مريم | 69 | 84 . 81 |
| الآية | السورة | رقمها | الصفحة |
| ﴿قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ﴾ | مريم | 30 | 148 |
| ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٖ﴾ | طه | 72 | 94 . 93 |
| ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعۡرَىٰ ١١٨ وَأَنَّكَ لَا تَظۡمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضۡحَىٰ﴾ | طه | 119 . 118 | 205 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ﴿يُقَالُ لَهُۥٓ إِبۡرَٰهِيمُ ﴾ | الأنبياء | 60 | 246 |
| ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ يَأۡكُلُ مِمَّا تَأۡكُلُونَ مِنۡهُ وَيَشۡرَبُ مِمَّا تَشۡرَبُونَ﴾ | المؤمنون | 33 | 94 |
| ﴿طَاعَةٞ مَّعۡرُوفَةٞ﴾ | النّور | 53 | 138 |
| ﴿إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ | الفرقان | 20 | 215 |
| ﴿قَالُواْ لَا ضَيۡرَ﴾ | الشّعراء | 50 | 234 |
| ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلۡقَالِينَ﴾ | الشّعراء | 168 | 156 |
| ﴿وَسَيَعۡلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٖ يَنقَلِبُونَ﴾ | الشّعراء | 227 | 81 |
| ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾ | العنكبوت | 02 | 188 |
| ﴿كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ | الرّوم | 26 | 127 |
| ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيۡنَا نَصۡرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ | الرّوم | 47 | 149 |
| ﴿إِنَّ ٱلۡمُسۡلِمِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ وَٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ وَٱلۡقَٰنِتِينَ وَٱلۡقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ﴾ | الأحزاب | 35 | 216 |
| ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ فَزِعُواْ فَلَا فَوۡتَ﴾ | سبأ | 51 | 234 |
| ﴿مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ أَنۡعَٰمٗا﴾ | يس | 71 | 89 |
| ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ﴾ | الصافات | 130 | 128 |
| ﴿وَّلَاتَ حِينُ مَنَاصٖ﴾ | ص | 03 | 183 .182 . 181 |
| ﴿مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦ وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَاۗ﴾ | فصّلت | 46 | 137 |
| الآية | السورة | رقمها | الصفحة |
| ﴿وَلَكُمۡ فِيهَا مَا تَشۡتَهِيٓ أَنفُسُكُمۡ﴾ | فصّلت | 31 | 89 |
| ﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٖ﴾ | فصّلت | 48 | 244 |
| ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبۡلُ نَدۡعُوهُۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ | الطّور | 28 | 206 |
| ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞ﴾ | الزخرف | 84 | 86 |
| ﴿طَاعَةٞ وَقَوۡلٞ مَّعۡرُوفٞ﴾ | محمّد | 21 | 129 |
| ﴿فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ﴾ | محمّد | 22 | 191 . 187 . 186 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ﴿ٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا لَعِبٞ وَلَهۡوٞ وَزِينَةٞ وَتَفَاخُرُۢ بَيۡنَكُمۡ وَتَكَاثُرٞ فِي ٱلۡأَمۡوَٰلِ وَٱلۡأَوۡلَٰدِ﴾ | الحديد | 20 | 140 |
| ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡ﴾ | المجادلة | 02 | 176 . 172 |
| ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾ | الطلاق | 04 | 139 . 138 |
| ﴿فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ﴾ | الطلاق | 04 | 138 |
| ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٖ﴾ | القلم | 04 | 209 |
| ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾ | الحاقّة | 2 . 1 | 116 |
| ﴿إِنَّ لَدَيۡنَآ أَنكَالٗا وَجَحِيمٗا﴾ | المُزّمل | 12 | 210 . 198 |
| ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةٗ﴾ | النّازعات | 26 | 213 |
| ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ١٤ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ١٥ | البروج | 15. 14 | 141 |

**ثالثًا: فهرس الأحاديث النبويّة:**

| الحديث | الصفحة |
|---|---|
| [إنّ اللهَ ملّكَكُمْ إيّاهُمْ، ولو شاءَ لملّكهُمْ إيّاكُمْ]. | 69 |
| [إنْ يَكُنْهُ فلن تُسَلَّطَ عليه، وإلا يَكُنْهُ فلا خيرَ لك في قتلِهِ]. | 169 . 71 |
| [لَيسَ من أمْبر الصيام فِي السّفر] | 99 |
| [إلا طارقًا يطرُقُ بخيرٍ مِنْكَ يَا رحمنُ] | 103 |

| | |
|---|---|
| [إذا هلك كسرى، فلا كسرى بعده، وإذا هَلَكَ قيصرُ، فلا قيصرَ بعده] | 123 |
| [أمرٌ بمعروفٍ صدقة ونهيٌ عن منكرٍ صدقة] | 126 |
| [خمسُ صلواتٍ كتبهُنَّ اللهُ على العبادِ] | 126 |
| [فَوَ اللهِ مَا الفقرَ أَخْشى عَلَيْكُم] | 153 |
| [إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا] | 195 |
| [لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ] | 233 |


**رابعًا: فهرس الشواهد الشعريّة:**


| البيت | البحر | ص |
|---|---|---|
| طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ | الخفيف | 182 |
| *من لَدُ شَوْلًا فإلى إتْلَائِهَا* | الرّجز | 165 |
| وما الدَّهرُ إلَّا مَنْجَنُونًا بأهلِهِ ومَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلَّا مُعذّبَا | الطويل | 174 |
| وَيَصْغُرُ فِي عَيْنَيْ تلادي إذا انْثَنَتْ يَمِينِي بِإِدْرَاكِ الذِي كُنتُ طَالِبَا | الطويل | 93 |

| | | |
|---|---|---|
| مُرَسَّعَةٌ بين أرْسَاغِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أرْنَبَا | الوافر | 131 |
| فمَنْ يَكُ لم يُنْجِبْ أبُوهُ وأُمُّهُ فإنَّ لَنَا الأمَّ النَّجِيبَةَ والأبُ | الطويل | 219 |
| وإذا تكونُ كَرِيهَةٌ أُدْعَى لَهَا وإذا يُحَاسُ الحَيْسُ يُدْعَى جُنْدَبُ<br>هذا لَعَمْرِكُمْ الصِّغَارُ بِعَيْنِهِ لَا أُمَّ لِي إنْ كَانَ ذَاكَ ولا أبُ | الكامل | 228 |
| كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أنِّي رَأَيْتُ مَلَاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ | البسيط | 241 |
| أَضَاءَتْ لَهُمْ أَحْسَابُهم وَوُجُوهُهُمْ دُجَى الليلِ حتَّى نَظَّمَ الجَزْعَ ثَاقِبُهْ<br>نُجُومُ سَمَاءٍ كُلَّمَا انقضَّ كَوْكَبٌ بَدَا كَوْكَبٌ تَأْوِي إِلَيْه كَوَاكِبُهْ | الطويل | 137 |
| سَرَاةُ بنِي أبِي بكْرٍ تَسَامي على كانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ | الوافر | 161 |
| خبيرٌ بَنُو لِهْبٍ فلا تكُ مُلغيًا مقالة لِهْبِيٍّ إذا الطَّيرُ مرَّتْ | الطّويل | 112 |
| وَمَا كُنْتُ أدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا البُكَا وَلَا مُوجِعَاتِ القَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ | الطّويل | 237 |
| مَنْ صدَّ عن نِيرانِهَا فَأَنَا ابنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ | م.الكامل | 178 |
| وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً وَلَا كَرِيمَ مِنَ الوِلْدَانِ مَصْبُوحُ | الطّويل | 233 |
| إذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَيْلِ فلْتأتِ ولتكُن خُطَاكَ خِفافًا إنّ حُرّاسَنَا أُسْدَا | الطّويل | 196 |
| البيت | البحر | ص |
| قنافِذُ هدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا | الطويل | 159 . 157 |
| فإنَّك مَنْ حَارَبْتَهُ لَمُحَارَبٌ شَقِيٌّ وَمَنْ سالَمْتَهُ لَسَعِيدُ | الطويل | 214 |
| يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ ليلى عواذلي وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ | الطويل | 215 |
| بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وبناتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجالِ الأبَاعِدِ | الطويل | 134 |
| الذِّئْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدْيَةٌ بِيَدِي | البسيط | 129 |

| | | |
|---|---|---|
| فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْل مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بالمجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا | الطّويل | 232 |
| إنّ النُّبُوَّةَ والخلافةَ فيهمُ والمكرُماتُ، وسادَةٌ أطهارُ | الكامل | 218 - 217 |
| وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا ألا يُجَاوِرُنَا إِلَّاك دَيَّارُ | البسيط | 65 |
| فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرُّ | المتقارب | 126 |
| لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ العَهْدِ والإنسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ | الطويل | 71 |
| فَأَصْبَحُوا قَدْ أعاد اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشُ وَإِذَ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ | البسيط | 175 |
| إِنَّ المُحِبَّ عَلِمْتِ مُصْطَبَرٌ وَلَدَيْهِ ذَنْبُ الحُبِّ مُغْتَفَرُ | الكامل | 239 |
| أَبَالْأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ وَالخَوَرُ | البسيط | 239 |
| كَمْ عَمَّة لَكَ يا جريرُ وَخَالةٌ فدعاءَ قد حلبتْ عليَّ عِشَارِي | البسيط | 132 |
| إنّ العَجُوزَ خَبّةً جَرُوَزا تأكُلُ كُلّ ليلةٍ قَفيزَا | الرّجز | 195 |
| يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَهْ | المتقارب | 140 |
| *يا ليْتَ أيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا* | الرّجز | 194 |
| عِنْدِي اصْطِبارُ، وَشَكوى عند قاتِلَتي فَهَلْ بأعجبَ مِنْ هَذا امْرؤٌ سَمِعَا! | البسيط | 129 |
| البيت | البحر | ص |
| فَلَا تَطْمَعْ أَبَيْتَ اللعْنَ فِيهَا وَمْنعُكَهَا بِشَيْءٍ يُستطَاعُ | الوافر | 68 |
| يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي بِأُخْرَى المَنَايَا فَهْوَ يَقْظَانُ هَاجِعُ | الطويل | 141 |
| خَلِيلَيَّ مَا وافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمَا إذا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ | البسيط | 112 |
| إذا مِتُّ كان الناسُ صِنْفَانِ شامتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كُنْتُ أصْنَعُ | الطويل | 159 |
| أبا خُرَاشة أمَّا أنت ذا نفرٍ فإنَّ قَوْمِي لَمْ تأكُلُهُمْ الضَّبُعُ | البسيط | 166 |

| | | |
|---|---|---|
| لا نَسَبَ اليومَ ولَا خُلَّةً اتَّسَعَ الخَرْقُ على الرَّاقِعِ | السّريع | 227 |
| إنَّ الرَّبِيعَ الجَوْدَ والخَرِيفَا يَدَا أبِي العبّاسِ والصُّيُوفَا | الرّجز | 217 |
| كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً، أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا | الرّجز | 196 |
| أَحَقًّا أَنَّ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقُ | الوافر | 204 |
| عَدَسْ مَا لِعَبَّاد عليك إمَارةٌ أَمِنْتِ وهذا تَحملينَ طَلِيقُ | الطّويل | 78 |
| وإنسانُ عيني يَحْسُرُ المَاءَ تَارةً فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ | الطويل | 117 |
| بَنِي غُدَانَةَ ما إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ ولا صريفٌ ولكِنْ أنتمُ الخَزَفُ | البسيط | 173 |
| نَحْنُ بِمَا عنْدنا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ راضٍ والرَّأْيُ مُخْتلِفُ | المنسرح | 137 |
| وإلَّا فاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمُ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا في شِقَاقِ | الوافر | 223 |
| سَرَيْنَا وَنْجمٌ قَدْ أَضَاءَ فمُذ بَدَا مُحَيّاكِ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شارِقِ | الطويل | 129 . 127 |
| ومَا حَقُّ الذي يَعْتُو نَهَارًا وَيَسْرِقُ لَيْلَهُ إلَّا نَكَالَا | الوافر | 174 |
| أَمْرَعَتِ الأرْضُ لَوْ أنَّ مَا لاَ لَوْ أنَّ نُوْقا لَكِ أَوْ جِمَالَا<br>أَوْ ثُلَّةً مِنْ غَنَمٍ إمَّا لَا | الرّجز | 167 |
| سَلِي إنْ جهلتِ الناسَ عنَّا وعنهُم فليسَ سواءً عالِمٌ وجَهُولُ | الطّويل | 149 |
| البيت | البحر | ص |
| أَنْتَ تَكُونُ ماجِدٌ نَبِيلُ إذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ | الرّجز | 161 |
| إنَّ الكريمَ لَمَنْ تَرْجُوهُ ذُو جِدَةٍ وَلَوْ تَعَذَّرَ إيسَارٌ وَتَنْوِيلُ | البسيط | 209 |
| أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنو مَوَدَّتُهَا وَمَا إخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ | البسيط | 241 |
| لا يأمنُ الدَّهرَ ذُو بَغْيٍ ولَوْ ملِكًا جُنُودُهُ ضاقَ عنْهَا السهلُ والجَبَلُ | البسيط | 165 |
| وَلَبِسْتُ سِرْبَالَ الشَّبَابِ أَزُورُهَا وَلَنِعْمَ كَانَ شَبِيبَةُ الْمُحْتَالِ | الكامل | 163 |

| | | |
|---|---|---|
| أَلَا عِمْ صَبَاحًا أَيُّها الطَّلَلُ البالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ في العُصُر الخالِي | الطّويل | 122 |
| حَدِبَتْ علَيَّ بُطُونُ ضِنَّةَ كُلُّهَا إنْ ظالِمًا فيهم وإنْ مظلُومَا | الكامل | 164 |
| فِي المُعْقِبِ البَغْي أهل البَغْي ما يَنْهَى امْرَأً حَازِمًا أنْ يَسْأَمَا | البسيط | 90 |
| مَتَى تَقُول القُلْصَ الرَّوَاسِمَا يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا؟ | الرّجز | 248 |
| هُمَا سَيِّدانَا يَزْعُمَانِ وَإِنَّمَا يَسُودَانِنَا إِنْ يَسَّرَتْ غَنَمَاهُمَا | الطّويل | 238 |
| آتٍ المَوْتُ تَعْلَمُونَ فَلَا يُرْ هِبْكُمُ مِنْ لَظَى الحُرُوبِ اضْطِرَامُ | الخفيف | 238 |
| نَدِمَ البُغَاةُ وَلَاتَ ساعةَ مَنْدَمٍ والبغيّ مرتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ | الكامل | 182 |
| فَلَا لَغْوٌ ولَا تَأْثِيمَ فِيهَا ومَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ | الوافر | 228 |
| وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشتفى بِهَا وهُوَّ على مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ | الطويل | 95 |
| إذا قالتْ حَذامِ فصَدِّقُوها فإنَّ القولَ ما قالتْ حَذَامِ | الوافر | 73 |
| فَكَيفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرانٍ لَنَا كَانُوا كِرامِ | الوافر | 162 |
| فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بُحُوْرُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالإِسْلَامِ | الكامل | 163 |
| وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدَا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ | الطّويل | 201 |
| فَإِنْ لَمْ تكُ المِرْآةُ أبْدتْ وسامةً فقد أبْدَتِ المِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ | الطّويل | 168 |
| البيت | البحر | ص |
| وَمَنْ يُعْنَ بِالحَمْدِ لا ينطقْ بِمَا سَفَهٌ ولا يَجِدْ عَنْ سبيلِ الحِلْمِ والكَرَمِ | البسيط | 86 |
| لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ ما دامَتْ مُنغَّصَةً لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ المَوْتِ والهَرَمِ | البسيط | 150 |
| أَقاطِنٌ قومُ سَلْمَى أَمْ نوَوا ظعنًا إنْ يظعنوا فعجيبٌ عيْش مَنْ قَطُنَا | البسيط | 111 |
| أمّا الرَّحيلُ فدونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا | الكامل | 279 |
| شَجَاكَ أَظُنُّ رَبْعَ الظَّاعِنِينَا وَلَمْ تَعْبَأْ بعذلِ العَاذِلِينَا | الوافر | 240 |

| | | |
|---|---|---|
| أَجُهَّالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُو أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا | الوافر | 249 |
| أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتُنتَجُونَهُ | الرّجز | 123 - 121 |
| فَأَصْبَحُوا والنَّوَى عَالِي مُعَرِّسِهِم وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى يُلْقِي المَسَاكِينُ | البسيط | 159 |
| خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ فإنِّي وأنْتُمَا وإنْ لَمْ تبُوحَا بالهوى دَنِفَانِ | الطويل | 224 |
| عِنْدِي اصطبارٌ وأمّا أنَّنِي جَزِعٌ يَوْمَ النَّوَى فلوجْدٍ كادَ يَبْرِينِي | البسيط | 135 |
| أَخِي حَسِبْتُكَ إيّاهُ وَقَدْ مُلِئَتْ أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بالأضْغَانِ والإحَنِ | البسيط | 72 |
| لَوْلَا اصطبارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ لَمَّا استقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ للظَّعَنِ | البسيط | 131 |
| فإلّا يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا غذتْهُ أمُّهُ بِلِبَانِهَا | الطويل | 71 |
| بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا | الطّويل | 221 |
| تَعَزَّ فَلَا شيْءٌ على الأرضِ باقِيَا ولا وَزَرٌ مِمَّا قضى اللهُ وَاقِيَا | الطويل | 178 |
| لَتَقْعِدِنَّ مَقْعَدَ القصيِّ مِنِّيَ ذِي القَاذُورَةِ المَقْلِيِّ<br>أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِي أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكَ الصَّبِيِّ | الرّجز | 202 |
| وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنهَوِي | الطّويل | 66 |

**خامسًا: فهرس المحتويات:**


| المحتوى | ص |
|---|---|
| **نموذج قرار المناقشة** | |
| **الإهداء** | أ |
| **الشّكر والتقدير** | ب |

| | |
|---|---|
| ملخّص البحث | ج |
| المقدّمة | هـ |
| التّمهيد | 1 |
| الفصل الأول: الجواز النحوي المشروط في المقدّمات النّحويّة | 23 |
| المبحث الأوّل: الإعراب والبناء | 28 |
| المطلب الأوّل: الإعراب | 30 |
| المسألة الأولى: إعراب الفعل المضارع | 30 |
| المطلب الثاني: البناء | 33 |
| المسألة الأولى: تحريك الاسم المبني | 33 |
| المبحثُ الثّاني: الإعراب بالنيّابة | 36 |
| المطلب الأوّل: نيابة الحرف عن الحركة | 38 |
| المسألة الأولى: إعراب الأسماء الستّة بالحروف | 38 |
| المسألة الثانية: إعرابُ المُثنَّى والمُلحقِ به | 42 |
| المسألة الثالثة: إعرابُ جمع المُذكَّرِ السّالم والمُلحقِ بِهِ | 47 |
| المطلب الثاني: نيابة الحركة عن الحركة | 51 |
| المسألة الأولى: إعراب جمع المُؤنّثِ السالم والمُلحقِ بِهِ | 51 |
| المسألة الثانية: صرف الاسم الممنوع من الصرف | 54 |
| المطلب الثالث: نيابة الحذف عن الحركة | 57 |
| المسألة الأولى: إعراب الأمثلة الخمسة | 57 |
| المسألة الثانية: إعراب الفعل المضارع المعتلّ الآخر | 58 |
| المبحث الثّالث: الجواز النّحوي المشروط في النّكِرةُ والمعرِفةُ | 61 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأوّلُ: الضّمائر | 63 |
| المسألة الأولى : مجيء الضمير المُتّصل بعد إلّا | 64 |
| المسألة الثّانية: استعمال الضمير المُنفصل مكان الضمير المُتّصل. | 66 |
| المطلب الثّاني: الاسمُ الموصولُ | 75 |
| المسألة الأولى: استعمال [ذا] موصولة | 77 |
| المسألة الثانية: إعراب [أيّ] بالحركات الثلاث | 80 |
| المسألة الثالثة: حذف صدر الصّلة من الموصولات | 84 |
| المطلب الثَّالِثُ: المعرّف بأداة التّعريف | 97 |
| المسألة الأولى: دخول (أل) على الأعلام المنقولة | 100 |
| المسألة الثانية: حذف الألف واللام من علم الغلبة | 102 |
| الفصلُ الثَّانِي: الجواز النحويّ المشروط في الجملةِ الاسمية ونواسخها | 106 |
| المبحث الأوّلُ: الجائز بشرط في الجملة الاسميّة | 109 |
| المطلب الأول: المبتدأ والخبر | 110 |
| المسألة الأولى: مجيء الوصف المُشتقِّ مبتدأ | 110 |
| المسألة الثَّانية : مجيء الخبر جملةً ليست هي المبتدأ في المعنى | 114 |
| المسألة الثالثة: مجيء اسم الزمان خبرًا | 120 |
| المسألة الرابعة: جوازُ الابتداء بالنكرة | 124 |
| المسألة الخامسة: جواز تقديم الخبر على المبتدأ | 133 |
| المسألة السادسة: حذف المبتدأ والخبر جوازًا | 136 |
| المسألة السابعة: تعدد خبر المبتدأ الواحد | 140 |
| المبحث الثّاني: النّواسِخُ التي ترفعُ المبتدأ وتنصب الخبرَ | 144 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: كان وأخواتها | 146 |
| المسألة الأولى: توسط خبرِ كان وأخواتها بين الفعل الناسخ واسمه، أوْ تقديمه | 149 |
| المسألة الثانية: تقديم معمولِ خبر كان وأخواتها | 157 |
| المسألة الثالثة: استعمال كان زائدة | 160 |
| المسألة الرابعة: حذف كان مع اسمها | 164 |
| المسألة الخامسة: حذف النّون مِنْ [كان] | 168 |
| المطلب الثاني: الحروف المُشبّهة بـ[ليْسَ] | 171 |
| المسألة الأولى: شروط إعمال [ما] المشبهة بـ[ليْسَ] | 172 |
| المسألة الثانية: شُروطُ إعمال [لا] المُشبّهة بـ[ليس] | 177 |
| المسألة الثالثة: شروط إعمال [لاتَ] عمل [ليس] | 180 |
| المطلب الثالث: أفعالُ المقارَبةِ والرّجاء والشّروع | 184 |
| المسألة الأولى: إضمار ضمير في [عسى] وتجريدها منه | 186 |
| المسألة الثانية: جواز كسرُ سين [عسى] وفتحها | 190 |
| المبحث الثّالث: النَّواسِخُ التي تنصِبُ المُبتدأَ وترفَعُ الخبَرَ | 192 |
| المطلب الأول: إنَّ وأخواتِها | 192 |
| المسألة الأُولى: تقديم خبر إنّ وأخواتها على الاسم | 197 |
| المسألة الثانية: جواز فتح همزة إنّ وكسرها | 199 |
| المسألة الثالثة: دخول لام الابتداء بعد (إنّ) المكسورة الهمزة | 207 |
| المسألة الرابعة: العطف على اسم (إنّ) بالرفع والنصب قبل مجيء الخبر وبعده | 216 |
| المطلب الثاني: (لا) الّتي لِنفْيِ الجنس | 225 |
| المسألة الأولى: إعراب الاسم المعطوف على اسم(لا) إذا كان نكرة وتكرّرت (لا) | 226 |

| | |
|---|---|
| المسألة الثانية: نعت اسم (لا) المبني بنعت مفرد | 231 |
| المسألة الثالثة: إعراب الاسم المعطوف على اسم (لا) إذا لم تتكرر(لا) | 232 |
| المسألة الرابعة: حذف خبر (لا) النّافية للجنس. | 233 |
| المبحث الرابع: النّواسِخُ التي تنصِبُ المُبتدأَ والخبَرَ | 236 |
| المسألةُ الأولى: إلغاء الأفعال المتصرّفة من (ظنّ) وأخواتها | 237 |
| المسألة الثانية: حذف مفعولي (ظنّ) وأخواتها، أو أحدهما | 243 |
| المسألة الثالثة: إجراء الجملة المحكيّة بالقول مُجرى الظنّ | 246 |
| الخاتمة | 254 |
| المصادر والمراجع | 257 |
| فهرس الآياتِ القُرآنِيّةِ | 267 |
| فهرس الأحاديث النبويّة | 271 |
| فهرسُ الأشعارِ والشّواهِدِ | 272 |
| ثبت المحتويات | 277 |